جامعة المنصورة
كلية الهندسة
قسم الهندسة المعمارية

العمران الإسلامي كمدخل لتطبيق مفاهيم التنمية الاجتماعية المستدامة في المستقرات السكنية بمصر

إعداد الباحثة
سماء راضي حسين أحمد
معيدة بقسم الهندسة المعمارية

بحث مقدم إلى
قسم الهندسة المعمارية
كجزء من المتطلبات للحصول على درجة
"الماجستير" في الهندسة المعمارية

المشرفون:

أ.م.د. لميس الجيزاوي
أستاذ مساعد- قسم الهندسة المعمارية-
كلية الهندسة - جامعة المنصورة

د. خالد جلال أحمد
مدرس- قسم الهندسة المعمارية-
كلية الهندسة - جامعة المنصورة

٢٠٠٦

بسم الله الرحمن الرحيم

وقل ربي زدني علما

صدق الله العظيم

المشــرفون

العمران الإسلامي كمدخل لتطبيق مفاهيم التنمية الاجتماعية المستدامة في المستقرات السكنية بمصر

اسم الباحثة : سماء راضي حسين احمد

إشراف:

م	الاسم	الوظيفة	التوقيع
١	*أ.م.د لميس سعد الدين الجيزاوي*	*أستاذ مساعد – قسم العمارة- كلية الهندسة جامعة المنصورة*	
٢	*د. خالد جلال احمد زغلول*	*مدرس بقسم العمارة – كلية الهندسة جامعة المنصورة*	

رئيس القسم وكيل الكلية للدراسات العليا والبحوث

عميد الكلية

لجنة المناقشة والحكم

العمران الإسلامي كمدخل لتطبيق مفاهيم التنمية الاجتماعية المستدامة في المستقرات السكنية بمصر

اسم الباحثة :

سماء راضي حسين احمد

لجنة الإشراف:

م	الاسم	الوظيفة	التوقيع
١	*أ.م.د لميس سعد الدين الجيزاوي*	*أستاذ مساعد – قسم العمارة- كلية الهندسة جامعة المنصورة*	
٢	*د. خالد جلال احمد زغلول*	*مدرس بقسم العمارة – كلية الهندسة جامعة المنصورة*	

لجنة المناقشة والحكم:

م	الاسم	الوظيفة	التوقيع
١	أ.د.ليلي أحمد محرم	أستاذ ورئيس قسم العمارة بكلية الهندسة بطنطا	
٢	أ.م.د. محمد محمد طه العزب	*أستاذ مساعد – قسم العمارة- كلية الهندسة المنصورة*	
٣	*أ.م.د لميس سعد الدين الجيزاوي*	*أستاذ مساعد – قسم العمارة- كلية الهندسة المنصورة*	

رئيس القسم وكيل الكلية للدراسات العليا والبحوث

عميد الكلية

إهداء

إلى أمي وأبي.....

إلى زوجي ورفيق دربي.....

إلى إبني كريم.....

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم

أما بعد

يشرفني ويسعدني أن أتقدم بخالص الشكر والتقدير للسادة أساتذتي الأجلاء أعضاء لجنة الإشراف

أ.د لميس الجيزاوي
أستاذ العمارة المساعد – بقسم الهندسة المعمارية- جامعة المنصورة

د خالد جلال أحمد زغلول
مدرس العمارة - بقسم الهندسة المعمارية- جامعة المنصورة

لسيادتهم كامل الشكر والتقدير على ما قدموه من جهد ونصح وإرشاد.

كما أتقدم بأسمى آيات الشكر والتقدير:
م: محمود جعفر رئيس قسم التخطيط العمراني بالمكتب العربي
م: سامية محمود المهندسة بجهاز تنمية وتعمير دمياط الجديدة لمساعدتي على الوصول للبيانات اللازمة

كما أتوجه بخالص تقديري للأستاذ الدكتور: أسامة فرج لدعمه ومساعدته لي.

العمران الإسلامي كمدخل لتطبيق مفاهيم التنمية الاجتماعية المستدامة في المستقرات السكنية بمصر

ملخص البحث:

بدأ مصطلح التنمية المستدامة "sustainable development" في الانتشار منذ الثمانينات من القرن العشرين، وجاءت نشأته انطلاقا من الشعور المتنامي بالخوف على مستقبل الأجيال القادمة في ظل عمليات الإضرار بالبيئة المحيطة، وفي مؤتمر ريودي جانيرو المنعقد سنة ١٩٩٢ تم التأكيد أكثر على البعد الاجتماعي وتم إدراك أن الاستدامة لن تتحقق من خلال الاهتمام بالمشاكل البيئية فقط وتم إدراك أهمية الجانب الاجتماعي كذلك فأصبحت التنمية المستدامة بمفهومها الشامل "البيئي، الاقتصادي، الاجتماعي" ضرورة حتمية فرضت نفسها علي الواقع العالمي من أجل تحقيق تنمية أكثر توازنا في مختلف المجالات، وإدراكا لأهمية الجانب الاجتماعي للتنمية المستدامة وما له من تأثير على مختلف المجالات ومنها مجال العمران، قامت العديد من الدول بمحاولات لتحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة بمبادئها المختلفة في عمرانها سواء لحل مشكلات عمرانية قائمة أو لتجنب حدوثها في المدن الجديدة، لذلك يقوم البحث بعرض مجموعة مختلفة من التجارب العالمية والتي تهدف إلى محاولة تحقيق مبادئ التنمية الاجتماعية المستدامة في العمران ومن أهمها مبدأ الحرية وتشجيع مشاركة المواطنين في اتخاذ القرار، ومبدأ تحقيق المساواة والعدل في المجتمع، ومبدأ توفير الأمن في المجتمع، والهدف من استعراض هذه التجارب العالمية هو الخروج بمجموعة من المؤشرات وأدوات تحقيق هذه المبادئ لكي يتم مقارنتها بالمبادئ والحقوق الاجتماعية المؤثرة على العمران الإسلامي التراثي والخروج بمجموعة من المبادئ المشتركة يتم اختبار مدى تحققها في تخطيط وتصميم دراسة الحالة المحلية وهي مدينة دمياط الجديدة، ومعرفة مدى قبول المجتمع المحلي لهذه المبادئ، والخروج بمجموعة من أدوات تحقيق هذه المبادئ والتي تتفق مع طبيعة المجتمع المحلي.

ولقد وقع الاختيار على مدينة دمياط الجديدة لتمثل حالة الدراسة للعديد من الأسباب حيث أنها تمثل مدينة مستقلة بذاتها عن المجتمعات القائمة، كذلك إمكانية وجود مصادر للمعلومات مما يسهل على الباحثة إجراء دراستها. ويتم دراسة مدى مراعاة وتحقق مبادئ العمران الإسلامي المستدام اجتماعيا في تخطيط

وتصميم مدينة دمياط الجديدة من خلال أولا: تقييم الدراسات التي قام بها المكتب العربي قبل تخطيط وتصميم المدينة، ثانيا: تقييم الوضع القائم بالمدينة من خلال الدراسة الميدانية واستبيان آراء عينة من المواطنين مكونة من مئة أسرة، وروعي التوزيع الجغرافي المتجانس لهذه العينة حيث تم اختيار ثلاث مجاورات من كل حي من الأحياء الثلاثة المأهولة بالمدينة من إجمالي ست مجاورات لكل حي، بحيث تم اختيار ٤٠ أسرة من الحي الثاني نظرا لأنه أكثر الأحياء المأهولة بالمدينة، وثلاثين أسرة من الحي الأول، وثلاثين أسرة من الحي الرابع. وبعد عمل الدراسة الميدانية واستبيان آراء المواطنين اتضح عدم تحقق هذه المبادئ بالشكل المطلوب في المدينة باستثناء بعض المؤشرات القليلة، كذلك هناك بعض المبادئ تحققت نتيجة لتدخل السكان وجهودهم، واتضح كذلك أن هناك قبول من المجتمع المحلي لهذه المبادئ، وتم الخروج بمجموعة من أدوات تحقيق هذه المبادئ.

كما تبين أنه على مستوى صناعة القرار هناك قبول نظري لإعادة تطبيق بعض مبادئ العمران الإسلامي التراثي كمبدأ الإحياء وحق الأسبقية ومبدأ لا ضرر ولا ضرار في العمران المعاصر وذلك كوسيلة لتحقيق العدل والأمن في العمران، وهذه النتائج تؤكد إمكانية تجربة تطبيق المبادئ الاجتماعية للعمران الإسلامي كمدخل لتحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة في المستقرات العمرانية الجديدة بمصر.

فهرس محتويات الرسالة

الموضوع	رقم الصفحة
ملخص البحث.....	أ- ب
المقدمة.....	ج-ح
الباب الأول: التنمية الاجتماعية المستدامة	
الفصل الأول: التنمية المستدامة	**١-١١**
١-١-١ مقدمة.....	٢
١-١-٢ ظهور فكرة التنمية المستدامة.....	٣
١-١-٣ تعريفات التنمية المستدامة.....	٥
١-١-٤ محاور التنمية المستدامة.....	٦
١-١-٥ نماذج التعبير عن التنمية المستدامة.....	٧
١-١-٦ سبب عدم تحقق التنمية المستدامة.....	٧
١-١-٧ استراتيجية التنمية المستدامة.....	٨
١-١-٨ مبادئ التنمية المستدامة.....	٨
١-١-٩ الخلاصة.....	١١
الفصل الثاني: مفاهيم ومبادئ التنمية الاجتماعية المستدامة	**١٢-٢٨**
١-٢-١ مقدمة.....	١٢
١-٢-٢ بنية المجتمع.....	١٤
١-٢-٣ التنمية الاجتماعية كبعد هام من أبعاد التنمية المستدامة.....	١٤
١-٢-٤ تعريف التنمية الاجتماعية المستدامة.....	١٨
١-٢-٥ مبادئ التنمية الاجتماعية المستدامة.....	٢١
١-٢-٦ مبادئ التنمية الاجتماعية المستدامة الأكثر تأثيرا في العمران.....	٢٧
١-٢-٧ قياس التنمية الاجتماعية المستدامة.....	٢٧

١-٢-٨ الخلاصة..... ٢٨

الفصل الثالث: تطبيقات مبادئ التنمية الاجتماعية المستدامة العالمية في العمران ٢٩-٥٢

١-٣-١ مقدمة..... ٢٩

١-٣-٢ تجربة البرازيل لتحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة..... ٣٠

١-٣-٣ تجربة مدينة ليون بفرنسا تحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة..... ٣٢

١-٣-٤ تجربة البنك الدولي لتحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة في البوسنة والهرسك..... ٣٥

١-٣-٥ تجربة هايلاند بارك بالينوى لتحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة..... ٣٩

١-٣-٦ تجربة روتردام لتحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة..... ٤٣

١-٣-٧ تجربة مدينة ميلان لتحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة..... ٤٦

١-٣-٨ مؤشرات وأدوات تحقيق مبادئ التنمية الاجتماعية المستدامة في العمران..... ٤٩

١-٣-٩ الخلاصة..... ٥١

الباب الثاني: العمران الإسلامي كمدخل لتطبيق مبادئ التنمية الاجتماعية المستدامة في المستقرات السكنية الجديدة بمصر

الفصل الأول: المبادئ والحقوق الاجتماعية في الإسلام ٥٣-٦٦

٢-١-١ مقدمة..... ٥٣

٢-١-٢ المبادئ والحقوق الاجتماعية في الإسلام..... ٥٤

٢-١-٢-١ مبدأ الحرية وتشجيع مشاركة المواطنين في اتخاذ القرار..... ٥٤

٢-١-٢-٢ مبدأ المساواة والعدل في المجتمع..... ٥٨

٢-١-٢-٣ مبدأ توفيرالأمن في المجتمع..... ٦١

٢-١-٢-٤ مبدأ الخصوصية..... ٦٤

٢-١-٢-٤ مبدأ حقوق الجار..... ٦٥

٢-١-٣ الخلاصة..... ٦٥

الفصل الثاني: تأثير المبادئ والحقوق الاجتماعية في الإسلام على العمران ٦٧-١٠٣

٢-٢-١ مقدمة..... ٦٧
٢-٢-٢ العمران الإسلامي..... ٦٧
٢-٢-٣ مصادر التشريع الإسلامي..... ٦٧
٢-٢-٤ أنواع المدن الإسلامية..... ٦٩
٢-٢-٥ الملامح التخطيطية للمدن الإسلامية التراثية..... ٧٨
٢-٢-٦ تأثير مبدأ الحرية وتشجيع مشاركة المواطنين في اتخاذ القرار على العمران.. ٨٠
٢-٢-٧ تأثير مبدأ المساواة والعدل في المجتمع على العمران..... ٩٢
٢-٢-٨ تأثير مبدأ الأمن في العمران..... ٩٤
٢-٢-٩ تأثير مبدأ الخصوصية على العمران..... ٩٥
٢-٢-١٠ تأثير مبدأ حقوق الجار على العمران..... ٩٦
٢-٢-١١ ملخص للمبادئ والحقوق الاجتماعية في الإسلام وتطبيقاتها العمرانية..... ١٠١
٢-٢-١٢ الخلاصة..... ١٠٢
الفصل الثالث: مقارنة بين مبادئ وتطبيقات التنمية الاجتماعية المستدامة العالمية في العمران والمبادئ والحقوق الاجتماعية وتطبيقاتها في العمران الإسلامي التراثي ١٠٤-١١٣
٢-٣-١ المقدمة..... ١٠٤
٢-٣-٢ مبدأ الحرية وتشجيع مشاركة المواطنين في اتخاذ القرار..... ١٠٤
٢-٣-٣ مبدأ تحقيق المساواة والعدل في المجتمع..... ١٠٦
٢-٣-٤ مبدأ توفير الأمن في المجتمع..... ١٠٨
٢-٣-٥ مبدأ الخصوصية..... ١٠٩
٢-٣-٦ مبدأ حقوق الجار..... ١٠٩
٢-٣-٧ الخلاصة..... ١١١
الباب الثالث: تقييم مدى تحقق مبادئ العمران الإسلامي المستدام اجتماعيا في المستقرات السكنية الجديدة بمصر: مدينة دمياط الجديدة كدراسة حالة ١١٤-١٨٦

٣-١المقدمة..... ١١٤
٣-٢ المدن الجديدة بمصر..... ١١٦
٣-٣ مدينة دمياط الجديدة - دراسة حالة..... ١١٧
٣-٤ الفكرة التخطيطية لتصميم الأحياء (الحي الأول والثاني والرابع)..... ١٢٠
٣-٥ الفكرة التخطيطية لتصميم المجاورات..... ١٢٠
٣-٦ تقييم مدى تحقق مبادئ الحرية والمشاركة في اتخاذ القرار والمساواة والعدل والأمن بمدينة دمياط الجديدة..... ١٢١
٣-٦-١ مبدأ الحرية وتشجيع مشاركة المواطنين في اتخاذ القرار..... ١٢١
٣-٦-٢ مبدأ المساواة في الفرص والعدل في المجتمع..... ١٣٣
٣-٦-٣ مبدأ الأمن..... ١٥٤
٣-٦-٤ مبدأ الخصوصية..... ١٧١
٣-٦-٥ مبدأ حقوق الجار..... ١٧٦
٣-٧ الخلاصة..... ١٨٥
الباب الرابع: تطبيق مبادئ العمران الإسلامي المستدام اجتماعيا من منظور كل من صانعي القرار والسلطة المحلية ١٨٧-١٩٠
٤-١ المقدمة..... ١٨٧
٤-٢ ممثلوا صناع القرار..... ١٨٧
٤-٣ ممثلوا السلطة المحلية..... ١٨٨
٤-٤ الخلاصة..... ١٨٩
الباب الخامس: الخلاصة والنتائج والتوصيات والأبحاث المستقبلية
٥-١ الخلاصة..... ١٩١
٥-٢ النتائج..... ١٩٢
٥-٣ التوصيات..... ١٩٧

٥-٤ الأبحاث المستقبلية..... ١٩٨

المراجع

المراجع ٢٠٠-٢١٧

الملاحق

ملحق(١) استمارة استبيان..... ٢١٧-٢٢٣

فهرس الأشكال

الموضوع **رقم الصفحة**

الباب الأول: التنمية الاجتماعية المستدامة

الفصل الأول: التنمية المستدامة

شكل(١-١-١) مكونات الفصل الأول..... ٣

الفصل الثاني: مفاهيم ومبادئ التنمية الاجتماعية المستدامة

شكل(١-٢-١) مكونات الفصل الثاني..... ١٣

شكل(١-٢-٢) بنية المجتمع..... ١٤

شكل(١-٢-٣) أهمية التنمية الاجتماعية المستدامة..... ١٦

شكل(١-٢-٤) تعريفات التنمية الاجتماعية المستدامة..... ١٩

شكل(١-٢-٥) التدرج الهرمي للاحتياجات الإنسانية الأساسية..... ٢٢

شكل(١-٢-٦) مبادئ التنمية الاجتماعية المستدامة..... ٢٦

شكل(١-٢-٧) مبادئ التنمية الاجتماعية المستدامة الأكثر تأثيرا في العمران..... ٢٧

الفصل الثالث: تطبيقات مبادئ التنمية الاجتماعية المستدامة في العمران الغربي

شكل(١-٣-١) مكونات الفصل الثالث..... ٢٩

شكل(١-٣-٢) أدوات مشاركة الأفراد في سياسات الإسكان..... ٣١

شكل(١-٣-٣) أدوات مشاركة السكان في القرارات العمرانية..... ٣٤

شكل(١-٣-٤) اجتماع الأفراد للمشاركة في اتخاذ القرار وتحديد الأولويات..... ٣٧

شكل(١-٣-٥) المشاركة الفعلية للأفراد في تنفيذ المشروع من خلال ورش العمل..... ٣٧

شكل(١-٣-٦) أدوات مشاركة السكان في القرارات العمرانية..... ٣٧

شكل(١-٣-٧) مركز " Breza " الرياضي..... ٣٨

شكل(١-٣-٨) مجمع مساكن متنوعة لمختلف مستويات الدخل بشيكاغو..... ٣٩

شكل(١-٣-٩) الوحدات السكنية الثانوية في هاي لاند بارك..... ٤١

شكل(١-٣-١٠) توفير الأروقة الأمامية المسقوفة بإلينوي..... ٤٢
شكل(١-٣-١١) أدوات تحقيق المساواة والعدل في المجتمع..... ٤٢
شكل(١-٣-١٢) أدوات تحقيق مبدأ المساواة والعدل في المجتمع..... ٤٥
شكل(١-٣-١٣) وسائل تحقيق الأمن..... ٤٧
شكل(١-٣-١٤) محاور المدخل البيئي لتحقيق الأمن..... ٤٨

الباب الثاني: العمران الإسلامي كمدخل لتطبيق مبادئ التنمية الاجتماعية المستدامة في المستقرات السكنية الجديدة بمصر

الفصل الأول: المبادئ والحقوق الاجتماعية في الإسلام

شكل(٢-١-١) مكونات الفصل الأول ٥٤

الفصل الثاني:تأثير المبادئ والحقوق الاجتماعية في الإسلام على العمران

شكل(٢-٢-١) تخطيط مدينة دمشق في العهد البيزنطي..... ٧٠
شكل(٢-٢-٢) تخطيط مدينة دمشق في العهد الأموي..... ٧٠
شكل(٢-٢-٣) تخطيط مدينة بغداد من وجهة نظر كرسويل..... ٧٢
شكل(٢-٢-٤) تصور لانسر لتخطيط مدينة بغداد..... ٧٣
شكل(٢-٢-٥) تقسيم المناطق السكنية في مدينة بغداد..... ٧٤
شكل(٢-٢-٦) تخطيط مدينة الفسطاط..... ٧٦
شكل(٢-٢-٧) مئذنة تشرف على أسطح المنازل مبنية مسدودة..... ٨٢
شكل(٢-٢-٨) دور السلطة الحاكمة في تخطيط المدينة الإسلامية..... ٨٥
شكل(٢-٢-٩) تدرج شبكة الطرق في المدينة الإسلامية..... ٨٧
شكل(٢-٢-١٠) القطاع الشمالي من القاهرة الإسلامية وتدرج مستويات الطرق بها... ٨٧
شكل(٢-٢-١١) من تونس الطريق الغير نافذ..... ٨٨
شكل(٢-٢-١٢) من المغرب لطريق غير نافذ..... ٨٨
شكل(٢-٢-١٣) مسئولية الأفراد في حماية فراغات المناطق السكنية المتدرجة..... ٨٩

شكل(٢-٢-١٤) دور أفراد المجتمع في تخطيط المدينة الإسلامية ٩١
شكل(٢-٢-١٥) مثال لإحياء الأرض الموات..... ٩٨

الباب الثالث: تقييم مدى تحقق مبادئ العمران الإسلامي المستدام اجتماعيا في المستقرات السكنية الجديدة بمصر: مدينة دمياط الجديدة كدراسة حالة

شكل(٣-١) المساحات الخضراء المحيطة بالمدينة..... ١١٧
شكل(٣-٢) للمساحات الخضراء على مدخل المدينة..... ١١٧
شكل(٣-٣) موقع مدينة دمياط الجديدة..... ١١٧
شكل(٣-٤) المخطط العام لمدينة دمياط الجديدة..... ١١٩
شكل(٣-٥) تخطيط الحي الثاني..... ١٢٠
شكل(٣-٦) تكوين المجاورة الأولى بالحي الثاني..... ١٢١
شكل(٣-٧) إجراء تعديل في الوحدة السكنية من قبل السكان..... ١٢٢
شكل(٣-٨) إغلاق البلكونة كأحد تعديلات السكان في وحداتهم..... ١٢٢
شكل(٣-٩) إغلاق البلكونة كأحد تعديلات السكان في وحداتهم..... ١٢٢
شكل(٣-١٠) أسباب عدم قيام بعض السكان بتعديلات في وحداتهم..... ١٢٣
شكل(٣-١١) مدى رغبة المواطنين في المشاركة في المشروعات الجارية بالمدينة..... ١٢٤
شكل(٣-١٢) الطريقة التي يرغب المواطنين المشاركة بها في القرارات العمرانية..... ١٢٥
شكل(٣-١٣) أسباب عدم رغبة بعض المواطنين في مشاركة القرارات العمرانية..... ١٢٦
شكل(٣-١٤) آراء المواطنين حول نوعية السكن المرغوب فيه بالمدينة..... ١٢٦
شكل(٣-١٥) نسب مشاركة المواطنين في تصميم وبناء الأرض..... ١٢٧
شكل(٣-١٦) طريقة تمويل الأفراد لبناء الأرض..... ١٢٧
شكل(٣-١٧) قيام المواطنين بمشروعات أهلية في مناطقهم السكنية أم لا..... ١٢٨
شكل(٣-١٨) أسباب عدم قيام بعض السكان بعمل مشروعات أهلية..... ١٢٩
شكل(٣-١٩) الطرق المتبعة لتنفيذ المشروعات الأهلية بالمدينة..... ١٢٩

شكل(٣-٢٠) طرق تمويل المشروعات الأهلية بالمدينة..... ١٣٠
شكل(٣-٢١) تصرف السكان حيال إصلاح الأعطال في البلوكات السكنية..... ١٣١
شكل(٣-٢٢) التدرج الهرمي للخدمات بالمدينة..... ١٤٤
شكل(٣-٢٣) الطرق التجارية كعناصر ربط بين لأحياء في المدينة..... ١٤٤
شكل(٣-٢٤) ممرات المشاة والفراغات بمركز الحي الأول..... ١٤٥
شكل(٣-٢٥) التدرج الهرمي لمستوى الخدمات بمدينة دمياط الجديدة..... ١٤٦
شكل(٣-٢٦) لشارع تجاري إداري"Mixed-Use" شارع الصعيدي بالحي الثاني..... ١٤٦
شكل(٣-٢٧) إمكانية الوصول للمحلات..... ١٤٧
شكل(٣-٢٨) إمكانية الوصول للمستشفى..... ١٤٧
شكل(٣-٢٩) مسارات المشاة داخل مركز الحي الثاني..... ١٤٩
شكل(٣-٣٠) مسجد مركز الحي الثاني..... ١٤٩
شكل(٣-٣١) نادي المستقبل الرياضي ومسجد مركز الحي الثاني..... ١٤٩
شكل(٣-٣٢) افتقار ممرات المشاة بالمناطق السكنية لعناصر الجذب الحي الثاني المجاورة الرابعة... ١٥٠
شكل(٣-٣٣) مدى توافر المواصلات العامة بالمدينة..... ١٥١
شكل(٣-٣٤) موقف السيرفيس الداخلي بالمدينة..... ١٥١
شكل(٣-٣٥) موقف سيارات الأجرة بين المحافظات..... ١٥١
شكل(٣-٣٦) للإسكان الاقتصادي الحي الثاني المجاورة الرابعة..... ١٥٢
شكل(٣-٣٧) لإسكان مبارك الحي الرابع المجاورة الربعة..... ١٥٢
شكل(٣-٣٨) مدى رضا الأفراد عن مساكنهم..... ١٥٢
شكل(٣-٣٩) مستوى الخدمات المدينة..... ١٥٣
شكل(٣-٤٠) شبكة الطرق ومسارات المشاة بالبديل الثالث لتخطيط المجاورات..... ١٥٥
شكل(٣-٤١) تدرج الفراغات الحضرية داخل المجاورة وتحقيق إمكانية رؤيتها من ١٥٦

المجموعة السكنية.....
شكل(٣-٤٢) تحقق الأمن في الطرق بمدينة دمياط الجديدة..... ١٥٧
شكل(٣-٤٣) أسباب عدم تحقق الأمن في الطرق بالمدينة..... ١٥٧
شكل(٣-٤٤) لشارع الصعيدي حيوية وأمان الطرق ذات الاستعمال المختلط..... ١٥٨
شكل(٣-٤٥) خلو الشوارع المخصصة للسكن فقط من المشاة وعدم حيويتها وأمانها "الحي الأول مجاورة رابعة"..... ١٥٨
شكل(٣-٤٦) المباني تحت الإنشاء والغير مأهولة مما يسبب عدم أمان الطرق "الحي الأول مجاورة ثالثة"..... ١٥٩
شكل(٣-٤٧) وسائل جعل الطرق أكثر أمنا من وجهة نظر المواطنين..... ١٥٩
شكل(٣-٤٨) مدى تحقق الأمن في الفراغات داخل المناطق السكنية بالمدينة..... ١٦٠
شكل(٣-٤٩) أسباب عدم تحقق الأمن في الفراغات داخل المناطق السكنية..... ١٦٠
شكل(٣-٥٠) فراغ داخل المناطق السكنية غير محاطة بأي أسوار..... ١٦١
شكل(٣-٥١) اختيار مسئول حفظ الأمن في المنطقة السكنية..... ١٦١
شكل(٣-٥٢) تواجد مناطق غير آمنة في المدينة أو لا..... ١٦٢
شكل(٣-٥٣) أسباب عدم أمن بعض المناطق بالمدينة..... ١٦٢
شكل(٣-٥٤) الأماكن الغير مأهولة والتي لم يكتمل بنائها كمناطق غير آمنة "الحي الأول المجاورة الثالثة"..... ١٦٣
شكل(٣-٥٥) المناطق غير مكتملة البناء والغير مضاءة كمناطق غير آمنة " مركز الحي الأول..... ١٦٣
شكل(٣-٥٦) منطقة الشاطئ كمنطقة مهجورة معظم العام وغير آمنة..... ١٦٣
شكل(٣-٥٧) منطقة الشاليهات والتي تظل مغلقة معظم العام كمنطقة غير آمنة..... ١٦٣

شكل(٣-٥٨) أحد أعمدة الإنارة بلا وحدة إضاءة "الحي الثاني المجاورة الرابعة"..... ١٦٤
شكل(٣-٥٩) أحد أعمدة الإنارة لم تركب فيها وحدات إضاءة بعد " مركز الحي الثاني"..... ١٦٤
شكل(٣-٦٠) تصرف السكان حيال المناطق الغير آمنة..... ١٦٤
شكل(٣-٦١) حدوث سرقات بالمنطقة السكنية..... ١٦٥
شكل(٣-٦٢) تصرف السكان في حال حدوث السرقات..... ١٦٥
شكل(٣-٦٣) تصرف الشرطة في حال وقوع سرقات بالمنطقة السكنية..... ١٦٦
شكل(٣-٦٤) تحقق الأمان داخل الوحدة السكنية..... ١٦٧
شكل(٣-٦٥) أسباب عدم شعور السكان بالأمان داخل الوحدات السكنية..... ١٦٧
شكل(٣-٦٦)الإجراءات المتبعة لتحقيق الأمن داخل الوحدات السكنية..... ١٦٨
شكل(٣-٦٧) تركيب حديد على الشبابيك كإجراء لتحقيق الأمن داخل الوحدة السكنية"الحي الثاني المجاورة الرابعة"..... ١٦٨
شكل(٣-٦٨) الإجراءات المتبعة لتعزيز الشعور بالأمان داخل الوحدة السكنية..... ١٦٩
شكل(٣-٦٩) مدى تحقق الخصوصية البصرية داخل الوحدات السكنية..... ١٧١
شكل(٣-٤٣,٣-٧٠-٧١) تقارب فتحات النوافذ مما يؤدي إلى انتهاك الخصوصية (الحي الثاني المجاورة الرابعة)..... ١٧٢
شكل(٣-٧٢) وسائل تحقيق الخصوصية البصرية داخل الوحدة السكنية..... ١٧٢
شكل(٣-٧٣) استخدام المظلة كوسيلة لتحقيق الخصوصية (الحي الثاني المجاورة الرابعة)..... ١٧٣
شكل(٣-٧٤) استخدام الستائر كوسيلة لتحقيق الخصوصية (الحي الثاني المجاورة الرابعة)..... ١٧٣
شكل(٣-٧٥) استخدام الزجاج المعتم كوسيلة لتحقيق الخصوصية (الحي الثاني المجاورة الرابعة)..... ١٧٣

شكل(٣-٧٦) مدى تحقق الخصوصية السمعية داخل الوحدات السكنية..... ١٧٤
شكل(٣-٧٧) وسائل تحقيق الخصوصية السمعية داخل الوحدات السكنية..... ١٧٤
شكل(٣-٧٨) قوة العلاقة والتفاعل بين الجيران..... ١٧٧
شكل(٣-٧٩) أسباب عدم وجود علاقة قوية تربط بين بعض الجيران..... ١٧٨
شكل(٣-٨٠) استئذان الجيران بعضهم في حالة التسبب في الإزعاج..... ١٧٨
شكل(٣-٨١) إمكانية التواصل بين الجيران لحل المشكلات العمرانية المشتركة..... ١٧٩
شكل(٣-٨٢) أسباب عدم التواصل بين بعض الجيران..... ١٧٩
شكل(٣-٨٣) وجود مسئول للمنطقة السكنية من المواطنين..... ١٨٠
شكل(٣-٨٤) أماكن تلاقي الجيران والأصدقاء بالمدينة..... ١٨٠
شكل(٣-٨٥) الفراغات بين الوحدات السكنية تفتقر لعناصر تنسيق الموقع (الحي الثاني مجاورة رابعة)..... ١٨١
شكل(٣-٨٦) الحديقة العامة بمركز المدينة مازالت تحت الإنشاء..... ١٨١
شكل(٣-٨٧) النادي الاجتماعي والثقافي..... ١٨١
شكل(٣-٨٨) النادي الاجتماعي والثقافي..... ١٨١
شكل(٣-٨٩) أحد الكافيتريات بشارع الصعيدي كمكان لتقابل الأصدقاء..... ١٨٢
شكل(٣-٩٠) وجود خلاف بين الجيران أو لا..... ١٨٢
شكل(٣-٩١) كيفية تصرف المواطنين عند حدوث خلافات مع جيرانهم..... ١٨٣

فهرس الجداول

الموضوع **رقم الصفحة**

الباب الأول: التنمية الاجتماعية المستدامة

الفصل الثالث: تطبيقات مبادئ التنمية الاجتماعية المستدامة العالمية في العمران

جدول(١-٣-١) مؤشرات وأدوات تحقيق مبدأ الحرية وتشجيع مشاركة المواطنين في اتخاذ القرار..... ٣١

جدول(١-٣-٢) مؤشرات وأدوات تحقيق مبدأ الحرية وتشجيع مشاركة المواطنين في اتخاذ القرار..... ٣٥

جدول(١-٣-٣) مؤشرات وأدوات تحقيق مبدأ الحرية وتشجيع مشاركة المواطنين في اتخاذ القرار..... ٣٩

جدول(١-٣-٤) المؤشرات الخاصة بمبدأ المساواة والعدل في المجتمع وأدوات تنفيذها. ٤٣

جدول(١-٣-٥) المؤشرات الخاصة بمبدأ المساواة والعدل في المجتمع وأدوات تنفيذها. ٤٦

جدول(١-٣-٦) المؤشرات الخاصة بمبدأ الأمن وأدوات تحقيقها.... ..... ٤٩

جدول(١-٣-٧) مؤشرات مبادئ التنمية الاجتماعية المستدامة المؤثرة في العمران وأدوات تحقيقها..... ٥٠

الباب الثاني: العمران الإسلامي كمدخل لتطبيق مبادئ التنمية الاجتماعية المستدامة في المستقرات السكنية الجديدة بمصر

الفصل الثاني: تأثير المبادئ والحقوق الاجتماعية في الإسلام على العمران

جدول(٢-٢-١) مؤشرات وتطبيق مبدأ الحرية وتشجيع مشاركة المواطنين في اتخاذ القرار ٩٢

جدول(٢-٢-٢) مؤشرات وتطبيق مبدأ المساواة والعدل في العمران..... ٩٤

جدول(٢-٢-٣) مؤشرات وتطبيق مبدأ الأمن في العمران..... ٩٥

جدول(٢-٢-٤) مؤشرات وتطبيق مبدأ الخصوصية في العمران..... ٩٦

جدول(٢-٢-٥) تطبيقات المبادئ الاجتماعية في العمران الإسلامي التراثي..... ١٠١

الفصل الثالث: مقارنة بين مبادئ وتطبيقات التنمية الاجتماعية المستدامة العالمية في العمران والمبادئ والحقوق الاجتماعية وتطبيقاتها في العمران الإسلامي التراثي

جدول(٢-٣-١) مقارنة بين تحقيق مبدأ الحرية وتشجيع مشاركة المواطنين في اتخاذ القرار في كل من العمران الغربي والعمران الإسلامي ١٠٥

جدول(٢-٣-٢) مقارنة بين تحقيق مبدأ المساواة والعدل في كل من العمران الغربي والعمران الإسلامي التراثي..... ١٠٧

جدول(٢-٣-٣) مقارنة بين تحقيق مبدأ الأمن في كل من العمران الغربي والعمران الإسلامي التراثي..... ١٠٨

جدول(٢-٣-٤) مقارنة مبدأ الخصوصية وتأثيره في العمران الإسلامي التراثي وإهماله في العمران الغربي..... ١٠٩

جدول(٢-٣-٥) مقارنة بين تحقيق مبدأ حقوق الجار في كل من العمران الغربي والعمران الإسلامي التراثي..... ١١٠

جدول(٢-٣-٦) مبادئ العمران الإسلامي المستدام اجتماعيا ومؤشراتها..... ١١١

الباب الثالث: تقييم مدى تحقق مبادئ العمران الإسلامي المستدام اجتماعيا في المستقرات السكنية الجديدة بمصر: مدينة دمياط الجديدة كدراسة حالة

جدول(٣-١) درجات مشاركة المواطنين المختلفة أثناء وبعد تخطيط المدينة..... ١٣١

جدول(٣-٢) الأدوات المقترحة لتحقيق مبدأ الحرية وتشجيع مشاركة المواطنين في اتخاذ القرار..... ١٣٢

جدول(٣-٣) مستويات دخول الأسر والنسبة الموجهة من الدخل في الإسكان ١٣٤

جدول(٣-٤) العلاقة بين مسطحات الأرض وأسعار بنائها ١٣٦

جدول(٣-٥) مسطحات الوحدات السكنية وأسعارها بدون تشطيب أو كاملة التشطيب... ١٣٧

جدول(٣-٦) مساحة وحدات إسكان مبارك وطريقة السداد ١٤٠

جدول(٣-٧) مساحة وحدات الإسكان الاستثماري وطريقة السداد..... ١٤٠
جدول(٣-٨) مساحة وحدات الإسكان الحر وطرق السداد ١٤٠
جدول(٣-٩) مساحة وحدات الإسكان القومي وطرق السداد..... ١٤١
جدول(٣-١٠) مساحة وحدات صندوق الدعم وسعره وطريقة السداد ١٤١
جدول(٣-١١) درجة قرب المدارس من المسكن ووسيلة الوصول إليها ١٤٨
جدول(٣-١٢) درجة قرب العمل من المسكن ووسيلة الوصول إليه..... ١٤٨
جدول(٣-١٣) تقييم مدى تحقق مؤشرات مبدأ المساواة والعدل بالمدينة..... ١٥٣
جدول(٣-١٤) الأدوات المقترحة لتحقيق مبدأ المساواة والعدل في المجتمع..... ١٥٤
جدول(٣-١٥) مدى تحقق الأمن في المنطقة السكنية في دراسات المكتب العربي..... ١٥٦
جدول(٣-١٦) تقييم مدى تحقق مؤشرات مبدأ الأمن بالمدينة..... ١٦٩
جدول(٣-١٧) الأدوات المقترحة لتحقيق مبدأ الأمن في المجتمع..... ١٧٠
جدول(٣-١٩) وسائل تحقيق الخصوصية في دراسات المكتب العربي..... ١٧١
جدول(٣-٢٠) درجة تحقق مبدأ الخصوصية بمدينة دمياط الجديدة ١٧٥
جدول(٣-٢١) الأدوات المقترحة لتحقيق مبدأ الخصوصية في العمران..... ١٧٥
جدول(٣-٢٢) وسائل تحقيق حقوق الجار في دراسات المكتب العربي..... ١٧٧
جدول(٣-٢٣) درجة تحقق مبدأ حقوق الجار بمدينة دمياط الجديدة ١٨٣
جدول(٣-٢٤) الأدوات المقترحة لتحقيق مبدأ حقوق الجار في العمران..... ١٨٤

الباب الخامس: الخلاصة والنتائج والتوصيات والأبحاث المستقبلية

جدول(٥-١) مبادئ العمران الإسلامي المستدام اجتماعيا ومؤشراتها والأدوات المقترحة لتحقيقها..... ١٩٤

المقدمة:

خلفية عن البحث:

بدأ مصطلح التنمية المستدامة " sustainable development " في الانتشار منذ الثمانينات من القرن العشرين، وكان الاهتمام الأول موجها نحو البيئة والحفاظ علي المصادر الطبيعية لكي لا يكون معوقا للتنمية الاقتصادية، وأشهر تعريفات التنمية المستدامة هو تعريف المؤتمر العالمي للبيئة والتنمية لعام ١٩٨٧ والذي عرف التنمية المستدامة علي أنها "التنمية التي تقابل احتياجات الحاضر دون الإضرار بإمكانية الأجيال المستقبلية لتحقيق احتياجاتهم"، وبعد مؤتمر ريودي جانيرو والمنعقد سنة ١٩٩٢ تم إدراك أن الاستدامة لن تتحقق من خلال الاهتمام بالمشاكل البيئية فقط وتم إدراك أهمية الجانب الاجتماعي كذلك فأصبحت التنمية المستدامة بمفهومها الشامل "البيئي، الاقتصادي، الاجتماعي" ضرورة حتمية فرضت نفسها علي الواقع العالمي من أجل تحقيق تنمية أكثر توازنا في مختلف المجالات.

وإدراكا لأهمية الجانب الاجتماعي للتنمية المستدامة وما له من تأثير على مختلف المجالات ومنها مجال العمران، قامت العديد من الدول بمحاولات لتحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة بمبادئها المختلفة في عمرانها سواء لحل مشكلات عمرانية قائمة كوجود فجوة في القرارات العمرانية والتي تصدر من أعلى لأسفل وعدم وجود نوع من الحرية ومشاركة المواطنين في هذه القرارات العمرانية، أو كعدم وجود نوع من المساواة والعدل في القدرة على توفير المسكن والخدمات للأسر ذات الدخل المنخفض، أو كعدم تحقق الأمن في المجتمع، من هنا ظهرت الحاجة لتطبيق مبادئ التنمية الاجتماعية المستدامة في العمران لحل مثل هذه المشكلات في المدن القائمة أو لتجنب حدوثها في المدن الجديدة لذلك يقوم البحث بعرض بعض من هذه التجارب بهدف الخروج بمجموعة من المؤشرات وأدوات تحقيقها ومقارنتها بالمبادئ والحقوق الاجتماعية المؤثرة على العمران الإسلامي التراثي والخروج بمجموعة من المبادئ المشتركة يتم اختبار مدى تحققها في تخطيط وتصميم دراسة الحالة المحلية وهي مدينة دمياط الجديدة، ومعرفة مدى قبول المجتمع المحلي لهذه المبادئ، والخروج بمجموعة من أدوات تحقيق هذه المبادئ والتي تتفق مع طبيعة المجتمع المحلي.

المشكلة البحثية:

غياب معظم مبادئ التنمية الاجتماعية المستدامة في عملية تخطيط وتصميم المستقرات السكنية بمصر يؤثر سلبا على قيام هذه المستقرات بالدور الذي أنشئت من أجله، لذلك فالمشكلة البحثية تتمثل في الربط بين مبادئ التنمية الاجتماعية المستدامة العالمية والمؤثرة على العمران ونظيراتها في العمران الإسلامي التراثي واقتراح مداخل لتأكيد مبادئ العمران الإسلامي المستدام اجتماعيا وذلك من خلال تقييم تجربة مدينة دمياط الجديدة.

أهداف البحث :

للبحث ثلاثة أهداف رئيسية، الهدف الأول هو: "بحث العلاقة بين مبادئ التنمية الاجتماعية المستدامة العالمية والمؤثرة على العمران، والمبادئ والحقوق الاجتماعية الإسلامية المؤثرة على العمران الإسلامي التراثي"، والهدف الثاني هو: "بحث إمكانية إضافة عناصر جديدة لمبادئ العمران المستدام اجتماعيا تعكس دور الثقافة المحلية في التنمية الاجتماعية العمرانية المستدامة لتمثل خصوصية المجتمع المحلي"، والهدف الثالث هو: "محاولة اقتراح مداخل لتحقيق مبادئ العمران الإسلامي المستدام اجتماعيا في المستقرات السكنية الجديدة بمصر".

الفروض البحثية:

يقوم البحث على ثلاثة فروض بحثية الفرض الأول هو: *"المبادئ والحقوق الاجتماعية في الإسلام والمؤثرة على العمران الإسلامي التراثي تحاكي المبادئ العالمية للتنمية العمرانية المستدامة اجتماعيا وتزيد عليها بمبادئ تتفق مع خصوصية المجتمع المحلي"* ، الفرض الثاني هو: *"مبادئ العمران الإسلامي المستدام اجتماعيا تحظى بقبول المجتمع المحلي في المستقرات السكنية الجديدة بمصر (دمياط الجديدة) رغم عدم تطبيقها فعليا"*، الفرض الثالث هو: *"يمكن اقتراح أدوات تصلح كمداخل لتطبيق مبادئ التنمية الاجتماعية المستدامة في المستقرات السكنية الجديدة بشكل يتفق مع المبادئ والمؤشرات في العمران الإسلامي التراثي ويحظى بقبول المجتمع المحلي"* .

أهمية البحث:

التنمية المستدامة بمفهومها الشامل وأبعادها الثلاثة هي الاتجاه العالمي الحالي لتحقيق تنمية متوازنة في مختلف المجالات، والتنمية الاجتماعية المستدامة هي البعد الجديد للتنمية المستدامة والذي تم إدراك أهميته مؤخرا لذلك تسعى الدول جاهدة من أجل تحقيقه في شتى المجالات وبخاصة مجال العمران فالبعد الاجتماعي هو أساس استقرار المجتمعات كما أنه يساعد على تحقيق البعدين الآخرين للتنمية المستدامة، لذلك يقوم البحث بمحاولة تغطية الفجوة في الأبحاث السابقة والتي اهتمت بالجوانب البيئية للتنمية المستدامة ولم تتطرق للنواحي الاجتماعية بنفس القدر من الاهتمام، كذلك يقوم البحث بمحاولة الربط بين المبادئ العالمية للتنمية العمرانية المستدامة اجتماعيا ومبادئ العمران الإسلامي التراثي، كما أن تطبيقات نتائج البحث يؤمل أن تساعد في تحقيق مبادئ المشاركة والعدل والأمن وغيرها من مبادئ التنمية الاجتماعية المستدامة في المستقرات السكنية الجديدة بمصر.

المنهج البحثي:

تم إتباع أكثر من منهج بحثي في الرسالة وهذه المناهج كما يلي **المنهج التحليلي**: والمتمثل في تحليل بعض المحاولات العالمية لتحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة في العمران من أجل استخراج مؤشرات وأدوات تحقيق التنمية العمرانية المستدامة اجتماعيا، وتحليل المبادئ والحقوق الاجتماعية المؤثرة على العمران الإسلامي التراثي واستخراج مؤشرات هذه المبادئ، **المنهج التحليلي المقارن**: في مقارنة تطبيقات مبادئ التنمية الاجتماعية المستدامة العالمية في العمران بمبادئ العمران الإسلامي التراثي والخروج بمجموعة من المبادئ والمؤشرات المشتركة ليتم اختبار مدى تحققها في تخطيط وتصميم دراسة الحالة المحلية (مدينة دمياط الجديدة) **منهج دراسة الحالة:** لدراسة مدى مراعاة مبادئ العمران الإسلامي التراثي المستدام اجتماعيا عند تخطيط وتصميم مدينة دمياط الجديدة، وأخيرا تم استخدام **المنهج الاستدلالي**: لإثبات صحة أو خطأ فرضيات البحث الثلاث.

هيكل الدراسة:

تم تقسيم الرسالة إلى خمسة أبواب: **الباب الأول (التنمية الاجتماعية المستدامة):** وينقسم إلى ثلاثة فصول، حيث يقوم الفصل الأول بعرض نبذة مختصرة عن مفهوم التنمية المستدامة، وبداية ظهورها، والتعريفات المختلفة لها وأهميتها ومحاورها المختلفة" البيئية، الاقتصادية، الاجتماعية"، ثم يتم التركيز على المحور الاجتماعي للتنمية المستدامة وذلك في الفصل الثاني والذي يقوم بعرض محاولات الاهتمام بالتنمية الاجتماعية المستدامة كبعد هام من أبعاد التنمية المستدامة، ويعرض التعريفات المتعددة للتنمية الاجتماعية المستدامة ومبادئها ويتم التركيز على ثلاثة مبادئ من مبادئ التنمية الاجتماعية المستدامة باعتبارها المبادئ الأكثر تأثيرا على العمران وهذه المبادئ هي مبدأ الحرية وتشجيع مشاركة المواطنين في اتخاذ القرار، ومبدأ تحقيق المساواة والعدل في المجتمع، ومبدأ توفير الأمن في المجتمع، والهدف من تعريف التنمية الاجتماعية المستدامة هو محاولة قياسها لذلك يتطرق الفصل بعد ذلك إلى قياس التنمية الاجتماعية المستدامة، ثم يقوم البحث في الفصل الثالث بعرض مجموعة من المحاولات العالمية الهادفة إلى تحقيق هذه المبادئ الأساسية بهدف استخلاص مجموعة من المؤشرات وأدوات تحقيقها.

الباب الثاني (العمران الإسلامي كمدخل لتطبيق مبادئ التنمية الاجتماعية المستدامة في المستقرات السكنية الجديدة بمصر): وينقسم هذا الباب إلى ثلاثة فصول الفصل الأول يعرض المبادئ والحقوق الاجتماعية في الإسلام، الفصل الثاني يقوم بتعريف العمران الإسلامي وعرض لأنواع المدن الإسلامية وهيكل المدينة الإسلامية، ، يدرس تأثير هذه المبادئ والحقوق على العمران الإسلامي التراثي، الفصل الثالث يعقد مقارنة بين مبادئ التنمية الاجتماعية المستدامة والمؤثرة على العمران العالمي والمبادئ والحقوق الاجتماعية في الإسلام والمؤثرة على العمران الإسلامي التراثي، وتحديد أوجه الاتفاق والاختلاف بينهم ومن ثم تحديد المبادئ الموجودة في العمران الإسلامي التراثي التي تعبر عن خصوصية المجتمع المحلي.

الباب الثالث (تقييم مدى تحقق مبادئ العمران الإسلامي المستدام اجتماعيا في المستقرات السكنية الجديدة بمصر: مدينة دمياط الجديدة كدراسة حالة): ويقوم هذا الباب بعرض مقدمة عن أسباب الاتجاه لسياسة المدن الجديدة، وتقديم معلومات عن مدينة دمياط الجديدة وأسباب اختيارها كدراسة حالة ثم يبدأ بتقييم مدى تحقق مبادئ الحرية وتشجيع مشاركة المواطنين في اتخاذ القرار، تحقيق المساواة والعدل في المجتمع، توفير الأمن في المجتمع، الخصوصية، وحقوق الجار، ويتم هذا التقييم على مستويين المستوى الأول : الدراسات التي تم عملها قبل تخطيط وتصميم المدينة والمستوى الثاني: الوضع القائم بالمدينة من خلال الدراسة الميدانية واستبيان آراء ١٠٠ أسرة من القاطنين بالمدينة، ومن ثم الخروج بمجموعة نتائج تعبر عن مدى تحقق هذه المبادئ بالمدينة، ومدى قبول المجتمع المحلي لها، ومجموعة أدوات لتحقيق كل مبدأ من هذه المبادئ.

الباب الرابع (دراسة إمكانية تطبيق مبادئ العمران الإسلامي المستدام اجتماعيا من منظور كل من صانعي القرار والسلطة المحلية): يقوم هذا الباب بعرض نتائج المقابلات التي قامت بها الباحثة مع كل من ممثلي صناع القرار والسلطة المحلية حول إمكانية تطبيق مبادئ العمران الإسلامي التراثي كوسيلة لتحقيق العمران المستدام اجتماعيا.

الباب الخامس (الخلاصة والنتائج والتوصيات) بعد عقد المقارنة بين مبادئ التنمية الاجتماعية المستدامة العالمية والمؤثرة على العمران، ومبادئ العمران الإسلامي التراثي تبين أن المبادئ والحقوق الاجتماعية في الإسلام والمؤثرة على العمران الإسلامي التراثي تحاكي المبادئ العالمية للتنمية العمرانية المستدامة اجتماعيا وتزيد عليها بمبادئ تتفق مع خصوصية المجتمع المحلي (الفرضية الأولى)، وبعد عمل الدراسة الميدانية واستبيان آراء المواطنين اتضح أن مبادئ العمران الإسلامي المستدام اجتماعيا والتي تم دراسة مدى تحققها في دراسة الحالة (مدينة دمياط الجديدة) لم تتحقق بالشكل المطلوب باستثناء بعض المؤشرات القليلة كما أن هناك بعض المبادئ تحققت نتيجة لتدخل السكان وجهودهم من أجل تحقيقها، وتبين أن هذه المبادئ تحظى بقبول المجتمع المحلي (الفرضية الثانية)، ومن هذه الدراسة أمكن اقتراح أدوات تصلح كمداخل لتطبيق مبادئ التنمية الاجتماعية المستدامة في المستقرات السكنية الجديدة بشكل يتفق مع المبادئ والمؤشرات في العمران الإسلامي التراثي ويحظى بقبول المجتمع المحلي

(الفرضية الثالثة) كذلك اتضح أنه على مستوى صناعة القرار هناك إمكانية نظرية من وجهة نظر من تمت مقابلتهم لإعادة تطبيق بعض مبادئ العمران الإسلامي المستدام اجتماعيا كمبدأ الإحياء وحق الأسبقية ومبدأ لا ضرر ولا ضرار في العمران المعاصر وذلك كوسيلة لتحقيق العدل والأمن في العمران، وهذه النتائج تؤكد تجربة مدخل العمران الإسلامي ومبادئه الاجتماعية في تحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة في المستقرات العمرانية الجديدة بمصر.

الباب الأول

التنمية الاجتماعية المستدامة

الفصل الأول: التنمية المستدامة

الفصل الثاني: مفاهيم ومبادئ التنمية الاجتماعية المستدامة

الفصل الثالث: تطبيقات مبادئ التنمية الاجتماعية المستدامة العالمية في العمران

الفصل الأول: التنمية المستدامة

عن أنس بن مالك قال:قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:

"إذا قامت الساعة وبيد أحدكم فسيلة فإن استطاع أن لا يقوم حتى يغرسها فليفعل"

صدق رسول الله صلى الله عليه وسلم

عن حيي بن عبد الله عن أبي عبد الرحمن الحبلى عن عبد الله بن عمرو بن العاص أن رسول الله صلى الله عليه وسلم مر بسعد وهو يتوضأ فقال "ما هذا الإسراف؟ قال أفي الوضوء إسراف؟ قال نعم وإن كنت على نهر جار"

صدق رسول الله صلى الله عليه وسلم

" Treat the Earth well . It was not given to you by your parents . It was loaned to you by your children" Kenyan Proverb

(SABD , 9/8/2004)

١- التنمية الاجتماعية المستدامة

١-١ التنمية المستدامة

١-١-١مقدمة:

بدأ مصطلح التنمية المستدامة "sustainable development" في الظهور منذ الستينات، ثم بدأ في الانتشار في الثمانينات من القرن العشرين، وجاءت نشأته انطلاقا من الشعور المتنامي بالخوف علي مستقبل الأجيال القادمة في ظل عمليات الإضرار بالبيئة المحيطة، وما يستتبعه من انهيار لمقومات الحياة علي كوكب الأرض، ثم أصبحت التنمية المستدامة بمفهومها الشامل "البيئي، الاجتماعي، الاقتصادي" ضرورة حتمية فرضت نفسها علي الواقع المحيط من أجل تحقيق تنمية أكثر توازنا، ويهدف هذا الفصل إلى التعرف على التنمية المستدامة وتعريفاتها المختلفة وأشهرها تعريف المؤتمر العالمي للبيئة والتنمية ١٩٨٧ والمعروف باسم "مستقبلنا المشترك" والذي عرف التنمية المستدامة على أنها "التنمية التي تقابل احتياجات الحاضر دون الإضرار بإمكانية الأجيال المستقبلية لتحقيق احتياجاتهم"، وعلى الرغم من ذيوع هذا التعريف وانتشاره إلا أنه تلقى العديد من الانتقادات من أهمها أنه تعريف واسع غامض و يثير العديد من التساؤلات أكثر مما يجيب.

وللتنمية المستدامة ثلاثة محاور رئيسية وهي المحور البيئي والاقتصادي والاجتماعي، ويتناول الفصل العديد من النماذج المستخدمة للتعبير عن التنمية المستدامة والتي تصف العلاقة بين محاورها، كما أن للتنمية المستدامة العديد من المبادئ التي يتعلق بعضها باستقرار الأنظمة وقابليتها للنمو والتجدد، ويتعلق البعض الآخر بالنواحي البيئية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية. ويتناول هذا الفصل ظهور فكرة التنمية المستدامة، تعريفات التنمية المستدامة، محاور التنمية المستدامة، نماذج التنمية المستدامة، سبب عدم حدوث التنمية المستدامة، أهمية التنمية المستدامة، استراتيجية التنمية المستدامة، ومبادئ التنمية المستدامة، ويوضح شكل (١-١-١) مكونات هذا الفصل.

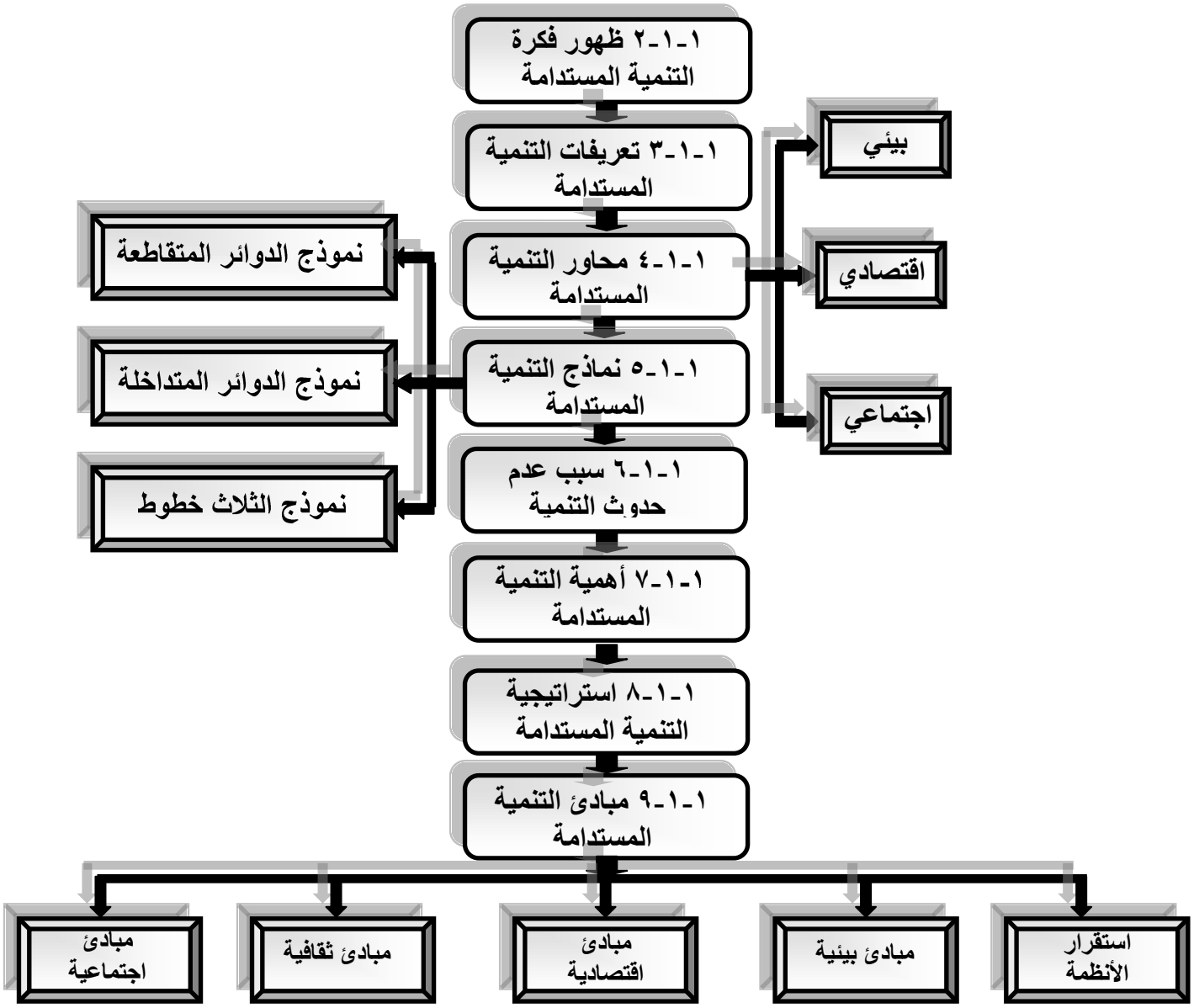

شكل (١-١-١) مكونات الفصل الأول (المصدر: الباحثة)

١-١-٢ ظهور فكرة التنمية المستدامة "Sustainable Development":

ظهرت فكرة التنمية المستدامة في الستينات كاستجابة للاهتمام الموجه نحو الحفاظ على البيئة من التدمير، والناتج عن الإدارة السيئة للموارد (Mckenzie,2004) مما يؤدي إلى استهلاكها بأسرع مما يمكنها من إعادة تجديد نفسها (Barron and Gauntlet,2002)، وتأثير هذا الاستنزاف للموارد على الاقتصاد العالمي، كذلك تأثير التلوث البيئي على حياة الإنسان (Slatis,2004). في عام ١٩٧٠ ظهرت محاولات

أخرى لتفعيل فكرة التنمية المستدامة بواسطة اتحاد روما لحدود النمو، وبحلول عام ١٩٨٠ تم إقرار فكرة التنمية المستدامة في استراتيجية الحفاظ علي العالم بواسطة الاتحاد العالمي للحفاظ على الطبيعة , (Carter 2004)، وتم إقرار هذه الاستراتيجية نتيجة الوعي بظاهرتين: أولا: أن إمكانيات الموارد الطبيعية محدودة، ثانيا: أن عمليات التنمية ينتج عنها تأثيرا عكسيا على البيئة كالمخلفات والتلوث، وهذان الاتجاهان يمثلان عائقا أمام التنمية (Dubois, Mahieu and Poussard,2002)، وكان اهتمام الوثيقة موجه نحو البيئة وأولت اهتمام ثانوي بالنواحي الاقتصادية والاجتماعية (Carter ,2004).

وفي عام ١٩٨٧ تم إعطاء أبعاد أخرى للتنمية المستدامة كالبعد الاجتماعي والاقتصادي اهتمام أكبر وذلك في المؤتمر العالمي للبيئة والتنمية والمعروف باسم مستقبلنا المشترك "Our Common Future"، وفي هذا المؤتمر تم تبسيط فكرة التنمية المستدامة وجعلها في متناول فهم الجمهور (Barron,Gauntlet,2002)، كذلك أوضح أن القرارات المتخذة في سياسات التنمية من الممكن أن تعرض الأجيال المستقبلية للخطر، لذلك فالتنمية المستدامة تقر ضرورة ترك بيئة مناسبة للأجيال القادمة على الأقل مثل البيئة الحالية (Dubois, Mahieu, Poussard, 2002). بعد ذلك توالى عقد المؤتمرات التي تهتم بالبيئة بهدف وضع أجندة عالمية لحماية البيئة من خلال الإدارة المستدامة للموارد، ففي عام ١٩٩٢ عقد مؤتمر قمة الأرض بريودي جانيرو"Earth Summit " والذي توصل للاتفاق على أن التنمية المستدامة يجب أن تكون مبدأ عالمي سواء على مستوى الأفراد أو الحكومات وتم إصدار الأجندة ٢١ "Agenda 21 " والتي تتضمن مبادئ التنمية المستدامة (Mckenzie,2004). كذلك استجابت معظم الدول الصناعية ووضعت أجندة محلية تتناول مبادئ التنمية المستدامة "Local Agenda 21". وفي عام ١٩٩٧ عقد مؤتمر قمة الأرض المعروف باسم "Rio + 5 " في نيويورك، وفي عام ٢٠٠٢ عقد مؤتمر معروف باسم " Rio" + 10 (Carter ,2004) ثم المؤتمر العالمي للاستدامة لسنة ٢٠٠٥ " Sustainability Conference 2005 " والمنعقد في هاواي.

١-١-٣ تعريفات التنمية المستدامة "Definitions of Sustainable Development":

تعني كلمة "sustain" لغويا "الإمداد بأسباب الحياة والمساعدة على الاستمرار" كما في قاموس أوكسفورد، أما الاستدامة المقصود بها في هذا البحث فهي "عملية التحول من فترة تدهور البيئة الطبيعية الناجمة عن الثورة الصناعية وعملية التمدن إلي بيئة أكثر إنسانية". كذلك فإن الاستدامة "هي مصطلح يعبر عن الحركات الاجتماعية والثقافية وأنماط المعيشة في العالم فهي خطوة في عملية تحول المجتمع من نمط استهلاكي إلي نمط إنتاجي" (Kremers,1995). ولقد تم التعبير عن التنمية المستدامة بالعديد من الطرق المختلفة لأنه من الصعب وجود اتفاق عام على معناها(Koning,2001)، وفيما يلي عرض لبعض التعريفات المتعددة للتنمية المستدامة:

* عرف المؤتمر العالمي للبيئة والتنمية عام ١٩٨٧ التنمية المستدامة علي أنها "التنمية التي تقابل احتياجات الحاضر دون الإضرار بإمكانية الأجيال المستقبلية لتحقيق احتياجاتهم". وهذا التعريف هو أشهر تعريفات التنمية المستدامة وأكثرها شيوعا واستخداما (Hilderink,2004)، ويشتمل هذا التعريف علي مبدأين أساسين **المبدأ الأول** هو مبدأ الاحتياجات"needs" كالغذاء والكساء أو إعطاء الفرصة لكل فرد في المجتمع لرفع مستوي معيشته. **المبدأ الثاني** وهو مبدأ المحددات "limits " ويقصد به قدرة البيئة علي تلبية احتياجات الحاضر دون المساس بقدرتها علي تلبية احتياجات جيل المستقبل والمحددات مثل الموارد الغير متجددة. لذلك فمن أجل مستقبل العالم المشترك لابد أن تتم تلبية الاحتياجات دون زيادة المحددات ولكن من الأفضل أن تقل هذه المحددات وهذا هو ما سيؤدي إلي التنمية المستدامة (Hui, 2002). وعلى الرغم من شيوع هذا التعريف إلا أنه تعرض للعديد من الانتقادات يرجع بعضها للمدى غير المحدد الذي يعبر عنه(Hilderink,2004). كما أنه يركز على ضرورة التنمية أكثر من تركيزه على استراتيجيات الإصلاح (Mckenzie,2004). كذلك فهو يطرح العديد من الأسئلة أكثر مما يجيب، وأكثر الأسئلة أهمية هو ما هي احتياجات الجيل الحالي؟ فاحتياجات الناس اليوم محكومة بما يجب الحفاظ عليه ليورث للأجيال المستقبلية (Slatis,2004). وعلى الرغم من كل هذه الانتقادات إلا أن هذا التعريف وضع أساس لاستخدام مصطلح التنمية المستدامة، وربط بين اتجاهات التنمية والبيئة(Hilderink,2004).

* في عام ١٩٩١ عرفت التنمية المستدامة بواسطة الاتحاد العالمي للحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية على أنها " تحسين جودة الحياة في ظل إمكانيات الأرض الحالية"(Hui, 2002).

* و في عام ١٩٩٣عرفت بواسطة "E.Gutierrez" في مؤتمر علوم الاقتصاد بجامعة كوستاريكا على أنها "عملية البحث عن استراتيجيات منطقية وتنفيذها والتي تسمح للمجتمع بأن يدار بالعدل والمساواة كما تسمح بالاستفادة من النظام الطبيعي مع الحفاظ علي قدرته على تجديد نفسه" (Hui, 2002).

* وهي"الأهداف الاجتماعية التي ينتج عنها فوائد اقتصادية وبيئية، والأهداف البيئية التي ينتج عنها فوائد اقتصادية واجتماعية، والأهداف الاقتصادية التي ينتج عنها فوائد بيئية واجتماعية"(Newman,2004)

* وأخيرا عرفها اتحاد الحفاظ العالمي على أنها "قواعد توجب علي الناس الاشتراك في الحفاظ علي الأرض بحيث لا تأخذ البشرية من الطبيعة أكثر مما تقدر على أن توفره ويمكن عمل هذا دون إهمال لمزايا التكنولوجيا علي أن تعمل في ظل هذه الحدود"(United Nations, 2004).

١-١-٤ محاور التنمية المستدامة:

للتنمية المستدامة ثلاثة محاور رئيسية وهي المحور البيئي، المحور الاجتماعي، المحور الاقتصادي (Hui, 2002) وبعض الأبحاث الأخرى ذكرت أن للتنمية المستدامة أربعة محاور مضيفة إلى هذه المحاور الثلاثة المحور الإنساني كمحور منفصل من محاور التنمية المستدامة (Goodland,2002)، ولكن التعبير الأكثر شيوعا عن التنمية المستدامة يتم باستخدام ثلاثة محاور فقط، ولكل محور من هذه المحاور أهدافه ولكي تكون التنمية مستدامة يجب أن تراعي جميع الأبعاد معا وأن تلقى جميعها نفس القدر من الاهتمام (Hui, 2002).

١-١-٥ نماذج التعبير عن التنمية المستدامة "Models of Sustainability":

يوجد العديد من النماذج التي تصف العلاقة بين محاور التنمية المستدامة ولكن أشهر هذه النماذج هي:

أولا: نموذج الدوائر المتقاطعة: حيث يتم التعبير عن التنمية المستدامة من خلال ثلاثة دوائر متقاطعة كل دائرة تعبر عن أحد محاورها كثلاث أنظمة متداخلة ومتفاعلة مع بعضها البعض و يتم فهم التنمية المستدامة من خلال العلاقة بين الثلاثة عناصر وتحقيق الاتزان بينهم (Barron and Gauntlett,2002).

ثانيا: نموذج الدوائر المتداخلة: ويتم فيه التعبير عن التنمية المستدامة بثلاث دوائر متداخلة الدائرة الكبرى تعبر عن البيئة، تليها دائرة تعبر عن المجتمع، ثم الدائرة المعبرة عن الاقتصاد كأنظمة داخل أنظمة على أساس اعتماد كل نظام على الآخر، فيوجد الاقتصاد داخل المجتمع على أساس أن النشاط الاقتصادي يتطلب تفاعلات بشرية، ويوجد المجتمع داخل البيئة على أساس اعتماد الإنسان على متطلبات بيئية أساسية كالماء، الهواء، الغذاء (Barron and Gauntlett,2002).

ثالثا: نموذج الثلاث خطوط الأساسية: وهو مصطلح معروف عالميا لوصف الاهتمامات البيئية، الاقتصادية، الاجتماعية وهذا المصطلح يستخدم الآن على مستوى واسع لوصف التنمية المستدامة. وهو يبين أنه من غير الممكن تحقيق مستوى معقول من الاستدامة البيئية، الاقتصادية، الاجتماعية كل منفصل عن الآخر دون الحصول على مستوى متماثل من الثلاثة فروع (Mckenzie,2004).

١-١-٦ سبب عدم تحقق التنمية المستدامة "Cause Of Unsustainability":

يرجع سبب عدم تحقق التنمية المستدامة إلى تخطي النشاط الإنساني لقدرة البيئة على تجديد نفسها، فعندما كان النظام الاقتصادي للبشرية محدودا كانت قدرة البيئة على التجدد تبدو غير متناهية، ولكن مع تضخم النشاط البشري أصبحت هذه القدرات محدودة (Goodland,2004). وهناك اتفاق جماعي علي أن جميع صور التنمية الحالية غير واعية سواء من الناحية البيئية، الاقتصادية، الاجتماعية وكمثال على عدم وعى التنمية الحالية في المجالات المختلفة ما يلي:

الناحية البيئية: نتيجة لسياسة أمريكا الشمالية الصناعية فإن ٨٠ % من مصادر العالم تستهلك بواسطة ٢٠ % فقط من سكانه فبالإضافة إلي الإضرار بالمصادر الطبيعية وعدم الوعي في استخدامها هناك

أيضا عدم العدالة في استهلاكها. كذلك فإن العالم يفقد العديد من أنواع النباتات والحيوانات كل ذلك وغيره ينتج من التنمية الحالية الغير واعية (Development Education Program, 2004).

الناحية الاقتصادية: النظرة الحالية للتنمية الاقتصادية هي أنها زيادة متوسط الدخل ولكنها في الواقع الاقتصادي يجب أن تكون الاستعمال الاقتصادي الواعي للمصادر المتوفرة.

الناحية الاجتماعية: لا تهتم عمليات التنمية بالعدالة كما في المثال السابق ولكن التنمية المستدامة تدعو للعدل والمساواة كأحد مبادئها الرئيسية (Development Education Program, 2004) لذلك فمن أجل مستقبل العالم المشترك تعد التنمية المستدامة ضرورة حتمية من أجل خلق تنمية أكثر توازنا.

١-١-٧ استراتيجية التنمية المستدامة:

تهدف استراتيجية التنمية المستدامة إلي إنشاء تناغم ما بين الإنسانية واحتياجاتها وبين الطبيعة وتتطلب هذه الاستراتيجية الآتي: **نظام سياسي** يكفل للمواطنين حق المشاركة في اتخاذ القرارات، **نظام اقتصادي** قادر علي توليد إنتاج كاف وعلي توفير مصادر تمويله بنفسه، **نظام اجتماعي** يقوم علي مبدأ العدل والمساواة ويكون قادر علي حل مشاكل التنمية غير المتجانسة، **نظام تكنولوجي** يبحث باستمرار عن حلول جديدة للمشاكل، **نظام عالمي** يراعى التنمية المستدامة للموارد المالية والتجارية، وأخيرا **نظام تنفيذي** لديه القدرة علي التصحيح الذاتي (Philippine Council for Sustainable Development,2004).

١-١-٨ مبادئ التنمية المستدامة:

للتنمية المستدامة العديد من المبادئ بعضها يتعلق باستقرار الأنظمة وقابليتها للنمو والتجدد، والبعض الآخر يتعلق بالنواحي البيئية، والاقتصادية، والثقافية والاجتماعية وفيما يلي عرض هذه المبادئ:

١-١-٨-١استقرار الأنظمة وقابليتها للنمو والتجدد:

علي الرغم من أن تعريف التنمية المستدامة لا يشتمل بوضوح علي مبدأ استقرار الأنظمة إلا أنه يعتبر مطلب أساسي حيث أن الأجيال المستقبلية ستكون قادرة علي كفاية احتياجاتها إذا كانت كل الأنظمة مستقرة وقادرة علي تجديد نفسها. وعملية ترتيب الأنظمة لنفسها عملية طبيعية تحدث تلقائيا عندما يحدث التوازن بين مدخلات كل نظام ومخرجاته، لذلك لا يجب عرقلة هذه العملية بتدخل الإنسان. كما يجب

إعادة تدوير المواد المستخدمة كما يجب أن تكون المواد ذات عمر تشغيل طويل. كذلك يجب الاستفادة من الاختلافات بين الأنظمة من خلال عملية التبادل المزدوج حيث أن الاستفادة المشتركة تقود إلي مستوي عالي من الكفاءة للأنظمة (Vester, 2000).

١-١-٨-٢ التنمية البيئية المستدامة:

"هي محاولة فهم تأثير النشاط الإنساني على البيئة، وتشجيع إيجاد اتجاه مسئول يحترم حدود وقدرة الموارد الطبيعية على تجديد نفسها، مع توفير وسائل كافية لضمان استمرارية وجود جميع أنواع الكائنات الحية على سطح الأرض وحمايتها من الانقراض"(Slatis,2004)، وتهدف التنمية البيئية المستدامة لترشيد استهلاك الموارد الغير متجددة مثل المعادن والبترول وغيرها والاستعاضة عنها بمصادر أخرى متجددة. كذلك تهدف إلى ترشيد استهلاك الموارد المتجددة بحيث لا يتعدى معدل استهلاكها معدل إنتاجها، وتدعو إلىالحد من انبعاث المواد الضارة بالبيئة بحيث يكون معدل دخولها للبيئة ضمن حدود قدرتهاعلي التخلص من هذه المواد(Vester, 2000).

١-١-٨-٣ التنمية الاقتصادية المستدامة:

"هي محاولة توفير بيئة تعمل على تنمية الأفكار المبتكرة والتي تعود بالفائدة على كل أفراد المجتمع" (Slatis,2004)، ولابد أن تعتمد على عنصرين أساسيين هما أولا: توفير الاحتياجات الأساسية لأفراد المجتمع، ثانيا" تنمية قدرات الأفراد على الإنتاج (Dubois, Mahieu and Poussard,2002)، ومن مبادئ التنمية الاقتصادية المستدامة تنظيم الاقتصاد لتحقيق الأهداف علي المدى البعيد، والحفاظ علي رأس المال المادي المتمثل في خدمات البنية التحتية، المباني والمنشآت وغيرها، والحفاظ علي رأس المال المعنوي المتمثل في الهوية الثقافية، التعليم، التراث، العادات والتقاليد وغيرها، كذلك يجب الحفاظ علي قيمة العملة ثابتة مع منع حدوث التضخم الاقتصادي، والحد من الديون الجديدة أو تجنبها تماما وذلك من خلال قيام كل جيل بالحفاظ علي رأس ماله المادي والمعنوي والذي حصل عليه من جيل آبائه ليقوم بتوريثه لجيل أبنائه، كما يجب استغلال المصادر بكفاءة وتحقيق الإنجازات ضمن القدرة الحالية للمصادر(Vester, 2000) .

١-١-٨-٤ التنمية الثقافية المستدامة:

"وهي تحقيق التوازن بين ما هو موروث وبين ما هو جديد مبتكر"(Koning,2001). والتعليم هو الدعامة الأساسية لبناء التنمية الثقافية المستدامة، حيث أن الثقافة تجسد المبادئ الرئيسية للمجتمع وطريقة معيشته والتعليم يساعد الأفراد علي تقوية فكرهم وعلي حل مشاكلهم والتصرف باستقلالية، والتعليم له تأثير كبير عبر الأجيال فلكي تستطيع أن تحل المشاكل وتتصرف بشكل مستدام غدا لابد أن تبدأ بتطوير التعليم اليوم لذلك يجب بناء منظومة التعليم علي أساس توفير فرص متكافئة للناس لكي يستطيع كل فرد الحصول على القدر الأساسي والضروري من التعلم، وعلي هذا النحو يمكن اعتبار التعليم هو عملية استثمار مستقبلي. وتتمثل مبادئ التنمية الثقافية المستدامة في تشجيع تنمية شخصية الأطفال والشباب، كذلك زرع المفاهيم البناءة والقيم الأساسية داخلهم مثل التكافل، العدل، القدرة علي التحمل، التحرر من السلوكيات الضارة (Vester, 2000).

١-١-٨-٥ التنمية الاجتماعية المستدامة :

توضح التنمية الاجتماعية المستدامة دور الفرد في المجتمع كما تهدف إلى استقرار النظام الاجتماعي (Vester, 2000). وتهدف التنمية الاجتماعية المستدامة كذلك إلى تلبية الاحتياجات الإنسانية الأساسية سواء كانت مادية أو معنوية (J.Baines, Morgan and T.Baines,2004)، وهذه الاحتياجات هي توفير مستوى معيشي لائق للأفراد، توفير الأمن داخل المجتمع،احترام التنوع الثقافي "Diversity"، تحقيق المساواة والعدل في المجتمع،الحرية وتشجيع مشاركة المواطنين في اتخاذ القرار، تشجيع الاستقلالية والحكم الذاتي، تدعيم التكافل والتضامن بين الأفراد،ضمان توفير الحماية الاجتماعية للأفراد المحتاجين، وسيتم شرح هذه المبادئ بالتفصيل في الفصل الثاني من هذا الباب.

١-١-٩ الخلاصة:

تحدث هذا الفصل عن ظهور التنمية المستدامة والذي بدأ في الستينات كاستجابة للاهتمام الموجه نحو حماية البيئة من التدمير والناتج عن الإدارة السيئة للمصادر، ثم اتسعت بعد ذلك محاولات الاهتمام بالفكرة وفي الثمانينات تم إقرار فكرة التنمية المستدامة في استراتيجية الحفاظ علي العالم، وتوالى بعد ذلك عقد المؤتمرات حول التنمية المستدامة من أهمها المؤتمر العالمي للبيئة والتنمية، والذي أصدر تقريره المعروف باسم "مستقبلنا المشترك" والذي عرف التنمية المستدامة على أنها "التنمية التي تقابل احتياجات الجيل الحالي دون الإضرار بإمكانية الأجيال المستقبلية على تلبية احتياجاتها"، وعلى الرغم من أن هذا التعريف هو أكثر تعريفات التنمية المستدامة شيوعا واستخداما إلا أنه تلقى العديد من الانتقادات من أهمها أنه تعريف واسع غامض ويثير العديد من التساؤلات أكثر مما يجيب، وفي عام ١٩٩٢ اجتمعت ١٨٠ دولة في مؤتمر قمة الأرض بريودي جانيرو "Rio Earth Summit "، في عام ١٩٩٧ عقد مؤتمر قمة الأرض المعروف باسم " Rio + 5 " في نيويورك. وفي عام ٢٠٠٢ عقد المؤتمر المعروف باسم " Rio + 10 ". ثم عقد المؤتمر العالمي للاستدامة لسنة ٢٠٠٥ والمعروف باسم مؤ تمر الاستدامة ٢٠٠٥ " Sustainability Conference 2005 " والمنعقد في هاواي.

وللتنمية المستدامة ثلاثة محاور رئيسية وهي المحور البيئي والاقتصادي والاجتماعي ولكي تكون التنمية مستدامة يجب أن تراعي جميع المحاور معا وأن تلقى جميعها نفس القدر من الاهتمام وللتنمية المستدامة العديد من المبادئ بعضها يتعلق باستقرار الأنظمة وقابليتها للنمو والتجدد، والبعض الآخر يتعلق بالنواحي البيئية، والاقتصادية، والثقافية والاجتماعية، وسيتم شرح التنمية الاجتماعية المستدامة بالتفصيل في الفصل الثاني من الباب هذا الباب.

الفصل الثاني: مفاهيم ومبادئ التنمية الاجتماعية المستدامة

١-٢ مفاهيم ومبادئ التنمية الاجتماعية المستدامة

١-٢-١ مقدمة:

في الفصل السابق تم التعرف على التنمية المستدامة بمفهومها الشامل والتعرف على محاورها الثلاثة "البيئي، الاقتصادي، الاجتماعي" وفي هذا الفصل سيتم التركيز على المحور الاجتماعي للتنمية المستدامة بهدف إلقاء الضوء على بعض جوانبه، ويبدأ الفصل ببيان بنية المجتمع ويوضح أنه يتكون من بيئة مادية متمثلة في الطرق والخدمات المختلفة وبيئة اجتماعية متمثلة في أفراد المجتمع والأماكن التي يعيشون فيها. ثم يتحدث عن مدى أهمية البعد الاجتماعي وكيف أن هذا البعد هو أساس استقرار المجتمعات ووسيلة لتحقيق التنمية المستدامة ثم يتطرق إلى محاولات الاهتمام بهذا البعد.

وحتى الآن لا يوجد اتفاق على تعريف محدد للتنمية الاجتماعية المستدامة، لذلك يقوم الفصل بعرض بعض المحاولات المتعددة لتعريف التنمية الاجتماعية المستدامة سواء تعريفها كتعبير عام أو كتعبير عن التطور والنمو أو كتعبير عن الانتماء للمكان أو كتعبير عن مستوى المعيشة أو كتعبير عن المجتمع المثالي. والهدف من تعريف التنمية الاجتماعية المستدامة هو محاولة قياسها و يقوم الفصل بعرض قياس التنمية الاجتماعية المستدامة من خلال المؤشرات.

وتهدف التنمية الاجتماعية المستدامة لتلبية الاحتياجات الأساسية للأفراد لذلك يقوم الفصل بعرض المبادئ المختلفة لها والتي هي في مجملها تعبر عن احتياجات الأفراد الأساسية سواء كانت المادية منها أو المعنوية، ثم التركيز على مجموعة المبادئ الأساسية للتنمية الاجتماعية المستدامة الأكثر تأثيرا على العمران وذلك بهدف دراسة تأثير هذه المبادئ على العمران الغربي وذلك في الفصل القادم، ويوضح الشكل التالي مكونات هذا الفصل:

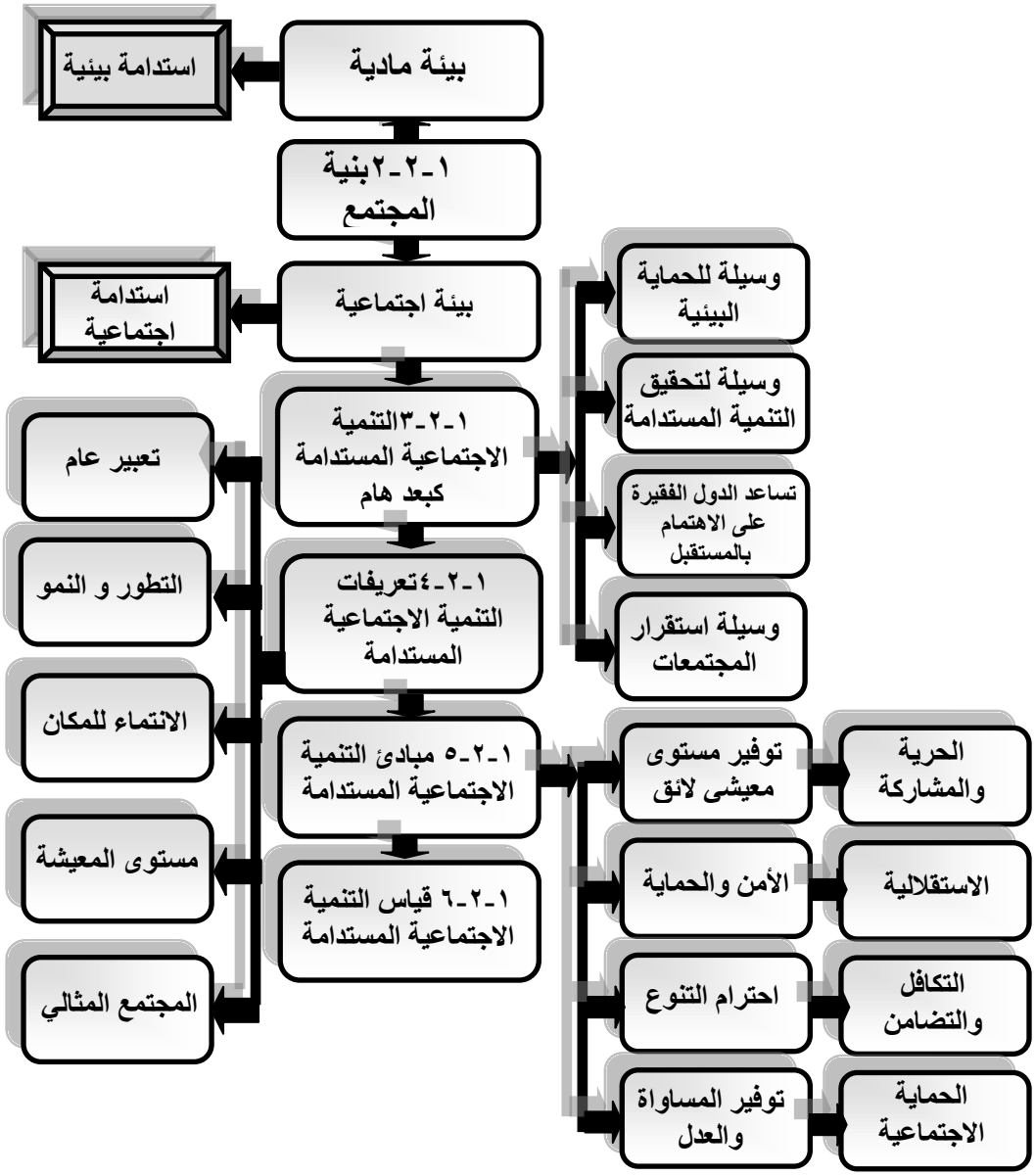

شكل (١-٢-١) مكونات الفصل الثاني (المصدر: الباحثة)

١-٢-٢ بنية المجتمع:

قبل الحديث عن التنمية الاجتماعية المستدامة لابد من معرفة مما يتكون المجتمع، ولقد أوضح Hancock (1993) أن المجتمع يتكون من بنية مادية تتمثل في الطرق، الخدمات، وغيرها من المكونات المادية للمجتمع والمعروفة باسم البيئة المادية، وبنية اجتماعية متمثلة في الأفراد والأماكن التي يعيشون فيها والمعروفة باسم البيئة الاجتماعية. وفي خلال العقدين الماضيين كان هناك اهتمام متزايد بالاستدامة البيئية والمرتبطة ببيئته المادية وبما أن المجتمع يتكون من البيئة المادية والبيئة الاجتماعية إذن فهو لابد وأن يكون مستدام اجتماعيا كما هو مستدام بيئيا ويوضح الشكل التالي بنية المجتمع.

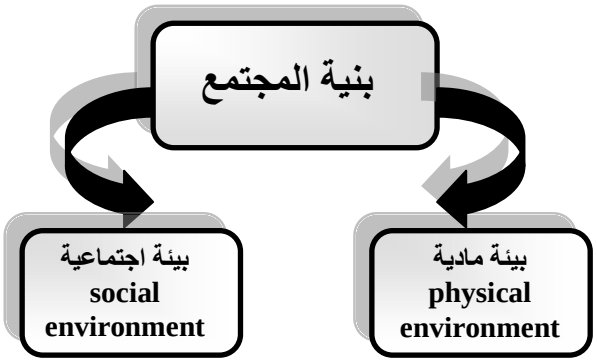

شكل (١-٢-٢) بنية المجتمع (المصدر: الباحثة)

١-٢-٣ التنمية الاجتماعية كبعد هام من أبعاد التنمية المستدامة:

عند تتبع ظهور التنمية المستدامة وتطورها كما في الفصل الأول يلاحظ أن البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة كان موجودا ولكنه أقل الأبعاد تلقيا للاهتمام، فلقد كان تركيز التنمية المستدامة ولا يزال لحد بعيد منصبا علي البعدين البيئي والاقتصادي، فالبعد البيئي يتم أخذه في الاعتبار في كل دراسة تتعلق بالاستدامة، لكن ما يتعلق بانتقال الميراث الاجتماعي والثقافي للأجيال المستقبلية والذي يعتبر أيضا أحد عناصر التنمية المستدامة لا يتلق نفس القدر من الاهتمام (Hilderink,2004 and David, Jim, Ben, 2004).

وعلي الرغم من أن الكلمات(خضراء Green)، (بيئي Environmental)، (حيوي Ecological) أصبحت جزءا من اللغة اليومية للعالم المتحضر، إلا أن هذه الكلمات يتم تداولها دون فهم عميق لمعناها وكأحد

الانتقادات التي وجهت لفكرة الاستدامة هو عدم وجود أي اتصال بين المباني المستدامة وضمان استخدام هذه المباني بأمان وراحة بواسطة الأفراد (Walsh, 2004). وفي الدراسة التي تم عملها بواسطة مركز غرب أستراليا للخدمات المجتمعية لوحظ أنه علي الرغم من أن هناك الكثير من الجهد المبذول في الاتجاهات البيئية والاقتصادية، إلا أن الناحية الاجتماعية تبدو وكأنها سقطت من أجندة التنمية المستدامة (Newman,2004)، كما أوضح العديد من علماء الاجتماع باستراليا أنه يمكنهم الاستفادة من الاستدامة في عملهم بشكل واسع لو تم إعادة صياغتها لتتضمن الأبعاد الاجتماعية بالإضافة للنواحي البيئية والاقتصادية (Mckenzie,2004).

ورؤية مصطلح التنمية المستدامة من وجهة النظر البيئية الضيقة جعلت من الصعب علي الكثير من الدول الفقيرة والقادمة من ثقافات غير غربية تقبل التضحيات الاقتصادية اللازمة للحفاظ علي البيئة(Slatis,2004)، فمعظم الإضرار البيئي الحادث في المناطق الفقيرة يكون نتيجة للمستوى الاجتماعي المنخفض، لذلك فإن التنمية الاجتماعية في المناطق الفقيرة ستؤدي إلى زيادة الوعي ومن ثم حماية البيئة(Mckenzie,2004) لذلك إذا كانت هناك رغبة حقيقية لمشاركة جميع دول العالم الاهتمام بمستقبل لأرض لابد من الاهتمام بالجانب الاجتماعي للتنمية المستدامة وإدراك الارتباط بين عدم العدل الاقتصادي والاجتماعي. (Slatis,2004).

والاهتمام بالتنمية الاجتماعية في عالم اليوم والذي يتأثر بالمنافسة العالمية وعدم الأمن أصبح شيئا ضروريا لتجنب النزاعات والحروب (Dubois,Mahieu and Poussard,2002)، فاحترام حقوق الإنسان وكرامته وتحقيق العدالة الاجتماعية والتضامن بين الأفراد هو أساس الأمن في العالم كما نصت وثيقة حقوق الإنسان سنة ١٩٤٨، لذلك فإن النواحي الإنسانية والاجتماعية للتنمية المستدامة لابد وأن تتلقى الأولوية العظمى سواء على مستوى السياسات العالمية أو المحلية (Walsh , 2004).

وبناء على ذلك يمكن تلخيص أهمية التنمية الاجتماعية المستدامة في الآتي: هي وسيلة لحماية البيئة، وشرط لتحقيق التنمية المستدامة، كما تساعد علماء الاجتماع على الاستفادة من الاستدامة في عملهم، وتساعد الدول الفقيرة على مشاركة الاهتمام بمستقبل الأرض، وهي وسيلة لتحقيق الاستقرار للمجتمعات ويوضح الشكل التالي أهمية التنمية الاجتماعية المستدامة:

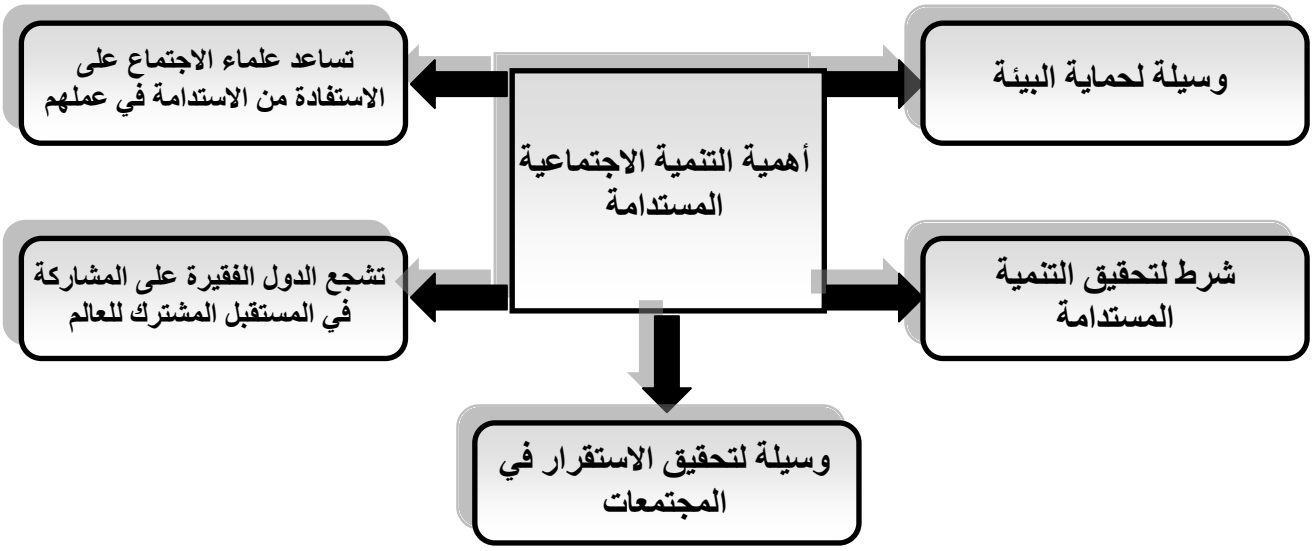

شكل (١-٢-٣) أهمية التنمية الاجتماعية المستدامة (المصدر: الباحثة)

ولقد ظهر الاتجاه نحو الاهتمام بالتنمية الإنسانية بعد الحرب العالمية الثانية حيث قامت الأمم المتحدة بإصدار التصريح العالمي لحقوق الإنسان سنة ١٩٤٨ كمحاولة لبيان أن كل إنسان لابد وأن يتمتع بحقوق أساسية دون وجود لأي تمييز أو تفرقة (Slatis,2004)، ثم أوضح Perroux (1961) أن جذور التنمية الاجتماعية المستدامة ترجع إلى عام ١٩٦٠ وذلك في النقاش الدائر لدراسة العلاقة بين النمو والتنمية ثم بدأت الاستدامة الاجتماعية في الظهور بعد ذلك تدريجيا فأصبح هناك اهتماما موجها نحو العواقب الاجتماعية للقرارات السياسية فقام البنك الدولي بالاشتراك مع البنك الإفريقي وبرنامج الأمم المتحدة بعمل برنامج لتقليل التأثير السلبي للقرارات السياسية وعرف باسم Social Dimensions Adjustment وذلك عام ١٩٨٧ والذي يحاول تقليل تأثير القرارات السياسية على البيئة الإنسانية والتي تزيد من التوتر الاجتماعي وانتشار العنف والجريمة، ولكن هذا البرنامج اهتم بتصحيح الأوضاع الغير متزنة المؤقتة أكثر من اهتمامه بالتنمية الاجتماعية بعيدة المدى (Dubois,Mahieu and Poussard,2002).

وفي عام ١٩٨٧ حين صدر التقرير المعروف باسم "مستقبلنا المشترك" والذي عرف التنمية المستدامة علي أنها "التنمية التي تقابل احتياجات الأجيال الحالية دون الإضرار بقدرة الأجيال المستقبلية علي تلبية احتياجاتهم" بين هذا التعريف أنه علي الرغم من أن جذور التنمية المستدامة في الأصل مبنية على

الاهتمام بالبعد البيئي إلا أن لها أساس أخلاقي وهو الاعتراض علي إيذاء الأجيال المستقبليةكما أشار إلى مبدأ المساواة الاجتماعية بين الأجيال (Baines, Morgan and Baines,2004).

وفي عام ١٩٩٠ ظهرت فكرة التنمية الإنسانية المستدامة تحت رعاية برنامج الأمم المتحدة للتنمية وهي الفكرة التي ظلت لمدة عشر سنوات يتم تناول كل عنصر من عناصرها مثل (الدعم المادي، الأمن،التواصل) من خلال عمل تقارير سنوية على أساس عالمي (Dubois,Mahieu and Poussard,2002).

وفي الأجندة ٢١ لمؤتمر ريودي جانيرو ١٩٩٢ تم التأكيد أكثر على البعد الاجتماعي فتم التطرق للمشكلات الاجتماعية العالمية كالفقر والمرض والجهل والتوزيع غير العادل للثروات بين الدول وغيرها من المشكلات (Koning,2001)، فجاء المبدأ الأول من تقرير المؤتمر ينص على أن الإنسان هو مركز التنمية وأنه يجب أن ينعم بحياة متجانسة مع الطبيعة (Baines, Morgan and Baines,2004).

في عام ١٩٩٣ عقد المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان بفينا، وفي عام ١٩٩٤ عقد المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بالقاهرة، وفي عام ١٩٩٥ تم عقد القمة العالمية للتنمية الاجتماعية بكوبنهاجن (Sustainable Human Development,2005) وهذه القمة رأت أن التنمية الاجتماعية مبنية أساسا على الحفاظ على الكرامة الإنسانية وحقوق الإنسان وعلى مبدأ المساواة والعدل بين جميع الناس والسلام والديموقراطية والمشاركة الكاملة من الناس في صياغة وتفعيل القرارات المؤثرة في مجتمعاتهم والاحترام الكامل للأديان والقيم الأخلاقية والثقافية للأفراد وتشجيع التكافل والتضامن بين الأفراد ومن أجل تحقيق التنمية الاجتماعية لابد من توجيه الاقتصاد لمواجهة احتياجات الأفراد الحقيقية بطريقة أكثر فاعلية وإدراك أن التنمية الاجتماعية لا يمكن تحقيقها إلا من خلال التعاون الدولي (Walsh,2004).

في عام ١٩٩٦ عقد مؤتمر الأمم المتحدة الثاني للمستقرات الإنسانية باسطنبول، وفي عام ١٩٩٨ مؤتمر حقوق الإنسان بفينا (Vienna +5)، في عام ١٩٩٩ مؤتمر السكان بالقاهرة (Cairo+5)، وفي عام ٢٠٠٠ قمة كوبنهاجن للتنمية الاجتماعية (Copenhagen+5)، في عام ٢٠٠١ قمة اسطنبول للإسكان والمستقرات السكنية (Istanbul+5) (Sustainable Human Development,2005)، وفي عام ٢٠٠٢ أصدرت الأمم المتحدة (Millennium Declaration) والذي يهدف أساسا لاستئصال الفقر من العالم، وتحسين المستويات المعيشية للسكان وخاصة بالمناطق العشوائية(Slatis,2004)، وفي نوفمبر ٢٠٠٣ عقد في أستراليا مؤتمر يوضح

ضرورة الاهتمام بالنواحي الإنسانية والاجتماعية للتنمية(Mckenzie,2004)، كذلك جاءت وثيقة الأمم المتحدة لعام ٢٠٠٤ والتي تهدف إلي إنتاج جيل ثان من تعريفات التنمية المستدامة يعطي الأولوية للبعد الاجتماعي للتنمية المستدامة(Walsh,2004) ثم المؤتمر العالمي للاستدامة لسنة ٢٠٠٥ Sustainability Conference 2005" والمنعقد في هاواي والذي كان أحد محاوره المحور الاجتماعي للتنمية المستدامة والذي تم التحدث فيه عن تحسين مستوى المعيشة والمشاركة المجتمعية وتنمية الموارد البشرية وغيرها من الموضوعات المتعلقة بالتنمية الاجتماعية المستدامة.

١-٢-٤ تعريف التنمية الاجتماعية المستدامة:

يوجد العديد من المحاولات لتعريف التنمية الاجتماعية المستدامة، وحتى الآن لا يوجد اتفاق على معنى وحيد لها (Baines, Morgan and Baines,2004). ومن أجل تحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة لابد أولا من تعريفها تعريف يميزها ويوضحها عن باقي أبعاد التنمية المستدامة سواء كانت البيئية أو الاقتصادية(Mckenzie,2004)، وفيما يلي عرض لمجموعة من محاولات تعريف التنمية الاجتماعية المستدامة سواء محاولة تعريفها كتعبير عام أو كتعبير عن ديناميكية المجتمع وعن التطور والنمو الحادث فيه مع مرور الوقت أو كتعبيرها عن الانتماء للمكان والذي يؤكد على أن الإنسان لا يمكن أن يعيش دون أن يشعر بانتمائه لمكان ما أو كتعبير عن مستوى المعيشة وفي النهاية كتعبير عن المجتمع المثالي والذي تكون فيه حقوق الإنسان هي أساس كل تنمية، ويوضح الشكل التالي هذه التعريفات.

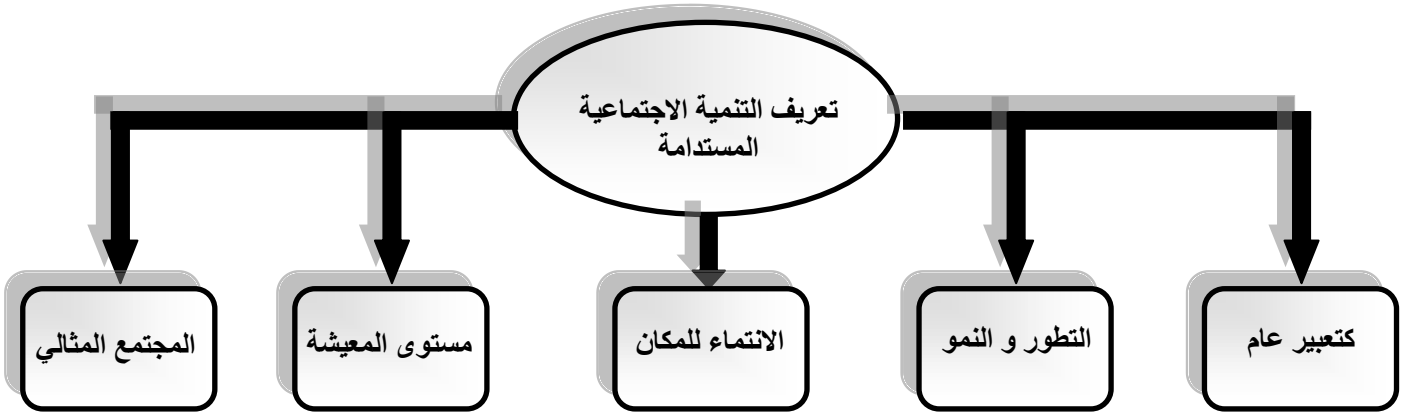

شكل (١-٢-٤) تعريفات التنمية الاجتماعية المستدامة (المصدر: الباحثة)

١-٢-٤-١ التعريف العام للتنمية الاجتماعية المستدامة:

التنمية الاجتماعية المستدامة تشير بصفة عامة إلى مجتمع متضامن ومتماسك تنظمه هيئات مسئولة (World Bank Group,2005) ومجتمع عادل لا توجد فيه استثناءات ولا إقصاء من أي نوع ويوفر مستوى معيشي لائق للجميع (Koning,2001)، أما Walsh **(**2004**)** فيرى أن التنمية الاجتماعية المستدامة هي التحول نحو اتجاه أخلاقي يؤكد على التضامن الاجتماعي في عمليات التخطيط والتصميم والتشييد والصيانة وذلك من خلال وضع الأفراد واحتياجاتهم الفعلية وأمانيهم في مركز التنمية، وتتضمن التنمية الاجتماعية المستدامة إنشاء حدود على الأفعال البشرية لاحترام قدرة البيئة على تجديد نفسها.

وتحدث التنمية الاجتماعية المستدامة عندما تدعم كل الأنظمة والأجهزة الرسمية والغير رسمية قدرة الأجيال الحالية والمستقبلية على خلق مجتمعات صحية (Barron and Gauntlett,2002). والتنمية الاجتماعية المستدامة تؤكد على ضرورة التوزيع العادل للثروات (Links and resources,2005**)** وتعني خلق بيئة يستطيع كل الأفراد فيها التعبير عن إمكانياتهم وتقود نحو حياة إنتاجية تقل فيها الفجوة بين الإمكانيات والفرص (Newman,2004).

١-٢-٤-٢ التنمية الاجتماعية المستدامة كتعبير عن التطور والنمو:

لا تتطلب الاستدامة الاجتماعية ثبوت المجتمعات دون تغير مع الزمن بل على العكس كما أوضح Barr(2003) لا يمكن للمجتمعات أن تستدام دون أن يكون لديها القدرة على التكيف مع التغير وكل فرد في المجتمع يشارك في هذا التغير من خلال القرارات التي يتخذها (Baines, Morgan and Baines,2004). فالتنمية الاجتماعية المستدامة كما وصفها كل من Becker, Jahn and Sties (1999) تقدم تساؤلا عن كيفية تشكيل المجتمعات لنفسها نتيجة للتغير، كما توضح مدى قابلية العلاقة بين المجتمع والطبيعة على التطور والنمو على مدى فترات طويلة من الزمن (Koning,2001). كذلك عرفت التنمية الاجتماعية المستدامة بواسطة اليونسكو في برنامج MOST للمدن المستدامة اجتماعيا على أنها التنمية المتوافقة مع النمو المتجانس للمجتمع والتي تساعد على خلق بيئة تشجع التنوع الثقافي والاجتماعي والتضامن بين الأفراد من خلال تحسين مستوى المعيشة لكل قطاعات المجتمع (MOST project,2005).

١-٢-٤-٣ التنمية الاجتماعية المستدامة كتعبير عن الانتماء للمكان:

تتعارض فكرة الاستدامة مع فكرة العولمة والتي ترى أن كل الناس يمكن أن تعيش الحياة كمشاهدين غير منتمين لمكان، أما الاستدامة ترى أن الانتماء للمكان هو أساس فهم الثقافات فلا يمكن للناس أن تعيش دون الشعور بالانتماء للمكان لذلك عند تنمية أي منطقة لابد من الأخذ في الاعتبار الخصائص الثقافية لها أو ما يمكن تسميته "حكاية المكان" عندئذ فقط يمكن للمنطقة أن ترسم صورة لمستقبلها وتشكل تنميتها (Newman,2004). لذلك يمكن تعريف المجتمعات المستدامة على أنها المجتمعات التي تقوي شعور الانتماء لدى أفرادها وتشجع التطور وتمكن أفرادها من التكيف مع الضغوط وتشجع الاتصال مع المجتمعات الأخرى كما أنها مجتمعات آمنة وعادلة (Links and resources,2004) .

١-٢-٤-٤ التنمية الاجتماعية المستدامة كتعبير عن مستوى المعيشة:

تلعب التنمية الاجتماعية المستدامة دورا في التعبير عن مستوى المعيشة لذلك يمكن تعريفها كما وصفها كل من Chambers and Conway (1992) على أنها قدرة الأفراد على تحقيق مستوى معيشي مقبول، وهي وسيلة تنمية قدرة الأفراد على استثمار مواهبهم والتغلب على الصدمات والضغوط، وتدعيم قدرتهم على الاستمرار في الحالات الطارئة. كذلك عبر عنها Sachs (1992) على أنها تتضمن تحقيق توزيع عادل

ومتجانس للدخل مع توفير فرص للعمل تمكن من تحقيق مستوى معيشي لائق مع تسهيل إمكانية الوصول للموارد والخدمات المختلفة (Koning,2001).

١-٢-٤-٥ التنمية الاجتماعية المستدامة كتعبير عن المجتمع المثالي:

من المهم النظر للتنمية المستدامة على أنها السعي الدءوب نحو عالم أفضل مما يعني تشجيع الأفراد على المشاركة بأفكارهم، والعمل بكامل طاقتهم من أجل خلق المجتمع الذي يتمنونه فبدل من محاولة تعريف التنمية المستدامة على أنها مسئولية الإنسان نحو الأرض والطبيعة، يمكن تعريفها على أنها العمل نحو تحقيق عالم أفضل تكون فيه احتياجات وطموح وأمال كل فرد لها قيمة في حد ذاتها، ولتحقيق ذلك يجب التأكد من أن أكبر عدد ممكن من الناس يمكنهم التمتع بحقوقهم، ويمكنهم اختيار ما يرونه مناسبا وضروريا لهم (Slatis,2004) لذلك يمكن تعريف التنمية الاجتماعية المستدامة كتعبير عن المجتمع المثالي كما أوضحها كل من Polese and Stren (2000) على أنها التحول نحو مجتمع متجانس يوفر بيئة تمكن المجموعات المتنوعة ثقافيا واجتماعيا من العيش المتناغم فيه، وفي نفس الوقت يشجع التضامن الاجتماعي وتحسين مستوى المعيشة لكل فرد من أفراده. كذلك عرفها Slatis (2004) على أنها العمل نحو تحقيق مجتمع مثالي تكون فيه حقوق الإنسان ذات قيمة جوهرية وتكون أساس كل تنمية.

وأخيرا فإن الهدف من عملية تعريف التنمية الاجتماعية المستدامة هو تسهيل محاولة قياسها (Mckenzie,2004)، فبعد الاستقرار على تعريف للتنمية الاجتماعية المستدامة يتم عمل مجموعة من المؤشرات ليكونا معا نموذج حقيقي يمكن تطبيقه على الحالات محل الدراسة في هذا البحث.

١-٢-٥ مبادئ التنمية الاجتماعية المستدامة:

تهدف التنمية الاجتماعية المستدامة إلى **تلبية الاحتياجات الإنسانية الأساسية**، ومصطلح الاحتياجات الأساسية يتضمن تدرج هرمي من الاحتياجات والتي يكون بعضها ذو أهمية أكبر من البعض الآخر، وتلبية هذه الاحتياجات الأساسية هو ضرورة حتمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة والحفاظ على البيئة والموارد فمن المنطقي أن الأفراد الذين لم تلبى لهم احتياجاتهم الأساسية لن يعطوا أي أولوية أو أهمية للمحافظة على البيئة (Baines,Morgan and Baines,2004). ولقد افترض Maslow (1970) التسلسل الهرمي

للاحتياجات الأساسية مرتبة من الأدنى وهي الاحتياجات الأكثر ضرورية والتي يمكن أن يطلق عليها الاحتياجات المادية، إلى الأعلى وهي الاحتياجات المعنوية وكلاهما مكون أساسي من مكونات التنمية الإنسانية، وهذه الاحتياجات مرتبة من الأدنى للأعلى كالتالي: الاحتياجات الفسيولوجية، الاحتياجات الأمنية، الحاجة للانتماء، الاحتياج للاكتفاء الذاتي. وعلى الرغم من أن تعبير الاحتياجات الأساسية المذكور في تعريف التنمية المستدامة من الممكن أن يترجم على أنه الاحتياجات الأدنى في الهرم فقط، إلا أن النقاش الأكاديمي حول التنمية المستدامة أوضح أنها تسعى لتحقيق المدى الواسع من احتياجات الأفراد، واللازمة للتنمية الإنسانية وليس فقط الاحتياجات الأدنى من الهرم (Baines,Morgan and Baines,2004) ويوضح الشكل التالي التدرج الهرمي للاحتياجات الإنسانية:

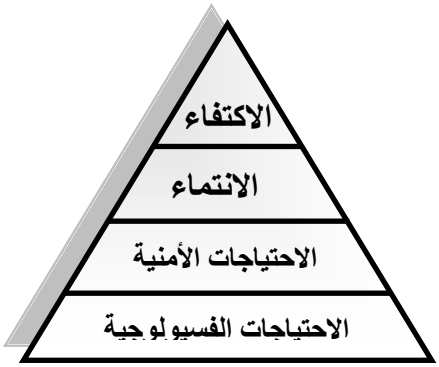

شكل (١-٢-٥) التدرج الهرمي للاحتياجات الإنسانية الأساسية (المصدر: Baines,Morgan and Baines,2004)

وفيما يلي عرض لمبادئ التنمية الاجتماعية المستدامة والتي تعبر عن الاحتياجات الإنسانية:

١-٢-٥-١ توفير مستوى معيشي لائق للأفراد

توفير مستوى معيشي لائق للأفراد يشتمل عل جانبين أحدهما مادي والآخر معنوي مرتبط بالنواحي الثقافية والعقائدية لأفراد المجتمع (Martin,Handros and Scammbary,2004)، لذلك فإن هدف التنمية الاجتماعية يجب أن يكون هو تحقيق هذا المبدأ مع أخذه في الاعتبار لكلا الجانبين، وبالنسبة للجانب المادي لهذا المبدأ فيجب أن توجه الجهود نحو القضاء على الفقر(Walsh,2004)، والحرمان من الفرص الأساسية للتنمية الإنسانية والتي تمكن الإنسان من أن يعيش حياة خلاقة (Hilderink,2004)، كما يجب

محاربة الجهل والمرض والبطالة وغيرها من معوقات التنمية الإنسانية والاجتماعية (Walsh,2004). أما بالنسبة للجانب المعنوي لهذا المبدأ فمن الواضح أنه طالما هناك تفاوت بين الناس في الثقافة والمعتقدات وغيرها فإن مفهوم احتياجات الأفراد يختلف أيضا بين الناس وبعضهم، حيث نجد بعض الأفراد يعيشون في ظروف قد تبدو لغيرهم غير مناسبة، إلا أن هذه الظروف بالنسبة إليهم تكون ملائمة لارتباطها بمعتقدات خاصة لديهم. مما يؤكد على أهمية احترام بعد آخر من أبعاد التنمية الاجتماعية المستدامة ألا وهو التنوع الثقافي للمجتمع (Martin,Handros and Scammbary,2004). ويمكن رفع مستوى المعيشة من خلال: توفير فرص للعمل، تنمية وتشجيع الأعمال والمشروعات الصغيرة، تنمية قدرات ومهارات الأفراد الإنتاجية، توفير فرص التعلم كما نصت وثيقة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان لسنة ١٩٤٨ وأن يكون التعليم مجانيا على الأقل في المراحل الأساسية منه، والاهتمام بالرعاية الصحية كما جاء في تصريح الأمم المتحدة لسنة ١٩٩٥(Walsh,2004)، كذلك تشجيع وتعزيز التنوع في أنماط الحياة والتنوع في الطموح من خلال توفير فرص لتحسين المستوى الاجتماعي والاقتصادي والتي تلائم التنوع الثقافي الموجود في المجتمع (Martin,Handros and Scammbary,2004).

١-٢-٥-٢ توفير الأمن في المجتمع

إن احترام وحماية ومراعاة جميع الحقوق الأساسية لأفراد المجتمع وتوفير الحرية لهم ونشر العدالة الاجتماعية بينهم وتشجيع التضامن والتكافل بين أفراد المجتمع هو أساس تأصيل الأمن سواء كان على مستوى المجتمعات أو الدول، وذلك كما نص تصريح الأمم المتحدة لسنة ٢٠٠٤، أما تجاهل هذه الحقوق فيؤدي إلى نشوب العنف والأعمال الوحشية وذلك كما جاء في وثيقة الأمم المتحدة لسنة ١٩٤٨، وتصريح الأمم المتحدة لعام ١٩٩٥ والتي نصت على أن كل إنسان في المجتمع له الحق في التمتع بالأمن، ويجب ألا يتعرض للإيذاء أو للمعاملة غير الإنسانية من قبل أي شخص أو منظمة (Walsh,2004). والتعريف الشائع للأمن هو "التحرر من الخطر وكل ما يهدد الإنسان" وهو يشير إلى ما إذا كان الأفراد يمكنهم الحصول على الأشياء الضرورية التي يمكنهم بها التغلب على ما يتهددهم. ولقد قدم تقرير الأمم المتحدة للتنمية الإنسانية لسنة ١٩٩٤ فكرة الأمن الإنساني على أساس أن له محورين أساسين: المحور الأول هو الحماية من التهديدات المستمرة للجوع والمرض والظلم، والمحور الثاني هو

الحماية من الأخطار المفاجئة في الحياة اليومية سواء كانت في البيت أو العمل أو المجتمع. وحدد التقرير سبع مستويات أساسية للأمن وهي كالتالي: الأمن الاقتصادي والذي يتضمن توفير الدخل الأساسي للأفراد، الأمن الغذائي ويشمل توفير الإمكانية المادية للحصول على الغذاء، الأمن الصحي وهو ضمان الحماية من الأمراض، الأمن البيئي ويتمثل في توفير المياه الصحية للشرب والهواء النظيف والصرف الصحي، الأمن الشخصي وهو الحماية من الاعتداءات والعنف، الأمن الاجتماعي ويشمل الحماية الاجتماعية والثقافية والضرورية للحفاظ على كرامته، الأمن السياسي وهو حماية حقوق الإنسان وحرياته (Hilderink,2004). والأمن هو المحرك الأساسي للتنمية لأنه أساس استقرار المجتمعات وبدون الاهتمام بتحقيقه لا يمكن تحقيق التنمية.

١-٢-٥-٣ احترام التنوع الثقافي والاجتماعي

يجب على المجتمعات أن تدعم وتعزز وجود جماعات متنوعة ثقافيا واجتماعيا داخلها، وأن تحترم طبيعة كل مجموعة أثناء وضعها لسياسات التنمية (Martin,Handros and Scammbary,2004). فالتنوع هو قوة محركة للخلق والإبداع وتنمية المجتمعات وتطويرها وذلك عندما تعمل هذه المجموعات في تجانس مع بعضها البعض من أجل الصالح العام للمجتمع (Walsh,2004).

١-٢-٥-٤ توفير المساواة والعدل في المجتمع

والمقصود بمبدأ المساواة هو أن يقوم المجتمع بتقديم فرص متساوية لجميع أعضائه، خاصة من يعانون الفقر منهم أو ذوي الاحتياجات الخاصة لتحقيق مستوى معيشي لائق، ومن المهم هنا التمييز بين مصطلح المساواة "Equity" ومصطلح التساوي "Equality"، فالمساواة تعني العدل وعدم التفرقة وهي تعني الحصول على المنفعة العامة وذلك للقطاع الأكبر من أفراد المجتمع، أما التساوي فيعني الحصول على نفس المقدار من المنفعة. ومن الجيد ملاحظة أن المساواة في الفرص لا تعني بالضرورة التساوي في العائد (Martin,Handros and Scammbary,2004). ولقد نصت وثيقة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان لسنة ١٩٤٨ على أن كل إنسان ولد حرا متساويا مع غيره في الحقوق والواجبات، وكل فرد من حقه التمتع بجميع حقوقه دون تفرقة في العرق أو اللون أو النوع أو اللغة أو العقيدة الدينية أو المعتقدات السياسية أو منزلته الاجتماعية، كما تعهدت وثيقة الأمم المتحدة لسنة ١٩٩٥ بخلق بيئة اقتصادية تعمل على تحقيق

المساواة في الفرص والخدمات بين الجميع، ووضع سياسات للحد من التمييز العنصري بكل صوره للحصول على تكامل اجتماعي مبنيا على المساواة واحترام حقوق الإنسان وكرامته. ثم جاءت وثيقة الأمم المتحدة لسنة ٢٠٠٤ لتعيد بث الروح مرة أخرى في وثيقة حقوق الإنسان حيث أكدت على أن كل إنسان بدون أي تفرقة ولد حرا ومتساوي في الكرامة والحقوق مع غيره، فكل إنسان مكرم بالعقل والضمير والقدرة على العمل (Walsh,2004) . ولمبدأ المساواة محورين أساسيين أولا: المساواة على مستوى الجيل الواحد، ثانيا: المساواة بين الأجيال، أو توفير فرص للتنمية في الحاضر والمستقبل (Baine,Morgan and Baines,2004). وترجع أهمية المساواة والعدل إلى أن المجتمعات العادلة هي المجتمعات التي يمكنها أن تكون مستدامة وعلى الرغم من كون المساواة مبدأ مستقل من مبادئ التنمية الاجتماعية المستدامة إلا أنه يكون دعامة أساسية لا يمكن فصلها عن باقي مبادئ الاستدامة (Martin,Handros and Scammbary,2004).

١-٢-٥-٥ الحرية وتشجيع مشاركة المواطنين في اتخاذ القرار

أحد أهم القوى الديناميكية المغيرة للمجتمعات هي إيمان الأفراد بإمكانيتهم في المشاركة في صنع القرارات المتعلقة بمستقبلهم (Slatis,2004)، لذلك تشجع التنمية الاجتماعية المستدامة عملية المشاركة في اتخاذ القرار كأحد مبادئها الهامة، ليس فقط لأنها تعتبر أحد حقوق الإنسان ولكن لأن بدونها لا يمكن حل العديد من المشكلات، فحل المشكلات المختلفة يحتاج إلى إبداع وابتكار مبني على الحوار المشترك من وجهات نظر مختلفة (Newman,2004). كذلك يؤكد Walsh (2004) على ضرورة تواصل صناع القرار مع أفراد المجتمع، وضرورة وجود تعاون بين جميع قطاعات المجتمع مبني على الثقة والوضوح من أجل خلق مجتمعات خلاقة ومسئولة ومستدامة.

ولقد نصت وثيقة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان لسنة ١٩٤٨ على أن كل فرد له الحق في المشاركة السياسية ، وأن آمال الناس لابد وأن تكون هي الأساس المبني عليه السياسات المتخذة بواسطة صانعي القرار، كذلك نصت وثيقة الأمم المتحدة لسنة ٢٠٠٤ على أن كل فرد في المجتمع مؤهل ليعيش حياة منتجة يتمتع فيها بالمشاركة الحرة دون أي عوائق في الحياة السياسية، المدنية، الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية (Walsh, 2004) .

١-٢-٥-٦ تشجيع الاستقلالية والحكم الذاتي

أكد Vester (2000) على ضرورة أن تشجع المجتمعات حكم المواطنين لأنفسهم، وأن تمكنهم من الدفاع عن أنفسهم ضد كل المخاطر التي تتهددهم.

١-٢-٥-٧ تدعيم التكافل والتضامن بين أفراد المجتمع

أشار Vester (2000) إلى أهمية دعم المجتمعات للتماسك بين أفرادها، وتشجيع التضامن والتكافل بينهم. كما تعهدت وثيقة الأمم المتحدة لسنة ١٩٩٥ على تعزيز التكامل الاجتماعي من خلال تقوية المجتمعات المستقرة والمبنية على حماية حقوق الإنسان، وتشجيع التكافل والتضامن بين أفرادها(Walsh,2004).

١-١-٥-٨ ضمان توفير الحماية الاجتماعية للأفراد المحتاجين

أكد Vester (2000) على ضرورة أن توفر المجتمعات حماية اجتماعية للأفراد المحتاجين في حالة عدم كفاية أنظمة التضامن الشخصية. كذلك نصت وثيقة الأمم المتحدة لسنة ١٩٤٨ أن كل فرد في المجتمع له الحق في التمتع بالحماية الاجتماعية سواء على مستوى الجهود المحلية أو الدولية، أيضا تعهدت وثيقة الأمم المتحدة لسنة ١٩٩٥ بتفعيل السياسات من أجل ضمان تتمتع كل الناس بالحماية الاجتماعية خلال فترات المرض والعجز وكبر السن (Walsh,2004).

شكل (١-٢-٦) مبادئ التنمية الاجتماعية المستدامة (المصدر: الباحثة)

١-٢-٦ مبادئ التنمية الاجتماعية المستدامة الأكثر تأثيرا في العمران:

بعد عرض مبادئ التنمية الاجتماعية المستدامة ستركز الدراسة على ثلاثة مبادئ فقط وهي الحرية وتشجيع مشاركة المواطنين في اتخاذ القرار، والمساواة والعدل في المجتمع، وتوفير الأمن في المجتمع باعتبارها المبادئ الأكثر تأثيرا في العمران. وسيقوم البحث في الفصل القادم بدراسة تأثير هذه المبادئ على العمران في التجربة العالمية لتحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة، ويوضح الشكل التالي مبادئ التنمية الاجتماعية المستدامة الأكثر تأثيرا في العمران.

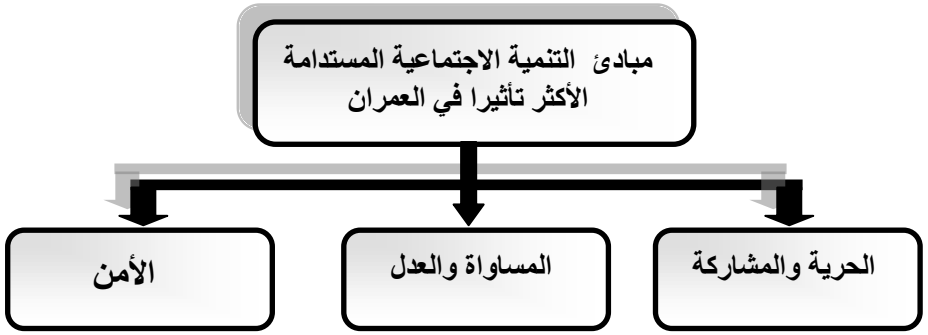

شكل (١-٢-٧) مبادئ التنمية الاجتماعية المستدامة الأكثر تأثيرا في العمران (المصدر: الباحثة)

١-٢-٧ قياس التنمية الاجتماعية المستدامة:

النواحي الاجتماعية غالبا ما تكون محيرة لأنها تتضمن الموافقة على مجموعة من القيم المشتركة، أما النواحي البيئية فينظر إليها على أنها خصائص علمية (Slatis,2004)، لذلك فإن عملية قياس التنمية الاجتماعية المستدامة أصعب بكثير من قياس التأثيرات البيئية والاقتصادية (Mckenzie,2004)، ويتم قياس التنمية الاجتماعية المستدامة من خلال مجموعة من المؤشرات (Indicators)، والمؤشرات هي وسيلة لمعرفة حالة نظام معين وقياس التنمية والتعمق في فهم ديناميكية حقيقة معقدة، هذه الحقائق كالنظام الإنساني مثلا يمكن التعبير عنها بكم هائل من المعلومات التي تعبر عن متغيراتها والتفاعلات الحادثة بينها، ومن ثم فإن المؤشرات تقوم باختصار هذا الكم الهائل من البيانات تاركة المعلومات الأكثر أهمية

وإفادة فقط (Hilderink,2004)، كما تستخدم المؤشرات في توجيه مسار التنمية والتقدم (Walsh,2004)، وإرشاد السياسات والقرارات على كل مستويات المجتمع (Koning,2001).

١-٢-٨ الخلاصة:

في هذا الفصل تم إلقاء الضوء على التنمية الاجتماعية المستدامة كأحد محاور التنمية المستدامة، وترجع أهمية التنمية الاجتماعية المستدامة في أنها أساس استقرار المجتمعات ووسيلة لحماية البيئة، وتوجد حاليا العديد من الاتجاهات للاهتمام بالتنمية الاجتماعية المستدامة، وللتنمية الاجتماعية المستدامة العديد من التعريفات وحتى الآن لم يتم التوصل والاتفاق على تعريف موحد لها. والهدف من تعريف التنمية الاجتماعية المستدامة هو محاولة قياسها. وللتنمية الاجتماعية المستدامة العديد من المبادئ والتي تهدف لتحقيق الاحتياجات الأساسية للأفراد سواء كانت مادية أو معنوية، وتم اختيار ثلاثة من هذه المبادئ وهي الحرية وتشجيع مشاركة المواطنين في اتخاذ القرار، والمساواة والعدل في المجتمع، وتوفير الأمن في المجتمع باعتبارها المبادئ الأكثر تأثيرا في العمران.

وعرض الفصل قياس التنمية الاجتماعية المستدامة من خلال مجموعة من المؤشرات. وفي الفصل القادم ستركز الدراسة على المبادئ الثلاثة التي تم اختيارها وسيقوم البحث في الفصل التالي باستخراج مؤشرات هذه المبادئ من التجارب العالمية لمحاولة تحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة في العمران.

الفصل الثالث: تطبيقات مبادئ التنمية الاجتماعية المستدامة العالمية في العمران

١-٣ تطبيقات مبادئ التنمية الاجتماعية المستدامة العالمية في العمران

١-٣-١ مقدمة:

في الفصل السابق تم التركيز على ثلاثة مبادئ من مبادئ التنمية الاجتماعية المستدامة وهذه المبادئ هي مبدأ الحرية وتشجيع مشاركة المواطنين في اتخاذ القرار، مبدأ المساواة والعدل في المجتمع، مبدأ توفير الأمن في المجتمع بهدف دراسة كيفية تحقق هذه المبادئ في العمران وسيتم ذلك من خلال استعراض مجموعة من التجارب العالمية لمحاولة تطبيق هذه المبادئ في العمران. ويعرض الفصل تجربة البرازيل ومدينة ليون وتجربة البنك الدولي في البوسنة والهرسك لتحقيق مبدأ الحرية وتشجيع مشاركة المواطنين في اتخاذ القرار، وتجربة هايلاند بارك بالينوى وروتردام لتحقيق المساواة والعدل في المجتمع، وتجربة ميلان لتحقيق الأمن. ويهدف هذا الفصل إلى الخروج بمجموعة من المؤشرات وأدوات تحقيقها لهذه المبادئ لكي يتم مقارنتها مع المبادئ الاجتماعية في الإسلام والمؤثرة على العمران الإسلامي التراثي والخروج بمجموعة من المبادئ المشتركة لدراسة مدى تحققها في دراسة الحالة المحلية، ودراسة مدى قبول المجتمع المحلي لهذه المبادئ، وإمكانية الوصول لمجموعة من أدوات تحقيق مبادئ العمران الإسلامي المستدام اجتماعيا تلقى قبول المجتمع المحلي.

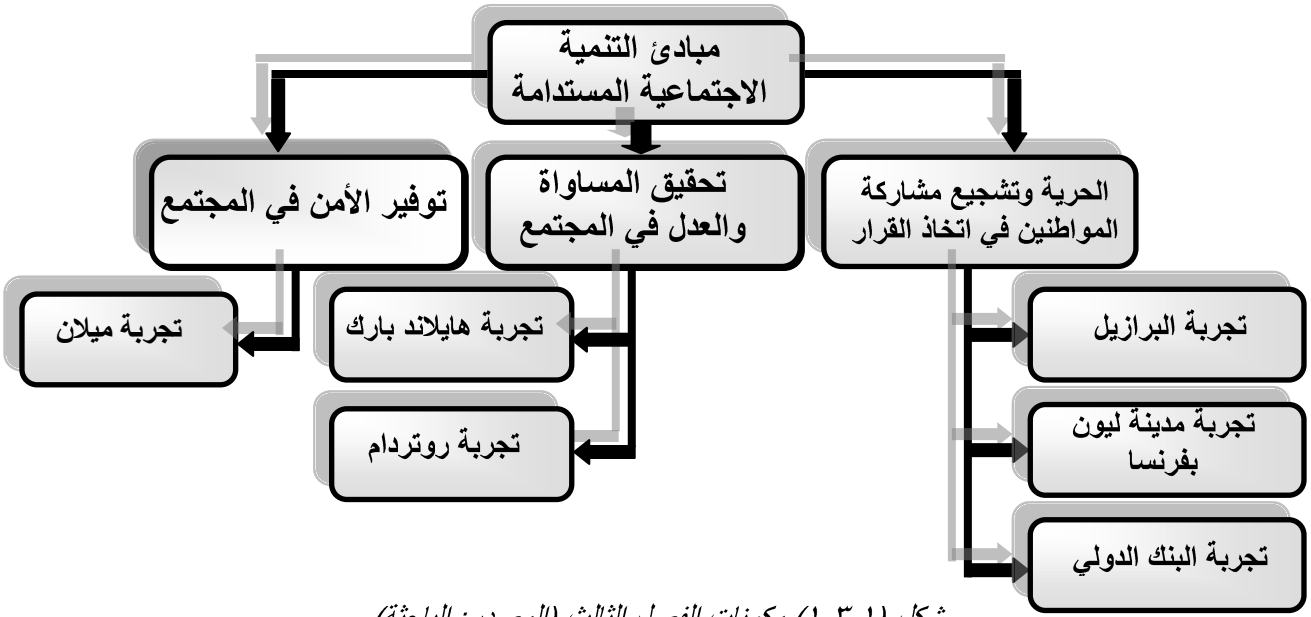

شكل (١-٣-١) مكونات الفصل الثالث (المصدر: الباحثة)

١-٣-٢ تجربة البرازيل لتحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة

(مبدأ الحرية وتشجيع مشاركة المواطنين في اتخاذ القرار)

تزايدت مشاكل الإسكان في البرازيل ما بين عام ١٩٨٩، ١٩٩٤ عندما قامت الحكومة بعمل برنامج غير منظم لتوزيع الأراضي العامة مما أدى إلى خلق العديد من المستقرات السكنية والتي لا تتمتع بأي بنية تحتية هذه المستقرات العشوائية نتج عنها العديد من المشكلات مثل نقص في شبكات المياه والصرف والكهرباء، عدم توفر وسائل للتخلص من النفايات، وشبكات طرق غير مناسبة. ولقد وصل عدد الوحدات السكنية الغير متمتعة ببنية تحتية مناسبة إلي ١٠٠.٠٠٠وحدة سكنية علاوة على ذلك فإن أكثر من ٦.٠٠٠أسرة تعيش في وحدات سكنية ذات هياكل إنشائية ضعيفة وخطرة ولا تتوفر لها محاور الوصول للخدمات. ولقد تفاقم هذا الوضع مع حقيقة أن ١٠٠.٠٠٠ أسرة من منخفضي الدخل حصلوا على قطع أراضي في هذه المستقرات ولا توجد لديهم أي وثائق تدل على ملكيتهم لها. هذا الوضع يعيق عمليات الاستثمار والتنمية وإنشاء المساكن في هذه المنطقة كما يسبب عدم الأمن في المنطقة(Bailly,Brun,Lawrence andRey,2000).ولمواجهة مشكلة الإسكان تم تنظيم عملية ديموقراطية في نظام إدارة الإسكان تعتمد على ثلاث أدوات وهي: مجلس الإسكان "Housing Council"، مؤتمر الإسكان "Housing Conference" ، صندوق الإسكان الفدرالي "Federal Housing Fund" وهذه الأدوات كما يلي:

أدوات تحقيق مبدأ المشاركة:

مجلس الإسكان "Housing Council" : يتكون من ممثلين للعديد من الهيئات المجتمعية وهو وسيلة لتوفير فرص متساوية لأفراد المجتمع للمشاركة في إعداد وتنفيذ سياسات الإسكان، ويتمتع المجلس بسلطة سياسية تسمح بالتنسيق بين العديد من المنظمات والهيئات المخصصة لوضع سياسات الإسكان. ولدى المجلس السلطة لأخذ القرارات المتعلقة بالخطوط الإرشادية للإسكان، وتحديد الاستراتيجيات التي لها أولوية التنفيذ، كذلك تمويل المشروعات، وتقييم الإدارة المالية والتمويلية للمشروعات.

مؤتمر الإسكان "Housing Conference": ويهدف مؤتمر الإسكان إلى توفير عملية واسعة من المشاركة المجتمعية في إعداد وتقييم السياسات العامة وكان الهدف منه هو خلق جو من المناقشة ما بين

المجتمع والحكومة، ووسائل لخلق سياسة إسكان ديموقراطية، ويتم عقد المؤتمر كل عامين من أجل تقييم الأفعال، وفي عام ١٩٩٦ تم عقد مؤتمر للإسكان بالمقاطعة بمشاركة ١٠.٠٠٠ شخص ممن لهم نشاط بارز في مجال الإسكان (Bailly,Brun,Lawrence and Rey,2000).

صندوق الإسكان الفدرالي "Federal Housing Fund": ويهدف لتمويل مشروعات التنمية الاجتماعية والسكنية، ووظيفته أيضا توفير البنية التحتية والخدمات المتعلقة بمشروعات الإسكان، حيث توجه الموارد لعمليات البناء والتخطيط المنظم للأراضي في المناطق ذات الدخل المنخفض، وتوفير أراضي مزودة ببنية تحتية كما يعمل على تسهيل التعاون بين المنظمات المجتمعية الغير رسمية والهيئات الحكومية.

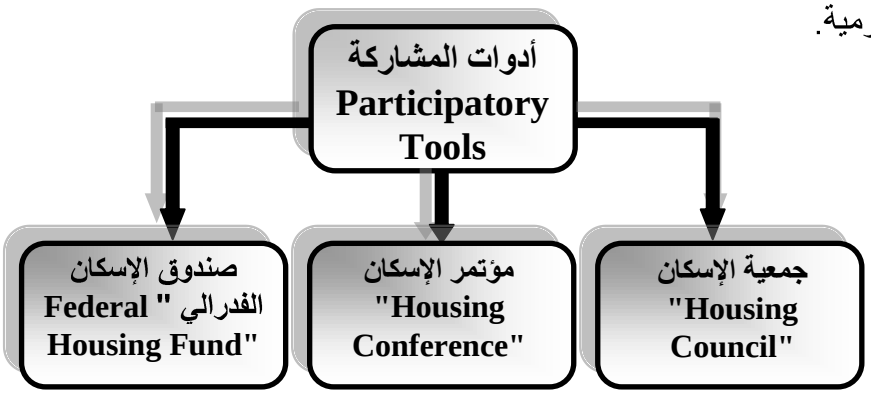

شكل(١-٣-٢) أدوات مشاركةالسكان في القرارات العمرانية، التمويل (المصدر: الباحثة)

ويلخص الجدول التالي أهم المؤشرات الأساسية والأدوات الخاصة بتحقيق مبدأ الحرية وتشجيع مشاركة المواطنين في اتخاذ القرار والمستخلصة من الدراسة:

جدول (١-٣-١) مؤشرات وأدوات تحقيق مبدأ الحرية وتشجيع مشاركة المواطنين في اتخاذ القرار(المصدر: الباحثة)

المبدأ "Principle"	المؤشرات "Indicators"	الأدوات " Tools"
الحرية وتشجيع مشاركة المواطنين في اتخاذ القرار	المشاركة في القرارات	١- مجلس الإسكان "Housing Council" ٢- مؤتمر الإسكان "Housing Conference"
	المشاركة في التمويل	١- صندوق الإسكان الفدرالي "Federal Housing Fund "

١-٣-٣ تجربة مدينة ليون بفرنسا لتحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة

(مبدأ الحرية و تشجيع مشاركة المواطنين في اتخاذ القرار)

تعد مدينة ليون ثاني أكبر مدن فرنسا بعد باريس، وتتميز هذه المدينة بالتباين الجغرافي الواضح وخاصة بين المناطق الشرقية والغربية مما شكل عامل أساسي لاختلال التوازن الاجتماعي بها. وبين عام ١٩٥٠، ١٩٨٠ حدث بالمدينة نمو اقتصادي سريع جذب العديد من المهاجرين من ريف فرنسا والدول الأخرى إلى المدينة، وبالتالي أصبح من الضرورة إيواء هؤلاء المهاجرين لذلك تم إيواء العمال من المناطق المختلفة في منطقة سكنية كبيرة خططت وبنيت سريعا في شرق ليون، مما أدى إلى تفاقم عدم التوازن الاجتماعي خلال العشرين سنة الأخيرة. ومن أجل إعادة التوازن الاجتماعي للمدينة قامت الجمعية الحضرية "Urban Community " وهي جهاز مكون من اتحاد ٥٥ تقسيم من تقسيمات المدينة، بإثارة العديد من الأولويات التي يجب أخذها في الاعتبار عند وضع السياسات منذ سنة ١٩٩٠، ولقد أكدت السياسات على ضرورة مشاركة المواطنين في القرارات العمرانية.

وتجربة ليون توضح ثلاثة محاور تمكن الحكومة من الإدارة الحضرية المستدامة للمجتمع المتنوع وهذه المحاور هي أولا: التأكيد على مسئوليات الأفراد ودورهم في تنمية مجتمعاتهم، ثانيا: تعزيز ودعم السلطات المحلية والتي تتجمع حولها الأجهزة المختلفة لتنظيم أولياتها وحل التوترات الداخلية، ثالثا: الحاجة لسلطة تؤكد على أهمية دور المنظمات الأهلية وتكون قريبة من المواطنين. ومن أجل تشجيع ما يسمى بالحكم الذاتي وتطوير مبادرات المواطنين يتطلب ذلك بعض الجهد من السلطات لتطوير أشكال من المشاركة الشعبية والتي تعبر عن أحلام وتطلعات المواطنين، ومثل هذه المشاركة الديموقراطية يجب أن تتخطى النزاعات والخلافات المتولدة في المجتمع المتنوع.

أدوات تحقيق مبدأ المشاركة:

فرق تنسيق العمل الاجتماعي والحضري "Urban and Social Work Condition Teams":

هي فرق تتضمن متخصصين في العديد من المجالات، وظيفة هذه الفرق هي التأكد من التكامل بين كل المشاركين في برامج التطوير، وهي تعمل على خـــــلق حلقات للاتصال بين أفراد المجتمع والمنظمات

العامة "Public Institutions"، وتقوم هذه الفرق في بعض الأحيان بدور المنسق بين المجتمعات المختلفة. وهذه الفرق مفوضة من قبل السلطة المحلية لتتخذ القرارات المتعلقة ببعض الأمور مثل الحفاظ على الأمن، مراقبة مستوى وأداء الهيئات التعليمية، التنمية الثقافية، التكامل الاقتصادي، وهذه الفرق تقوم بتمثيل أفراد المجتمع وتوضيح نتائج مشاركة الأفراد في سياسات الإسكان.

مجالس المجاورة "Neighborhood Councils":

وهي من أكثر أشكال مشاركة المواطنين، وهذه المجالس تتكون من ممثلين للهيئات المختلفة بالمجاورة، ومتطوعين من المواطنين وترأس بواسطة عضو من المجلس يتم انتخابه. هذه المجالس يتم انعقادها عدة مرات في السنة لتمكن المواطنين من شرح آرائهم حول خطط تحسين وتطوير مجاورتهم وصياغة هذه الاقتراحات، وهذه المجالس تعمل على خلق لغة حوار مشتركة بين الأفراد والسلطات.

ممثل المواطنين "Resident Envoys" :

تم استخدام فكرة ممثل المواطنين في المجاورات التي فشل فيها عمل مجالس المجاورة على سبيل المثال في مشروعات الإحياء أرادت الحكومة إشراك المواطنين في المشروع وإقامة حوار معهم، فقام أحد المواطنين بالتطوع وتحمل مسئولية عرض المشروع على جيرانه ونقل ردود أفعالهم إلى المسئولين عن البرنامج من خلال مقابلات ودية. في البداية تدور المناقشات حول المحاور الأساسية للمشروع ثم بعد ذلك تتناول كل جوانب المشروع والأفعال العامة وإدارة المجاورة.

جمعيات المجاورة "Neighborhood Corporations" :

جمعيات المجاورة هي منظمات تطوعية لا تهدف للربح ولكن تهدف إلى مزيد من إشراك المواطنين في تحسين بيئتهم وتطوير الخدمات المحلية في مجاورتهم. كما تهدف إلى إعادة تشكيل الروابط الاجتماعية في المناطق التي أفسدها الفقر والإقصاء الاجتماعي، ويتم ذلك من خلال إشراك المواطنين الأكثر تضررا والذين عانوا بشكل كبير من البطالة في الاعتناء ببيئتهم الحضرية. تقوم هذه الجمعيات بدفع أجور المواطنين الذين يقومون بالعمل بشكل مؤقت في صيانة مباني المجاورة والفراغات المفتوحة والمساعدة في إنشاء خدمات جديدة وتتم مشاركة هؤلاء المواطنين في ثلاثة مجالات:

أولا: المجالات الحضرية: حيث يلعبون دورا في تحسين البيئة المعيشية والخدمية، **ثانيا المجالات الاقتصادية:** حيث يتم تكريس الطاقات المبذولة من أجل منفعة المواطنين الفقراء، **ثالثا المجالات الاجتماعية:** من خلال محاولة زرع مفاهيم بناءة، وإعادة بناء العلاقات الاجتماعية بين المواطنين وخلق أماكن تمكن المواطنين من التعرف على واجباتهم وحقوقهم وتبادل الاهتمامات المشتركة.

وهذه الجمعيات تمثل حلقة اتصال بين المواطنين وممثلي السلطة المحلية في الأمور التي تخص المجاورة، كما تمثل وسيلة لحل الخلافات، وكمثال على هذه الجمعيات جمعية مجاورة أرمسترونج والتي توظف ما بين ٤٠-٨٠ عامل شهريا وهذه الجمعية نشطة في مجال صيانة المباني والفراغات الحضرية، عمليات التنظيف، عمليات حفظ الأمن، الإشراف على أعمال البناء، وقامت هذه الجمعية ببناء دار للأيتام وتوفير أماكن لممارسة الأنشطة الثقافية والرياضية.

هذه التجربة ظلت مستخدمة منذ أكثر من ١٠ سنوات وأي خلافات كانت تحدث يتم التغلب عليها من خلال الحوار المشترك الذي كفلته هذه التجربة بين جميع المشاركين فيها، ولقد أحدثت هذه التجربة تغير كبير في روح المجتمع حيث أصبح المناخ الذي يعيش فيه أهدأ وأكثر تواصلا، وعلى الرغم من أن الإنجازات التي حققت يمكن أن تعتبر متوسطة إلا أن هذه التجربة تمثل ضرورة ضمن إطار المشاركة والديموقراطية الذي يدعو إليه نظام الحكومة المحلية، كما تكمن أهمية هذه التجربة فيما أوضحته من إمكانية التغلب على الصعاب وتكامل المجاورات مع بعضها من أجل مواجهة تحديات المستقبل (Bailly,Brun,Lawrence and Rey,2000).

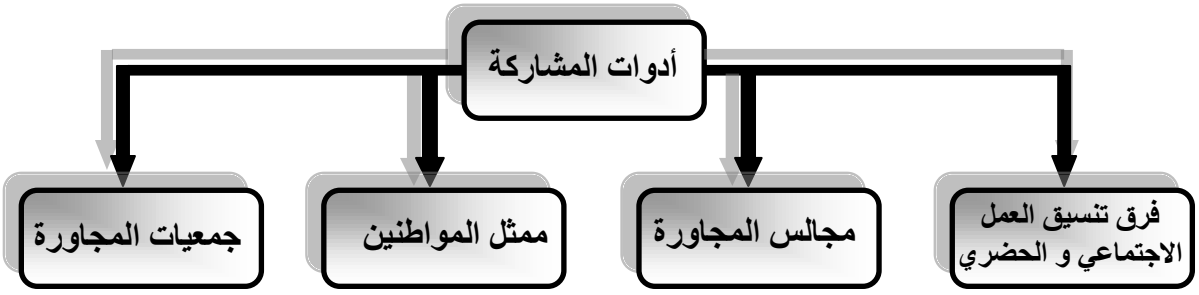

شكل (١-٣-٣) أدوات مشاركة السكان في القرارات العمرانية، التنفيذ (المصدر: الباحثة)

ويلخص الجدول التالي أهم المؤشرات الأساسية والأدوات الخاصة بتحقيق مبدأ الحرية وتشجيع مشاركة المواطنين في اتخاذ القرار كأحد مبادئ التنمية الاجتماعية المستدامة والمستخلصة من الدراسة

جدول (١-٣-٢) مؤشرات وأدوات تحقيق مبدأ الحرية وتشجيع مشاركة المواطنين في اتخاذ القرار(المصدر: الباحثة)

المبدأ "Principle"	المؤشرات "Indicators"	الأدوات "Tools"
الحريـــة وتشـــجيع مشـــاركة المواطنين في اتخاذ القرار	**المشاركة في القرارات**	١- فرق تنسيق العمل الاجتماعي والحضري Urban and Social Work Condition Teams ٢- مجالس المجاورة Neighborhood Councils ٣- ممثل المواطنين "Resident Envoys"
	المشاركة في التنفيذ	١- جمعيات المجاورة Neighborhood Corporations

١-٣-٤ تجربة البنك الدولي لتحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة في البوسنة والهرسك (مبدأ الحرية وتشجيع مشاركة المواطنين في اتخاذ القرار)

أقام البنك الدولي العديد من المشروعات الحضرية في البوسنة والهرسك وتهدف مهمة البنك الدولي في البوسنة والهرسك إلي تحسين النمو الاقتصادي، المساعدة في بناء تنمية اجتماعية مستدامة من خلال خلق فرص عمل للشباب، تحسين المستوي المعيشي لكل السكان وبخاصة الفقراء، وتعتمد سياسة البنك الدولي في التنمية الحضرية في البوسنة والهرسك علي إعادة بناء المجتمعات بمشاركة أفرادها، وتعتمد سياسة البنك الدولي المتبعة في مشروع تنمية المجتمع "Community development Project "عند اختيار مشروعات التعمير وتنفيذها علي أخذ آراء المواطنين لتحديد أولوية المشروعات التي تنفذ بالنسبة إليهم وذلك من خلال المشاركة المجتمعية حيث يجتمع المواطنون لطرح آرائهم حول أولياتهم ثم يصلوا إلي رأي جماعي عن المشروع الذي سيتم اختياره.

أدوات تحقيق مبدأ المشاركة:

ممثل المواطنين "Resident Envoys"":

تبدأ عملية المشاركة من خلال اختيار ممثل للمواطنين يقيم في المنطقة المزمع إنشاء المشروع فيها ثم يقوم بمقابلة المواطنين من أجل إبداء آرائهم حول المشروع، بعد أن تتم هذه العملية يقوم بتجهيز قاعة اجتماعات المدينة ويساعد كل المشاركين علي الموافقة علي قائمة الأوليات، وغالبا ما تكون عملية اختيار أحد المشروعات كأولوية من بين العديد من المشروعات عملية صعبة. يقول أحد المسئولين عن عملية أخذ الآراء " في البداية يرغب كل شخص في جعل منطقته هي التي تتصدر قائمة الأوليات ولكن من خلال عملية المناقشة يقتنع الأفراد بأنه من المستحيل جعل كل شيء هو أول أولوية"، وعملية مشاركة الأفراد في اتخاذ القرار تساعدهم علي المشاركة في تنفيذ المشروعات سواء من خلال توفير العمالة اللازمة للمشروع والذي يساعد علي خلق فرص عمل للشباب أو من خلال التبرعات المادية.

يركز مشروع تنمية المجتمع علي أفقر مناطق في البوسنة والهرسك والتي لا تستطيع أن توفر الخدمات الأساسية لمواطنيها مثل المدارس، الخدمات الطبية وخلافه، وكان أول مشروعين تصدرا قائمة الاولويات والتي حددت بواسطة أفراد المجتمع هما: تطوير البنية التحتية المتمثلة في مياه الشرب النقية والصرف الصحي والتي دمرت في الحرب، وإنشاء مركز لممارسة الأنشطة للشباب وذلك لأنه عند توفير مكان للشباب يمارسون فيه نشاطات بناءه في أوقات فراغهم سينمي ذلك من قدراتهم الإبداعية ويزرع فيهم القيم الإيجابية ويهذب سلوكهم ويحميهم من الأفعال الضارة، ويقول أحد المواطنين من بريزا وهي بلدة صناعية صغيرة بالقرب من سرايفو "إننا سعداء لأن أطفالنا لديهم شيئا بناء يفعلوه في وقت فراغهم وهذا يبقيهم بعيدين عن المخدرات لذلك كان من السهل علينا جعل هذا المشروع من أولياتنا وتكريث جهودنا من أجل إنشاءه"، بعد ما تم وضع قائمة الاولويات تم منح المعونة من البنك الدولي من أجل المشروع والتي تغطي ٨٠ % من نفقات المشروع وقامت الحكومة والأفراد بالمساهمة بباقي التكاليف كما قام الأفراد أيضا بالمشاركة بمجهوداتهم في تنفيذ المشروع من خلال إزالة أنقاض المجمع القديم وتنظيف الموقع وتجهيزه للبناء، ولقد شعر الأفراد المشاركون في هذا

المشروع أن مشاركتهم سواء كانت في صورة تبرعات مالية أو معدات أو مواد خام أو عمالة ابتداء من أخذ القرار وحتى مراحل الإعداد والتنفيذ جعلت هذا المشروع يختلف عن غيره من المشروعات حيث جعل الناس يشعرون بأنهم مشاركين في ثمار هذا المشروع.

شكل (١-٣-٤) اجتماع الأفراد للمشاركة في اتخاذ القرار وتحديد الأولويات

المصدر: (Bosinia&Herzegovina ,2004)

شكل (١-٣-٥) المشاركة الفعلية للأفراد في تنفيذ المشروع من خلال ورش العمل

المصدر:(Bosinia&Herzegovina ,2004)

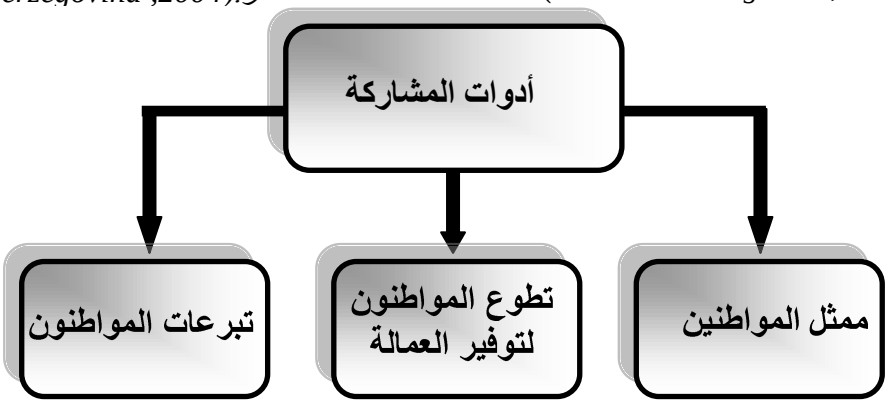

شكل (١-٣-٦) أدوات مشاركة السكان في القرارات العمرانية،التنفيذ، التمويل (المصدر: الباحثة)

مركز بريزا " Breza " الرياضي:

شكل (١-٣-٧) مركز " Breza" الرياضي (المصدر : (Bosinia&Herzegovina ,2004))

هو أحد المشروعات العديدة التي تم تنفيذها تحت رعاية البنك الدولي لتنمية المجتمع ويستضيف مركز بريزا الرياضي بقاعته الرياضية المغطاة واستاده المكشوف العديد من المسابقات الرياضية المحلية متضمنة كرة الطائرة، كرة القدم، كرة اليد. كذلك يستضيف النشاطات الثقافية وفرق الفولكلور الشعبية وفرق التمثيل، ويقول ممثل المواطنين بالمنطقة "إن المشاريع التي تمت مشاركة الأفراد فيها أحدثت تغيرا حيويا في القيادات والأفراد فلقد تعلم الأشخاص كيف يتناقشون ويميزون ويوافقون علي الاولويات التي تعود بالفائدة علي النطاق الأوسع من المجتمع فمن خلال المناقشة تختفي الفروقات العرقية ويطفو علي السطح فقط الاهتمامات المشتركة، وبعد انتهاء هذه المشاريع أصبح الأفراد أكثر اهتماما بسياسة المسئولين وأصبحوا يطالبون بالمشاركة برأيهم في اتخاذ القرارات من أجل جعل المجتمعات المحلية أكثر ديموقراطية وهو شيء ضروري لإعادة بناء دولة دمرتها الحرب" (Bosinia&Herzegovina,2004).

ويلخص الجدول التالي أهم المؤشرات الأساسية والأدوات الخاصة بتحقيق مبدأ الحرية وتشجيع مشاركة في اتخاذ القرار كأحد مبادئ التنمية الاجتماعية المستدامة والمستخلصة من الدراسة.

جدول (١-٣-٣) مؤشرات وأدوات تحقيق مبدأ الحرية وتشجيع مشاركة المواطنين في اتخاذ القرار(المصدر: الباحثة)

المبدأ "Principle"	المؤشرات "Indicators"	الأدوات "Tools"
الحريـــة وتشـــجيع مشـــاركة المواطنين في اتخاذ القرار	المشاركة في القرارات	١- ممثل المواطنين "Resident Envoys"
	المشاركة في التنفيذ	٢- تطوع المواطنين بالعمالة اللازمة لتنفيذ المشروعات
	المشاركة في التمويل	٣- تبرعات المواطنين

١-٣-٥ تجربة هايلاند بارك بالينوى لتحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة

(مبدأ تحقيق المساواة والعدل في المجتمع)

من أجل تحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة يجب أن يكون مبدأ المساواة قائما علي أساس العدل حيث يتوفر لكل الناس فرص متساوية في إسكان لائق، وسهولة الوصول إلي العمل، لذلك فإن توفير المساكن بأسعار محتملة لكل المواطنين من كل الفئات يجب أن يكون هدف الحكومة. ويلاحظ أنه تنخفض تكلفة المواصلات عندما يسكن المواطنون قرب أماكن عملهم، ومن الممكن تشجيع التنمية في مجال الإسكان الاقتصادي من خلال تخصيص مساحات خاصة له في مشاريع الإسكان ، كذلك تشجيع المستثمرين في العمل في مجال الإسكان الاقتصادي من خلال تقديم إعانات تسمح ببناء أكبر عدد ممكن من هذه الوحدات السكنية ، وتقليل الضرائب المفروضة علي المستثمرين في هذا المجال، وكذلك توفير مساكن متعددة الطوابق بجانب المساكن المنفصلة من أجل تحقيق تنوع في أنماط الإسكان في المنطقة الواحدة.

شكل (١-٣-٨) مجمع مساكن متنوعة لمختلف مستويات الدخل بشيكاغو (المصدر: Zoning for sustainability,2004)

تجربة مدينة هاي لاند بارك بإلينوي "Highland Park, Illinois":

تبنت مدينة هاي لاند بارك ثلاثة اتجاهات من أجل تحقيق مبدأ المساواة والعدل في المجتمع وهي: توفير وحدات سكنية ثانوية أو وحدات سهلة الفك والتركيب " Accessory Dwelling Units or Granny Flat"، تيسير عملية التنقل والوصول "Transit Oriented Zoning"، تنمية ممرات المشاة "Pedestrian Oriented Zoning"، فلقد وجدت حكومة المدينة أن ارتفاع أسعار المساكن جعل من الصعب تحقيق هدفها من إحداث توازن في المجتمع مع توفير مساكن لكل الأسر ذات مستويات الدخل المختلفة، وفي ٢٥ أغسطس ٢٠٠٣ اتفق مجلس المدينة بالإجماع علي تخصيص مساحة خاصة في مشروعات الإسكان تخصص للإسكان محتمل التكاليف ففي مشروع لعمارات سكنية جديدة جعل ٢٠ % من الشقق مخصصة للإسكان محتمل التكاليف مما يساعد الأسر ذات الدخل المنخفض أو المتوسط علي شراء منازل بأسعار منخفضة كما حددت الحكومة سعر هذه الوحدات إذ تم بيعها في المستقبل وجعلته منخفض أيضا لكي تحافظ علي استقرار مشروع الوحدات السكنية محتملة التكاليف في المنطقة، وأعطيت الأولوية في شراء هذه الوحدات للأفراد الذين يقيمون أو يعملون في هاي لاند بارك ولكنهم لا يستطيعون شراء مساكن هناك كما أنشأت المدينة أيضا منظمة مجتمعية خاصة من أجل تبني مشروع الوحدات السكنية محتملة التكاليف وتنظيم برامج لإعادة إحياء المباني والبنية التحتية.

أدوات تحقيق العدل والمساواة في المجتمع:

توفير الوحدات السكنية الثانوية أو الوحدات سهلة الفك والتركيب:

يمكن لعديد من المجتمعات أن تتخطي عملية الإسكان التقليدي إلي عملية إسكان جديدة تلبي احتياجات مجموعات خاصة من الناس مثل الأشخاص غير المتزوجين، الأزواج المتقاعدين، الأسر بلا أطفال وغيرهم وذلك من خلال توفير وحدات سكنية يمكن أن يطلق عليها وحدات سهلة الفك والتركيب أو وحدات متحركة وذلك يساعد علي توفير الإسكان محتمل التكاليف في المجتمع وهذه الوحدات تخدم إلي جانب الوحدات الأساسية سواء كمسكن لبعض أفراد الأسرة ممن يرغبون في الانفصال عن أسرهم أو كمصدر للدخل للأسر المالكة لها من خلال تأجيرها.

شكل (١-٣-٩) الوحدات السكنية الثانوية في هاي لاند بارك (المصدر: (Zoning for sustainability,2004))

وفي بعض المناطق تغيرت التشريعات الهندسية بها من أجل السماح بتنمية هذه الوحدات الثانوية سواء كانت تابعة أو غير تابعة لوحدات سكنية أساسية، وتتميز هذه الوحدات السكنية الثانوية بأنها رخيصة التكاليف، ويتطلب في العادة أن يكون مالك هذه الوحدات يقطن في المنطقة لكي يتأكد من أن هذه الوحدات تتم صيانتها والمحافظة عليها جيدا.

تيسير عملية التنقل والوصول:

في بعض المجتمعات يحدث فصل مابين المساكن ومناطق العمل والتسوق مما يعني أنه يجب علي المواطن من أجل قضاء أبسط احتياجاته اليومية أن يقطع رحلة يومية بالسيارة الخاصة أو أي وسيلة مواصلات أخري، ولكن السياسة الموجهة لمراعاة تيسير عملية التنقل أثناء تخطيط المناطق تشجع علي السير أو ركوب الدراجات أو استخدام المواصلات العامة وتقليل الاعتماد علي المركبات الخاصة مما يقلل من ازدحام الطرق، ويتم ذلك من خلال توفير أنواع مختلفة من المساكن متنوعة الأسعار والكثافات موقعة بجانب خليط من المحلات التجارية والخدمات أي الاستخدام المختلط "Mixed-Use".

تنمية المماشي وممرات المشاة:

بالنسبة للمسافات القصيرة يظل المشي هو أرخص وسائل المواصلات سواء بالنسبة للأفراد أو للمجتمع من حيث التخطيط، التصميم، الإنشاء، الصيانة، والمجتمعات التي يتنقل أفرادها من خلال المشي يساعد ذلك علي استدامة المصادر الطبيعية والاقتصادية كما يساعد علي خلق علاقات اجتماعية بين

أفراد المجتمع والحد من الجريمة والمشكلات الاجتماعية الأخرى، وممرات المشاة وحارات الدراجات مثلها مثل الفراغات المفتوحة يجب أن تكون مربوطة بمحطات نقل الركاب ومراكز الأنشطة المختلفة لتجعل المشي عملية مريحة، ولخلق ممرات مشاة مريحة يجب أن ألا تسيطر المناطق المخصصة لانتظار السيارات علي الموقع ويفضل استخدام المواقف المشتركة ويجب توفير أماكن انتظار للدراجات خاصة بالمكاتب والعمارات السكنية، كذلك يجب توفير أروقة مسقوفة أمام المباني، ويجب أن تكون ممرات المشاة ممهدة لراحة الماشي وأمانه كما أن إضافة الأشجار علي جوانب ممرات المشاة سوف يزيد من جاذبية الممرات وإضفاء عناصر الراحة والمتعة مثل مقاعد الجلوس، الأعمال الفنية ،العناصر النباتية، نوافير المياه كل ذلك يساعد علي تشجيع عملية السير في الممرات.

شكل (١-٣-١٠) توفير الأروقة الأمامية المسقوفة بميل جريك إلينوى (المصدر: (Zoning for sustainability,2004))

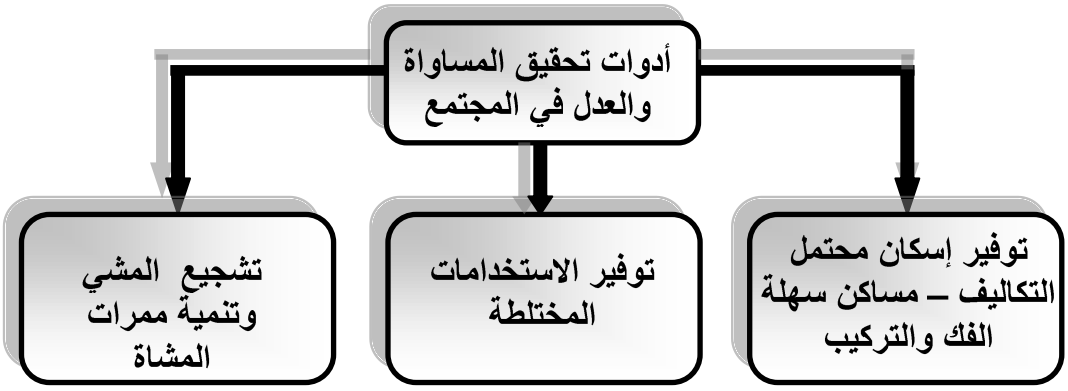

شكل (١-٣-١١) أدوات تحقيق المساواة والعدل في المجتمع (المصدر: الباحثة)

ويلخص الجدول التالي أهم المؤشرات الأساسية والأدوات الخاصة بتحقيق مبدأ المساواة والعدل في المجتمع كأحد مبادئ التنمية الاجتماعية المستدامة والمستخلصة من الدراسة.

جدول (١-٣-٤) المؤشرات الخاصة بمبدأ المساواة والعدل في المجتمع وأدوات تنفيذها (المصدر: الباحثة)

المبدأ "Principle"	المؤشرات "Indicators"	الأدوات "Tools"
تحقيق المساواة والعدل في المجتمع	**توفر القدرة على شراء المساكن**	١- توفير إسكان منخفض التكاليف من خلال توفير وحدات سهلة سكنية سهلة الفك والتركيب
	توفر سهولة الحركة والوصول	١- توفير الاستخدامات المختلطة "Mixed-Use" ٢- تشجيع المشي وتنمية ممرات المشاة

١-٣-٦ تجربة روتردام لتحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة

(مبدأ تحقيق المساواة والعدل في المجتمع)

بعد عام ١٩٥٠ ونتيجة للنمو السكاني السريع والطفرة الاقتصادية أدى ذلك لتوسع كبير في قطاع الإسكان بهولندا مما اضطر الحكومات لاستخدام سياسة الإنتاج بالجملة "Mass Production" للإسكان الاجتماعي بسرعة في كل أنحاء أوربا، ويمثل قطاع الإسكان الإيجاري الاجتماعي نحو ٤١ % من قطاع الإسكان في هولندا، ويصل في بعض المدن مثل أمستردام وروتردام إلى أكثر من ٥٠ % أما بالنسبة للإسكان التمليكي الخاص فتبلغ نسبته نحو ٤٥ % من جملة قطاع الإسكان، والإسكان الإيجاري الخاص حوالي ١٤ %، وسياسة الإنتاج بالجملة يمكن تفسيرها في ضوء النمو الاقتصادي الذي واجه الحكومة في الفترة من ١٩٦٠ -١٩٨٠ ومحاولة موائمة الأوضاع الاجتماعية مع الأوضاع الاقتصادية واعتمدت هذه السياسة على ٣ محاور أساسية وهذه المحاور هي: أولا: توفير معونات مادية كبيرة من أجل إنشاء وحدات سكنية اجتماعية، ثانيا: إتباع نظام الإيجار المقنن حيث تحدد نسبة الإيجار بحوالي١٠-١٢ % من الدخل المنتظم للأفراد، ثالثا: إنشاء مؤسسات مسئولة عن المساكن.

هذه المحاور تتكامل مع نظام آخر من المعونات المخصصة لترميم وتجديد المناطق السكنية القديمة وبعد عام ١٩٨٠ بدأ الدعم الحكومي الشامل في مجال الإسكان بالانسحاب والتضاؤل وخصوصا بعد ما ذكر

في أهداف المذكرة السياسية للإسكان عام ١٩٨٩ والتي نصت على انسحاب القطاع العام وذلك من خلال جعل مؤسسات الإسكان أكثر استقلالية وتفويض السلطة للحكومات المحلية بتوفير الإسكان، وتقليص المعونات المادية الموجهة للمنشآت الجديدة، وتوجيه المعونات للأسر التي تحت معدل الدخل المنخفض فقط وتشجيع تملك الوحدات السكنية، لكن هذه التغيرات لا تعني أن كل التدخل الحكومي في مجال الإسكان قد انتهى. فالدعم المالي للأسر مازال موجودا، وارتفاع الإيجار في أجزاء كبيرة من قطاع الإيجار مازال تحت سيطرة الحكومة.

سمات التنمية الاجتماعية المستدامة في الإسكان بروتردام وتأثير التغيرات في السياسة القومية للإسكان عليها :

توفير عدد من الوحدات السكنية يتناسب مع عدد السكان"Availability" :

لقد خلفت سياسة الإنتاج بالجملة في نوتردام للإسكان الاجتماعي وضعا يوفر متسع من فرص الإسكان للجماعات ذوي الدخل المنخفض حيث يتناسب عدد الوحدات السكنية مع عدد السكان. وعلى الرغم من الزيادة في الإيجارات والتي يرجع سببها للتغيرات في السياسة القومية للإسكان فمازالت فرص الإسكان متوفرة حيث تعيش جماعات من المهاجرين والذين يمثلون حوالي ٢٤ % من تعداد سكان روتردام والذين عانوا من البطالة يعيشون بشكل واسع في قطاع الإسكان الاجتماعي الإيجاري، ولكن من ناحية أخرى فإن إنتاج وحدات سكنية إيجارية جديدة بأسعار معقولة تضاءل في روتردام نتيجة لتقليص المعونات المادية الموجهة للإسكان على المستوى القومي، ومنذ عام ١٩٩٨ أصبح إنشاء وحدات سكنية مرتفعة التكاليف هو النمط السائد في الإسكان.

توفير القدرة على شراء المساكن "Affordability":

على الرغم من توفر إسكان منخفض التكاليف نسبيا في روتردام إلا أن الأسر تأثرت بالزيادة في الإيجارات الناتجة عن التغير في سياسة الإسكان منذ عام ١٩٨٠، وفي المتوسط مازالت الأسر التي تتلقى خصم على إيجاراتها تدفع حوالي ٢٠ % من دخلها كإيجار، وعلى الرغم من هذا الخصم يساهم

في حل بعض مشكلات القدرة على تحمل تكاليف السكن إلا أن حوالي ٢٩ % من الأسر التي تتلقى هذه الإعانات أوضحت أن قطاع الإسكان الاجتماعي بالمدينة لم يعد يمد الجميع بالقدرة على السكن.

جودة الإسكان"Quality":

تحت مظلة المنح الحكومية للتطوير الحضري واصلت مدينة روتردام برنامج شراء المساكن القديمة من ملاكها، وذلك من أجل تجديدها وصيانتها وجعلها جزء من برنامجها للإسكان الاجتماعي الإيجاري محتمل التكاليف، ولكن مع التغيرات في السياسة القومية للإسكان فإن هذا البرنامج أصبح تحت ضغط كبير من حيث عدم توفر بعض التمويلات اللازمة والتي سيحتاج إليها المشروع من أجل الإصلاحات.

شكل (١-٣-٢ ١) أدوات تحقيق مبدأ المساواة والعدل في المجتمع (المصدر:الباحثة)

ويمكن تقييم سياسة الإسكان الهولندي من خلال الميزة الأساسية للسياسة الهولندية وهي أن الإسكان الاجتماعي الذي وفرته لا يمكن اعتباره مأوى للمعدمين فهو ذو مستوى مقبول مرضي للأسر التي تعيش فيه، ومجموعات كبيرة من هؤلاء المستأجرين قادرين على دفع الإيجارات ويوجد جو من الاحترام المتبادل بين المستأجرين والملاك والحكومة. ويمكن اعتبار تجربة مدينة روتردام نموذج لمحاولة تحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة في الإسكان وتوفير فرص متكافئة لأفراد المجتمع، فبدون شك أن العديد من الأسر ذوي مستويات دخل مختلفة عاشوا في هذا القطاع بمستوى يرضيهم، والأكثر من ذلك أن الأشخاص الذين هم بدون عمل أو ذوي الدخل المنخفض استطاعوا أن يجدوا مأوى ملائم في هذا القطاع الإسكاني الاجتماعي الكبير، ولكن هذا النموذج تعرض للتهديد وأصبح هناك شك حول فاعليته في المستقبل نتيجة للتغيرات الحادثة في السياسات القومية للإسكان، حيث ارتفعت أسعار الإيجارات في هذا

القطاع الإسكاني الاجتماعي لتقارب الإيجارات في السوق العقاري العام (Bailly,Brun,Lawrence and Rey,2000). ويلخص الجدول التالي أهم المؤشرات والأدوات الخاصة بتحقيق مبدأ المساواة والعدل كأحد مبادئ التنمية الاجتماعية المستدامة والمستخلصة من الدراسة.

جدول (١-٣-٥) المؤشرات الخاصة بمبدأ المساواة والعدل في المجتمع وأدوات تنفيذها (المصدر: الباحثة)

المبدأ "Principle"	المؤشرات "Indicators"	الأدوات "Tools"
تحقيق المساواة والعدل في المجتمع	**توفيرعدد من الوحدات السكنية يتناسب مع عدد السكان Availability**	١- توفير عدد من الوحدات السكنية يتناسب مع عدد السكان ذوي الدخل المنخفض
	توفير القدرة على شراء المساكن Affordability	١- توفير نسب دعم وخصم على الإيجارات
	جودة الإسكان Quality	١- شراء المساكن القديمة من ملاكها و تجديدها وتأجيرها بإيجارات منخفضة ٢- توفير مستوى لائق من المساكن لذوي الدخل المنخفض

١-٣-٧ تجربة مدينة ميلان لتحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة

(مبدأ توفير الأمن في المجتمع)

"إن أول ما يجب إدراكه حول الأمن العام هو أنه لا يتم حفظه بواسطة رجال الشرطة فقط إنما يحفظ من خلال أفراد المجتمع متعاونين" (Jacobs,1961)

لقد شجعت مشكلة عدم الأمان في ميلان على عمل مشروع خاص لحفظ الأمن وتحقيقه تحت عنوان "جودة الحياة والأمن في ميلان"، ويهدف المشروع إلى تعزيز الأفعال التي تقلل من معدل الجريمة وشعور المواطنين بالخوف وتعتمد فلسفة هذا المشروع على أنه من أجل بناء بيئة عمرانية آمنة والحفاظ عليها يجب التركيز على النواحي الاجتماعية والبيئية كما يتم التركيز على النواحي القانونية، فقوة القانون غالبا ما ينتج عنها حلول ونتائج مباشرة وفورية لكن الاهتمـــــــام بالنواحي الاجتماعية والبيئية

ينتج عنه حلول ونتائج تبقى وتدوم طويلا، ويتم تدعيم نشاطات هذا المشروع بواسطة لجنة تتكون من خبراء في مجال التخطيط، الصحة، علم مكافحة الجريمة، علم الاجتماع، ودور هذه اللجنة هو المساعدة في بناء الاستراتيجيات طويلة المدى للمشروع.

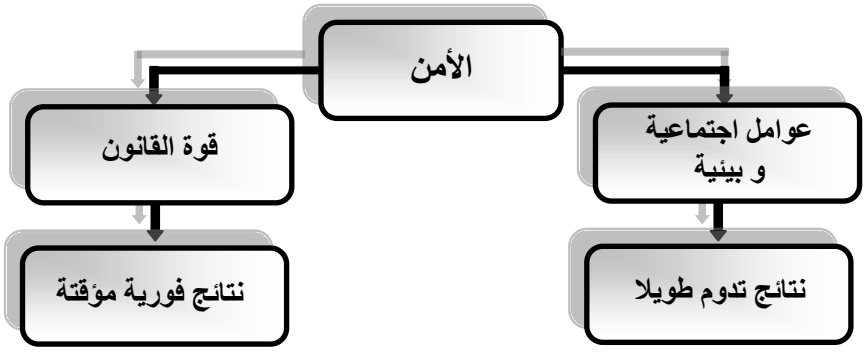

شكل (١-٣-١٣) وسائل تحقيق الأمن (المصدر: الباحثة)

المنطقة (١٧) كنطاق إرشادي للدراسة:

المنطقة (١٧) محل الدراسة هي جزء من المشروع الأمني الكلي للمدينة، وهي توضح كيفية الحفاظ على البيئة العمرانية آمنة وتعتمد سياسة الحفاظ على الأمن في المنطقة على القضاء على البيئات الفاسدة أو إصلاحها، كما تعمل الدراسة على مد نشاطها للتعامل مع مناطق كبيرة من المدينة بدلا من أن تكون محصورة في مجاورات صغيرة أو مجموعة من البلوكات، تبلغ مساحة الدراسة ٧ كيلومتر مربع وعدد السكان بالمنطقة ٨٠ ألف نسمة، وتتكون في أغلبها من الطبقة المتوسطة مع بعض المستويات العليا وأخرى منخفضة، أهم مشكلات هذه المنطقة هو ركود وندرة النشاط بها فالحدائق العامة بها غير مستخدمة والمباني مرتفعة محاطة بأسوار والأنشطة التجارية بها نادرة جدا أو مغلقة والمقاهي تغلق أبوابها مع غروب الشمس، والنتيجة هي مستوى منخفض جدا من الحياة في الطريق.

المدخل الاجتماعي والبيئي لإحياء الفراغات العامة:

تركز الدراسة على الاتجاه الاجتماعي والبيئي لتحقيق الأمن في البيئة العمرانية والذي يعتمد على ثلاثة محاور وهي **أولا: الحفاظ على جودة البيئة العمرانية المادية "Physical Quality"** والذي يمكن أن يساهم في تقليل الجريمة في المنطقة، ويتحقق ذلك من خلال الاهتمام بتصميم وصيانة الفراغات

الحضرية وتأمين المداخل، عمل الأسوار، توفير إضاءة كافية، والاهتمام بالتشجير وعمليات النظافة.

ثانيا: تعبئة المجتمع المحلي "Mobilization" ومساعدته على النظر للمستقبل بطريقة إيجابية، كذلك توعية أفراد المجتمع وتشجيعهم على أن يكونوا أحد عوامل حفظ الأمن من خلال تكوين دوريات لحفظ الأمن في منطقتهم، تقوية العلاقات الاجتماعية داخل المجاورة وتعزيز الشعور بالانتماء.

ثالثا: إحياء الفراغات العامة "Revitalization" حيث تستخدم الفراغات الحضرية كمراكز للنشاطات الاجتماعية كذلك تنشيط الحياة بالشوارع عن طريق الاهتمام بالأنشطة التجارية، وإطالة الساعات التي تكون فيها المحال التجارية مفتوحة، استغلال الطوابق السفلية من المباني"Mixed-Use"، توفير وسائل النقل، وتشجيع النشاطات الاجتماعية، عمل مراكز للشباب في المدارس في غير أوقات عملها (Bailly,Brun,Lawrence andRey,2000).

شكل (١-٣-١٤) محاور المدخل البيئي لتحقيق الأمن (المصدر: الباحثة)

ويلخص الجدول التالي أهم المؤشرات الأساسية والأدوات الخاصة بتحقيق مبدأ الأمن كأحد مبادئ التنمية الاجتماعية المستدامة والمستخلصة من الدراسة.

جدول (١-٣-٦) مؤشرات مبدأ الأمن وأدوات تحقيقها (المصدر: الباحثة)

المبدأ "Principle"	المؤشرات "Indicators"	الأدوات "Tools"
الأمن Safety	جودة البيئة العمرانية "Physical Quality"	١- تصميم وصيانة الفراغات الحضرية ٢- الاهتمام بتأمين المداخل ٣- عمل الأسوار حول الفراغات ٤- توفير وحدات الإضاءة ٥- الاهتمام بعمليات التشجير ٦- الاهتمام بعمليات النظافة
	تهيئة المجتمع المحلي "Mobilization"	١- توعية أفراد المجتمع ٢- تنظيم دوريات من أفراد المجتمع لتقوم بالحراسة ٣- تقوية العلاقات الاجتماعية داخل المجاورة ٤- تعزيز الشعور بالانتماء
	إحياء الفراغات العامة "Revitalization"	١- الاهتمام بالأنشطة التجارية ٢- استغلال الأدوار السفلى من المباني في الأنشطة الثقافية والاجتماعية "Mixed-Use" ٣- توفير وسائل النقل ٤- عمل مراكز للشباب في المدارس في غير أوقات عملها

١-٣-٨ مؤشرات وأدوات تحقيق مبادئ التنمية الاجتماعية المستدامة:

وبعد استعراض هذه التجارب يمكن استنتاج أهم المؤشرات الأساسية والأدوات الخاصة بتحقيق مبدأ الحرية والمشاركة في اتخاذ القرار، ومبدأ المساواة والعدل في المجتمع، ومبدأ الأمن، كأهم مبادئ التنمية الاجتماعية المستدامة المؤثرة في العمران والمستخلصة من الدراسة جدول(١-٣-٧).

جدول (١-٣-٧) مؤشرات مبادئ التنمية الاجتماعية المستدامة المؤثرة في العمران وأدوات تحقيقها (المصدر:الباحثة)

المبدأ "Principle"	المؤشرات "Indicators"	الأدوات "Tools"
الحريــة وتشــجيع مشــاركة المواطنين في اتخاذ القرار	**المشاركة في القرارات**	١- جمعية الإسكان "Housing Council" ٢- مؤتمر الإسكان "Housing Conference" ٣- فرق تنسيق العمل الاجتماعي والحضري Urban and Social Work Condition Teams ٤- مجالس المجاورة Neighborhood Councils ٥- ممثل المواطنين "Resident Envoys"
	المشاركة في التمويل	١- صندوق الإسكان Housing Fund ٢- تبرعات المواطنين
	المشاركة في التنفيذ	١- جمعيات المجاورة Neighborhood Corporations ٢- تطــوع المــواطنين بالعمالــة اللازمــة لتنفيــذ المشروعات
تحقيق المساواة والعدل في المجتمع	**توفر القدرة على شراء المساكن Affordability**	١- توفير إسكان منخفض التكاليف من خلال توفير وحدات سهلة سكنية سهلة الفك والتركيب ٢- توفير نسب دعم وخصم على الإيجارات
	توفير عدد من المساكن يتناسب مع عدد السكان Availability	١- توفير عدد من الوحدات السكنية يتناسب مع عدد السكان ذوي الدخل المنخفض
تحقيق المساواة والعدل في المجتمع	**توفر سهولة الحركة والوصول"Accessibility "**	١- توفير الاستخدامات المختلطة " Mixed-Use" ٢- تشجيع المشي وتنمية ممرات المشاة
	توفير مستوى جيد من الإسكان والخدمات Quality	١- شراء المساكن القديمة من ملاكها و تجديدها وصيانتها وتأجيرها بإيجارات منخفضة

تابع جدول (١-٣-٧)

		٢- توفير مستوى لائق من المساكن لذوي الدخل المنخفض
الأمنSafety	**جودة البيئة العمرانية" Physical "Quality"**	١- تصميم وصيانة الفراغات الحضرية ٢- الاهتمام بتأمين المداخل ٣- عمل الأسوار حول الفراغات ٤- توفير وحدات الإضاءة ٥- الاهتمام بعمليات التشجير ٦- الاهتمام بعمليات النظافة
	تهيئة المجتمع المحلي "Mobilization"	١- توعية أفراد المجتمع ٢- تنظيم دوريات من أفراد المجتمع لتقوم بالحراسة ٣- تقوية العلاقات الاجتماعية داخل المجاورة ٤- تعزيز الشعور بالانتماء
	إحياء الفراغات العامة "Revitalization"	١- الاهتمام بالأنشطة التجارية ٢- استغلال الأدوار السفلى من المباني في الأنشطة الثقافية والاجتماعية ٣- توفير وسائل النقل ٤- عمل مراكز للشباب في المدارس في غير أوقات عملها

١-٣-٩ الخلاصة:

قام هذا الفصل بعرض مجموعة من التجارب والمحاولات العالمية لتحقيق ثلاثة من مبادئ التنمية الاجتماعية المستدامة في العمران بهدف استخلاص مجموعة من المؤشرات وأدوات تحقيقها لهذه المبادئ، ولقد تم استخلاص ثلاثة مؤشرات لمبدأ الحرية وتشجيع مشاركة المواطنين في اتخاذ القرار وهذه المؤشرات هي المشاركة في القرارات، المشاركة في التنفيذ، المشاركة في التمويل، وأربعة مؤشرات لمبدأ المساواة والعدل في المجتمع وهذه المؤشرات هي توفر القدرة على شراء المساكن

Affordability، و توفير عدد من المساكن يتناسب مع عدد السكان Availability، و توفر سهولة الحركة والوصول"Accessibility"، و توفير مستوى جيد من الإسكان والخدمات Quality، وثلاثة مؤشرات لمبدأ الأمن وهي جودة البيئة العمرانية "Physical Quality"، وتعبئة المجتمع المحلي "Mobilization"، وإحياء الفراغات العامة"Revitalization" ولكل مؤشر من هذه المؤشرات مجموعة من الأدوات لتحقيقه تختلف على حسب ظروف كل تجربة، والغرض من عرض هذه التجارب واستخراج هذه المؤشرات وأدوات تحقيقها هو عقد مقارنة بينها وبين المبادئ والحقوق الاجتماعية في الإسلام والمؤثرة على العمران الإسلامي التراثي والخروج بمجموعة من المبادئ المشتركة واختبار مدى تحقق هذه المبادئ في حالة الدراسة المحلية، ودراسة مدى قبول المجتمع المحلي لهذه المبادئ، ومحاولة الخروج بمجموعة من أدوات تحقيق هذه المبادئ والتي تحظى بقبول المجتمع المحلي والتي قد تصلح كمدخل لتحقيق عمران مستدام اجتماعيا يتفق مع خصوصية المجتمع المحلي. وفي الباب القادم سيتم التعرف على العمران الإسلامي وأنواع المدن الإسلامية وعرض المبادئ والحقوق الاجتماعية في الإسلام والمؤثرة على العمران الإسلامي التراثي ومؤشرات هذه المبادئ.

الباب الثاني

العمران الإسلامي كمدخل لتطبيق مبادئ التنمية الاجتماعية المستدامة في المستقرات السكنية الجديدة بمصر

الفصل الأول: المبادئ والحقوق الاجتماعية في الإسلام
الفصل الثاني: تأثير المبادئ والحقوق الاجتماعية في الإسلام على العمران
الفصل الثالث: مقارنة بين مبادئ وتطبيقات التنمية الاجتماعية المستدامة العالمية في العمران والمبادئ والحقوق الاجتماعية وتطبيقاتها في العمران الإسلامي التراثي

الفصل الأول: المبادئ والحقوق الاجتماعية في الإسلام

٢- العمران الإسلامي كمدخل لتطبيق مبادئ التنمية الاجتماعية المستدامة في المستقرات السكنية الجديدة بمصر

٢-١ المبادئ والحقوق الاجتماعية في الإسلام

٢-١-١ مقدمة:

توصل البحث في الباب السابق إلى مجموعة من مبادئ التنمية الاجتماعية المستدامة العالمية والمؤثرة على العمران ومؤشرات هذه المبادئ، وفي هذا الباب سيتم عرض المبادئ والحقوق الاجتماعية في الإسلام والمؤثرة على العمران الإسلامي التراثي، ووقع الاختيار على العمران الإسلامي التراثي لدراسته وذلك لأنه مبني على مجموعة من المبادئ المستوحاة من الشريعة الإسلامية والمرتبطة بعقيدة الأفراد في المجتمع، وبالتالي ستكون هذه المبادئ قريبة من فكر الأفراد في المجتمع مما يسهل اقتناعهم بها وتفاعلهم معها مما يساعد على تحقيق عمران مستدام اجتماعيا متفق مع خصوصية المجتمع المحلي لذلك سيقوم هذا الفصل بالبحث في المبادئ والحقوق الاجتماعية الأساسية في الإسلام والتي بني عليها مجتمعه وكفلت له أمنه واستقراره، وهذه المبادئ هي مبدأ (الحرية وتشجيع مشاركة المواطنين في اتخاذ القرار)، مبدأ (المساواة والعدل في المجتمع)، مبدأ (توفير الأمن في المجتمع)، مبدأ (الخصوصية)، ومبدأ (حقوق الجار) وسيتم عرض ما اشتمل عليه كل مبدأ من هذه المبادئ وتأثيره في حياة الأفراد في المجتمع، وذلك بهدف بحث تأثير هذه المبادئ على العمران وكيف صاغت المدينة الإسلامية التراثية وأكسبتها شخصيتها المميزة بهدف مقارنتها مع مبادئ التنمية الاجتماعية المستدامة العالمية والمؤثرة على العمران والخروج بمجموعة من المبادئ المشتركة والمؤشرات لكي يتم اختبار مدى تحققها في دراسة الحالة المحلية، ودراسة مدى قبول المجتمع المحلي لهذه المبادئ، ومحاولة الخروج بمجموعة من أدوات تحقيق هذه المبادئ والتي تلقى قبول من المجتمع المحلي، ويعرض الشكل التالي مكونات هذا الفصل:

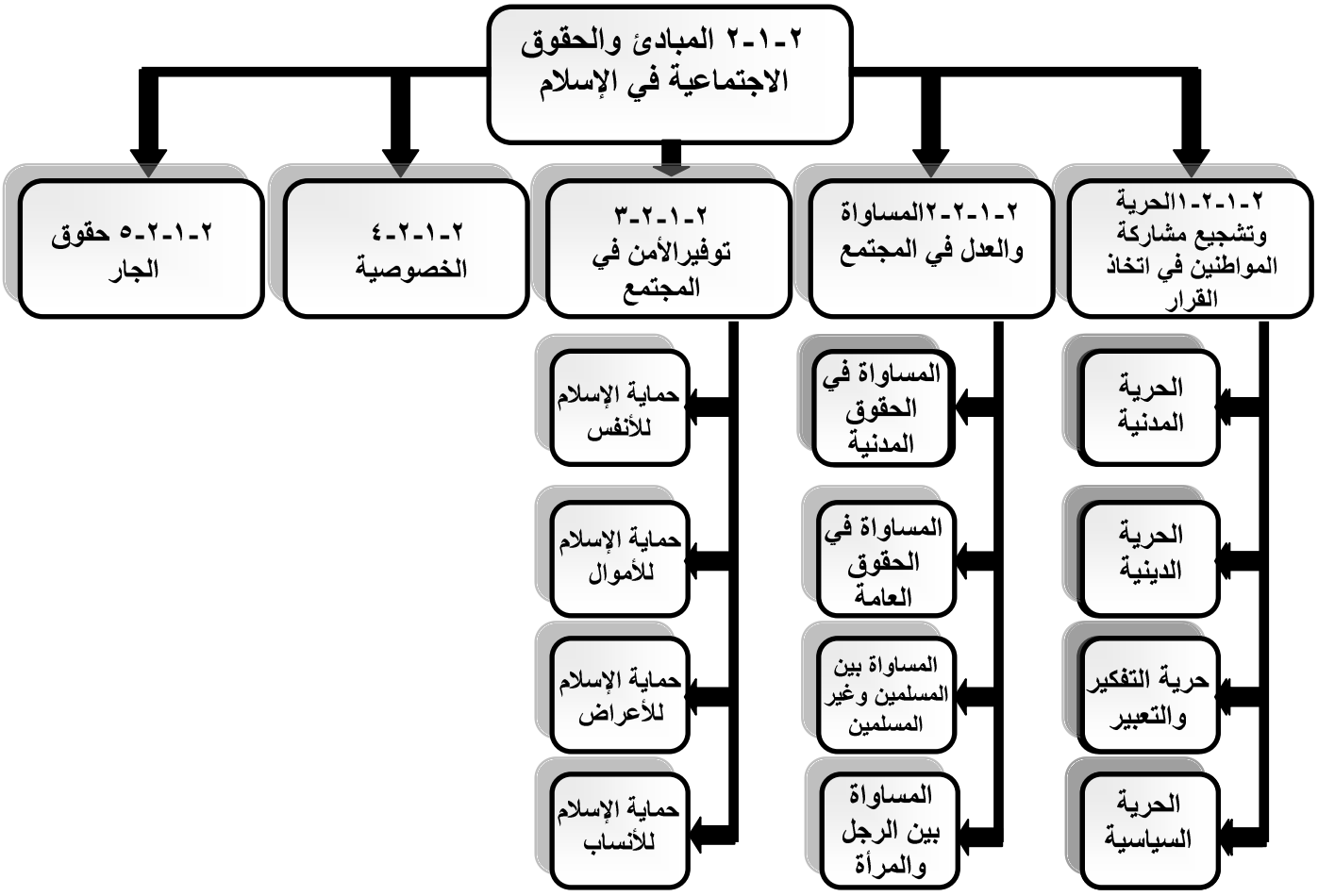

شكل (٢-١-١) مكونات الفصل الأول (المصدر: الباحثة)

٢-١-٢ المبادئ والحقوق الاجتماعية في الإسلام:

٢-١-٢-١ مبدأ الحرية وتشجيع مشاركة المواطنين في اتخاذ القرار:

الحرية في المفهوم السياسي والاجتماعي "هي قدرة الإنسان علي إتيان كل عمل لا يضر الآخرين" (عبد العزيز، ١٩٩٧)، ولقد أوضح وافي (٢٠٠٤) كيف اتخذ الإسلام الحرية الفردية دعامة لجميع ما سنه للناس من عقائد ونظم وتشريع ولم يقيد حرية الفرد إلا في الحدود التي يقتضيها الصالح العام أو

يدعو إليها احترام حرية الآخرين فالحرية مقيدة بما يمنع اعتداء الأفراد بعضهم علي بعض. ولقد عمد الإسلام إلي كل نظام يتعارض مع هذا المبدأ فألغاه مرة واحدة إن كان لا يترتب علي إلغاءه مرة واحدة زلزلة أو اضطراب في الحياة الاجتماعية أو ألغاه علي مراحل وقيده بقيود تكفل القضاء عليه بالتدريج إن كان في إلغاءه مرة واحدة ما يؤدي إلي هذه النتائج، ولقد حرص الإسلام علي تطبيق مبدأ الحرية في جميع نواحي الحياة وهذه النواحي هي **النواحي المدنية، النواحي الدينية، نواحي التفكير والتعبير، نواحي السياسة والحكم** وفيما يلي شرح لهذه النواحي:

أولا: الحرية المدنية في الإسلام: ويقصد بها الحالة التي تجعل الشخص أهلا لإجراء العقود وتحمل الالتزامات وتملك العقارات، وقد منح الإسلام هذا الحق لجميع أفراد المجتمع ماعدا (الطفل الصغير، المجنون، السفيه) فسوي الإسلام بذلك في الحرية المدنية بين الرجل والمرأة وبين جميع الناس، كذلك سوي بين المسلمين وغير المسلمين، ولم يكتف الإسلام باحترام حريات الأفراد فقط بل عمل علي إلغاء النظم التي تقيد حرية الأفراد مثل إلغاءه لنظام الرقيق تدريجيا.

إلغاء الإسلام لنظام الرقيق تدريجيا:

الرق هو "وضعا قانونيا يجرد الفرد تجريدا كاملا من حريته المدنية فلا يجوز له إجراء أي عقد ولا تحمل أي التزام وينزع عنه أهلية التملك ويجعله هو نفسه مملوكا لغيره وينزله من بعض النواحي منزلة السلعة يتصرف فيها السيد كما يشاء، و لقد جاء قضاء الإسلام علي الرق تدريجيا ولم يكن إلغاءه سريعا لأن الإسلام ظهر في عصر كان نظام الرق فيه دعامة ترتكز عليها جميع النواحي الاقتصادية والاجتماعية فلم يكن من الحكمة أن يقوم الإسلام بتحريمه تحريما باتا لأول وهلة أولا لأن محاولة كهذه كان من شأنها أن تعرض هذا الأمر للمخالفة ثانيا أن مثل هذا التحريم المفاجئ كان ليعرض الحياة الاجتماعية والاقتصادية أضرار بالغة لذلك جاء إلغاء الإسلام لنظام الرق تدريجيا.

ثانيا: الحرية الدينية في الإسلام: سار الإسلام حيال الحرية الدينية علي أسس سمحة واعتمد في هذا الصدد علي أربع مبادئ وهي: أولا لا يرغم أحد علي ترك دينه واعتناق الإسلام وفي هذا يقول الله تعالي: بسم الله الرحمن الرحيم(*لا إكراه في الدين قد تبين الرشد من الغي*)[1] صدق الله العظيم. ثانيا حرية

[1] سورة البقرة آية(٢٥٦)

المناقشات الدينية مع التزام المسلمين بالمنطق والعقل في مناقشتهم لأهل الأديان والاعتماد في إقناعهم علي الأدلة كما يأمرنا الله تعالي: بسم الله الرحمن الرحيم (*ادعوا إلي سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتي هي أحسن*)[٢] صدق الله العظيم. ثالثا الإيمان الصحيح هو ما كان منبعثا عن يقين واقتناع لا عن تقليد واتباع وحث الناس علي أن يجعلوا عمادهم في عقائدهم ونشر دينهم الدليل العقلي والمنطق السليم ودعا إلي النظر والتفكير وحث علي رفض ما لا يؤيده علم ولا يعززه دليل. رابعا إباحة الاجتهاد في فروع الشريعة لكل قادر عليه وهو المتمكن من الكتاب والسنة واللغة العربية وقواعد الاستنباط فيباح لكل مسلم توافرت فيه هذه الشروط أن يجتهد ويستنبط الأحكام من أصولها وأدلتها ويعمل بما يراه ويجهر بما انتهى إليه والإسلام يحترم رأيه حتى ولو كان غير صحيح فالمجتهد مأجور في حالتي صوابه وخطئه فإن أخطأ فله أجر وإن أصاب فله أجران.

ثالثا: حرية التفكير والتعبير في الإسلام: وتعني أن يكون للإنسان الحق في أن يفكر تفكيرا مستقلا في جميع ما يكتنفه من شئون ويعبر عنه بمختلف وسائل التعبير في صراحة ووضوح من غير خوف أو حرج، واشتملت حرية الفكر علي حرية التفكير العلمي فلم يحاول الإسلام أن يفرض نظرية علمية معينة بصدد أي ظاهرة من الظواهر بل حفز الناس علي التأمل في هذه الشئون واستنباط قوانينها العامة كما قال تعالي: بسم الله الرحمن الرحيم(*أفلا ينظرون إلي الإبل كيف خلقت و إلي السماء كيف رفعت و إلي الجبال كيف نصبت وإلي الأرض كيف سطحت*)[٣] صدق الله العظيم (وافي، ٢٠٠٤) .

رابعا: الحرية السياسية في الإسلام: يقصد بالحرية السياسية أن تكون الأمة نفسها هي مصدر السلطات وأن يكون لأفرادها الحق في اختيار الحاكم والحق في مراقبته ومحاسبته علي أعماله، فبالنسبة لحق الأمة في اختيار الحاكم يتبين مما استقر عليه الإجماع في عهد الخلفاء الأربعة الراشدين أن الإسلام يعطي الأمة الحق المطلق في اختيار حاكمها المشرف علي جميع سلطات التنفيذ ويعهد الإسلام في اختيار الخليفة إلي أئمة المسلمين وفقهائهم ورؤساء عشائرهم ذو المكانة والرأي فيهم فهؤلاء هم الممثلون الحقيقيون للأمة، وعندما مات الرسول عليه الصلاة والسلام لم يوص بالخلافة لأحد تاركا للمسلمين

[٢] سورة النحل آية (١٢٥)
[٣] سورة الغاشية آية(١٧-٢٠)

الحرية في اختيار حاكمهم فاجتمع معظم الصحابة الذين كانوا في المدينة حينئذ في سقيفة بني ساعدة وتشاوروا فيمن يولونه خليفة لرسول الله صلي الله عليه وسلم وتمت المناقشات في جو من الحرية المطلقة وانتهت بمبايعة معظم الحاضرين لأبي بكر الصديق.

أما بالنسبة لحق الأمة في مراقبة الحاكم ومحاسبته تقرر ذلك في الإسلام وذلك بأقوال الخلفاء الراشدين أنفسهم وأعمالهم وإجماع المسلمين في ذلك العهد علي عد هذا الحق من أهم حقوقهم وفي ذلك يقول أبي بكر الصديق رضي الله عنه في الكلمة التي ألقاها عقب مبايعته بالخلافة "*أما بعد فقد وليت عليكم و لست بخيركم .. فإن رأيتموني علي حق فأعينوني، وإن رأيتموني علي باطل فسددوني. أطيعوني ما أطعت الله فيكم، فإن عصيته فلا طاعة لي عليكم*". ففي هذا القول تسليم صريح بمبدأ مسئوليته علي أعماله أمام الأمة، وأن لها الحق في مراقبته ومحاسبته علي ما يبرمه في شئون الحكم بل تسليم بحقها في ألا تستجيب له وتعمل علي تقويمه وتسديده إذا انحرف عن الصواب. كذلك قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه "*أيها الناس من رأى في اعوجاجا فليقومه*" فتقدم إليه رجل وقال له "*لو رأينا فيك اعوجاجا لقومناه بسيوفنا*" فرد عليه عمر قائلا "*الحمد لله أن كان في أمة عمر من يقوم اعوجاج عمر بالسيف*"(وافي،٢٠٠٤).

مبدأ الشورى في شئون السياسة والرجوع للأمة في الأمور العامة: يحث الإسلام علي الشورى في مهام الأمور علي الإطلاق وفي قمتها من غير شك مهام الأمور في شئون السياسة والحكم وينهى عن الاستبداد فيها بالرأي فيأمر الله تعالى نبيه عليه الصلاة والسلام بأن يشاور أصحابه في الأمر فيقول تعالى: بسم الله الرحمن الرحيم(*فبما رحمة من الله لنت لهم ولو كنت فظا غليظ القلب لانفضوا من حولك فاعف عنهم واستغفر لهم وشاورهم في الأمر*)[٤]صدق الله العظيم كما أوضح وافي (٢٠٠٤) كيف أخذ الخلفاء الراشدون بمبدأ الشورى في شئون الحكم وخاصة الخطير منها إلا أنه يلاحظ في هذا الصدد أنه لم تكن هناك مجالس خاصة للشورى وإنما كان الخلفاء حينما يرون مقتضيا للاستشارة يستشيرون أحيانا من يثقون به وبتجاربه أو يعلنون في أحيانا أخرى عن اجتماع عام في المسجد أو في مكان ما يفد إليه عدد كبير من المسلمين فيعرضون عليهم ما يودون الاستنارة بما يراه المجتمعون بشأنه. ولقد ذكر أبو

[٤] سورة آل عمران آية(١٥٩)

زهرة (٢٠٠٥) أنه في عهد الإمام عمر حين اتسعت رقعة الدولة الإسلامية كانت الشورى هي القوة التي يستعين بها علي حكم هذه البلاد المترامية الأطراف ولقد بدأ عمر ينظم الشورى فكانت له منها **الشورى الخاصة** وفيها يستشير كبار العلماء من الصحابة وخصوصا علماؤهم في أكثر أمور الدولة وخاصة ما يحتاج فيها إلي فقه الشرع وتخريج أحكامه والقسم الثاني وهي **الشورى العامة** وهي التي يحتاج فيها إلي تقرير مبدأ وكان يستشير في ذلك أهل المدينة أجمعين فكان كل المؤمنين بلا استثناء يشتركون في هذه الشورى العامة. مما سبق يتضح أن الشورى مبدأ أمر به الإسلام وأكد الأمر به ولم يضع الإسلام نظاما لها لأن النظام يختلف باختلاف الأقاليم إنما دعا إليها باعتبارها مبدأ يجب تحققه في الحكم لأنها أساسه.

٢-١-٢-٢ مبدأ المساواة والعدل في المجتمع:

يرجع مبدأ المساواة في الإسلام بين جميع الناس كما أوضح وافي(٢٠٠٤) إلي أنهم جميعا متساوون في طبيعتهم البشرية فهم جميعا متحدون في الأصل والمنشأ كما ذكر الله تعالي: بسم الله الرحمن الرحيم (*يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثي وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم إن الله عليم خبير*)[٥]صدق الله العظيم. أي أن جميع البشر منحدرون من أب واحد وأم واحدة فلا فضل لأحد علي الآخر بحسب عنصره وطبيعته إنما التفاضل بينهم في نظر الله تعالي إنما يجري علي أساس أعمالهم وأخلاقهم وعلمهم ومبلغ محافظتهم علي حدود دينهم فالأكرم عند الله هو الأتقى، أي أنه كما أوضح قطب(٢٠٠٢) أن الإسلام جاء ليقرر وحدة الجنس البشري جميعه في المنشأ والمصير، في المحيا والممات، في الحقوق والواجبات، أمام القانون وأمام الله في الدنيا والآخرة لا فضل إلا للعمل الصالح. ويقول الرسول(ص) مقررا هذا المبدأ في خطبة الوداع دستور المسلمين بعده (*أيها الناس إن ربكم واحد وإن أباكم واحد، كلكم لآدم، وآدم من تراب، وليس لعربي علي عجمي، ولا لعجمي علي عربي، ولا لأحمر علي أبيض، ولا لأبيض علي أحمر فضل إلا بالتقوى. ألا هل بلغت؟ اللهم فاشهد. ألا فليبلغ الشاهد منكم الغائب*)[٦] صدق رسول الله (ص)(وافي، ٢٠٠٤).

[٥] سورة الحجرات آية(١٣)
[٦] رواه مسلم

١- مساواة الإسلام بين الناس في الحقوق المدنية: قرر الإسلام أن يعامل الناس جميعا علي قدم المساواة في الحقوق المدنية كحق التعاقد والتملك وفي شئون المسئولية والجزاء بدون تفرقة بين غني أو فقير شريف أو وضيع، محبوبا أو مكروها، فالعدالة الإسلامية لها ميزان واحد يطبق علي جميع الناس وفي هذا يقول الله تعالي: بسم الله الرحمن الرحيم *(يا أيها الذين آمنوا كونوا قوامين بالقسط شهداء لله ولو علي أنفسكم أو الوالدين والأقربين إن يكن غنيا أو فقيرا فالله أولى بهما فلا تتبعوا الهوى أن تعدلوا وإن تلووا أو تعرضوا فإن الله كان بما تعملون خبيرا*)[٧]صدق الله العظيم(وافي، ٢٠٠٤).

٢- مساواة الإسلام بين الناس في الحقوق العامة: ساوى الإسلام بين الناس في الحقوق العامة وهي:

حق التعلم والثقافة: أعطى الإسلام كل فرد الحق في أن ينال من العلم والثقافة ما يشاء وما تتيحه له إمكانيته وظروفه ويتيحه له استعداده، بل وجعل ذلك فرضا عليه في الحدود اللازمة لأمور دينه وشئون دنياه وفي هذا يقول الرسول (ص): *(طلب العلم فريضة علي كل مسلم)*[٨] صدق رسول الله(ص) ويشيد الله تعالي في كتابه الكريم بالعلم والعلماء فيقول: بسم الله الرحمن الرحيم (*هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون*)[٩] صدق الله العظيم.

حق العمل: أعطى الإسلام كل فرد الحق في أن يزاول أي عمل مشروع يروق له، وتكون لديه الكفاءة للقيام به وقد حث الإسلام علي العمل أيا كان نوعه ما دام داخلا في نطاق الأعمال المشروعة، وأمر به وأعلي من شأنه (وافي، ٢٠٠٤) ويقول تعالي بسم الله الرحمن الرحيم (*هو الذي جعل لكم الأرض ذلولا فامشوا في مناكبها وكلوا من رزقه وإليه النشور*)[١٠] صدق الله العظيم.

الحفاظ علي كرامة الإنسان: لقد أقر الإسلام بأن للجنس البشري كله كرامته والتي لا يجوز أن تستذل فقال تعالي: بسم الله الرحمن الرحيم (*ولقد كرمنا بني آدم وحملناهم في البر والبحر ورزقناهم من الطيبات وفضلناهم علي كثير ممن خلقنا تفضيلا*)[١١]صدق الله العظيم، أي أنهم تم تكريمهم بجنسهم، لا

---

[٧] سورة النساء آية(١٣٥)
[٨] رواه أنس بن مالك
[٩] سورة الزمر آية(٩)
[١٠] سورة تبارك آية (١٥)
[١١] سورة الإسراء آية (٧٠)

بأشخاصهم ولا بعناصرهم ولا بقبائلهم فالكرامة للجميع علي سبيل المساواة المطلقة، فكلهم لآدم، وإذا كان آدم قد كرم، فأبناؤه جميعا سواء في هذا (قطب، ٢٠٠٢).

٣-مساواة الإسلام بين المسلمين وغير المسلمين: ويسوي الإسلام في تطبيق هذه المبادئ بين المسلمين وغير المسلمين فقرر أن لهم ما للمسلمين من حقوق وعليهم ما علي المسلمين من قوانين إلا ما تعلق منها بشئون الدين فتحترم فيه عقائدهم ويوصينا الرسول (ص) بهم فيقول:(*من آذى ذميا فأنا خصمه ومن كنت خصمه خصمته يوم القيامة*)[١٢] صدق رسول الله (ص)

٤- مساواة الإسلام بين الرجل والمرأة في جميع الحقوق: سوى الإسلام بين الرجل والمرأة أمام القانون وفي شئون المسئولية والجزاء وفي هذا يقول الله تعالي: بسم الله الرحمن الرحيم (*من عمل صالحا من ذكر أو أنثى وهو مؤمن فالنحيينه حياة طيبة ولنجزينهم أجرهم بأحسن ما كانوا يعملون*)[١٣] صدق الله العظيم، وسوى الإسلام كذلك بين الرجل والمرأة في الحقوق المدنية بمختلف أنواعها شاملة بيع وشراء وتملك فيقول الله تعالى: بسم الله الرحمن الرحيم (*للرجال نصيب مما ترك الوالدان والأقربون، وللنساء نصيب مما ترك الوالدان والأقربون*)[١٤]صدق الله العظيم، كذلك سوى الإسلام بين الرجل والمرأة في حق التعلم والثقافة، فأعطى المرأة الحق نفسه الذي أعطاه الرجل، وأباح لها أن تحصل علي ما تشاء الحصول عليه من علم وأدب، بل إنه ليوجب عليها ذلك في الحدود اللازمة لوقوفها علي أمور دينها وقد حث الرسول (ص) النساء علي طلب العلم وجعله فريضة عليهن في هذه الحدود،كما أعطى الإسلام للمرأة كذلك حق العمل بل لقد اضطلعت المرأة المسلمة ببعض شئون الحرب نفسها في عهد الرسول (ص) فلم تخل غزوة من غزواته من نساء يقمن بمساعدة الرجال في شئون الإسعاف للجرحى، مما سبق يتضح كيف كفل الإسلام لكل من عاش تحت رايته المساواة في كافة الحقوق والواجبات لا يفرق في ذلك بين مسلم أو غير مسلم، أو بين رجل وامرأة (وافي، ٢٠٠٤).

---

[١٢] بن مسعود
[١٣] سورة النحل آية(٩٧)
[١٤] سورة النساء آية(٧)

٢-١-٢-٣ مبدأ توفير الأمن في المجتمع:

أولا: مفهوم الأمن في الإسلام وأسسه: الأمن هو **"**الشعور بالسلام والطمأنينة وعدم الخوف في الحياة**"** (هاشم، ٢٠٠٥) وهو حق أساسي من حقوق الإنسان فالحياة بدون أمن لا قيمة لها لأنها من الممكن أن تمحي بين عشية وضحاها، ولقد وصف الرسول الكريم (ص) المؤمن في حديثه الشريف قائلا:(*المؤمن من أمنه الناس علي دمائهم و أموالهم*)[١٥]صدق رسول الله (ص).

ثانيا: نواحي الأمن في الإسلام: أوضح وافي (٢٠٠٤) أن حماية الإسلام للإنسان شملت النواحي التالية: حماية الأنفس، حماية الأموال، حماية الأعراض، حماية الأنساب، وفيما يلي شرح لكل منها:

أ- حماية الإسلام للأنفس: يحترم الإسلام الحياة الإنسانية وحق الإنسان في الحياة لذلك شرع القصاص في حالة القتل العمد وهي عقوبة الإعدام لمن قتل عمدا، وهذه العقوبة ليست انتقاما من القاتل وتحقيقا للعدالة وحسب إنما هي وسيلة للزجر وحماية حياة الأفراد وذلك كما في قوله الكريم: بسم الله الرحمن الرحيم (*ولكم في الحياة قصاص يا أولي الألباب*)[١٦] صدق الله العظيم، ولقد نهي الرسول (ص)عن ترويع الإنسان لغيره سواء كان ذلك بالإشارة بالسلاح أو باليد أو بمجرد نظرة العين أو حتى بالمزاح، ولم يفرق الإسلام في تحقيق الأمن بين أفراد المجتمع سواء كانوا مسلمين أو أصحاب ديانات أخري (عبد العزيز، ١٩٩٧).

ب- حماية الإسلام للأموال: ولقد بين وافي (٢٠٠٤) ما وصلت إليه الشريعة الإسلامية في مبلغ حرصها علي حق الإنسان في ماله فقد أحاط الإسلام ملكية المسلم وغير المسلم بسياج قوي من الحماية وفرض عقوبات قاسية علي كل معتد عليها، فقرر عقوبة قطع اليد في السرقة كما قال الله تعالي: بسم الله الرحمن الرحيم (*والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما جزاء بما كسبا نكالا من الله والله عزيز حكيم*)[١٧] صدق الله العظيم، وبالرغم من هذه العقوبة لم يترك الأمر سدى فقد كانت عقوبة قطع اليد تطبق بشروط كثيرة كما

[١٥] رواه الترمذي والنسائي وبن ماجة
[١٦] سورة البقرة آية(١٧٩)
[١٧] سورة المائدة آية (١٣٨)

أنها تسقط عند وجود أي شبهة لقول رسول الله (ص):(*ادرءوا الحدود عن المسلمين ما استطعتم*)[١٨] وتستبدل بعقوبة أخري يحددها القاضي.

ج- حماية الإسلام للأعراض: كذلك أوضح وافي (٢٠٠٤) كيف شمل الإسلام الأعراض بأقوى حماية يمكن أن يختص بها حق من حقوق الإنسان فتبدو حمايته هذه في العقوبات الشديدة التي يوقعها في حالات الزنا وهتك العرض فكانت عقوبة الزنا هي الإعدام رجما للشخص المتزوج والجلد مئة جلدة علي ملأ من الناس لغير المتزوج وذلك كما جاء في قوله تعالي: بسم الله الرحمن الرحيم (*الزاني والزانية فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة ولا تأخذكم بهما رأفة في دين الله إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر وليشهد عذابهما طائفة من المؤمنين*)[١٩] صدق الله العظيم، وكما في حد السرقة الذي يسقط بالشبهات ولا يطبق إلا بشروط كثيرة كذلك الأمر في حد الزنا أيضا حيث يسقط عند وجود أي شبهة وتطبق عقوبات أخرى يحددها القاضي تتفاوت في شدتها حسب درجات الجريمة ومبلغ خطرها.

د- حماية الإسلام للأنساب: لقد وجه الإسلام قسطا كبيرا من عنايته نحو تدعيم الأسرة وإحاطتها بما يكفل لها الصلاح والاستقرار ولما كانت الأنساب هي قوام القرابة في الأسرة فقد حرص الإسلام علي حمايتها من كل ما يؤدي إلي اختلاطها ويبدو حرصه ذلك في إلغائه لنظم فاسدة كانت مقررة في كثير من الشرائع السابقة للإسلام ولا تزال مقررة في كثير من الشرائع الحاضرة وهذه النظم كانت تتسبب في ضياع الأنساب لذلك حرص الإسلام على إلغائها حماية للأنساب (وافي،٢٠٠٤).

ه- توفير الإسلام الحماية الاجتماعية والاقتصادية للمواطنين: أوضح وافي (٢٠٠٤) أن الإسلام قد وضع نظما اقتصادية من شأنها أن توفر لأفراده الحماية الاقتصادية المرجوة، وذلك من خلال إقراره لحق الأفراد لتحقيق مستوى معيشي مرتفع من خلال توفير حق الملكية الفردية، ووضع بعض القيود علي حق الملكية الفردية لتحقيق الصالح العام، كذلك من خلال الحث علي العمل، كما بين هاشم (٢٠٠٥) أن الإسلام قد وضع نظما اجتماعية تتكامل مع النظم الاقتصادية لكي تعمل علي توفير الأمن الاجتماعي للأفراد من خلال نظام الضمان الاجتماعي، التكافل الاجتماعي، التأمين الاجتماعي.

[١٨] رواه السيدة عائشة
[١٩] سورة النور آية(٢)

تحقيق مستوي معيشي مرتفع للأفراد: أوضح وافي (٢٠٠٤) أن الإسلام قد وضع في شئون الاقتصاد نظما حكيمة تذلل أمام الفرد سبل التملك والحصول علي المال، وتشجع علي العمل، وتعطي كل مجتهد جزاء اجتهاده من ثمرات الحياة، وبذلك تفسح المجال أمام المنافسة والعمل علي التفوق، وتحقيق تكافؤ الفرص بين الناس في إمكانية تحسين مستوياتهم المعيشية، وتعمل كذلك علي استقرار التوازن الاقتصادي، وإذابة الفروق بين الطبقات، وتقريبها من بعضها البعض.

توفير نظم الأمن الاجتماعي في الإسلام: بين هاشم (٢٠٠٥) أن الإسلام قد وضع نظما اجتماعية تتكامل مع النظم الاقتصادية لكي تعمل علي تحقيق التكافل والتعاون والبر والتراحم بين الناس والتي من شأنها أن توفر الأمن الاجتماعي للأفراد، والأمن الاجتماعي كما أوضحه هاشم (٢٠٠٥) هو حق الإنسان في أن تكون لديه العناصر التي تكفي لتوفير المعيشة المستقرة له في المجتمع سواء كانت متعلقة بطعامه أو ملبسه أو مسكنه أو صحته وغير ذلك، والإسلام هو دين الضمان الاجتماعي من حيث التزام الدولة ودين التكافل الاجتماعي من حيث التزام الأفراد، ووسائل تحقيق الأمن الاجتماعي في الإسلام عديدة من أهمها الضمان الاجتماعي، التكافل الاجتماعي، التأمين الاجتماعي وهذه الأنظمة كما يلي: **الضمان الاجتماعي:** وهو حق للمواطن والتزام علي الدولة في تقديم المساعدة للمحتاجين من مواطني هذه الدولة بسبب المرض أو الفقر أو العجز أو الشيخوخة وغيرها.

التكافل الاجتماعي: وهو قيام الأفراد بتقديم العون المادي أو المعنوي بعضهم لبعض ولقد حث الله وتعالي علي ذلك بقوله: بسم الله الرحمن الرحيم (*وتعاونوا علي البر والتقوى ولا تعاونوا علي الإثم والعدوان*)[٢٠] صدق الله العظيم، ومن أهمية التكافل الاجتماعي في الإسلام أنه جعل شرطا لاكتمال الإيمان فلقد أشار الرسول الكريم (ص) إلي إحدى الصور التي لا يكتمل فيها إيمان الإنسان بقوله:(*ليس بمؤمن من بات شبعانا وجاره جائع إلي جنبه وهو يعلم*)[٢١]صدق رسول الله (ص).

التأمين الاجتماعي: وهو أن تقوم الدولة بوضع نظام معين لجمع الاشتراكات من القادريين وتدعيمها من بيت المال إذا لزم الأمر وإعطائها للمحتاجين، وأفضل نظام جاء به الإسلام لتحقيق هذه الوسيلة من

[٢٠] سورة المائدة آية (٢)
[٢١] البهيقي والطبراني

الأمن الاجتماعي هو الزكاة سواء كانت مفروضة كأحد أركان هذا الدين أم كانت في صورة صدقة التطوع (هاشم، ٢٠٠٥).

٢-١-٢-٤ مبدأ الخصوصية:

الخصوصية هي كما بين قطب (٢٠٠٢) حق للناس في المجتمع المسلم، وقيمتها هي إشعار كل فرد بأن له حرمة لا يجوز أن ينتهكها عليه الآخرون، ولا تقل حرمة أحد عن غيره، فهم فيها سواء، ولقد قدم القرآن الكريم الكثير من الأمثلة علي احترام خصوصية الآخرين وهي كما ذكرها أكبر (١٩٨٦) علي سبيل المثال منع الأفراد من دخول بيوت غيرهم دون استئذان أهل البيت كما قال الله تعالى: بسم الله الرحمن الرحيم (*يا أيها الذين آمنوا لا تدخلوا بيوتا غير بيوتكم حتى تستأنسوا وتسلموا علي أهلها، ذلكم خير لكم لعلكم تذكرون، فإن لم تجدوا فيها أحدا فلا تدخلوها حتى يؤذن لكم، وإن قيل لكم ارجعوا فارجعوا هو أزكى لكم، والله بما تعملون عليم*)[٢٢] صدق الله العظيم، كذلك حث الله سبحانه وتعالي المؤمنين علي عدم التطلع لكشف حرمة الآخرين كما قال تعالي: بسم الله الرحمن الرحيم (*قل للمؤمنين يغضوا من أبصارهم ويحفظوا فروجهم ذلك ازكي لهم إن الله خبير بما يصنعون*)[٢٣] صدق الله العظيم، وكذلك نهى الرسول (ص) من التطلع في بيوت الآخرين حيث قال: (من اطلع في بيت قوم بغير إزنهم، فافقأوا له عينه فلا دية له، ولا قصاص)[٢٤]صدق رسول الله (ص)، كل هذه الأدلة وغيرها الكثير دليل علي مدى حرص الإسلام علي حماية خصوصية وحرمات أفراد مجتمعه.

٢-١-٢-٥ مبدأ حقوق الجار:

حقوق الجار: هي التي أوصى بها الله تعالي في العديد من آيته وحددها الرسول (ص) في أحاديثه وأوصى بها(حكيم، ١٩٨٦) ولقد أوصى القرآن الكريم بالجار ومن ذلك قوله تعالي: بسم الله الرحمن الرحيم (*واعبدوا الله ولا تشركوا به شيئا وبالوالدين إحسانا وبذي القربى واليتامى والمساكين والجار ذي*

[٢٢] سورة النور آية(٢٧ ، ٢٨)
[٢٣] سورة النور آية(٣٠)
[٢٤] أحمد والنسائي عن أبي هريرة

القربى والجار الجنب)[٢٥]صدق الله العظيم، فقرن وجوب الإحسان بالجار القريب والجار البعيد بوجوب عبادته وعدم الشرك به، كما أوصى الرسول (ص) بالجار في أكثر من حديث فمن ذلك قوله (ص):(*خير الأصحاب عند الله خيرهم لصاحبه، وخير الجيران عند الله خيرهم لجاره*)[٢٦] صدق رسول الله (ص)، ولقد بين وافي (٢٠٠٤) أن الإسلام لا يفرق في ذلك بين الجار المسلم والجار غير المسلم، فقد روى مجاهد أنه كان عند عبد الله بن عمر وغلام له يسلخ شاة، فقال بن عمر لغلامه: يا غلام لا تنس جارنا اليهودي، ثم عاد فكررها ثانية، وثالثة فقال مجاهد متعجبا: كم تقول هذا يا بن عمر؟ فقال ابن عمر: سمعت رسول الله (ص) يقول:(*ما زال جبريل يوصيني بالجار حتى ظننت أنه سيورثه*)[٢٧] صدق رسول الله (ص)، كما أمر الرسول (ص) بنشر الثقة والسلام بين الجيران وذلك في حديثه الشريف:(*لا يدخل الجنة من لا يأمن جاره بوائقه*)[٢٨] صدق رسول الله (ص)، أي لا يدخل الجنة من لا يأمن جاره شروره، هذه هي المبادئ التي بني عليها المجتمع الإسلامي، والحقوق التي أعطاها لجميع مواطنيه دون تفرقة، وسيتم دراسة تأثير هذه المبادئ على صياغة العمران الإسلامي التراثي في الفصل القادم.

٢-١-٣ الخلاصة:

تحدث هذا الفصل عن المبادئ والحقوق الاجتماعية في الإسلام وهذه المبادئ هي أولا: (مبدأ الحرية وتشجيع مشاركة المواطنين في اتخاذ القرار)، والحرية في الإسلام اشتملت على الحرية المدنية والتي تجعل الشخص أهلا لتحمل الالتزامات ولقد كفلها الإسلام لجميع الأفراد كما عمل كذلك على إلغاء جميع النظم التي تقيد حرية الأفراد، الحرية الدينية وعدم إرغام أحد على ترك دينه واعتناق الإسلام، حرية التفكير والتعبير، الحرية السياسية والحق في مراقبة الحاكم ومحاسبته على أعماله وحق الأمة في مشاركة الحاكم في القرارات والأمور العامة، ثانيا: (مبدأ المساواة والعدل في المجتمع) والذي اشتمل على المساواة بين جميع الناس في الحقوق المدنية، والمساواة بينهم في الحقوق العامة كحق التعلم والعمل والحفاظ على كرامة الإنسان والمساواة بين المسلمين وغير المسلمين والمساواة بين الرجل والمرأة في

[٢٥] سورة النساء آية (٣٦)
[٢٦] عبد الله بن عمرو
[٢٧] البخاري عن عائشة
[٢٨] مسلم عن أنس

جميع الحقوق، ثالثا: (مبدأ توفير الأمن في المجتمع) ولقد شملت حماية الإسلام للإنسان النواحي التالية حماية الأنفس والأموال والأعراض والحماية الاجتماعية التي تكفل مستوى معيشي لائق للأفراد المحتاجين والغير قادرين، رابعا: (مبدأ الخصوصية) حيث حث الإسلام على احترام حرمات الغير وعدم انتهاكها ولا تقل حرمة أحد عن غيره في المجتمع المسلم، وأخيرا مبدأ (حقوق الجار) والتي أوصى بها الله تعالى وحددها الرسول (ص) في أحاديثه والإسلام لا يفرق بين الجار المسلم وغير المسلم. وجميع هذه الحقوق والمبادئ أعطاها المجتمع المسلم لجميع مواطنيه دون تفرقه وسيتم في الفصل القادم دراسة تأثير هذه المبادئ على صياغة العمران الإسلامي التراثي.

الفصل الثاني: تأثير المبادئ والحقوق الاجتماعية في الإسلام على العمران

٢-٢ تأثير المبادئ والحقوق الاجتماعية في الإسلام على العمران

٢-٢-١ مقدمة:

في الفصل السابق تم التعرف على المبادئ والحقوق الاجتماعية في الإسلام، وهذه المبادئ هي (مبدأ الحرية وتشجيع مشاركة المواطنين في اتخاذ القرار)، مبدأ (المساواة والعدل في المجتمع)، مبدأ (توفير الأمن في المجتمع)، مبدأ (الخصوصية)، مبدأ (حقوق الجار)، وفي هذا الفصل سيتم دراسة تأثير هذه المبادئ على العمران الإسلامي، وفي البداية يقوم الفصل بتعريف العمران الإسلامي، وعرض مصادر التشريع التي استوحى منها العمران الإسلامي مبادئه، وبيان أنواع المدن الإسلامية التراثية، وتوضيح الملامح التخطيطية للمدن الإسلامية التراثية، ثم يقوم الفصل بعد ذلك بعرض تأثير المبادئ والحقوق الاجتماعية في الإسلام على العمران الإسلامي التراثي، واستنباط مؤشرات كل مبدأ.

٢-٢-٢العمران الإسلامي :

المقصود بالعمران الإسلامي "هو مجموعة المباني والأماكن بينها التي شيدها المسلمون بإتباع مبادئ الشريعة الإسلامية والأعراف المحلية واستخدام مواد البناء المتوفرة في تلك الفترة دون تدخل السلطات إلا في حالات الخلاف بين الملاك "(أكبر، ١٩٩٢)، ولقد أوضح Hakim (1986) أن بداية هذا العمران كانت سنة ١ هجرية ٦٢٢ ميلادية عندما استقر الرسول (ص) في المدينة المنورة. وللعمران الإسلامي مبادئ أساسية تحكمه تم استنباطها من روح وجوهر الإسلام طبقا للمذهب الشافعي ولقد ذكر الشافعي مصادر التشريع هده في رسالته والتي كتبها قبل وفاته بخمسة أعوام (٢٠٤ ه – ٨١٩ م) و لقد تعددت المذاهب في الإسلام لكن أشهرها خمسة مذاهب (المالكية، الحنفية، الشافعية، الحمبلية، الجعفرية) والأربعة الأولي سنة والأخير شيعي ومصادر التشريع كما ذكرها الشافعي هي القرآن الكريم، والسنة النبوية الشريفة، والإجماع، والاجتهاد وفيما يلي شرح لهذه المصادر:

٢-٢-٣ مصادر التشريع الإسلامي :

القرآن الكريم : وهو المصدر الأول للتشريع لأنه كلام الله سبحانه وتعالي، ولقد اعتمد فقهاء المسلمين في تناولهم لكثير من أحكام البنيان علي الآية الكريمة: بسم الله الرحمن الرحيم (خذ العفو وأمر بالعرف

وأعرض عن الجاهلين)[1] صدق الله العظيم. ويفسرون العرف في هذه الآية بالنسبة لأحكام البنيان بما جري عليه الناس وارتضوه ولم يعترضوا عليه طالما لا يتعارض ذلك مع القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف (Hakim,1986).

السنة النبوية الشريفة : وهي سلوك وتصرفات سيدنا محمد (ص) الذي كان يوحي الله سبحانه وتعالي له بها وهناك أمر مباشر من الله سبحانه وتعالي بأن نطيع الله ورسوله فجاءت سنة النبي (ص) وأحاديثه كمصدر ثان للتشريعات بعد القرآن الكريم (Hakim,1986).ولقد أوضح العزب (١٩٩٧) أن الحديث النبوي الشريف الذي يعتمد عليه الفقهاء في أحكام البنيان هو قول رسول الله(ص) "لا ضرر ولا ضرار"[2] صدق رسول الله (ص) وهو يعتبر أحد الأحاديث الخمسة التي يقوم عليها الفقه الإسلامي و احتلت قاعدة لا ضرر و لا ضرار بابا واسعا في فقه العمارة الإسلامية وعليها قامت أحكام لا حصر لها وأثرت هذه القاعدة علي حركية العمران في المدينة الإسلامية كما سيظهر فيما بعد، ولقد أوضح Hakim (1986) أن **الضرر** كما فسره الحكماء هو الفعل الناتج عن شخص ويؤذ شخصا آخر دون أن يعود علي الأول بفائدة أو نفع أما **الضرار** فهو الفعل الناتج عن شخص ويؤذي شخصا آخر لكنه يعود علي الأول بالنفع والفائدة.

الإجماع: هو الاتفاق الجماعي للمجتمع الإسلامي علي أمور معينة.

القياس أو الاجتهاد: وهو يعتمد علي تطبيق المبادئ المذكورة في القرآن والسنة والتي وجد عليها إجماع في حل مشاكل لم تذكر بشكل صريح في هذه المصادر. ودور القياس والاجتهاد يكون تابع للقرآن والسنة ويجب أن تكون نقطة بدايته إما من القرآن أو السنة أو الإجماع و لا يمكن استخدامه لإنشاء حقيقة تتعارض مع أي من هذه المصادر التشريعية الأساسية.

وهذه هي مصادر استنباط المبادئ الحاكمة للعمران الإسلامي والتي استخدمت في حل حالات النزاع المتعددة ما بين الجيران بطريقة سريعة وعادلة وجاءت هذه الحلول لتلفت أنظار المهتمين بمجال العمارة والعمران وغيرهم. وتطورت هذه المبادئ لتصبح ذات طبيعة تشريعية بهذه الطريقة حققت

[1] الأعراف آية(١٩٩)
[2] رواه أحمد وبن ماجة

هذه المبادئ والتشريعات متطلبات البناء والتخطيط كما قدمت أمثلة يمكن القياس عليها لحل المشكلات المتشابهة (Hakim,1986).

٢-٢-٤ أنواع المدن الإسلامية:

لقد مرت المدن الإسلامية بظروف مختلفة في التكون، فمنها ما هو **مركزي** للغاية والذي سيطرت الدولة على تخطيطه مثل مدينة بغداد، ومنها ما هو **غير مركزي** تماما حيث تكون ونما من خلال تصرفات الأفراد مثل مدينة مشهد. و يقترح المستشرق جرونوبوم Von Grunebaum تقسيم المدن الإسلامية من حيث التكون إلى مجموعتين هما مجموعة **المدن التلقائية**، ومجموعة **المدن المخططة**، وبالنسبة لمجموعة المدن التلقائية فتعتبر هي النمط السائد في العالم الإسلامي، حيث نمت هذه المدن من غير تخطيط الدولة أو تدخلها ولكن من تلقاء نفسها ومن هنا أتت التسمية تلقائية.

ولقد قسمت المدن المخططة إلى عدة أنواع **أولا: العواصم المستحدثة** كمدينة بغداد عاصمة العباسيين **ثانيا: مدن الأمراء** وهي المدن التي نشأت عندما يقرر الحاكم الرحيل من عاصمته إلى عاصمة جديدة مثل مدينة سامراء في العراق بعد أن قرر الخليفة المعتصم الرحيل إليها وتم بناؤها على بعد ٧٠ ميل شمالي بغداد. **ثالثا: الأربطة على الثغور** الإسلامية كمدينة الرباط بالمغرب والأربطة كما أوضح معناها د. عبد الباقي إبراهيم هي المدن التي يرابط فيها المسلمون للجهاد في سبيل الدفاع عن الوطن وحماية الدعوة الإسلامية. **رابعا: الأمصار** وهي المدن التي أنشأها المسلمون الأوائل بعد فتوحاتهم مباشرة مثل مدينة الفسطاط بمصر(أكبر، ١٩٩٢).

أما **المدن التي كانت منشأة أصلا قبل دخول الإسلام** والتي فتحها المسلمون فلم تشهد تغير كبير في ملامحها العمرانية القائمة بخلاف إزالة كل الآثار الوثنية، وظهور المسجد بها كمركز للإشعاع العقائدي بالمدينة. والأمثلة على ذلك كثيرة فلقد ظهر الإسلام في مكة المكرمة، وكانت مدينة قائمة تتوسطها الكعبة المشرفة ولم يصحب الدعوة الإسلامية تغيير في الملامح العمرانية للمدينة، وعندما استقرت الدعوة الإسلامية في المدينة المنورة منذ السنة الأولى للهجرة حتى العام الحادي عشر، في هذه الفترة استمرت المدينة محتفظة بكل مكوناتها العمرانية بطرقها وأزقتها وبساحاتها وأسواقها.

فعندما وصل النبي (ص) للمدينة المنورة حطت رحاله عند قباء على مشارف المدينة وأقام فيها أول مسجد بعيدا عن قلب المدينة وليس في وسطها حتى لا تزال منها المساكن لإفساح الموقع للمسجد الجديد. كذلك عندما استولت جيوش عمرو بن العاص على مدينة الإسكندرية لم يحاول هدم مبانيها أو أن يغير من ملامحها العمرانية. كذلك مدينة دمشق والتي فتحها المسلمون بواسطة جيوش يزيد بن أبي سفيان سنة ٦٣٦ م وقد كانت من قبل جزء من دولة الروم البيزنطية فلم يحاول المسلمون تغيير ملامحها العمرانية سوى من خلال إضافة المسجد وقصر الحاكم (إبراهيم، ١٩٩٣). ولكن عند نمو هذه المدن فإنها تتحول لتصبح تشبه المدن التلقائية نتيجة للقرارات المتراكمة لقرارات سكانها(أكبر، ١٩٩٢).

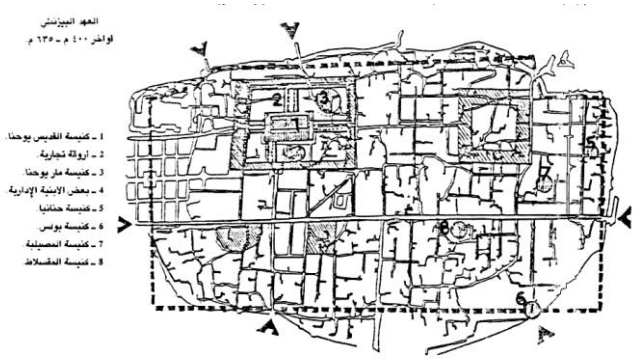

شكل (٢-٢-١) تخطيط مدينة دمشق في العهد البيزنطي (المصدر: المجلة المعمارية العلمية (١٩٨٩)ص.١٠٦)

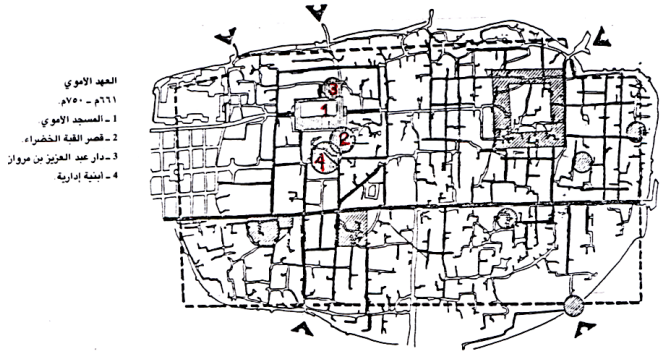

شكل (٢-٢-٢) تخطيط مدينة دمشق في العصر الأموي (المصدر : المجلة المعمارية العلمية (١٩٨٩) ص١٠٧)

وفيما يلي عرض لأمثلة لأنواع المدن الإسلامية:

مدينة بغداد:

هي أكثر المدن الإسلامية مركزية في التخطيط والبناء، ولقد اختار الخليفة المنصور موقع مدينة بغداد سنة ١٤٥ هجرية، وقام الخليفة المنصور بوصف المدينة التي يريدها للصناع بأن تكون دائرية.

وصف المدينة: لقد اعتمد الدارسون من مستشرقين ومسلمين على كتب المؤرخين، كالبغدادي والطبري واليعقوبي في وضع تصور لمخطط المدينة وذلك لعدم قيام الدارسين بحفر أثري في الموقع المعتقد. ولقد استنتج بعض المستشرقين ككرسويل وليسترانج وهرتسفيلد شكل المدينة من أوصاف المؤرخين، واستنتاجاتهم متشابهة إلى حد كبير، وتدور هذه الاستنتاجات عموما حول أن المدينة حصنت بثلاثة أسوار محاطة بخندق ملئ بالماء. وبين السورين الخارجي والأوسط منطقة عرضها مئة ذراع خالية من الأبنية وذلك للرقابة والدفاع، وعرض أساس السور الأوسط والمسمى بالسور الأعظم تسعون ذراعا ثم يقل ليصير في أعلاه خمسة وعشرين ذراعا وارتفاعه ستون ذراعا. وبين السورين الأعظم والداخلي منطقة سكنية عرضها ثلاث مئة ذراع. ويفصل السور الثالث الداخلي بين المنطقة السكنية والساحة التي يتوسطها قصر المنصور والمسجد الجامع. وتشق هذه الأسوار والمنطقتين المحصورتين بينهما أربع طرق رئيسية متشابهة كل منها ذات طاقات (الطاقة هنا مكان مربع أو مستطيل واجهته ذو حنية مقوسة تفتح على الطريق) بها المحلات من الجانبين ومتجهة من البوابات الخارجية الأربع إلى مركز دائرة المدينة مقسمة بذلك المدينة الدائرية إلى أربع أجزاء.

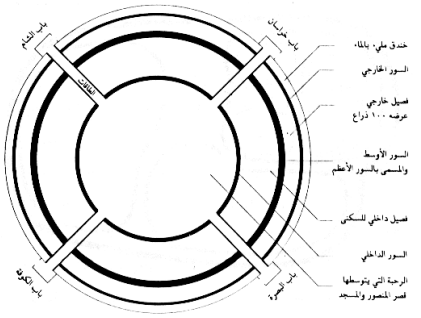

شكل (٢-٢-٣) تخطيط مدينة بغداد من وجهة كرسويل (المصدر: أكبر(١٩٩٢) ص ١٩٠)

ثم أتى من بعد هؤلاء المستشرقين المستشرق لانسر بتصور مختلف عن تصورات أولئك المستشرقين وقال إن بغداد قسمت إلى ثلاث مناطق دائرية متداخلة ذات مركز واحد. فالمنطقة الدائرية الداخلية وهي الساحة وبها قصر المنصور والمسجد الجامع ودار للحرس وسقيفة لصاحب الشرطة وصاحب الحرس. أما المنطقة الدائرية الوسطى فكانت لسكن أولاد المنصور وللمقربين من الخدم والعبيد وبيت المال وخزانة السلاح والدواوين، والمنطقة الدائرية الخارجية كانت لسكني قادة المنصور ومواليه. وبذلك يكون الفرق بين التصورين هو أن التصور الأول يشير إلى وجود منطقة سكنية دائرية واحدة، والتصور الثاني يشير إلى وجود منطقتين سكنيتين.

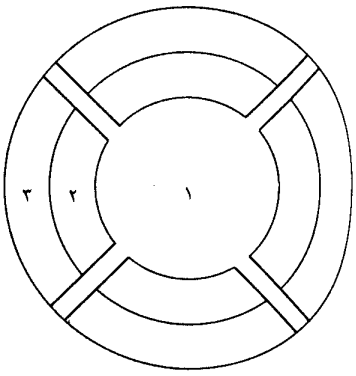

يشير الرقم ١ في هذا التصور إلى الرحبة، والرقم ٢ إلى المنطقة السكنية الوسطى، والرقم ٣ إلى المنطقة السكنية الخارجية.

شكل (٢-٢-٤) تصور لانسر لتخطيط مدينة بغداد (المصدر : أكبر (١٩٩٢) ص١٩١)

كلا التصورين السابقين يتفقان في وصف المنطقة السكنية، وهي أن كل منطقة دائرية سكنية ربعية مقسمة إلى ما بين ثمان واثنتي عشرة مجموعة من الدور تفتح على سكك لها أبواب من الطرفين. وتفتح أبواب السكك على طريقين دائريين أحدهما داخلي والآخر خارجي ولا تفتح على الساحة. وهذان الطريقان يفتحان على طريقين من الطرق الأربع الرئيسية ذات الطاقات والموصلة بين بوابات المدينة

والساحة. ويلاحظ من وجود بوابات على السكك أن مسئولية المنطقة الداخلة من البوابة ملقاة على عاتق سكان هذه المنطقة.

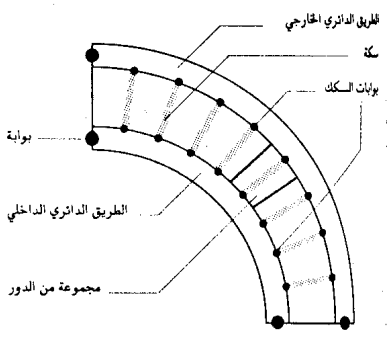

شكل (٢-٢-٥) تقسيم المناطق السكنية في مدينة بغداد (المصدر: أكبر (١٩٩٢) ص١٩١)

كذلك فإن السلطة لم تتدخل في القرارات التي تخص الأفراد في منازلهم في مدينة بغداد وغيرها من المدن المركزية إلا أنها سيطرت على أغلب القرارات المشكلة للمدينة كسورها وسوقها وطرقها ومسجدها. وقد لعب الإقطاع دورا أساسيا في تكون هذه المدن على حساب الإحياء[٣]. وفي مدينة بغداد تم إقطاع القطائع للناس خارج سور المدينة، وكانت هذه القطائع كبيرة في المساحة لدرجة أن كل واحدة منها احتوت سكك وطرق غير نافذة كبيرة. وقد قسمت هذه القطائع إلى أربع مجموعات، وقلد للقيام بكل ربع رجل من المهندسين. وأمر الخليفة أن يكون عرض الشوارع في القطائع خمسين ذراعا والدروب ستة عشر ذراعا، وأن يكون لكل ربض مسجدها الجامع وسوقها وحمامها وما شابه من متطلبات [٤]. ولم تتدخل السلطة في بناء الأرباض بغير ما ذكر من الالتزام بعروض الشوارع وضرورة اشتمال كل ربض على الوظائف الضرورية كالمسجد الجامع والسوق والحمام ويعزز هذا أيضا قول الطبري:

[٣] الإحياء هو أن يقوم الأفراد بأخذ الأراضي الميتة أي الغير مزروعة أو مبنية أو ملك الدولة ، و يقوموا بالبناء عليها أو زراعتها . و لا يشترط في الإحياء إذن الحاكم .
الإقطاع هو أن يعطى الأفراد رقعة من الأرض معلمة بحدود خارجية ، وهذه الحدود وضعت لهم من قبل المسئولين و لم يضعوها بأنفسهم .
[٤] الفرق بين الأرباض و القطائع غير واضح في وصف اليعقوبي لبغداد ، فهو يتنقل بينهما فكان يستخدم جمل تدل على أن الربض و القطيعة هما نفس المكان ، و الربض هو الفضاء حول المدينة .

" وذكر أن المنصور لما عزم على بنائها أحب أن ينظر إليها عيانا، فأمر أن يخط بالرماد، ثم أقبل يدخل من كل باب، ويمر في فصلانها وطاقاتها ورحابها، وهي مخطوطة بالرماد، ودار عليهم ينظر إليهم وإلى ما خط من خنادقها، فلما فعل ذلك أمر أن يجعل على تلك الخطوط حب القطن، و ينصب عليه النفط، فنظر إليها والنار تشتعل، ففهمها وعرف رسمها، وأمر أن يحفر أساس ذلك على الرسم، ثم ابتدئ في عملها."

فطلب الخليفة لرؤية خطوط المدينة والنار تشتعل فيها يدل منطقيا على قلة هذه الخطوط وأنها الخطوط الرئيسية للمدينة الدائرية وليست بالضرورة التفاصيل الداخلية للأحياء السكنية أو الخطوط المتعلقة بالأرباض خارج المدينة الدائرية لاستحالة النظر والتفريق بين الخطوط المشتعلة من ارتفاع منخفض لكثرتها. ووصف اليعقوبي لهذه الأرباض يؤكد على تنوع الوظائف وتعدد العناصر العمرانية بها دالا بذلك على أن هذه الأرباض لم تتبع تنظيما موحدا عمم على السكان، ولكن إما أن تكون هناك أنظمة متعددة بتعدد المواقع وهذا مستحيل وإما أن السكان قاموا ببناء ما أرادوا منتهيا ذلك بالتنوع في الوظائف والعناصر العمرانية وهذا ما حدث، فهذه التنوعات تشير إلى سيطرة السكان على منطقتهم السكنية. ومما سبق يمكن استنتاج أن الأرباض والقطائع خارج المدينة الدائرية والمناطق السكنية داخل المدينة الدائرية بسككها كانت تحت سيطرة السكان بدليل وجود البوابات. أما الساحة وما بها من مبان والطرق المؤدية من البوابات الأربع إلى الساحة والطاقات داخل المدينة الدائرية فكانت تحت سيطرة السلطة (أكبر،١٩٩٢). ومما سبق يمكن استنتاج أن السلطة في المدينة الإسلامية المركزية كانت موزعة بين السكان والحكومة.

مدينة الفسطاط :

أنشأها عمرو بن العاص سنة ٢١ هجرية وهناك ثلاث استنتاجات مختلفة في شأن تكون الفسطاط.
الاستنتاج الأول: للدكتور صالح الهذلول والذي يقول أن السلطات علمت خططا [٥] متساوية ووزعتها على القبائل. وبذلك كان على قبيلة أن تكيف نفسها مع مساحة الخطة المعطاة لها وذلك للاختلاف

[٥] الخطط جمع خطة و معناها منطقة محددة يسيطر عليها فرد واحد أو مجموعة أفراد مشتركين في مسئوليتها .

الأكيد في عدد الأفراد بين القبائل المختلفة. أي أن القبائل لم تختر موقع الخطة ولم تعلم حدودها الخارجية، وبهذا فهناك نوع من التنظيم والمركزية.

الاستنتاج الثاني: ينص على أن القبائل هي التي قامت بكل شيء وذلك حسب قول جست " بأن تنظيم الخطط بفصلها عن بعضها البعض لابد أن يؤدي إلى ظهور نوع من الطرق المنظمة بينما لا تظهر خرائط الفسطاط المتأخرة ولا حتى طريقا مباشرا رئيسيا واحدا يمكن أن يؤرخ إلى وقت إنشاء الفسطاط. وطرقها المتعرجة بذلك مشابهه لما إذا كانت المدينة قد تركت لتشكل نفسها وهي تنمو" وهكذا فإن هذا الرأي يشير إلى أن مدينة الفسطاط كانت مدينة تلقائية.

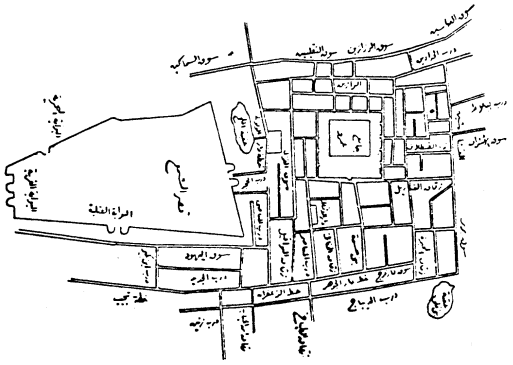

شكل (٢-٢-٦) تخطيط مدينة الفسطاط (المصدر: تنبكجي(١٩٩١) ص٢٦)

الاستنتاج الثالث: فهو بين الرأيين السابقين وذلك لأنه يستند إلى أن موقع الفسطاط كان حصنا حاصره المسلمون ثم استوطنوا فيه، فيستنتج المستشرق كوبياك أن المجاهدين في الموقع عند حصارهم استوطنوا بطريقة تعكس مكانتهم العسكرية، تماما كما تستوطن القبيلة حول خيمة شيخها، كأن يسكن بطن أو فخذ [٦] معين من القبيلة أمام خيمة الشيخ. وفخذ آخر عن يمينه، وثالث عن شماله، وهكذا بناء على الترتيب القبلي الناتج من العوامل الاجتماعية التي كونت القبيلة.

[٦] القبيلة من الناس بأنهم بنو أب واحد ، و البطن أصغر من القبيلة ، و الفخذ أصغر من البطن .

وهناك **استنتاج رابع**: لجميل أكبر والذي يرى أن مبدأ الأسبقية المطبق في الإحياء عمل به في الاختطاط [٧] فالسابق إلى موضع كان أحق به من غيره. وكمثال على ذلك عندما حاصر عمرو بن العاص الفسطاط اختار قيسبة بن كلثوم مكانا نزل فيه هو وأهله وعبيده، ثم خرج قيسبة مع عمرو إلى الإسكندرية وخلف فيها أهله، وعندما فتح الله عليهم الإسكندرية، عاد قيسبة إلى منزله هذا فنزله، واختط عمرو بن العاص داره مقابل تلك المنطقة التي نزل فيها قيسبة، وتشاور المسلمون أين يكون المسجد الجامع فرأوا أن يكون مكان منزل قيسبة هو مكان المسجد الجامع، فطلب منه عمرو أن يترك هذه المنطقة على أن يعوضه عنها، فقال قيسبة "*لقد علمتم يا معشر المسلمين أني حزت هذا المنزل وملكته وإني أتصدق به على المسلمين* ". وارتحل فنزل مع قومه بني سوم واختط فيهم. وهذا دليل على أن القائد لا يستطيع أخذ ما اختطته القبيلة أو شيخها. كذلك فإن وصف المؤرخين يؤكد اتخاذ القبائل لقرارات اختيار الموقع وتعليم الحدود. فعلى سبيل المثال يقول المقريزي واصفا خطة لخم "*فابتدأت لخم بخطتها من الذي انتهت إليه خطة الراية وأصعدت نحو الشمال*" (أكبر، ١٩٩٢)

مما سبق يتضح أنه سواء كانت المدينة الإسلامية مركزية أو تلقائية فإن السلطة العمرانية كانت موزعة بين أفراد المجتمع والحكومة.

٢-٢-٥ الملامح التخطيطية للمدن الإسلامية التراثية:

تميزت المدن الإسلامية التراثية بمجموعة من الملامح التخطيطية وهذه الملامح كما يلي:

المسجد: كان المسجد الجامع في كثير من الأحيان يتوسط المدينة وتنتشر حوله المباني السكنية. وكان يوفر للناس مجموعة من النشاطات الثقافية والاجتماعية والصحية بجانب النواحي الدينية، وذلك من خلال الفناء المفتوح داخل هذا المسجد وإذا كان المسجد لا يستطيع أن يستوعب هذه النشاطات فكانت في كثير من الأحيان تلحق به أو بالقرب منه. كذلك في كثير من الأحيان كان يلحق بمقر الحاكم (عيتاني، ١٩٨٩). ويلاحظ من تتبع مكانة المسجد الجامع بالمدينة على مر العصور الإسلامية أنه في صدر الإسلام كانت له المكانة الأولى التي يتبلور حولها التكوين الطبيعي للمدينة حيث كان يتوسط

[٧] الاختطاط يعني قيام فرد أو مجموعة بتعين حدود أرضهم بأنفسهم ، ثم أخذ إذن الحاكم للموافقة على هذه الحدود .

المدينة وتنشأ من حوله الوحدات السكنية باعتبار أن المسجد في ذلك الوقت كان هو مصدر التعاليم الإسلامية وملتقى الحاكم بتجمعات السكان، ومع مرور الوقت بدأت الشخصية الفردية للحاكم في الظهور فارتبط المسجد بعد ذلك بقصر الحاكم ودواوينه كما كان في مدينة بغداد الدائرية والتي بناها المنصور وكان المسجد يتوسط المدينة كذلك. بعد ذلك انفصل المسجد عن قصر الحاكم الذي ظل متوسطا المدينة كما يتضح من موقع الجامع الأزهر بالنسبة لقصور الفاطميين في القاهرة المعزية. وتطور بعد ذلك الهدف من عمارة المساجد إلى أن أصبحت تمثل عملا من أعمال التفاخر عند الحكام كما كان عند المماليك (إبراهيم، ١٩٩٣)، ومع هذا التطور فإن المساجد التي كانت تخدم الأحياء ظلت بقيمتها من ارتباطها بالنشاطات الثقافية والروحية والدينية والصحية والاجتماعية (عيتاني، ١٩٨٩).

الساحات العامة: عبر العصور كانت الساحات العامة تستعمل كنشاط اجتماعي أو عرض عسكري أو غيره من ممارسة الأنشطة الجماعية للجماهير، فكان النشاط التجاري يغلب على الآجورا الإغريقية والنشاط السياسي يغلب على الفورم الرومانية، أما الميدان في مدن العصور الوسطى بأوربا فكان يجمع هذه النشاطات. أما في المدينة الإسلامية فكانت تتلاشى وظيفة الساحة لوجود المسجد والذي كانت تتم بداخل فنائه المكشوف هذه النشاطات، ومع تطور المساجد وظهور الشخصية الفردية للحاكم واهتمامهم بقصورهم ودواوينهم برزت أهمية الساحة التي بدأت بالميدان الملحق بالقصر لإقامة العروض العسكرية وألعاب الفروسية وبعض الاحتفالات الوطنية (عيتاني، ١٩٨٩). فعندما بدأ أحمد بن طولون في بناء القطائع في عام ٨٧٠ م بدأ بتشييد قصره كنواة للمدينة ثم حول السهل الواقع بين قصره وجبل يشكر إلى ميدان كبير لألعاب الفروسية وعرض الجيوش وذلك بعيدا عن مسجده الكبير (إبراهيم،١٩٩٣). كذلك وجدت بعض الساحات الصغيرة أمام المساجد المحلية والتي كانت تعبر عن متسعا غير منتظم تقام فيها الأسواق اليومية أو الموسمية (عيتاني، ١٩٨٩).

الأسواق والشوارع التجارية : كانت من أهم العناصر التخطيطية في المدن الإسلامية نتيجة لاشتغال نسبة كبيرة من سكان المدن العربية بالتجارة، فأقيمت الأسواق في أماكن خاصة من المدينة كمـــــا امتد

النشاط التجاري على طول الشوارع في مناطق أخرى. وهنا يجدر الفصل بين الأسواق التي تحوي النشاط التجاري الموسمي أو المتنقل وبين الشوارع التجارية التي تحوي النشاط التجاري الثابت في المحلات التجارية وقد سميت هذه الأسواق بأسماء السلع التجارية التي كانت تباع في كل منها، ولم تتأثر الأسواق أو الشوارع التجارية بالبصمات الشخصية التي تركها الحكام الذين تتابعوا عليها في العصور المختلفة(إبراهيم،١٩٩٣) ونتيجة لأهمية النشاط التجاري أقيمت مجموعة من المباني التي تخدم هذا النشاط مثل الخانات لإقامة التجار وتخزين البضائع والوكالات (عيتاني، ١٩٨٩).

ولقد كانت الأسواق العامة تقع عند ملتقى طرق النقل البرية أو النهرية كما كان الحال في مدينة الفسطاط عندما ظهرت كثير من المحلات التجارية على ساحل النيل. كذلك وجدت الشوارع التجارية التخصصية في القاهرة والتي سميت أسواقها بأسماء السلع والبضائع التي تحويها، ومن أهم الأسواق سوق القصبة على طول شارع القصبة الذي كان بمثابة العمود الفقري لقاهرة المعز ويمتد من باب الفتوح حتى باب زويلة مارا فيما بين القصرين وقد سميت أجزاؤه المختلفة بأسماء السلع التي بها وتفرعت من هذا الشارع التجاري الرئيسي فروعا من الشوارع التجارية التخصصية (إبراهيم، ١٩٩٣).

المناطق السكنية :

كانت المناطق السكنية تمتد على جانبي القصبة في صورة حارات تتفرع من القصبة وتكون مجموعات اجتماعية متجانسة من مهنة واحدة وإن تفاوتت مستويات الدخل في كل فئة فعلى مستوى الحارة يظهر التجانس الاجتماعي مع التفاوت الاقتصادي. ولقد تكونت المجموعات السكنية في المدينة الإسلامية التراثية كتجمعات من ذوي القربى الذين يمتهنون مهنة معينة كتعبير عن الترابط الاجتماعي، وتتدرج هذه المجموعات من مستوى الحارة والتي تضم ما بين ٤٠٠ ، ٦٠٠ نسمة يقطنون مجموعة من المساكن التي تفتح على طريق مغلق نهايته وملكيته مشتركة بين السكان. وتفتح الحارة على طريق نافذ يمثل القصبة التي تتفرع عنها مجموعة من الحارات تكون في مجموعها الحي السكني. وقد تصب قصبات الأحياء المختلفة في النهاية في القصبة الرئيسية للمدينة، وكان لكل حارة عريفها الذي يعني بها نيابة عن سكانها والذي يختار من بينهم (عالم البناء،١٩٩٣).

يتضح مما سبق وجود مجموعة من المبادئ الحاكمة للعمران الإسلامي التراثي وفيما يلي عرض لتأثير المبادئ والحقوق الاجتماعية في الإسلام على العمران الإسلامي التراثي بالتفصيل:

٢-٢-٦ تأثير المبادئ والحقوق الاجتماعية في الإسلام على العمران:

٢-٢-٦-١ تأثير مبدأ الحرية وتشجيع مشاركة المواطنين في اتخاذ القرار على العمران:

الحرية: لقد كفلت مبادئ العمران الإسلامي في المدينة الإسلامية التراثية تحقيق مبدأ الحرية في العمران ولكن مع مراعاة أن هذه الحرية تكون محكومة بشروط تكفل لكل شخص ممارسة حقوقه دون إيذاء أحد والمبدأ الأساسي الذي حكم تصرفات وقرارات الأفراد العمرانية في المدينة الإسلامية التراثية هو مبدأ **لا ضرر ولا ضرار**: وهذا المبدأ يكفل للشخص ممارسة جميع حقوقه بحرية تامة شريطة ألا تسبب قراراته أو أفعاله أي أذي للآخرين (Hakim,1986) ويرجع هذا المبدأ إلي حديث الرسول (ص) *(لا ضرر ولا ضرار)*[٨] صدق رسول الله (ص)، وقد أوضح أكبر (١٩٩٢،٢١٩) أنواع الضرر كالآتي:

> *" أفعال ذات **ضرر مستحدث** وأفعال **ذات ضرر قديم** فالأفعال ذات **الضرر المستحدث** هي أي فعل استحدث ضررا وتأذي منه الجيران حال استحداثه كتحويل منزل إلي فرن في حي سكني، أو فتح نافذة تطل علي الجيران. أما **الضرر القديم** فيمكن تقسيمه إلي قسمين الأول هو فعل سبق به الشخص الأشخاص الأخرى لعدم وجودها ولذلك سيضر هذا الفعل الجيران مستقبلا عند استيطانهم بالقرب منه. وقد تمكن اشخص من القيام به لعدم وجود من يحتج عليه وقت فعله، كبناء مدبغة في منطقة غير مسكونة بعد فضرر الرائحة سيؤذي من سيسكن بالقرب من هذه المدبغة لا محالة. ولنسميه **"فعلا ضارا"** أو"فعلا مضرا" . والثاني هو فعل سبق فيه الشخص الأشخاص الأخرى وقد يؤذي هذا الفعل الجيران مستقبلا ولكن ليس بالضرورة، كفتح نافذة تطل علي أرض موات ثم أحيا هذه الأرض رجلا آخر. فهذه النافذة قد تضر الجار وقد لا تضره وذلك بناء علي عدة أمور كتقابل النوافذ أو إشراف النافذة علي حديقة أو حائط مصمت ولنسميه **"فعلا قد يضر"** . والتمييز بين الأول والثاني هو كلمة قد والتي تعني احتمال حدوث الضرر مستقبلا " .*

[٨] رواه أحمد وبن ماجة

ولقد أثر هذا المبدأ علي عملية صناعة قرارات الأفراد حيث كان أحد العوامل الهامة والتي حكمت أفعال الناس وقراراتهم المتعلقة ببيئتهم السكنية (Hakim ,1986)، وهذا المبدأ يعني منع أي أفعال تؤذي الآخرين سواء كانت هذه الأفعال ستعود بالفائدة علي بعض الأشخاص أو لا وبناء علي هذا المبدأ فإن استخدام الملكيات العامة مثل الطرق النافذة حق مكفول للجميع ومن الممكن أن يقيم فيه الأفراد سقيفة مادامت لا تسبب ضررا للآخرين ولكن يمكن لأي فرد أن يطالب بإزالتها لو أنها سببت له الضرر، ولا يجب علي الأفراد إساءة استخدام الممتلكات العامة كالساحات أو ضفاف الأنهار وغيرها، وبناء علي مبدأ لا ضرر ولا ضرار كان الملاك مطالبين باختبار التأثيرات المحتملة لقراراتهم البنائية علي البيئة العمرانية (Ahmed,2003)، وذكر (أكبر،١٩٩٢) أن هذا المبدأ تم استخدامه بواسطة السلطة في المدن الإسلامية كوسيلة لتقييم واختبار شرعية أفعال الأفراد علي البيئة العمرانية كما أوضح أيضا أن مبدأ لا ضرر ولا ضرار يتضمن كل المحددات المادية والأخلاقية لأفعال الناس ويسهل الاحترام المتبادل بين الجيران، والأفعال المحرمة علي الأفراد ممارستها هي تلك الأفعال التي تسبب ضرر مادي لممتلكات الآخرين أو أذي للأفراد أنفسهم لذلك يمكن تصنيف الضرر إلي مستويين أساسين **أولا الضرر الذي يصيب الممتلكات، ثانيا الضرر الذي يصيب أصحاب هذه الممتلكات.** بالنسبة للممتلكات قد يكون مصدر الضرر والتدمير **مباشرا** مثل تحطيم حائط الجار أو حرق أشياء بجواره ويمكن أيضا أن يكون **غير مباشر** مثل إحداث فعل يتسبب في اهتزاز مبني الجار(أكبر،١٩٩٢).

وعلي الجانب الآخر الضرر الذي يصيب صاحب الممتلكات يتعلق **بالحواس** والتي يمكن أن يكون ضرر متعلق **بالرؤية** كأن يتطفل أحد علي خصوصيات جاره، أو ضرر **سمعي** كأن يغير فرد من وظيفة عقاره من سكني إلي ورشة للحدادة مثلا، أو ضرر يتعلق **بالشم** كأن يصدر عن الوظيفة المؤداة في العقار أتربة أو روائح كريهة أو دخان، وكمثال علي تطبيق مبدأ لا ضرر ولا ضرار بالنسبة للمآذن التي كانت مواجهة لأسطح المباني إما أن تبني مسدودة من اتجاه هذه الأسطح حتى لا يشرف المؤذن علي أهل البيت أو يلزم المؤذن بأن يكون معصوب العينين (أكبر، ١٩٩٢).

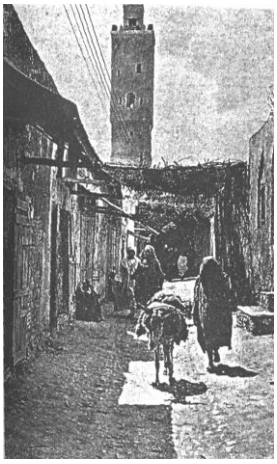

شكل (٢-٢-٧) من المغرب مئذنة تشرف علي أسطح المنازل مبنية مسدودة (المصدر: أكبر (١٩٩٢) ص. ٢١٤)

لذلك كان الهدف من مبدأ لا ضرر ولا ضرار هو إعطاء كل الأشخاص أكبر قدر من الحرية بينما يحكم وينظم العلاقة بينهم (أكبر،١٩٩٢). وفي القانون المدني تم إهمال مبدأ لا ضرر ولا ضرار فعلي سبيل المثال في الفقرة ٨٠٢ من هذا القانون والتي هي أصلا منبثقة من الفقرة ٥٤٤ من القانون الفرنسي ينص علي أن مالك العقار له مطلق الحرية في استخدام عقاره والتحكم فيه في حدود القانون، مما يعطي المالك الحرية في اتخاذ أي قرار فيما يمتلك مادام لا يوجد انتهاك للقانون وهذا يتعارض مع مبدأ لا ضرر ولا ضرار والذي يعطي الحق لمالك العقار في التحكم فيه مادام لا يؤذي الآخرين، فهذا المبدأ يؤكد علي العلاقات بين الأفراد وجيرانها وليس علي العلاقة بين الفرد والدولة.

علي سبيل المثال إذا أراد أحد الأفراد أن يضيف دورا أو عدة أدوار إلي عقاره يجب عليه طبقا لمبدأ لا ضرر ولا ضرار أن يأخذ الإذن من جيرانه والذين قد يتأذون بسبب هذا الفعل حتى ولو كان التأثير الوحيد هو منع التهوية عنهم. علي الجانب الآخر طبقا للقانون المصري الحالي إضافة عدة أدوار مسموح به مادام القانون في هذه المنطقة يسمح بذلك بغض النظر عن موافقة الجيران أو الضرر الذي من الممكن أن يقع عليهم (ميردان وعبد المحسن، ٢٠٠١).

علي الرغم من غياب مبدأ لا ضرر ولا ضرار في مصر إلا أن هذا المبدأ بدأ يطبق بطريقة عملية بصورة أو أخرى في المجتمعات الغربية علي سبيل المثال ذكر ميردان وعبد المحسن (٢٠٠١) أنه في ألمانيا إذا أراد أحد الأفراد أن يبني مبني جديدا يجب عليه أن يعرض التصميمات المقترحة لهذا البناء في مجلس البلدية لفترة محددة لكي يخبر سكان هذا الشارع عن المبنى، ومن ثم يجتمع السكان ومالك العقار وممثلي السلطة المحلية في موعد محدد لمناقشة التصميم المقترح ورؤية ما إذا كان سيتسبب في أذي للجيران أم لا، ويجب علي المالك التعامل وفقا للقرار المتخذ في هذا الاجتماع فعلي سبيل المثال لا يستطيع المالك إضافة عدة أدوار حتى ولو كان هذا مسموح به في القانون إذا كان سيؤذي الجيران.

وكمثال على ما تمتع به الأفراد من حرية في المدن الإسلامية التراثية ما يلي:

حرية تصرف السكان في مساكنهم: طالما مبدأ لا ضرر ولا ضرار تم احترامه فإن السكان يتمتعون بحرية التصرف فيما يتعلق بمساكنهم دون اعتراض من السلطة المحلية (أكبر،١٩٩٢)، وحدود الأفعال الأساسية والتي للمالك حرية ممارستها فيما يتعلق بمنزله هي: تقسيم القطعة السكنية: للمالك حرية تقسيم قطعة الأرض الخاصة به طالما لن يؤثر هذا علي الأفراد أو المجتمع، وحرية الحركة الرأسية: للمالك حرية رفع أو خفض قطعة أرضه طالما لن يؤذي ذلك أحدا، الارتفاع بمسكنه: للمالك حرية الارتفاع بمسكنه لأي ارتفاع ولكن علي شرط ألا يؤذي ذلك جيرانه بأن يمنع عنهم الهواء أو يحجب ضوء الشمس طبقا لحديث الرسول (ص)*(أتدرون ما حق الجار ..... ولا تستعل عليه بالبناء فتحجب عنه الريح إلا بإذنه .....)*[٩] صدق رسول الله (ص)، حق البروز وفتح الفتحات: للمالك حرية البروز في الهواء بشرط ألا يعيق ذلك حركة العابرين أو الراكبين كما يمكنهم فتح أبواب أو شبابيك علي الطريق شرط ألا يسبب ذلك أذي لجيرانهم، حرية توظيف المبني: للمالك حرية استخدام مبناه في أي وظيفة علي شرط ألا يسبب ذلك أذي للآخرين، التغيرات المادية والوظيفية: للمالك حرية ممارسة أي تغير في الأنشطة داخليا وخارجيا (الفناء الخارجي) في المسكن طالما لن يسبب ذلك أي أذي للجيران، بيع أو

[٩] عدي في الكامل والخراطي في مكارم الأخلاق عن أمرؤ بن شعيب عن أبيه عن جده

تأجير جزء من المنزل: من الممكن بيع أو تأجير جزء منفصل من المنزل سواء حجرات منفصلة أو شقق منفصلة (Ahmed,2003).

حرية الانتفاع المشترك من الأفنية والفراغات المفتوحة: وهو حق يمكن السكان من استغلال الأفنية والفراغات المفتوحة الموجودة في منطقتهم السكنية في مختلف الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية علي نطاق واسع طالما لا يسبب هذا ضررا لأحد الساكنين، وتنظم هذه الأنشطة بواسطة السكان دون تدخل خارجي من السلطة(Hkim,1986)، ففي الطرق الواسعة للناس الحق في ممارسة الأنشطة التجارية مثل بيع وشراء البضائع علي شرط ألا يسبب ذلك الضيق والأذى للمارة ، علاوة علي ذلك فإن أي فرد يمكنه البروز بجزء من الدور العلوي له كالمشربية علي الطريق النافذ مادام ذلك لا يسبب الأذى للعامة في نفس الوقت أي عابر في الطريق بصفته عضو مشترك في تنظيم المجتمع له الحق في الاعتراض علي هذا الفعل (أكبر،١٩٩٢)، وأضاف Hakim (1986) أن بناء ساباط فوق طريق أمر مسموح به واستغلال أجزاء من الطريق يعتمد علي تاريخ الطريق نفسه علي سبيل المثال: قام جماعة من الناس بمقاضاة جار لهم والذي قام بمد جزء من منزله عبر حارتهم محولا إياها إلي طريق ذو نهاية مغلقة، ولكن مالك هذا المنزل أوضح أنه عندما اشتري هذا البيت من صاحبه السابق أخبره أن الحارة كانت مغلقة في الأصل بهذا البيت أي أن صاحب البيت أعاد بناء الجزء الذي كان يملكه في الشارع فقط ولذلك جاء الحكم في صالحه في حالة أخري مشابهة حكم القاضي بهدم البناء الذي اعتدي علي طريق نافذ وسده، في كلا الحالتين اعتمد التحكيم علي الرجوع إلي تاريخ الطريق(أكبر،١٩٩٢) هذا فيما يتعلق بجزء الحرية أما ما يتعلق **بمشاركة المواطنين في اتخاذ القرار:** فلقد توزعت المسئوليات في المدينة الإسلامية ما بين السلطة وأفراد المجتمع كما يلي:

دور السلطة الحاكمة: تلعب السلطة الحاكمة دروا ثانويا في عملية اتخاذ القرار في المناطق السكنية في المدن الإسلامية لكن مسؤولياتها كانت واسعة النطاق في القرارات الأخرى وهذه المسئوليات كما يلي:

أولا: اختيار وتحديد موقع المدينة: والذي يعتمد أساسا علي ظروف الموقع المتمثلة في عدة عناصر مثل توفر المياه، الطبيعة الجغرافية والتي تفيد في الأغراض الدفاعية، **ثانيا: تحديد موقع**

مركز المدينة: والذي تتواجد به النشاطات التجارية، السياسية، الدينية، وتحديد المناطق السكنية ويمكن النظر إلي ذلك علي أنه توزيع استعمالات الأراضي في المدينة، **ثالثا: بناء المباني الرئيسية في المدينة:** مثل المساجد، الكتاب(Hakim,1986)، **رابعا: توفير عوامل الأمن والصحة:** وصيانة الفراغات العامة (Ahmed,2003)، **تخصيص قطع الأراضي للأفراد والجماعات**: لتنميتها وتعميرها وهو أحد أدوار السلطة الحاكمة، **التدخل في حالة النزاع** بين الجيران فقط (أكبر،١٩٩٢).

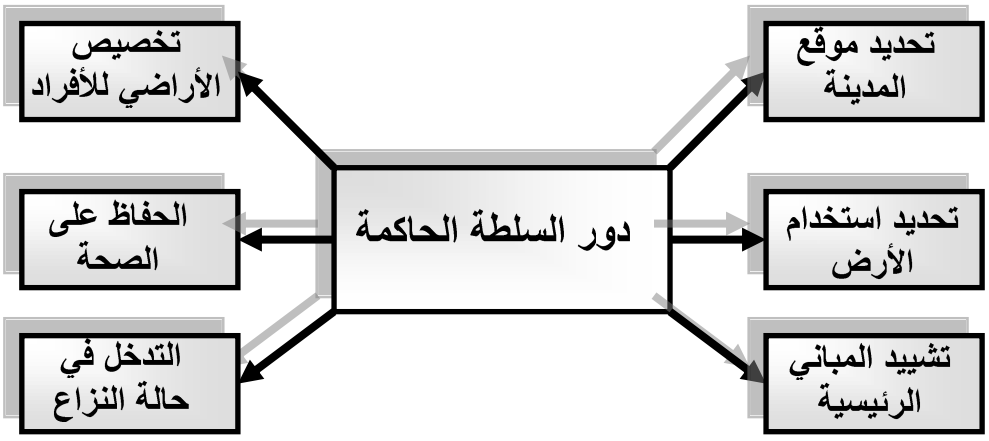

شكل (٢-٢-٨) دور السلطة الحاكمة في تخطيط المدينة الإسلامية (المصدر: الباحثة)

دور أفراد المجتمع: لقد أوضح Hakim (1986) أن معظم البيئة العمرانية التراثية في المدن الإسلامية كانت النتاج الإجمالي لقرارات المواطنين وتفاعلاتهم، كما أشار أكبر(١٩٩٢) أن البيئة التراثية هي في الواقع نتاج قرارات المواطنين الذين كانوا يتمتعون بأكبر قدر من السيطرة والحرية في اتخاذ القرارات، كذلك أوضح وليام ماركس أن الحضارة الإسلامية ليست مجرد مجموعة من العقائد الدينية والتشريعات ولكنها كانت مجتمع يقوم فيه الإسلام بدور المنظم لحياة المسلمين (Ahmed,2003) ويمكن تحديد دور الأفراد داخل المجتمع السكني كالآتي:**أولا ملكية قطع الأراضي المخصصة لهم:** وتحديد المناطق المناسبة فيها والتي تصلح كممرات أو طرق ذات نهاية مغلقة فلقد كان للمواطنين الحق في

تحديد موقع الطريق وحجمه داخل منطقتهم السكنية (أكبر،١٩٩٢) كما كان تحديد عرض الطريق السكني أيضا مهمة المواطنين مجتمعين وإذا فشلوا في اتخاذ القرار كانوا يجعلون عرض الطريق سبعة أزرع (Hakim,1986)، ويمكن تقسيم الطرق في المدينة الإسلامية إلي ثلاث مستويات كما أوضح العزب (١٩٩٧) وهذه المستويات هي:

المستوى الأول الطريق العام: مثل القصبة العظمي بالقاهرة وجاء هذا النوع من الطرق كنتيجة طبيعية لمرورعدد كبير من السكان بالمدينة به وصيغ هذا الطريق كطريق عام نتيجة لاحتياجات السكان ودون تدخل مسبق من الدولة وهذا النوع هو من حقوق جميع المسلمين أي أنه ليس خاص علي أحد.

المستوى الثاني الطريق العام الخاص: وهو أقل درجة من الطريق العام إذ أن المرور به من قبل جماعة المسلمين يقل عن سابقه وبالتالي تزداد سيطرة الأفراد الساكنين فيه عليه، وهو يفضي عادة إلي الطريق العام وتتوزع منه شبكة طرق أكثر خصوصية مثال علي هذا النوع الدرب الأصفر بالقاهرة.

المستوي الثالث الطريق الخاص: مثل الطريق غير النافذ وهذا النوع ملك لساكنيه ولذلك سمي خاصا.

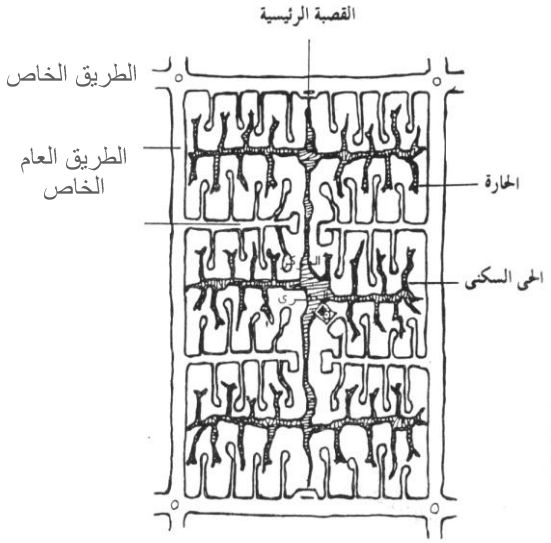

شكل (٢-٢-٩) تدرج شبكة الطرق في المدينة الإسلامية (المصدر: عالم البناء (١٩٩٣) ص. ٣٥)

صورة (٢-٢-١٠) شمال القاهرة و تدرج مستويات الطرق بها (المصدر: (Ahmed,2003,p.142))

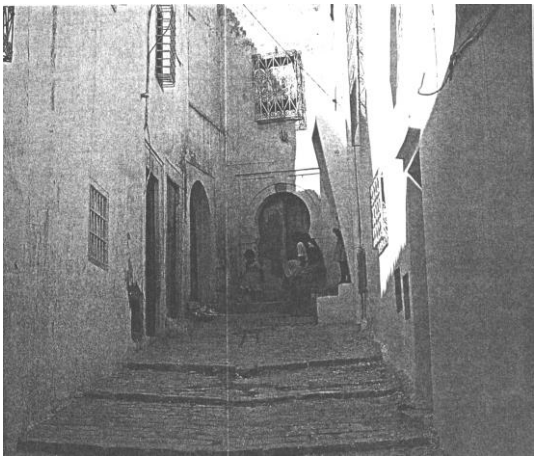

شكل (٢-٢-١١) من تونس الطريق الغير نافذ

المصدر: أكبر(١٩٩٢) ص. ٢٧٨

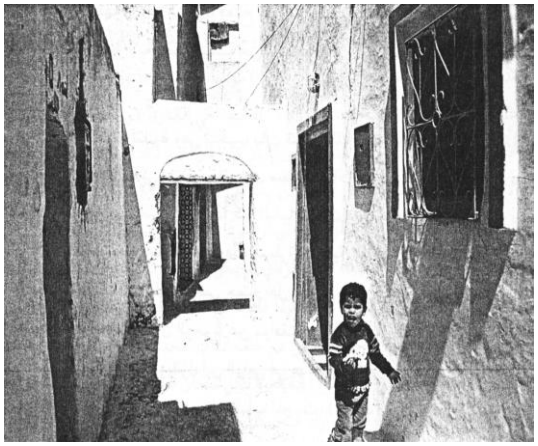

شكل (٢-٢-١٢) من المغرب لطريق غير نافذ

المصدر: أكبر (١٩٩٢) ص.٢٨١

ثانيا:إحياء الأرض الغير مستخدمة: كما أمر الرسول (ص) في حديثه الشريف: *(من أحيا أرضا ميتة فهي له وليس لعرق ظالم حق)*[١٠] صدق رسول الله (ص)، ومعني ذلك هو أن الأرض الغير مستغلة والتي لا يعرف لها مالك محدد يمكن إحياءها بواسطة أي فرد من خلال زراعتها أو البناء عليها خلال مدة محددة وبالتالي تصبح ملكا له، وعملية إحياء الأرض هذه ساعدت علي عملية تعمير المدينة وسهلت عملية البناء من خلال السماح للأفراد أو الجماعات بامتلاك الأراضي دون تكلفة (أكبر،١٩٩٢).

ثالثا: تحمل السكان مسئولية الفراغات الحضرية المشتركة وعناصر البناء: عملية اتخاذ القرار وصيانة الفراغات المشتركة مثل الطريق ذو النهاية المغلقة، والطريق النافذ وعناصر البناء المشتركة مثل الساباط، الحوائط المشتركة والبنية التحتية كلها مسئوليات المواطنين مجتمعيين دون تدخل من السلطة (Hakim,1986)، ففي المدن التراثية لم تكن السلطة تهتم بالفراغات العامة طالما لا تمتلكها أو تسيطر عليها ولكن مهام صيانة هذه الفراغات كانت تتوزع علي المواطنين وهناك أربعة مبادئ كانت تطبق في صيانة الفراغات الحضرية بالمدينة القديمة وهي:

المبدأ الأول: كل فرد يجب أن يشارك في بناء وصيانة العناصر العامة الرئيسية والتي تعود علي المجتمع ككل بالفائدة، **المبدأ الثاني:** بعض المهام العامة في المجتمع مثل إضاءة المدينة ومقاومة الحريق كانت توزع بين أشخاص متخصصين في مثل هذه الأعمال، **المبدأ الثالث:** كل شخص مسئول عن إصلاح ما أفسده، **المبدأ الرابع:** أي عنصر يتم استخدامه بواسطة جماعة معينة من الناس يجب إصلاحه بواسطتهم. ويوضح المثال التالي مسئولية الأفراد في حماية الفراغ الحضري:الفراغ رقم (١) هو فراغ مشترك بين أكثر من منطقة سكنية (أ) أي أن مسئوليته مشتركة بين كل المناطق المطلة عليه، كل منطقة سكنية تشتمل علي العديد من المجموعات السكنية (ب) وفراغ مشترك بين هذه المجموعات (٢) مسئولية هذا الفراغ مشتركة بين المجموعات السكنية المطلة عليه، كل مجموعة سكنية (ب) تشتمل علي عدة مباني سكنية (ج) وهذه المباني تحصر بينها فراغ مشترك (٣) مسئوليته مشتركة بين المباني السكنية الواقعة عليه(أكبر،١٩٩٢).

[١٠] أبو داود والدارقطني من حديث عروة بن الزبير

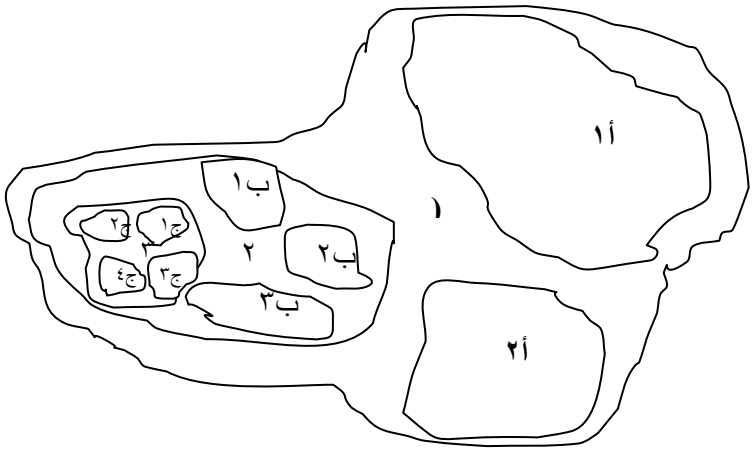

شكل (٢-٢-١٣) مسئولية الأفراد في حماية فراغات المناطق السكنية المتدرجة (المصدر: أكبر (١٩٩٢) ص.١٨٩)

الطرق النافذة: قديما كانت الطرق، الميادين، الأفنية الأمامية في المدن الإسلامية مملوكة لمن يستخدمها جميعا ولم يكن المستخدمون يجتمعون من أجل تقرير ما إذا كان يجب علي أحد الأفراد أن يزرع شجرة في الطريق أو أن يزيل مقعد منه. لذلك كان يجب أن يوجد مبدأ للتحكم الجماعي في الطريق وكان المبدأ المطبق علي الطريق النافذ هو أن أي فرد من حقه أن يضيف أو يغير من أي عنصر في الطريق طالما لم يتسبب ذلك في أي أذي للعامة ولم يعترض علي ذلك أحد ولكن لو اعترض فرد واحد من الممكن أن يمنع ذلك الفعل بناء علي الضرر الذي سيسببه فاعتراض أحد المواطنين يمثل اعتراض الباقيين(أكبر،١٩٩٢).

الطريق ذو النهاية المغلقة: وهو يعتبر مسئولية السكان الذين يمتلكونه فهو يعتبر ملكية خاصة، ولا يسمح لأحد السكان بممارسة أي تغيير فيه مثل فتح متجر أو البروز عليه أو حفر بئر فيه إلا بموافقة جميع السكان الممتلكين لمساكن عليه(أكبر،١٩٩٢)، ولا تمارس السلطة المحلية أي نشاط علي مثل هذه الفراغات الخاصة(Ahmed,2003)، وهذا يولد مستوي عال من التواصل والتفاعل بين الجيران، أما الخلافات الناشبة بين الجيران يتم حلها بواسطة الحوار فيما بينهم أما في حالة النزاع فقط يمكن أن تتدخل السلطة (Hakim,1986)، وإذا أحدث أحد الملاك تغيرا ولم يعترض أحد الجيران إذا يصبح هناك

اتفاق ضمني علي هذا التغيير والفترة الزمنية التي يسقط بعدها حق الاعتراض علي هذا الحدث هي ثمان سنوات (أكبر،١٩٩٢)، وعندما يحدث اتفاق جماعي علي صيانة الطريق تجمع التبرعات من الملاك بالتناسب مع مستوي دخلهم من الأغنى ثم الأفقر من مالك كل منزل(Hakim,1986).

الساباط: إذا أراد أحد ملاك منزل يقع أحد جانبيه علي شارع نافذ وأراد زيادة مساحة منزله يمكن أن يبني الساباط (وهو غرفة تعبر الشارع) ولكي يرتكز علي الجانب الآخر يجب أن يأخذ موافقة صاحب المنزل المقابل (Hakim,1986).

الحوائط المشتركة: ذكر أكبر (١٩٩٢) أن تشكيل واستخدام وملكية الحوائط المشتركة يتم تعينها بناء علي الاتفاق بين الجيران، علي سبيل المثال إذا أراد شخص أن يبني ممرا علويا من خلال سند كمراته الخشبية علي حائط الجار المقابل ولا يمكنه فعل ذلك إلا بموافقة جاره.

رابعا:الحرية في التصميم والبناء والتعديل ضمن إطار مبادئ البناء: في المدن الإسلامية التراثية كان مالك المنزل هو صاحب القرار في بناءه حيث يجتمع مع البناء المحلي لتحديد متطلبات التصميم فالتجمعات السكنية القديمة تشكلت بناء علي مجموعة القرارات المشتركة للسكان (Hakim,1986)، وكل قرار من هذه القرارات كان حل لأحد المشكلات المعقدة كطبوغرافية الأرض، مصادر المياه، العلاقات الاجتماعية، المعتقدات الثقافية، توافر مواد البناء المحلية ....الخ بالإضافة إلي أن كل قرار كان يتخذ بواسطة السكان يصبح محددا لقرارات الجيران مستقبليا، ففي الحقيقة كل تغير في المنطقة السكنية كان مسئولية الأفراد وليس السلطة الحاكمة (أكبر،١٩٩٢).

خامسا: التواصل والاجتماع في حالة وجود نزاع حول قرار معين: في حالة النزاعات ومع غياب وجود قوانين مسبقة أجبر الجيران علي الاجتماع والتحاور وهذا الحوار بينهم ينتج الحل المتفق عليه. فعدم المركزية لم يعمل فقط كحافز للأفراد علي المشاركة والتفاعل ولكنه أيضا ساعد المواطنين علي التواصل فيما بينهم، فعملية البناء في البيئة التراثية أنشأت نوع من الحوار والعلاقات الاجتماعية بين الأفراد أدت إلي وجود قانون غير مكتوب للأخلاقيات (أكبر،١٩٩٢).

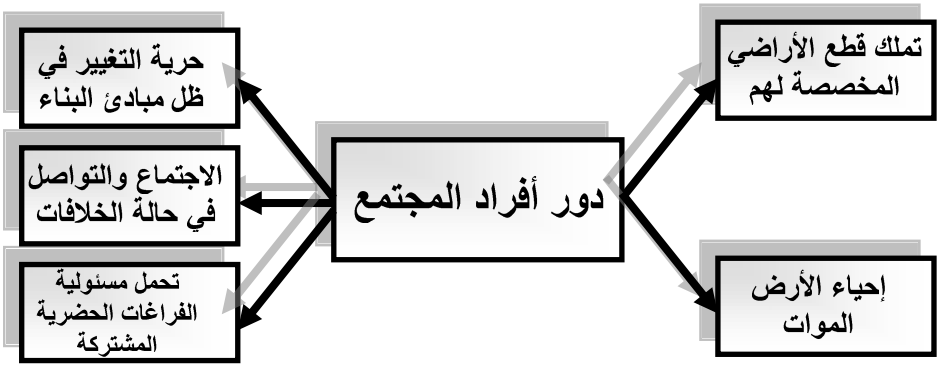

شكل (٢-٢-١٤) دور أفراد المجتمع في تخطيط المدينة الإسلامية (المصدر : الباحثة)

جدول (٢-٢-١) مؤشرات وتطبيق مبدأ الحرية وتشجيع مشاركة المواطنين في اتخاذ القرار (المصدر:الباحثة)

المبدأ	المؤشرات	تطبيق المبدأ في العمران
الحرية وتشجيع مشاركة المواطنين في اتخاذ القرار	**حرية التصرف في المسكن**	١- حرية تقسيم قطعة الأرض الخاصة ٢- حرية رفع أو خفض قطعة الأرض ٣- حرية الارتفاع بالمسكن لأي ارتفاع ٤- حرية البروز في الهواء ٥-حرية فتح أبواب أو شبابيك علي الطريق ٦- حرية ممارسة أي تغير في الأنشطة في المسكن ٧-حرية بيع أو تأجير جزء منفصل من المنزل
	حرية الانتفاع بالفراغات العامة	١- حرية استغلال الفراغات في الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية ٢- حرية البروز بالدور العلوي على الطريق النافذ
	المشاركة بالآراء	١- الاجتماع والتواصل لحل الخلافات والنزاعات
	المشاركة في التنفيذ	١- بناء قطع الأراضي المخصصة للسكان ٢- إحياء الأرض الغير مستخدمة ٣- صيانة الفراغات المشتركة
	المشاركة في التمويل	١- جمع التبرعات من السكان بالتناسب مع مستوي دخلهم لصيانة الطرق الغير نافذة والفراغات المشتركة

٢-٢-٦-٢ تأثير مبدأ المساواة والعدل في المجتمع على العمران:

لقد تحقق مبدأ المساواة والعدل في العمران من خلال توفير القدرة لكل فرد في المجتمع على إيواء نفسه من خلال تطبيق مبدأ إحياء الأرض والذي يكفل لكل فرد في المجتمع إمكانية تملك الأرض دون مقابل مالي لو قام بإعمارها سواء بالبناء عليها أو زراعتها، وبذلك تساوى كل أفراد المجتمع في فرص تملك المساكن وفيما يلي شرح لمبدأ الإحياء:

الإحياء: هو أحد حقوق السكان في إحياء أرض غير مستخدمة بواسطة شخص أو جماعة من الأشخاص بزراعتها أو البناء عليها (أكبر، ١٩٩٢) وذلك طبقا لحديث الرسول(ص)*:(العباد عباد الله، والبلاد بلاد الله، ومن أحيا أرضا ميتة فهي له)*[١١] صدق رسول الله (ص)، وبعد تعيين هذه القطعة من الأرض لا يجوز لصاحبها امتلاكها إلا إذا قام بالبناء عليها وزراعتها ولو جزئيا في مدة زمنية أقصاها ثلاث سنوات، والإحياء يعني أن الأرض غير المستغلة لا تعتبر ملكا للدولة كذلك الأرض خارج حدود المدن والقرى تعتبر موات لذلك يمكن للأشخاص الذين يستطيعون تعمير هذه الأرض بجهودهم أن يمتلكوها بدون تكلفة، والأراضي المحددة أو المخصصة لا تمتلك ولا يمكن بيعها حتى يتم إحيائها، ولقد اعتبرت مذاهب التشريع المختلفة أن الأرض التي تم إحياءها ثم أهملت لمدة طويلة تعتبر أرض موات مرة أخري ويمكن إعادة إحياءها مرة أخري بواسطة أفراد آخرين، ومعظم المذاهب الإسلامية وافقت علي مبدأ إحياء الأرض الموات بواسطة الأفراد دون الحاجة لإذن الحاكم كما أوضحوا أيضا أنه في حالات النزاع تقر الدولة بحق من أحيا أرضا موات، فلقد كانت البيئة العمرانية الناتجة مبنية علي العرف بين الجيران دون وثائق رسمية، فلا تسأل السلطة الأفراد إثبات ملكيتهم مادامت الملكية متفق عليها بين الجيران (أكبر،١٩٩٢).

بالتدريج بدأ التخلي عن مبدأ الإحياء في مصر بعد تطبيق القوانين المدنية، والتي تعتبر كل الأراضي غير المزروعة وغير المستخدمة ملكا للدولة وهذه الأراضي لا يمكن امتلاكها إلا بإذن الدولة طبقا

[١١] أبو داود والدرقطاني من حديث عروة بن الزبير

للقوانين المطبقة، وبحلول عام ١٩٦١ كل الأراضي الصحراوية والغير مملوكة لأفراد أصبحت ملكا للدولة (مردان وعبد المحسن، ٢٠٠١) كما أوضح (مردان وعبد المحسن، ٢٠٠١ :١٣) كذلك:

" أن من أراد إحياء الأرض لابد و أن تتوفر له القدرة المادية لشراء الأرض أولا . أي أن الفقراء ومحدودي الدخل (وهم الغالبية) وخاصة الشباب منهم أصبحوا غير قادرين (بإلغاء مبدأ الإحياء) على إيواء أنفسهم وأصبحت العقبات والعراقيل أمامهم أكبر من إمكانياتهم " .

وهذا يوضح مدى سبق الشريعة الإسلامية بتحقيقها العدالة الاجتماعية عند تناولها لقضية الإحياء، وإلي حاجة المجتمعات الإسلامية اليوم إلي تفعيل هذا المفهوم لتأخذ مكانها في القوانين المعاصرة حتى تستفيد منها المجتمعات، وحتى توفر مناخا من الأمن والاستقرار، كما توفرت المساواة لأفراد المجتمع المسلم في العديد من الحقوق الأخرى مثل أن لكل فرد في المجتمع الحق في الاعتراض على الضرر الذي يسببه له الجار، والأفراد متساوون في حق المشاركة في اتخاذ القرارات، وكل فرد في المجتمع ملزم باحترام مبادئ العمران الإسلامي دون تمييز عن أي فرد آخر.

جدول (٢-٢-٢) مؤشرات وتطبيق مبدأ المساواة والعدل في العمران (المصدر: الباحثة)

المبدأ	المؤشرات	تطبيق المبدأ في العمران
توفير المساواة والعدل في المجتمع	**توفير القدرة على السكن**	١- توفير القدرة لكل فرد علي إيواء نفسه من خلال مبدأ الإحياء
	المساواة في الحقوق والواجبات	١- لكل فرد الحق في الاعتراض علي الضرر ٢- الأفراد متساوون في حق المشاركة في اتخاذ القرارات ٣- جميع أفراد المجتمع متساوون في الالتزام باحترام مبادئ العمران بدون تفرقة

٢-٢-٦-٣ تأثير مبدأ الأمن في العمران:

يبدأ الأمن باختيار الحكام لموقع المدينة والذي يتم اختياره بناء على تحقيقه للنواحي الدفاعية وقيام الحكام بتحصين المدينة بالأسوار والقلاع (Hakim,1986)، أما على مستوى المنطقة السكنية فلقد كان تجانس وتآلف السكان داخل الحارات والتي كانت كل حارة منها مخصصة لأصحاب مهنة معينة تؤدي إلى

شعور المواطنين بالأمن، كذلك أدى تدرج مستويات الطرق بالمدينة الإسلامية إلى أن أصبحت الطرق ذات النهاية المغلقة واقعة تحت سيطرة السكان والذين تكاتفوا علي توفير الأمن والحماية لها. كما أنشأ المسلمون البوابات علي الطرق غير النافذة وكان الهدف منها هو الإعلام بحدود أهل ذلك الطريق أو الحي لاشتراكهم في ملكية ذلك المكان بالإضافة إلي ابتغاء السكان للأمن، فقد كانت بوابات المدن والحارات تترك مفتوحة أثناء النهار وتقفل بالليل بعد صلاة العشاء مباشرة كما كانت تغلق أثناء النهار أيضا حينما تقع اضطرابا، وكان السكان يبالغون في متانة هذه الأبواب للمحافظة علي الحارات والبيوت كما يقول علي باشا مبارك (١٩٨٠: ١٩٧).

" فيصفحون (أي السكان) الأبواب بصفائح الحديد، ويسمرونها بالمسامير الكبيرة ويفرطحون رؤوسها، ويجعلون بأكتاف الباب السلاسل المتينة، ويجعلون للباب الضبة والضبتين في الخارج والداخل، ويزيدون من الداخل التربأس، وهو خشبة طويلة ينقرون لها بالحائط نقرا تبيت فيه، فإذا جاء الليل أو خيف أزى سحبوها من مقرها بواسطة حلقة في طرفها، فتأخذ عرض الباب أو آخره .....".

وعندما يحدث أي خلل في أي بوابة يقوم بذلك أهل الطريق علي نفقتهم بعد الحصول علي إذن القاض(العزب،١٩٩٧).

جدول (٢-٢-٣) مؤشرات وتطبيق مبدأ الأمن في العمران (المصدر: الباحثة)

المبدأ	المؤشرات	تطبيق المبدأ في العمران
توفير الأمن في المجتمع	**جودة البيئة العمرانية**	١-اختيار الحكام موقع آمن للمدينة وتحصينها بالأسوار والبوابات ٢- حراسة الطرق الغير نافذة بواسطة الأفراد ٣- إقامة البوابات على الحارات
	تعبئة المجتمع	١- التجانس والتآلف بين سكان الحارة المخصصة لمهنة معينة

٢-٢-٦-٤ تأثير مبدأ الخصوصية على العمران:

الخصوصية "تعني حرمة الآخرين في ممتلكاتهم سواء المادية أو المعنوية" (أكبر،١٩٩٢)، وقيمة الخصوصية كما سبق وتم إيضاحها من قبل هي إشعار كل فرد بأن له حرمة لا يجوز أن ينتهكها عليه الآخرون، ومن الأمثلة العمرانية الشهيرة علي احترام مبدأ الخصوصية هو منع ضرر الكشف والذي

يعني الإطلاع علي الجار عن طريق نافذة من النوافذ (العزب، ١٩٩٧)، كذلك أوضح العزب (١٩٩٧) أنه وجدت في كتب الفقه الكثير من الأحكام المتعلقة بتنظيم فتح النوافذ. علي سبيل المثال من الحالات التي قيس عليها لتحديد ضرر الكشف الآتي:

"ما أمر به عمر بن الخطاب رضي الله عنه: فقد كتب والي مصر إلي عمر في رجل أحدث غرفة علي جاره، ففتح فيها كوة، فكتب إليه عمر: أن يوضع وراء تلك الكوة سرير يقوم عليه رجل، فإن كان ينظر إلي ما في الدار منع من ذلك، وإن كان لا ينظر لم يمنع".

وظهر احترام الخصوصية كذلك في العديد من المظاهر المعمارية الأخرى كالمداخل المنكسرة، ووضع الأبواب علي الشوارع الفرعية وليس علي الشوارع الرئيسية من أجل توفير أكبر قدر من الخصوصية، واستخدام المشربيات على النوافذ، وغيرها من الأمثلة العديدة التي يزخر بها العمران الإسلامي من احترام للخصوصيات من أجل خلق بيئة عمرانية مستقرة (العزب، ١٩٩٧).

جدول (٢-٢-٤) مؤشرات وتطبيق مبدأ الخصوصية في العمران (المصدر: الباحث)

المبدأ	المؤشرات	تطبيق المبدأ في العمران
الخصوصية	**منع ضرر الكشف**	١-المداخل المنكسرة ٢- وضع الأبواب علي الشوارع الفرعية ٣- استخدام المشربيات

٢-٢-٦-٥ تأثير مبدأ حقوق الجار على العمران:

حقوق الجار: "وهي التي حددها الرسول عليه الصلاة و السلام في أحاديثه و أوصى بها"، فلقد قال الرسول(ص) *(مازال يوصيني جبريل بالجار حتى ظننت أنه سيورثه)*[١٢] صدق رسول الله (ص)، وهذه الحقوق هي:

أولا: منع ارتفاع شخص بمنزله إذا تسبب ذلك في الأذى لجاره: سواء كان هذا الضرر هو حجب ضوء الشمس عنه أو حجب الهواء كما جاء في حديث الرسول (ص): *(أتدرون ماحق الجار .... ولا تستعل عليه بالبناء فتحجب عنه الريح إلا بإذنه ....)*[١٣] صدق رسول الله (ص).

[١٢] البخاري عن عائشة

[١٣] بن عدي في الكامل والخراطي في المكارم الأخلاق عن أمرؤ بن شعيب عن أبيه عن جده

ثانيا: الحفاظ علي ملكية الآخرين: يجب المحافظة علي ممتلكات الآخرين من أراضي ومباني وخلافه وعدم التسبب في أي ضرر يقلل من قيمتها أو يضايق مالكها كما قال تعالي: بسم الله الرحمن الرحيم *(ولا تبخسوا الناس أشياءهم ولا تعثوا في الأرض مفسدين)*[١٤] صدق الله العظيم، وكما ذكر الرسول (ص) *(من أخذ من الأرض شيئا بغير حقه خسف به يوم القيامة إلي سبع أرضين)*[١٥] صدق رسول الله (ص).

ثالثا:حق الشفعة: "هو إعطاء الأولوية للجار في شراء منزل جاره أو أرضه المجاورة له إذا عرضت للبيع" لكي لا يتسبب الغريب الذي سوف يشتريها في مضايقته كما أمر الرسول (ص) *(الجار أحق بشفعة جاره، ينتظر بها وإن كان غائبا إذا كان طريقيهما واحد)*[١٦] صدق رسول الله(ص) (Hakim,1986)، وتطبيق مبدأ الشفعة كان يقضى به في الملكيات التي لا يمكن تجزئتها بغرض حماية الجار أو الشريك من الضرر أو عدم الراحة الذي قد ينتج من مشاركة غريب له في ملكية لا يمكن تقسيمها من الحوائط المشتركة أو الحدائق وخلافه وترتب درجات الشفعة كالتالي أولا المالك المشترك ثانيا مالك حق الارتفاق في الملكية ثالثا مالك العقار المجاور علي سبيل المثال أول شخص له حق الشفعة في منزل يقع في طريق ذو نهاية مغلقة هو المالك المشترك في المنزل ثانيا سكان الطريق غير النافذ ثالثا الجار المتاخم والذي لا ممر له عبر الطريق غير النافذ (أكبر،١٩٩٢).

رابعا: حق الارتفاق: "وهو حق يعطى لبناء علي آخر مجاور له حيث المبنيان ملك لشخصين مختلفين وهذه الميزة تعطى للبناء الأول حتى ولو تغير مالكه"، ونتيجة للبيئة العمرانية المتضامة في المدن الإسلامية القديمة وجد نظام يسمح لساكني البيوت المحصورة أو المطوقة بمساكن أخرى بالمرور خلال ملكيات أفراد آخرين من أجل الوصول للميدان العام وفي بعض الحالات يسمح لساكني بيت بالتخلص من مياه المطر علي سطح بيت آخر، لذلك في بعض الأحيان كانت توجد أجزاء من المباني مشتركة بين الجيران وهذا أدي لظهور حق الارتفاق. كذلك فإن الارتفاق يشتمل علي ثلاث محاور أساسية **الأول** المنزل الذي يقدم الارتفاق، **الثاني** المنزل الذي يحتاج للارتفاق و**الثالث** المساحة

[١٤] سورة الشعراء آية(١٨٣)
[١٥] البخاري عن بن عمر
[١٦] أصحاب السنن بإسناد صحيح عن جابر

المتداخلة من المسئولية وهناك ثلاث طرق تحدد حق المستخدم في الملكية المشتركة **الأولي** التقسيم والتي فيها يقسم البناء وجزء من هذه الملكية يصبح ممر الوصول **الثانية** يسبق مالك العقار الآخرين في إنشاء ممر والطريقة **الثالثة** هي أن يبيع مالك العقار حق المرور فيه لجاره. وحق الارتفاق هو في الأساس اتفاق بين طرفين حيث يتم عمل ممر في العقار الخارجي ليسهل الوصول للعقار الداخلي وحينما ينشأ حق الارتفاق يجب أن يسمح مالك البيت الخارجي بارتفاق جاره سواء أراد ذلك أم لا لأنه من المنطقي لكلا الطرفين أن يتوصلا إلي حلا دون تدخل من السلطة الخارجية. كما أن مالك البيت يمكنه بيع الممر لجاره مع الاحتفاظ لنفسه بحق المرور فيه. وكتوضيح لتطبيق هذا المبدأ سيتم عرض المثال التالي: بفرض أن هناك مصدرا للماء(م) وبعض الجبال المحيطة كقيود في طريق من أراد الإحياء كما بالشكل التالي:

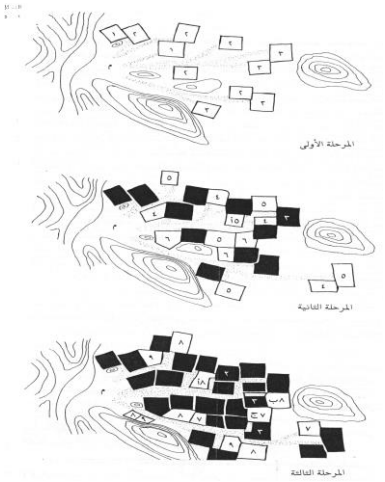

شكل (٢-٢-١٥) مثال لإحياء الأرض الموات (المصدر: أكبر (١٩٨٨)، ص. ٨١)

في المرحلة الأولي ستبني عدة منازل والمشار إليها بالمربعات بتلافي سفوح الجبال لصعوبة البناء عليها، وبحيث يكون لكل منزل حرم كالطريق والمشار إليها بنقط في الشكل إلي مصدر الماء. الأرقام في الشكل علي المنازل تدل علي الأسبقية في الإحياء، فالمنازل المرقمة بالرقم(١) سبقت المنازل المرقمة بالرقم(٢)، والمنازل المرقمة بالرقم(٢) سبقت المنازل المرقمة بالرقم (٣) وهكذا وبهذا فإن

مواقع هذه المنازل والطرق ستكون قيدا لمن أراد الحياء مستقبلا في المرحلة الثانية وهكذا في المرحلة الثالثة. علي سبيل المثال علي الفريق (٥أ) في المرحلة الثانية أن يأخذ موافقة الفريقين (٤،٣) لأنه سيسد طريقيهما بإحيائه فعليه أن يعوضهما، وعلي الفريق (٨ب) في المرحلة الثالثة أن يحصل علي حق المرور خلال منزل الفريق (٣) لتقليل مسافة سيره إلي مصدر الماء. أي أن عليه أن يتعامل مع ما قرره الفريق (٣) كقيد وهذا ينطبق أيضا علي المنزل (٧ج). أما المنزل (٨أ) في المرحلة الثالثة فعليه أن يعطي حق المرور للمنزل (٢) رغما عنه لأن المنزل (ع) سبق في الإحياء. وبهذا فالقرارات الصغيرة التي اتخذها الأفراد تراكمت عبر الزمن وصاغت البيئة (أكبر،١٩٩٢).

خامسا: حيازة الضرر (حق الأسبقية): وهذا المبدأ نشأ من مبدأ لا ضرر ولا ضرار و"هو الحق الذي يعطي للمالك الأسبق سواء للأرض أو المباني علي المالك الذي يأتي من بعده حيث يتم احترام حقوق المالك الأول من قبل الثاني"، وحق الأسبقية للأفراد أو مجموعات المستخدمين لأرض أو ملكيات ثابتة في المدن الإسلامية القديمة كان له أهمية أولي في المجتمع (Ahmed,2003)، ولقد أوضح Hakim (1986) أن حق الأسبقية عبر الزمن خلق حقوق للمالك الأسبق وجعلت كل قرار يتخذه متعلق بالبيئة العمرانية يمثل قيد علي المالك المستقبلي يجب عليه احترامه. علي سبيل المثال إذا بني شخص منزل له نافذة لا تطل علي منازل أخرى وبعد فترة بني جار له منزل وأراد أن يغلق الشخص الأول شباكه لأنه أصبح يطل علي منزله، لا يتم غلق هذا الشباك لأن الشخص الأول له حق الأسبقية علي الآخر. وكنتيجة لذلك يجب علي الشخص الثاني أن يعدل من منزله بحيث لا يتضرر من شباك منزل الأول. وحق الأسبقية يحدد بالحدث الأسبق وليس البناء الأسبق، علي سبيل المثال لو أن منزلين (أ) (ب) تم بناءهما متقابلين علي شارع نافذ وأصحاب البيت (ب) سواء كانوا سابقين في البناء للمنزل (أ) أولا، قاموا بفتح باب والذي من الممكن أن يسبب ضرر لسكان البيت (أ) في المستقبل عن طريق تقليل فرص الاختيار أمامهم في فتح باب جديد سيصبح لسكان البيت (ب) حق الأسبقية (أكبر،١٩٩٢).

علي الجانب الآخر ذكر Hakim (1986) لو أن شباك أو باب عمل ليطل علي فناء منزل آخر يجب غلق هذا الشباك، ولكن لو لم يعترض علي هذا الحدث أي شخص لسبب أو لآخر لمدة طويلة من الوقت سينشأ

حق الأسبقية لفاعل الحدث،بعض القضاة حدد المدة الزمنية اللازمة لذلك بعشر سنوات وذلك طبقا للحديث النبوي الشريف: *(من حاز شيئا علي خصمه عشر سنين فهو أحق منه)*[١٧] صدق رسول الله (ص)، ولقد أوضح العزب(١٩٩٧) أن مبدأ حيازة الضرر قد صاغ المدينة الإسلامية وأدى لوجود بيئة عمرانية مستقرة بواسطة القرارات المتراكمة للأفراد ولا يتم تدخل السلطة إلا في حالات النزاع فقط. ولقد تكونت الطرق في المدينة نتيجة التتابع في البناء معتمدة علي مبدأ حيازة الضرر فالبناء الأسبق يصيغ البناء الذي يأتي من بعده معتمدا علي مبدأ حيازة الضرر، وبذلك نشأت الطرق في المدينة الإسلامية كنتيجة طبيعية لاحتياجات السكان فالطريق هو ملك لجماعة المسلمين وبالتالي السيطرة عليه من حق المارة والمستخدمين له. إذا كثر عدد المارة في مكان ما فإن هذا الطريق سيكون أكثر سعة وسيمنع المارة فيه أي بناء يضيقه بناء علي حق الارتفاق وبذلك تزحف وتتجاور الوحدات المعمارية بجوار بعضها البعض إلي أن تستقر حدود الطريق تبعا لاستخدام المارة لها. ولا تتدخل السلطات المسلمة إلا في بعض الأحيان للحفاظ علي الطريق أو وقف النزاعات.

سادسا:تشجيع الشعور بالمسئولية:أي أن كل فرد في المجتمع مسئول ويجب عليه تحمل مسئوليته.

سابعا: نشر الثقة والاحترام والسلام بين الجيران: كما قال الرسول (ص)*:(لا يدخل الجنة من لا يأمن جاره بوائقه)*[١٨]صدق رسول الله (ص)،كذلك في حديث الرسول (ص): *(من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يؤذ جاره، من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليكرم ضيفه، ومن كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليقل خيرا أو ليصمت)*[١٩] صدق رسول الله (ص)، كذلك في قوله(ص): *(والله لا يؤمن من بات شبعان وجاره جائع إلي جنبه)*[٢٠] صدق رسول الله (ص) (Hakim,1986).

[١٧] بن حبيب عن بن مالك
[١٨] مسلم عن أنس
[١٩] أبي هريرة
[٢٠] أبي هريرة

٢-٢-٧ ملخص للمبادئ والحقوق الاجتماعية في الإسلام وتطبيقاتها العمرانية:

يلخص جدول (٢-٢-٥) المبادئ والحقوق الاجتماعية في الإسلام ومؤشرات هذه المبادئ وتطبيقاتها العمرانية:

جدول (٢-٢-٥) تطبيقات المبادئ الاجتماعية في العمران الإسلامي التراثي (المصدر : الباحثة)

المبادئ الاجتماعية	المؤشرات	تطبيقاتها العمرانية
الحرية وتشجيع مشاركة المواطنين في اتخاذ القرار	حرية التصرف في المسكن	١- حرية تقسيم قطعة الأرض الخاصة ٢- حرية رفع أو خفض قطعة الأرض ٣- حرية الارتفاع بالمسكن لأي ارتفاع ٤- حرية البروز في الهواء ٥-حرية فتح أبواب أو شبابيك علي الطريق ٦- حرية ممارسة أي تغير في الأنشطة في المسكن
	حرية الانتفاع بالفراغات العامة	١- حرية استغلال الفراغات في الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية ٢- حرية البروز بالدور العلوي على الطريق النافذ ٣- حرية إضافة سقيفة أو مظلها وغيرها في الطريق العام
	المشاركة بالآراء	١- الاجتماع والتواصل لحل الخلافات والنزاعات
	المشاركة في التنفيذ	١- بناء قطع الأراضي المخصصة للسكان ٢- إحياء الأرض الغير مستخدمة ٣- صيانة الفراغات المشتركة
	المشاركة في التمويل	١- جمع التبرعات من السكان بالتناسب مع مستوي دخلهم من الأغنى ثم الأفقر لصيانة الطرق الغير نافذة والفراغات المشتركة
المساواة والعدل في المجتمع	توفير القدرة على السكن	١- توفير القدرة لكل فرد علي إيواء نفسه من خلال مبدأ الإحياء
	المساواة في الحقوق والواجبات	١- لكل فرد الحق في الاعتراض علي الضرر ٢- الأفراد متساوون في حق المشاركة في اتخاذ القرارات

		٣- جميع أفراد المجتمع متساوون في الالتزام باحترام مبادئ العمران بدون تفرقة
توفير الأمن في المجتمع	جودة البيئة العمرانية	١- قيام الحكومة باختيار موقع مناسب وآمن للمدينة وإحاطتها بالأسوار ٢- حماية الأفراد للطرق الغير نافذة ٣- قيام الأفراد بتشييد البوابات على الحارات
	تعبئة المجتمع	١- التجانس والتآلف بين سكان الحارة الواحدة والمخصصة لمهنة معينة
الخصوصية	منع ضرر الكشف	١- استعمال المداخل المنكسرة ٢- وضع الأبواب علي الشوارع الفرعية ٤- بناء المآذن المواجهة لأسطح المساكن مسدودة ٥- الارتفاع بنوافذ الدور الأرضي واستخدام المشربيات
حقوق الجار		١- منع ارتفاع شخص بمنزله إذا تسبب في الأذى لجاره ٢- الحفاظ علي ملكية الآخرين من أراضي ومباني ٣- حق الشفعة ٤- حق الارتفاق ٥- حيازة الضرر ٦- نشر الثقة والاحترام والسلام بين الجيران ٧- تشجيع الشعور بالمسئولية والوعي العام

٢-٢-١٢الخلاصة:

تحدث هذا الفصل عن تأثير المبادئ والحقوق الاجتماعية في الإسلام على العمران وهذه المبادئ هي أولا: (مبدأ الحرية وتشجيع مشاركة المواطنين في اتخاذ القرار) وظهر كيف أن الأفراد تمتعوا بقدر كبير من الحرية فيما يخص بيئتهم العمرانية ولكن هذه الحرية كانت مشروطة بعدم إيذاء الآخرين من خلال مبدأ لا ضرر ولا ضرار، ومن الأمثلة على ما تمتع به الأفراد من حرية في المدن الإسلامية

التراثية هو حرية تصرف السكان في مساكنهم، وحرية الانتفاع المشترك من الأفنية والفراغات المفتوحة، أما بالنسبة لمشاركة المواطنين في اتخاذ القرارات فتوزعت المسئولية العمرانية في المدينة الإسلامية ما بين السلطة والأفراد وتمثل دور الأفراد في: ملكية قطع الأراضي المخصصة لهم وتحديد الممرات بها، إحياء الأرض الغير مستخدمة، التواصل والاجتماع مع بعضهم البعض لحل نزاعاتهم، تحمل مسئولية الفراغات الحضرية المشتركة، ثانيا: (مبدأ المساواة والعدل في المجتمع) والذي تحقق من خلال عدة صور كالمساواة بين الأفراد في إمكانية الحصول على مسكن من خلال إحياء الأرض الموات، والمساواة بين الأفراد في حق الاعتراض علي الضرر، والمساواة بين الأفراد في حق المشاركة في اتخاذ القرارات وتحمل المسئولية العمرانية، والمساواة بين الأفراد في وجوب احترام مبادئ العمران بدون تفرقة، ثالثا: مبدأ (توفير الأمن في المجتمع) والذي تحقق من خلال تجانس وتآلف السكان داخل الحارة الواحدة والمخصصة لأصحاب مهنة معينة، وتحمل الأفراد لمسئولية حماية الطرق الغير نافذة، وإقامة البوابات على الحارات، رابعا: (مبدأ الخصوصية) والذي تحقق من خلال منع ضرر الكشف، واستخدام المداخل المنكسرة، ووضع الأبواب علي الشوارع الفرعية، خامسا: (مبدأ حقوق الجار) والذي نظم العلاقة بين الجيران في المدينة الإسلامية التراثية من خلال مجموعة من الحقوق وهي منع ارتفاع شخص بمنزله إذا تسبب ذلك في الأذى لجاره، الحفاظ علي ملكية الآخرين من أراضي ومباني، حق الشفعة، حق الارتفاق، حيازة الضرر، تشجيع الشعور بالمسئولية والوعي العام، نشر الثقة والاحترام والسلام بين الجيران. وفي الفصل القادم سيتم عقد مقارنة بين مبادئ التنمية الاجتماعية المستدامة العالمية وتطبيقاتها في العمران، والمبادئ والحقوق الاجتماعية في الإسلام وتطبيقاتها في العمران الإسلامي التراثي.

الفصل الثالث: مقارنة بين مبادئ وتطبيقات التنمية الاجتماعية المستدامة العالمية في العمران والمبادئ والحقوق الاجتماعية وتطبيقاتها في العمران الإسلامي التراثي

٢-٣ مقارنة بين مبادئ وتطبيقات التنمية الاجتماعية المستدامة العالمية في العمران والمبادئ والحقوق الاجتماعية وتطبيقاتها في العمران الإسلامي التراثي

٢-٣-١ المقدمة:

في الفصل السابق تم دراسة تأثير خمسة من المبادئ والحقوق الاجتماعية في الإسلام على العمران الإسلامي التراثي، وفي هذا الفصل ستعقد مقارنة بين مبادئ التنمية الاجتماعية المستدامة العالمية والمؤثرة في النتاج العمراني، والمبادئ والحقوق الاجتماعية الإسلامية والتي أثرت في النتاج العمراني الإسلامي التراثي. ومبادئ التنمية الاجتماعية المستدامة هي: مبدأ الحرية وتشجيع مشاركة المواطنين في اتخاذ القرار، ومبدأ تحقيق المساواة والعدل في المجتمع، ومبدأ توفير الأمن في المجتمع، والمبادئ والحقوق الاجتماعية في الإسلام هي مبدأ الحرية وتشجيع مشاركة المواطنين في اتخاذ القرار، ومبدأ تحقيق المساواة والعدل في المجتمع، ومبدأ توفير الأمن في المجتمع، ومبدأ الخصوصية، ومبدأ حقوق الجار.

٢-٣-٢ مبدأ الحرية وتشجيع مشاركة المواطنين في اتخاذ القرار:

يعقد الجدول التالي مقارنة بين مبدأ الحرية وتشجيع مشاركة المواطنين في اتخاذ القرار كأحد مبادئ التنمية الاجتماعية المستدامة، ومبدأ الحرية وتشجيع مشاركة المواطنين في اتخاذ القرار كأحد الحقوق والمبادئ الاجتماعية في الإسلام وكيفية تحقق هذا المبدأ في كل من العمران العالمي والعمران الإسلامي التراثي.

جدول (٢-٣-١)مقارنة بين تحقيق مبدأ الحرية وتشجيع مشاركة المواطنين في اتخاذ القرار في كل من العمران الغربي والعمران الإسلامي التراثي (المصدر: الباحثة)

المبدأ	المؤشرات	تحققه في العمران الغربي	تحققه في العمران الإسلامي التراثي
الحرية وتشجيع مشاركة المواطنين في اتخاذ القرار	**حرية التصرف في المسكن**	الحرية مشروطة بما لا يتعارض مع القانون ويتمتع السكان بالحرية وفقا للشروط التي يحددها القانون لكل منطقة	الحرية مشروطة بما لا يؤذي الأفراد وفقا لمبدأ لا ضرر ولا ضرار ويتمتع السكان بالحرية فيما يلي: ١- حرية تقسيم قطعة الأرض الخاصة ٢- حرية رفع أو خفض قطعة الأرض ٣- حرية الارتفاع بالمسكن ٤- حرية البروز في الهواء ٥-حرية فتح أبواب أو شبابيك علي الطريق ٦- حرية ممارسة أي تغير في الأنشطة في المسكن ٧-حرية بيع أو تأجير جزء من المنزل
	حرية الانتفاع بالفراغات العامة	الحرية محدودة بما يحدده القانون من شروط	١- حرية استغلال الفراغات في الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية ٢- حرية البروز بالدور العلوي على الطريق النافذ ٣- حرية إضافة سقيفة أو مظلها وغيرها في الطريق العام
	المشاركة بالآراء	اجتماع الأفراد مع المسئولين من خلال مجموعة من الأجهزة كجمعيات الإسكان، مؤتمر الإسكان، فرق التنسيق، مجالس المجاورة، ممثل المواطنين	١- اجتماع الأفراد مع بعضهم لحل الخلافات والنزاعات
	المشاركة في التنفيذ	تتم من خلال: ١- بعض الجمعيات كجمعيات المجاورة	١- قيام الأفراد ببناء قطع الأراضي المخصصة لهم بأنفسهم

تابع جدول (٢-٣-١)

		٢- تطوع المواطنين بالعمالة اللازمة لتنفيذ المشروعات	٢- إحياء الأرض الغير مستخدمة ٣- صيانة الفراغات المشتركة
	المشاركة في التمويل	من خلال: ١- بعض الصناديق كصندوق التمويل ٢- تبرعات المواطنين	١- جمع التبرعات من السكان بالتناسب مع مستوي دخلهم من الأغنى ثم الأفقر لصيانة الفراغات المشتركة

ويلاحظ من الجدول السابق أن ما يخص حرية التصرف سواء على مستوى المسكن أو العمران فإن العمران الغربي يكون محكوما بالشروط التي يحددها القانون الخاص بكل منطقة وتكون حرية تصرف الأشخاص محدودة داخل هذا النطاق، أما بالنسبة للعمران الإسلامي التراثي فإن حرية الأشخاص تكون محدودة بما لا يؤذي الآخرين وفقا لمبدأ لا ضرر ولا ضرار وفيما عدا ذلك لهم مطلق الحرية في التصرف فيما يخص مسكنهم أو الفراغات العمرانية التي يتشاركون فيها، أما بالنسبة لمشاركة الأفراد الآراء والقرارات والتنفيذ والتمويل فتتم في العمران الغربي من خلال مجموعة من الأجهزة تنظم العلاقة بين الأفراد والدولة، أما بالنسبة للعمران الإسلامي التراثي فإن المهام في المدينة الإسلامية كانت مقسمة ما بين السلطة والأفراد وجميع صور المشاركة السابقة تتم بين الأفراد وبعضهم البعض دون تدخل من السلطات إلا في حالات النزاع.

٢-٣-٣ مبدأ تحقيق المساواة والعدل في المجتمع:

يعقد الجدول التالي مقارنة بين مبدأ تحقيق المساواة والعدل في المجتمع كأحد مبادئ التنمية الاجتماعية المستدامة، ومبدأ تحقيق المساواة والعدل في المجتمع كأحد الحقوق والمبادئ الاجتماعية في الإسلام وكيفية تحقيق هذا المبدأ في كل من العمران الغربي والعمران الإسلامي التراثي.

جدول (٢-٣-٢) مقارنة بين تحقيق مبدأ المساواة والعدل في كل من العمران الغربي والعمران الإسلامي التراثي المصدر: الباحثة

المبدأ	المؤشرات	تحققه في العمران العالمي	تحققه في العمران الإسلامي التراثي
تحقيق المساواة والعدل في المجتمع	**توفير القدرة على السكن**	١- توفر القدرة على شراء المساكن من خلال توفير إسكان منخفض التكاليف وتقديم دعم على الإيجارات ٢- توفير عدد من الوحدات السكنية يتناسب مع عدد السكان ذوي الدخل المنخفض	١- توفير القدرة لكل فرد علي إيواء نفسه من خلال تطبيق مبدأ الإحياء
	توفير سهولة الحركة والوصول	١- استخدام الاستعمال المختلط "Mixed-Use" وتشجيع المشي	
	توفير مستوى جيد من الخدمات والإسكان	١- الاهتمام بعمليات صيانة المساكن والخدمات وتجديدهما	
	المساواة في الحقوق والواجبات		١- لكل فرد الحق في الاعتراض علي الضرر ٢- الأفراد متساوون في حق المشاركة في اتخاذ القرارات ٣- جميع أفراد المجتمع متساوون في ضرورة الالتزام باحترام مبادئ العمران

ويلاحظ من الجدول السابق أن مبدأ تحقيق المساواة في الفرص والعدل اعتمد في العمران الغربي على ثلاث مؤشرات وهي توفير القدرة على السكن وتوفير سهولة الحركة والوصول وتوفير مستوى جيد من الخدمات والسكن وبالنسبة لمؤشر توفير القدرة على السكن تحقق من خلال توفير إسكان منخفض التكاليف وتقديم دعم على الإيجارات وتوفير عدد من الوحدات السكنية يتناسب مع عدد السكان، أما مبدأ تحقيق المساواة والعدل اعتمد في العمران الإسلامي على مؤشران هما توفير القدرة على السكن،

والمساواة في الحقوق والواجبات بين الأفراد ، ومؤشر توفير القدرة على السكن اعتمد على توفير الأرض اللازمة لبناء المسكن من خلال تطبيق مبدأ الإحياء.

٢-٣-٤ مبدأ توفير الأمن في المجتمع:

يعقد الجدول التالي مقارنة بين مبدأ توفير الأمن في المجتمع كأحد مبادئ التنمية الاجتماعية المستدامة، ومبدأ توفير الأمن في المجتمع كأحد الحقوق والمبادئ الاجتماعية في الإسلام وكيفية تحقيق هذا المبدأ في كل من العمران الغربي والعمران الإسلامي التراثي.

جدول (٢-٣-٣) مقارنة بين تحقيق مبدأ الأمن في كل من العمران الغربي والعمران الإسلامي التراثي

المصدر: الباحثة

المبدأ	المؤشرات	تحققه في العمران الغربي	تحققه في العمران الإسلامي التراثي
توفير الأمن في المجتمع	**جودة البيئة العمرانية**	١- الاهتمام بالإضاءة، النظافة، التشجير، تأمين المداخل، وتأمين الفراغات من خلال الأسوار	١- اختيار موقع آمن للمدينة ٢- حماية الأفراد للطرق الغير نافذة ٣- تشييد البوابات على الحارات
	تعبئة المجتمع	١- توعية الأفراد وتعزيز الشعور بالانتماء ٢- تنظيم دوريات من الأفراد للحراسة	١- التجانس والتآلف بين سكان الحارة الواحدة والمخصصة لمهنة معينة
	إحياء الفراغات العامة	١- استخدام الاستعمال المشترك ٢- توفير وسائل النقل ٣-الاهتمام بالأنشطة التجارية	

ويلاحظ من الجدول السابق أن مبدأ توفير الأمن في العمران الغربي اعتمد على جهود الدولة سواء من خلال مؤشر تحسين جودة البيئة العمرانية من خلال الاهتمام بالإضاءة والتشجير وغيره أو من خلال مؤشر إحياء الفراغات العامة باستخدام الاستعمال المختلط والاهتمام بالأنشطة التجارية مع محاولة لإشراك الأفراد في توفير الأمن من خلال تعزيز شعور الانتماء لديهم وتنظيم دوريات من الأفراد تقوم بالحراسة، كذلك فإن مبدأ توفير الأمن في العمران الإسلامي التراثي ينقسم إلى مستويين الأمن العام للمدينة وهو مهمة الحكومة من حيث اختيار موقع مناسب للمدينة وتحصينها بالأسوار ووسائل الدفاع

الأخرى، والمستوى الثاني تحقيق الأمن في المنطقة السكنية وهو دور الأفراد والذين اهتموا بتشييد البوابات على حاراتهم وصيانتها.

٢-٣-٥ مبدأ الخصوصية:

يبين الجدول التالي مبدأ الخصوصية كأحد الحقوق والمبادئ الاجتماعية في الإسلام وكيف تحقق هذا المبدأ في العمران الإسلامي التراثي، وكيف لم يظهر تأثيره في العمران العالمي.

جدول (٣-٣-٤) مقارنة مبدأ الخصوصية وتأثيره في العمران الإسلامي التراثي وإهماله في العمران الغربي

المصدر: الباحثة

المبدأ	المؤشرات	تحققه في العمران الغربي	تحققه في العمران الإسلامي التراثي
الخصوصية	**منع ضرر الكشف**	لم يظهر تأثير هذا المبدأ في العمران العالمي	١- استعمال المداخل المنكسرة ٢- وضع الأبواب علي الشوارع الفرعية ٣- بناء المآذن المواجهة لأسطح المساكن مسدودة ٤- الارتفاع بنوافذ الدور الأرضي واستخدام المشربيات

ويلاحظ من الجدول السابق أن مبدأ الخصوصية هو أحد المبادئ التي صاغت العمران الإسلامي التراثي وأكسبته هويته، أما بالنسبة للعمران العالمي فلم يظهر تأثير لهذا المبدأ فيه.

٢-٣-٦ مبدأ حقوق الجار:

على الرغم من عدم وجود نص صريح على هذا المبدأ كأحد مبادئ التنمية الاجتماعية المستدامة إلا أن بعض الدول عملت به وأثر في عمرانها كما سيوضح الجدول التالي:

جدول (٢-٣-٥) مقارنة بين تحقيق مبدأ حقوق الجار في كل من العمران الغربي والعمران الإسلامي التراثي

المصدر: الباحثة

المبدأ	تحققه في العمران الغربي	تحققه في العمران الإسلامي التراثي
حقوق الجار	تعرض تصميمات المباني الجديدة على السكان لإبداء رأيهم وتقرير ما إذا كانت ستتسبب في الأذى لأحد أم لا ويتم تنفيذ ما يجتمع عليه السكان من أجل الصالح العام وذلك في بعض الدول الأوروبية	١- منع ارتفاع شخص بمنزله إذا تسبب في الأذى لجاره ٢- الحفاظ علي ملكية الآخرين من أراضي ومباني ٣- حق الشفعة ٤- حق الارتفاق ٥- حيازة الضرر ٦- تشجيع الشعور بالمسئولية والوعي العام ٧- نشر الثقة والاحترام والسلام بين الجيران

ويلاحظ من الجدول السابق أن مبدأ حقوق الجار وهو أحد المبادئ المؤثرة على العمران الإسلامي التراثي والمنصوص عليه في القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة قد بدأ بالعمل به في بعض الدول الغربية على الرغم من عدم وجود نص صريح على هذا المبدأ في القانون.

من المقارنات السابقة يتضح أن المبادئ والحقوق الاجتماعية الإسلامية تحاكي مبادئ التنمية الاجتماعية المستدامة بل وتزيد عليها أيضا بما يتناسب مع طبيعة وخصوصية المجتمع المحلي ومن هنا يمكن الخروج بمجموعة من المبادئ والمؤشرات المشتركة لقياس مدى تحققها في دراسة الحالة المحلية، ودراسة مدى قبول المجتمع المحلي لهذه المبادئ، ومحاولة الوصول لمجموعة من أدوات تحقيق هذه المبادئ والتي تلقى قبول من المجتمع المحلي، ويعرض الجدول التالي مجموعة هذه المبادئ والمؤشرات التي ستستخدم في دراسة الحالة:

جدول (٢-٣-٦) مبادئ العمران الإسلامي المستدام اجتماعيا ومؤشراتها (المصدر: الباحثة)

المبدأ	المؤشرات
الحريـة وتشـجيع مشـاركة المـواطنين فـي اتخـاذ القرار	١- المشاركة في القرارات ٢- المشاركة في التنفيذ ٣- المشاركة في التمويل
تحقيق المساواة والعدل في المجتمع	١- توفير القدرة على شراء المسكن"Affordability" ٢- توفير عدد من المساكن يتناسب مع عدد السكان"Availability" ٣- توفير سهولة الحركة والوصول"Accessibility" ٤- توفير مستوى جيد من الخدمات والإسكان"Quality"
توفير الأمن في المجتمع	١- جودة البيئة العمرانية"Physical Quality" ٢- تعبئة المجتمع المحلي"Mobilization" ٣- إحياء الفراغات العامة"Revitalization"
الخصوصية	١- الخصوصية البصرية ٢- الخصوصية السمعية
حقوق الجار	١- وجود علاقة قوية بين الجيران ٢- استئذان الجيران في حالة التسبب في الإزعاج ٣- التواصل بين الجيران لحل المشكلات ٤- وجود مسئول عن المنطقة من الجيران ٥- عدم وجود خلافات بين الجيران

٢-٣-٧ الخلاصة:

عقد هذا الفصل مقارنة بين مبادئ التنمية الاجتماعية المستدامة المؤثرة في العمران الغربي، وبين المبادئ والحقوق الاجتماعية في الإسلام والتي صاغت العمران الإسلامي التراثي، ومن هذه المقارنة تم الوصول إلى أنه بالنسبة لمبدأ (الحرية وتشجيع مشاركة المواطنين في اتخاذ القرار) فإن الحرية في العمران الغربي تكون محكوما بالشروط التي يحددها القانون الخاص بكل منطقة، أما بالنسبة للعمران الإسلامي التراثي فإن حرية الأشخاص تكون محدودة بما لا يؤذي الآخرين وفقا لمبدأ لا ضرر ولا

ضرار، وبالنسبة لمشاركة الأفراد الآراء والقرارات والتنفيذ والتمويل فتتم في العمران الغربي من خلال مجموعة من الأجهزة تنظم العلاقة بين الأفراد والدولة، لكن في العمران الإسلامي التراثي فإن المهام في المدينة الإسلامية كانت مقسمة ما بين السلطة والأفراد وجميع صور المشاركة تتم بين الأفراد وبعضهم البعض دون تدخل من السلطات إلا في حالات النزاع.

وبالنسبة لمبدأ (تحقيق المساواة والعدل في المجتمع) اعتمد في العمران الغربي على توفير القدرة على السكن وتوفير سهولة الحركة والوصول وتوفير مستوى جيد من الخدمات والسكن وبالنسبة لتوفير القدرة على السكن تحقق من خلال توفير إسكان منخفض التكاليف وتقديم دعم على الإيجارات وتوفير عدد من الوحدات السكنية يتناسب مع عدد السكان، أما مبدأ تحقيق المساواة والعدل اعتمد في العمران الإسلامي على توفير القدرة على السكن، والمساواة في الحقوق والواجبات بين الأفراد ، وتوفير القدرة على السكن اعتمد على توفير الأرض اللازمة لبناء المسكن من خلال تطبيق مبدأ الإحياء.

وبالنسبة لمبدأ (توفير الأمن) في العمران الغربي اعتمد على جهود الدولة من خلال تحسين جودة البيئة العمرانية عن طريق الاهتمام بالإضاءة والتشجير، ومن خلال إحياء الفراغات العامة باستخدام الاستعمال المختلط والاهتمام بالأنشطة التجارية مع محاولة لإشراك الأفراد في توفير الأمن من خلال تعزيز شعورهم بالانتماء وتنظيم دوريات من الأفراد تقوم بالحراسة، أما في العمران الإسلامي التراثي فإن الأمن انقسم إلى مستويين الأمن العام للمدينة وهو مهمة الحكومة من حيث اختيار موقع مناسب للمدينة وتحصينها بالأسوار ووسائل الدفاع الأخرى، والمستوى الثاني تحقيق الأمن في المنطقة السكنية وهو دور الأفراد والذين اهتموا بتشييد البوابات على حاراتهم وصيانتها.

وبالنسبة لمبدأ (الخصوصية) فإنها أحد المبادئ التي صاغت العمران الإسلامي التراثي وأكسبته هويته، لكن لم يظهر لها تأثير في العمران الغربي، أما مبدأ (حقوق الجار) فعلى الرغم من أنه أحد المبادئ المؤثرة على العمران الإسلامي التراثي والمنصوص عليه في القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة إلا أنه قد بدأ بالعمل به في بعض الدول الغربية على الرغم من عدم وجود نص صريح على هذا المبدأ في القانون.

من هنا يتضح أن المبادئ والحقوق الاجتماعية الإسلامية تحاكي مبادئ التنمية الاجتماعية المستدامة بل وتزيد عليها أيضا بما يتناسب مع طبيعة وخصوصية المجتمع المحلي، وبذلك أمكن الخروج بمجموعة من المبادئ والمؤشرات المشتركة لقياس مدى تحققها في دراسة الحالة المحلية، ودراسة مدى قبول المجتمع المحلي لهذه المبادئ، ومحاولة الوصول لمجموعة من أدوات تحقيق هذه المبادئ والتي تلقى قبول من المجتمع المحلي والتي قد تصلح كمدخل لتحقيق عمران مستدام اجتماعيا يتفق مع خصوصية المجتمع المحلي.

الباب الثالث

تقييم مدى تحقق مبادئ العمران الإسلامي المستدام اجتماعيا في المستقرات السكنية الجديدة بمصر: مدينة دمياط الجديدة كدراسة حالة

٣- تقييم مدى تحقق مبادئ العمران الإسلامي المستدام اجتماعيا في المستقرات السكنية الجديدة بمصر: مدينة دمياط الجديدة كدراسة حالة

٣-١ المقدمة:

يتحدث هذا الباب عن مدينة دمياط الجديدة كدراسة حالة، وذلك بغرض بحث مدى تحقق مبادئ العمران الإسلامي المستدام اجتماعيا في تخطيط وتصميم مدينة دمياط الجديدة وهذه المبادئ هي أولا: مبدأ (الحرية وتشجيع مشاركة المواطنين في اتخاذ القرار) والذي تتم دراسته على أربعة مستويات وهي أولا: دراسة ما إذا كان هناك أي نوع من مشاركة المواطنين للمخططين والمصممين أثناء تخطيط وتصميم مدينة دمياط الجديدة، ثانيا: دراسة ما إذا كان لدى المواطنين رغبة في المشاركة بالقرارات العمرانية التي تخص مدينتهم ومنطقتهم السكنية سواء على مستوى التخطيط أو التصميم، ثالثا: دراسة ما إذا كان هناك نوع من المشاركة الفعلية بين الأفراد لحل مشاكلهم العمرانية المشتركة وذلك من خلال الصيانة وإدارة العمران ويتم دراسة مبدأ الحرية وتشجيع مشاركة المواطنين في اتخاذ القرار من خلال ثلاثة مؤشرات وهي المشاركة في القرارات، والتنفيذ، والتمويل. ثانيا: مبدأ (المساواة والعدل في المجتمع) ولدراسة هذا المبدأ تمت دراسة أربعة مؤشرات وهي توفير القدرة على شراء المسكن "Affordability"، توفير عدد من الوحدات السكنية يتناسب مع عدد السكان "Availability"، توفير سهولة الحركة والوصول للمسكن والخدمات "Accessibility"، توفير مستوى جيد من الخدمات والسكن "Quality"، ثالثا: مبدأ (توفير الأمن في المجتمع) وتتم دراسة هذا المبدأ على مستوى تحقق الأمن في طرق المدينة، وفراغاتها الحضرية وداخل الوحدات السكنية من خلال مؤشرات جودة البيئة العمرانية، تعبئة المجتمع المحلي، إحياء الفراغات الحضرية، مبدأ (الخصوصية) وتتم دراسته من خلال مؤشر الخصوصية البصرية والخصوصية السمعية، ومبدأ (حقوق الجار) والذي تتم دراسته من خلال مؤشرات العلاقة بين الجيران، الاستئذان في حالة التسبب في الضرر للغير، التواصل لحل المشكلات، وجود مسئول من الجيران عن المنطقة، عدم وجود خلافات بين الجيران.

وفي هذا الباب تم الاعتماد على الدراسات التي قام بعملها المكتب العربي قبل تخطيط وتصميم المدينة، والبيانات التي تم الحصول عليها من جهاز تنمية وتعمير دمياط الجديدة، والدراسة الميدانية التي قامت بها الباحثة مستعينة بالملاحظة والتصوير واستبيان آراء عينة من القاطنين بالمدينة، وتم اختيار عينة من السكان مكونة من مئة أسرة، وروعي التوزيع الجغرافي المتجانس لهذه العينة حيث تم اختيار ثلاث مجاورات من كل حي من الأحياء الثلاثة المأهولة بالمدينة من إجمالي ست مجاورات لكل حي، بحيث تم اختيار ٤٠ أسرة من الحي الثاني نظرا لأنه أكثر الأحياء المأهولة بالمدينة، وثلاثين أسرة من الحي الأول، وثلاثين أسرة من الحي الرابع. وتم اختيار نوع الاستبيان عن طريق المقابلة الشخصية وذلك للوصول إلى معلومات متعمقة فيما يتعلق بمدى تحقق مبادئ العمران الإسلامي المستدام اجتماعيا في مدينة دمياط الجديدة، ولم يتم استخدام الاستبيان بالبريد لإمكانية ضياع الاستمارات وعدم التأكد من أن من سيصلهم الاستبيان سيقومون بالإجابة عليه، كما أنه سيأخذ وقتا طويلا في الوصول مرة أخرى للباحثة، كما لم يستخدم أسلوب الاستبيان عن طريق الهاتف لأنه لا يصلح للاستبيانات الطويلة والتي تحتاج لوقت. كذلك فإن أسلوب الاستبيان بالمقابلة الشخصية يعطي فرصة للباحثة للوصول إلى معلومات أعمق من خلال موضوع قد يطرحه الشخص الذي تتم مقابلته ويتعلق بموضوع الاستبيان. وروعي عند تصميم أسئلة الاستبيان أن تتسم بوضوح المعنى والابتعاد عن الكلمات والتعبيرات الفنية التي يصعب فهمها حيث تم استخدام اللغة العامية في الاستبيان لسهولة التواصل بين الباحثة ومن يتم مقابلته، كذلك روعي البعد عن الأسئلة الإيحائية والأسئلة المركبة والتي تحتوي على أكثر من عنصر، كما روعي كذلك إعطاء الشخص الذي تتم مقابلته فرصة للإجابة مع استخدام بدائل للإجابات مثل "إلى حد ما" بدلا من البدائل البسيطة "كنعم" أو"لا" فقط. وتم استخدام السؤال المغلق المفتوح حيث تم وضع مجموعة من بدائل الإجابات ثم في النهاية بديل يعطى للشخص الذي تتم مقابلته حرية الإضافة إلى بدائل الإجابات الموضوعة مثل كلمة "طريقة أخرى" أو "وسيلة أخرى".

ولقد وقع الاختيار على مدينة دمياط الجديدة لتمثل دراسة حالة للعديد من الأسباب وهي أولا: أنها تمثل مدينة مستقلة ذات قاعدة اقتصادية مستقلة بذاتها عن المجتمعات القائمة، ثانيا: إمكانية وجود مصادر للمعلومات متمثلة في بعض الأشخاص مما يسهل على الباحثة إجراء دراستها، ثالثا: عند التركيز على مدينة واحدة يمكن في هذه الحالة زيادة عدد حالات الدراسة. ويعرض هذا الباب موقع مدينة دمياط الجديدة والهدف من إنشائها، والمخطط العام لها، كذلك التعرف على بديل تخطيط المجاورات الذي تم اختياره لينفذ، وعرض الوضع الحالي، ثم تقييم مدى تحقق مبادئ العمران الإسلامي المستدام اجتماعيا في الدراسات التي قام بها المكتب العربي وفي الوضع القائم بالمدينة.

٣-٢ المدن الجديدة بمصر:

يمكن تلخيص أسباب الاتجاه نحو سياسة المدن الجديدة في مصر إلى سببين أساسين وهما أولا:انتقال تأثيرات الثورة الصناعية من أوربا إلى مصر وقيام المدن الصناعية وما يلزمها من بنية أساسية فظهرت من هنا مشكلة المكان إذ أن الوادي محدود الرقعة والمساحة وهامش التوسع فيه ضيق، ثانيا: المشكلة السكانية والتي أساسها ارتفاع معدلات الزيادة السكانية في الوادي والدلتا، وارتفاع الكثافة السكانية بهما مما أدى إلى العدوان على الأرض الزراعية، ولقد ترتب على ذلك ضرورة وضع استراتيجية للتنمية العمرانية لمواجهة هذه المشكلة، واعتمدت استراتيجية التنمية العمرانية في مصر على محورين رئيسين: المحور الأول على المدى البعيد ويهدف إلى فتح محاور جديدة للتنمية في المناطق غير المأهولة والتي تتمتع بمقومات طبيعية يمكن استغلالها لتعمير هذه المناطق، والمحور الثاني على المدى القريب: ويتمثل في إنشاء سلسلة من المدن والقرى الجديدة حول الدلتا والوادي في أجيال متتابعة حيث تكون مراكز للتنمية واجتذاب السكان للتخفيف من الكثافة السكانية في المدن القائمة. ويمكن تقسيم المدن الجديدة إلى ثلاثة أنواع وهي مجموعة المدن التابعة مثل مدينة ١٥ مايو، ومجموعة المدن التوأم مثل بني سويف الجديدة، ومجموعة المدن المستقلة مثل مدينة دمياط الجديدة.

٣-٣ مدينة دمياط الجديدة - دراسة حالة:

كان الهدف من إنشاء مدينة دمياط الجديدة هو خدمة منطقة وسط وشرق الدلتا، والإسهام في مواجهة مشاكل الزيادة السكانية بمحافظة دمياط، والحد من نمو مدينة دمياط الحالية وتوسعها على حساب الرقعة الزراعية، كذلك استيعاب الهجرة البشرية المتوقعة نتيجة تشغيل الميناء واستيعاب الخدمات مثل الجامعة والمنطقة الصناعية، واستغلال شاطئ البحر كمصيف وشاليهات وقرى سياحية. وتقع مدينة دمياط الجديدة في شمال منطقة الدلتا على ساحل البحر المتوسط بطول ٩ كم، وتبعد حوالي ٤.٥ كم إلى الغرب من ميناء دمياط، تحيط بالمدينة من الشرق والغرب والجنوب مساحات خضراء من النخيل وأشجار الفاكهة. ترتبط المدينة بشبكة مستجدة من الطرق البرية السريعة، ويمر جنوب المدينة الطريق الدولي الساحلي لشمال أفريقيا، كما يمر أيضا امتداده بشمال المدينة، ويربط المدينة بطريق (المنصورة – دمياط) طريق طوله ١٤ كم ويمر بالميناء.

شكل (٣-١) المساحات الخضراء المحيطة بالمدينة
المصدر: الباحثة

شكل (٣-٢) للمساحات الخضراء على مدخل المدينة
المصدر: الباحثة

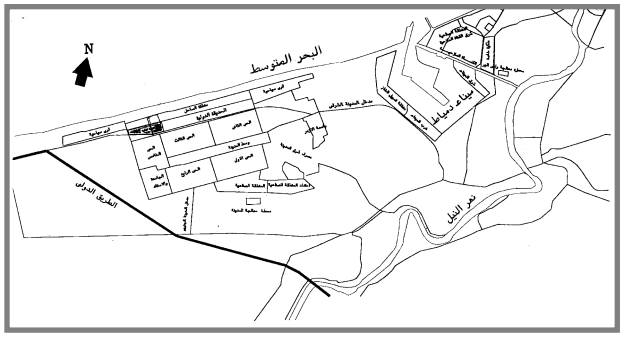

شكل (٣-٣) يوضح موقع مدينة دمياط الجديدة (المصدر: جهاز تعمير وتنمية دمياط الجديدة (٢٠٠٥))

وقام السيد المهندس وزير التعمير والمجتمعات الجديدة واستصلاح الأراضي بتكليف المكتب العربي للتصميمات والاستشارات الهندسية بإعداد المخطط العام لمدينة دمياط الجديدة فقام المكتب العربي بعمل تخطيط وتصميم الحي الأول والثاني والرابع والمنطقة الصناعية وامتدادها والمنطقة الساحلية ووسط المدينة، أما الحيين الثالث والخامس فقام مكتب بيسر قطري بتخطيطهما وتصميمهما. وتبلغ المساحة المخصصة للمدينة والميناء والأراضي المحيطة بهم ٣٠ ألف فدان، وتبلغ مساحة المدينة وحدها ٦٥٠٠ فدان، وتتكون المدينة من الآتي:

الأحياء السكنية: تتكون المدينة من ستة أحياء سكنية ذات طاقة استيعابية سكانية تبلغ ٣٥٠ ألف نسمة ويقطن منهم حاليا ١٠٠ ألف نسمة، وكل حي سكني مقسم إلى ست مجاورات سكنية ومركز حي والمراكز الفرعية داخل المجاورات السكنية. ولقد تم تنفيذ البنية الأساسية للحي الأول والثاني والرابع، وجاري العمل في مرافق الحيين الثالث والخامس، أما الحي المتميز تحت التخطيط.

وسط المدينة: ويتكون من أولا: المنطقة المركزية والمقسمة لثلاث مناطق (أ،ب،ج) بمساحة ٤٣٧ فدان بها مباني الخدمات الرئيسية وقطع أراضي سكني تجاري. ثانيا: منطقة ترفيهية والتي تقع في مدخل المدينة على مساحة ١١٠ فدان، وتضم حديقة عامة جاري تنفيذها على مساحة ٥٥ فدان تشمل "مطعم وكافيتريا، مسرح مكشوف، ساحة عرض، مقاعد ومظلات، مناطق خضرا ء" وذلك لتكون منطقة ترفيهية تخدم المدينة وروادها، كما تضم مسجدا كبيرا منفذ ويعمل حاليا، ومنطقة خدمات على مساحة ١٢ فدان والباقي مساحة ٤٢ فدان متاحة لإنشاء خدمات ترفيهية.

منطقة ساحلية بطول ٥كم: وتقع شمال المدينة على ساحل البحر المتوسط على مساحة ٤٤٠ فدان. المرحلة الأولى منها بمساحة ٢١٦ فدان وتضم الآتي: قطع أراضي شاليهات بارتفاع دورين، قطع أراضي تقام عليها عمارات بارتفاع ٤ أدوار، منطقة خدمات رئيسية مقام بها حاليا سوق تجاري ومسجد، وتضم قطع أراضي للأنشطة الترفيهية والخدمية والتجارية. أما المرحلة الثانية بمساحة ٢٢٤ فدان فهي مازالت تحت التخطيط. والقرى السياحية: تقع شرق وغرب المدينة على مساحة ٣٠٠ فدان.

القرية الذكية: خصص لها ١٠٠ فدان شمال الطريق الدولي وهي تعد الثانية على مستوى الجمهورية.
القرية الأوليمبية: خصص لها ٨٠ فدان على شمال فرع الطريق الدولي المواجه للمدينة لإقامتها.
الحديقة الدولية: تقع في المسافة الفاصلة بين الأحياء السكنية ومنطقة الشاليهات بمساحة ١٧٠ فدان.
منطقة المقابر: تقع في الجنوب الشرقي للمدينة على مساحة ٩٥ فدان وتضم عدد ٥١٩٦ مقبرة. **المنطقة الصناعية:** يشمل المخطط العام للمدينة منطقة صناعية (مرحلة أولى وامتدادها) تبلغ مساحتها حوالي ٥٤٥ فدان وقد قسمت هذه المساحة إلى قطع مختلفة المساحات حتى تفي بنوعيات الصناعات المختلفة التي تحتويها المنطقة الصناعية مثل صناعة الأثاث والجلود والأغذية والألبان والحلويات وضرب الأرز والنسيج والتخزين والصناعات الهندسية والميكانيكية، كما توجد ٧١ قطعة بمساحات ٣٠٠ م٢ للبيع للشباب (جهاز تعمير وتنمية مدينة دمياط الجديدة، ٢٠٠٦).

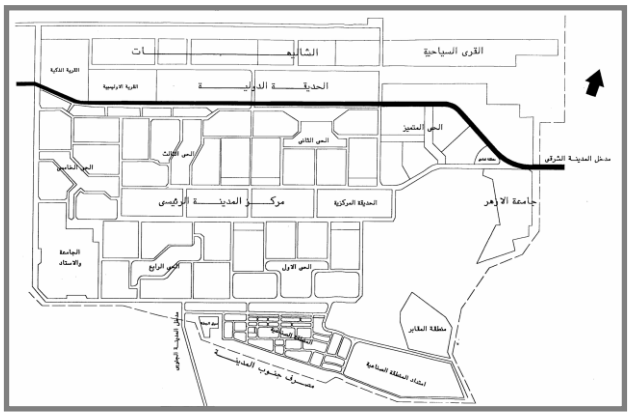

شكل (٣-٤) يوضح المخطط العام لمدينة دمياط الجديدة (المصدر: جهاز تعمير وتنمية دمياط الجديدة (٢٠٠٥))

نوعيات السكان بالمدينة: تتعدد نوعيات السكان بالمدينة من موظفين في الأجهزة الحكومية المختلفة بالمدينة، طلبة "موسم الدراسة"، العاملين بالميناء، العاملين بالمنطقة الصناعية، أصحاب الأعمال الحرة، المصيفين" موسم الصيف" (جهاز تعمير وتنمية مدينة دمياط الجديدة ، ٢٠٠٦).

٣-٤ الفكرة التخطيطية لتصميم الأحياء (الحي الأول والثاني والرابع):

يتشكل الحي من ست مجاورات متماثلة في المساحة وعلى اتصال مباشر بمركز الحي بما يحقق مجال خدمة متكافئ بالنسبة لكافة المجاورات. وتحد أطراف مركز الحي مواقع مدارس التعليم الثانوي التي تخدم الحي، ويمتد طريق حلقي حول مركز الحي تشع منه الطرق الواقعة بين مجاورات الحي والتي تتصل بشبكة الطرق الرئيسية المحيطة بالأحياء والتي تربطها بمنطقة مركز المدينة وباقي مكوناتها. تتنوع المناطق الخضراء في الحي بحيث تشكل امتدادا لمركزه كمنطقة ترفيهية على مستوى الحي، كما تمتد المناطق الخضراء بالشوارع الرئيسية الواقعة بين الأحياء والمؤدية إلى منطقة وسط المدينة. وروعي في وضع الفكرة التخطيطية للحي تلافي إمكانية المرور العابر والمباشر خلال الأحياء تفاديا لنشوء محاور حركة خلالها بدلا من محاور الحركة المحددة على مستوى المدينة وذلك بهدف الحفاظ على ترابط مكونات الحي في وحدة متكاملة(المكتب العربي،١٩٨١).

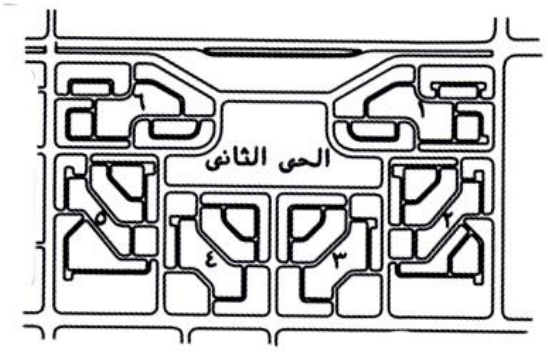

شكل (٣-٥) يوضح تخطيط الحي الثاني (المصدر: جهاز تنمية وتعمير دمياط الجديدة (٢٠٠٥))

٣-٥ الفكرة التخطيطية لتصميم المجاورات:

عند تحديد حجم المجاورة تم اتخاذ المدرسة الأساسية كمؤشر لتحديد الحجم السكاني للمجاورة، وتم تحديد عدد سكان المجاورة بتسعة آلاف نسمة وبكثافة سكانية ١٥٠ فرد / فدان وبذلك أصبحت مساحة

المجاورة ستين فدان. الاتصال بين مكونات المجاورة يتم من خلال طرق خدمية"Access Rods" للاتصال المباشر بقطع الأراضي والتجمعات السكنية مع توفير مناطق الانتظار اللازمة والكافية. يرتبط تصميم المجاورة بتحقيق وحدة مديولية تؤسس على تحديد مساحات قطع الأراضي وعروض واجهاتها. وتم الأخذ بمركزية الخدمات داخل المجاورة بما يحقق عدالة التوزيع لكل أجزاء المجاورة وسهولة الاتصال بينها وبين المركز.وتتكون المجاورة من أربع مناطق سكنية ومركز خدمة ويحيط بهذا المركز طريق للسيارات تتفرع منه طرق حلقية للتخديم على المناطق السكنية كما تتفرع من الطريق المحيط بالمركز مسارات للسيارات تربط مركز المجاورة بالطرق المحيطة بالمجاورة (المكتب العربي،١٩٨١).

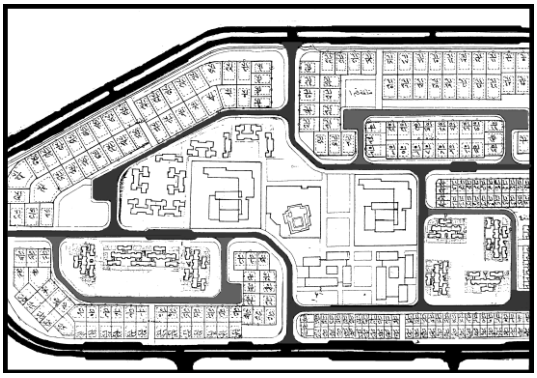

شكل (٣-٦) تكوين المجاورة الأولى بالحي الثاني (المصدر: جهاز تنمية وتعمير دمياط الجديدة (٢٠٠٥))

٣-٦ تقييم مدى تحقق مبادئ العمران الإسلامي المستدام اجتماعيا بمدينة دمياط الجديدة:

٣-٦-١ مبدأ الحرية وتشجيع مشاركة المواطنين في اتخاذ القرار:

تمت دراسة هذا المبدأ على أربعة مستويات وهي:

أولا: مشاركة المواطنين أثناء تخطيط وتصميم المدينة:

بعد إجراء مقابلة مع المسئولين عن تخطيط وتصميم مدينة دمياط الجديدة وسؤالهم عما إذا كان هناك أي نوع من مشاركة المواطنين أثناء تخطيط وتصميم المدينة أوضحوا أنه لم يكن للمواطنين أي دور أثناء وضع هذا التخطيط، ولبحث ما إذا قام المواطنون بعمل تغيرات على وحداتهم السكنية نتيجة لعدم

مشاركتهم في تصميمها كانت النتائج أن ما يقرب من نصف العينة قد قاموا بعمل تعديلات في وحداتهم بعد استلامها وذلك كما هو موضح بالشكل التالي:

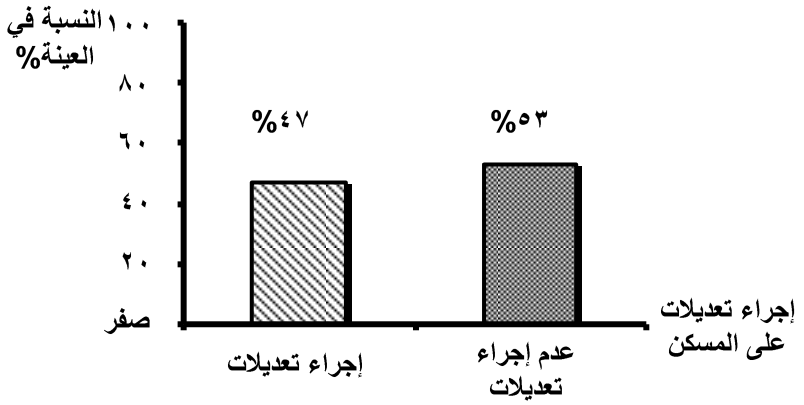

شكل (٣-٧) إجراء تعديل في الوحدة السكنية من قبل السكان (المصدر: الباحثة)

ويلاحظ من الشكل السابق أن ما يقرب من نصف العينة قد أجرت تعديلات على وحداتهم السكنية من أجل أن تلبي احتياجاتهم، وذلك لأنه لم يكن هناك أي نوع من مشاركة المستخدمين للمصممين أثناء تصميم هذه الوحدات السكنية كمحاولة للتعرف على الاحتياجات المختلفة للسكان.

نوعية التعديلات التي أجراها السكان على وحداتهم السكنية:

اختلفت التعديلات التي أجراها السكان على وحداتهم السكنية ومن أكثر التعديلات شيوعا إغلاق البلكونة لتحويلها إلى غرفة، تغيير التشطيبات، إعادة توزيع الغرف، فتح غرفتين على بعضهما البعض، توسيع المطبخ، تبديل المطبخ والحمام، تغيير السباكة والنجارة.

شكل (٣-٨) إغلاق البلكونة كأحد تعديلات السكان في وحداتهم الحي الثاني المجاورة الرابعة (المصدر: الباحثة)

شكل (٣-٩) إغلاق البلكونة كأحد تعديلات السكان في وحداتهم الحي الثاني المجاورة الرابعة (المصدر: الباحثة)

سبب عدم إجراء تعديلات على الوحدة السكنية:

وفي حالة السكان الذين لم يجروا تعديلات على وحداتهم السكنية تم سؤالهم عن السبب في ذلك وكانت الأسباب إما لأن الوحدة السكنية مناسبة لاحتياجاتهم أو لأن التعديلات تتطلب أموالا أو المسكن عبارة عن بيت ملك لصاحبه مصمم من البداية وفقا لاحتياجات ساكنيه وليس وحدة سكنية في بلوك سكني أو لأن الوحدة السكنية مستأجرة وليست ملكا لساكنيها أو لأن الجهاز لا يسمح بالتعديلات إلا بشروط معينة وكانت نسب الإجابات كما هي موضحة بالشكل التالي:

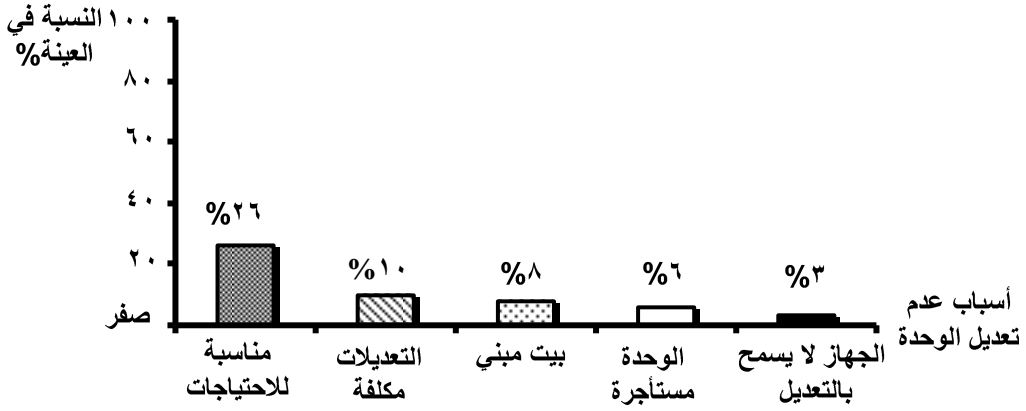

شكل (٣-١٠) أسباب عدم قيام بعض السكان بتعديلات في وحداتهم السكنية (المصدر: الباحثة)

من الشكل السابق يتضح أن ٢٦ % من العينة فقط ممن لم يجروا تعديلات على وحداتهم السكنية لم يجروها لأن الوحدة تناسبهم كما هي، أما ٢٧ %من العينة ممن لم يجروا تعديلات لديهم أسباب مختلفة تعوقهم عن إجراء التعديلات وليس لأنها مناسبة لاحتياجاتهم.

ثانيا: حدوث مشاركة للمواطنين في المشروعات الجارية في المدينة:

لمعرفة ما إذا كان هناك دور للمواطنين في المشروعات الجديدة الجاري إنشائها في المدينة بعد سكنهم فيها تم عمل الاستبيان وكانت النتيجة سلبية تماما، حيث أن ١٠٠ % من العينة لم تشارك في أي مشروع جديد تم تنفيذه أثناء مدة سكنهم بالمدينة. وسبب ذلك هو عدم عرض جهاز التنمية والتعمير لمقترح المشروعات الجديدة على المواطنين في محاولة لإشراكهم والأخذ برأيهم في هذه المشروعات.

وكمثال على بعض القرارات التي لم يتم إشراك المواطنين فيها: إلغاء مشروع الطفطف الذي كان يسير في شارع الصعيدي على الرغم من ترحيب السكان بهذه الفكرة لأنه عمل على إحياء المنطقة وتسهيل عمليات الانتقال والوصول، غلق شارع الصعيدي "وهو شارع تجاري" أمام السيارات ليلا في فصل الصيف على الرغم من اعتراض أصحاب المحلات على ذلك وتقدمهم بطلب لجهاز تنمية وتعمير دمياط الجديدة لفتحه مرة أخرى أمام السيارات.

ثالثا: رغبة المواطنين في مشاركة (القرارات العمرانية، التصميم والتنفيذ، التمويل):

أ. مشاركة القرارات العمرانية: بعد ذلك تم سؤال المواطنين عما إذا كانت لديهم الرغبة في مشاركة القرارات الخاصة بالمشروعات العمرانية في مدينتهم في حال تم عرضها عليهم وكانت النتيجة أن ٨٣% من العينة كانت لديهم الرغبة في المشاركة، ١٧% من العينة لم تكن لديها الرغبة بالمشاركة.

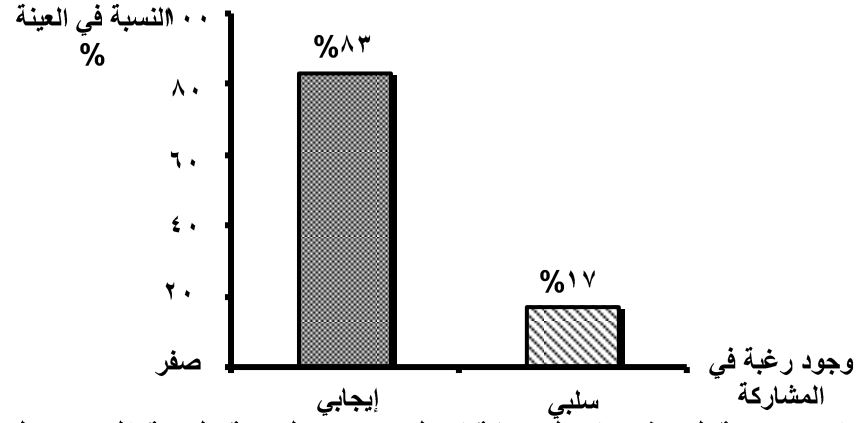

شكل (٣-١١) مدى رغبة المواطنين في المشاركة في المشروعات الجارية بالمدينة (المصدر: الباحثة)

ويلاحظ من الشكل السابق أن أغلب العينة لديها الرغبة في مشاركة القرارات العمرانية.

طريقة المشاركة المرغوب فيها:

بسؤال المواطنين الذين يرغبون في مشاركة القرارات العمرانية عن الوسيلة التي يرغبون في المشاركة بها تنوعت إجاباتهم بين مجموعة من الوسائل وهي: أن يقوم المسئولون بعمل اجتماع مع المواطنين وعرض المشروع عليهم ليقوموا بإبداء رأيهم فيه، عرض المشروعات في الجهاز وإتاحة الفرصة أمام

المـواطنين لتـدوين ملاحظـاتهم، اختيـار منـدوب مـن الجيـران ليكـون وسـيلة الاتصـال بـين المـواطنين والمسئولين، المشاركة من خلال مجلس للأمناء أو مجالس للمجاورة وذلك كما يلي:

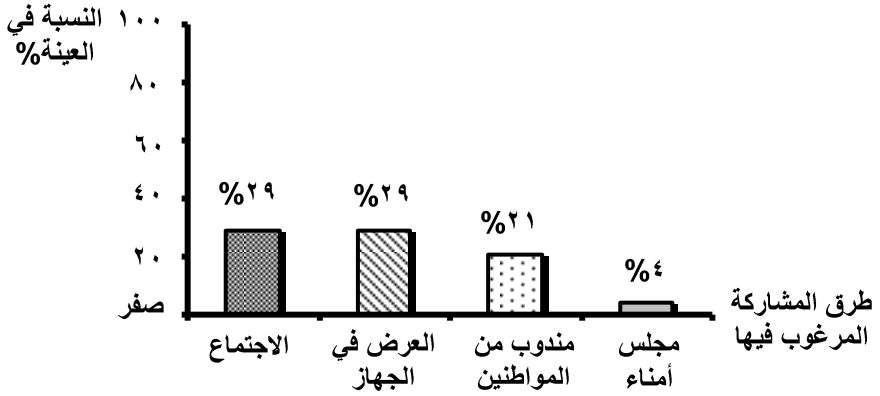

شكل (٣-١٢) الطريقة التي يرغب المواطنين المشاركة بها في القرارات العمرانية (المصدر : الباحثة)

ويلاحظ من الشكل السابق أن أكثر وسيلتين يرغب السكان مشاركة القرارات العمرانية بهما هما أن يقوم المسئولون بعمل اجتماع مع المواطنين لجعل المواطنين يبدون آرائهم في المشروعات، وقيام المسئولون بعرض المشروعات في الجهاز وإتاحة الفرصة أمام المواطنين لمشاهدتها وتدوين ملاحظاتهم حول هذه المشروعات، يليهما أن يقوم المواطنون باختيار مندوب من بينهم يكون وسيلة الاتصال بينهم وبين المسئولين، وأقل وسيلة وقع عليها اختيار المواطنين هي أن تتم المشاركة من خلال مجلس أمناء أو مجلس للمجاورة أو جمعيات أهلية.

أسباب عدم رغبة بعض المواطنين في المشاركة:

وبسؤال المواطنين الذين أبدوا عدم رغبتهم بالمشاركة بالقرارات العمرانية عن أسباب عدم رغبتهم في المشاركة كانت الأسباب هي أن البعض يفضل أن تتم هذه المشروعات من وجهة نظر المهندسين المتخصصين، وهناك من ليس لديهم وقت للمشاركة، كما أن هناك من هم غير مهتمين بفكر المشاركة لفقدهم الأمل في الاستجابة لآرائهم حتى ولو شاركوا بها، ونسب هذه الأسباب كما بالشكل.

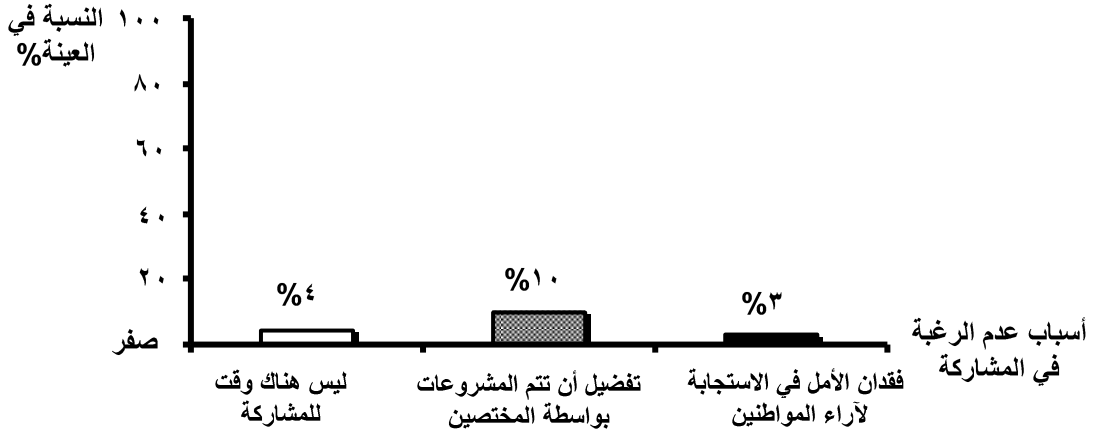

شكل (٣-١٣) أسباب عدم رغبة بعض المواطنين في مشاركة القرارات العمرانية (المصدر : الباحثه)

ويلاحظ أن أكثر أسباب عدم رغبة البعض في المشاركة هو تفضيل أن تتم المشروعات بواسطة مختصين.

ب. مشاركة التصميم والتنفيذ:

لمعرفة نوع المسكن الذي يرغب السكان به تم سؤالهم وكانت النتيجة أن ٨١% من العينة ترغب في أن يكون سكنها عبارة عن أرض فضاء، ١٩% من العينة تريد سكنها شقة مبنية وذلك كما بالشكل:

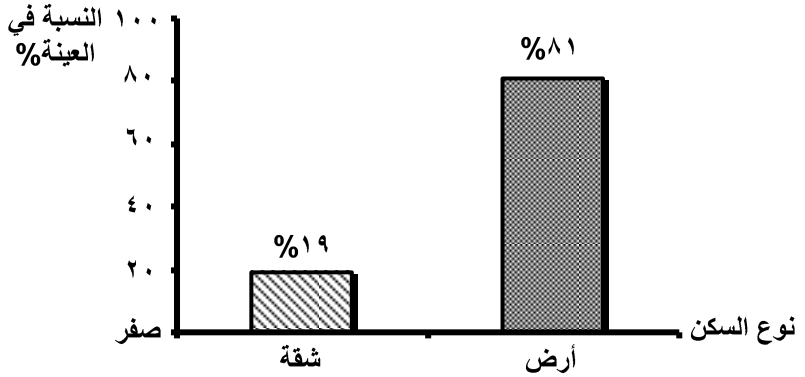

شكل (٣-١٤) آراء المواطنين حول نوعية السكن المرغوب فيه بالمدينة (المصدر: الباحثه)

ويلاحظ من الشكل أن أغلب العينة تفضل أن يكون سكنها عبارة عن أرض فضاء لتقوم بالمشاركة في تصميمه وبنائه، ولمعرفة درجة المشاركة التي يرغب المواطنون في تقديمها للحصول على هذا المسكن كانت النتائج كالتالي:

بسؤال المواطنين عن كيف سيقومون بتصميم وبناء قطعة الأرض أجاب معظم السكان أن ذلك سيكون بالاشتراك مع مهندس أما النسبة القليلة الباقية فإما أن تقوم بالتصميم والبناء بنفسها أو بالاعتماد الكامل على المهندسين المختصين وذلك كما بالشكل:

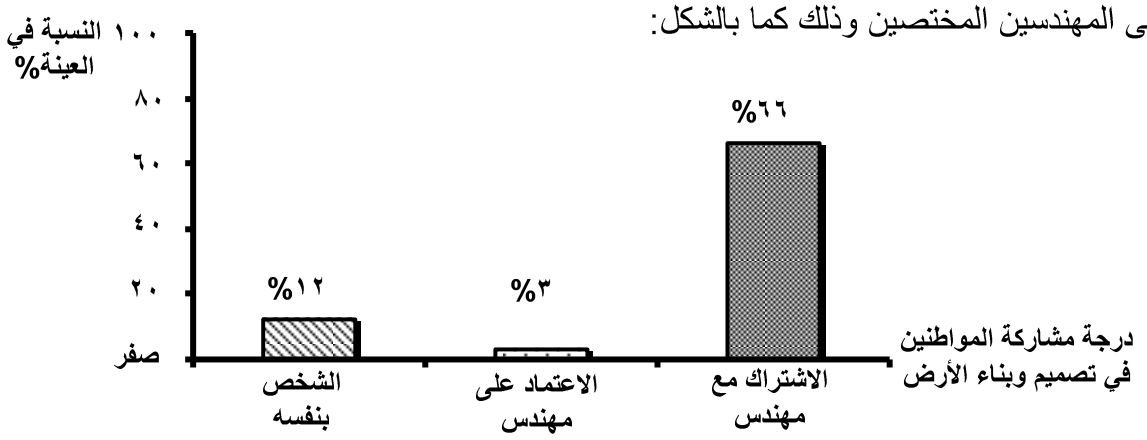

شكل (٣-١٥) نسب مشاركة المواطنين في تصميم وبناء الأرض (المصدر: الباحثة)

ويلاحظ من الشكل أن نسبة كبيرة من العينة تفضل أن تقوم بتصميم مسكنها بالاشتراك مع المهندسين.

ج. تمويل بناء الأرض:

تم سؤال المواطنين عن أسلوب تمويل بناء قطعة الأرض فأجابت أغلب العينة أنها تفضل الاعتماد على التمويل الذاتي، أما النسبة القليلة الباقية فتفضل الاعتماد على القروض الحكومية أو على الدمج بين التمويل الذاتي والقرض الحكومي وذلك كمل بالشكل:

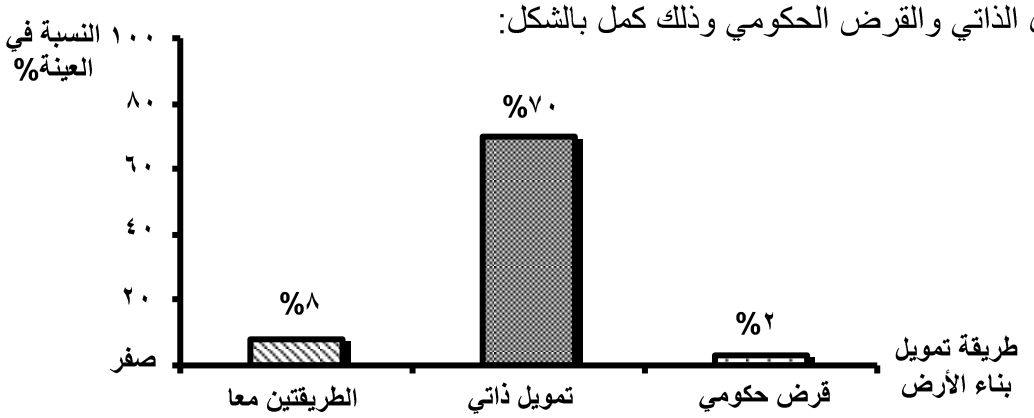

شكل (٣-١٦) طريقة تمويل الأفراد لبناء الأرض (المصدر : الباحثة)

ويلاحظ من الشكل السابق أن أغلب العينة تفضل التمويل الذاتي.

رابعا: وجود مشاركة فعلية بين المواطنين (إدارة العمران، صيانة البلوك السكني):

ولمعرفة إذا كان هناك نوع من المشاركة الفعلية بين المواطنين سواء لعمل مشروعات عمرانية أو لحل المشكلات المشتركة تم سؤالهم عن ذلك وكانت النتائج كما يلي:

أ. المشاركة في إدارة العمران(مشاركة قرار المشروع، تنفيذ المشروع، تمويل المشروع) :

ولمعرفة ما إذا كان هناك نوع من المشاركة الفعلية بين المواطنين تم سؤالهم عن وجود مشروعات أهلية في منطقتهم تمت بالمشاركة بين السكان وكانت النتائج أن ٣٦% من العينة تم عمل مشروعات أهلية في منطقتهم، ٦٤% من العينة لم يتم عمل أي مشروعات أهلية في منطقتهم.

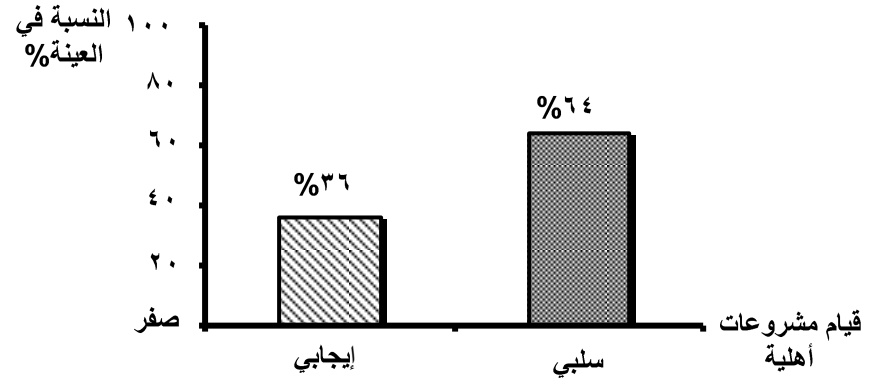

شكل (٣-١٧) قيام المواطنين بمشروعات أهلية في مناطقهم السكنية أم لا (المصدر : الباحثه)

ويلاحظ من النتائج السابقة أن أغلب العينة لم يتم عمل مشروعات أهلية في منطقتهم السكنية ولكن النسبة التي تم عمل مثل هذه المشروعات في منطقتهم السكنية لا تعتبر نسبة قليلة وإنما هي مؤشر على وجود نوع من المشاركة الفعلية بين المواطنين.

أسباب عدم القيام بمشروعات أهلية:

تم سؤال المواطنين عن أسباب عدم قيام مشروعات أهلية في المناطق السكنية لأغلب العينة وكانت الأسباب كالتالي: عدم طرح الفكرة بين السكان، صعوبة التمويل، عدم التعارف بين الجيران والذي يقلل من فرص التعاون والمشاركة بينهم، اعتراض الجهاز على بعض هذه المشاريع، وهناك البعض يرى أن المدينة تعتبر مكتملة وأي مشاريع ناقصة هي من مهمة الجهاز، ملاقاة صعوبات أثناء تنفيذ هذه

المشاريع، بعض المناطق مازالت غير آهلة بالسكان مما يصعب الاشتراك بين الأفراد ويوضح الشكل التالي نسبة هذه الأسباب في العينة:

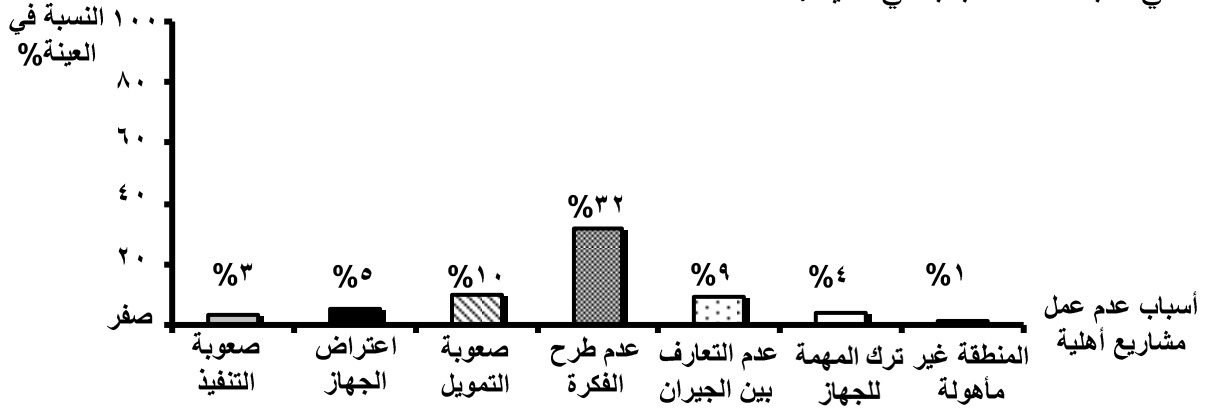

شكل (٣-١٨) أسباب عدم قيام بعض السكان بعمل مشروعات أهلية (المصدر: الباحثه)

ويلاحظ من الشكل السابق أن أكثر أسباب عدم القيام بمشروعات أهلية هو عدم طرح الفكرة، يليها صعوبة التمويل، ثم عدم التعارف بين الجيران والذي يقلل من فرصة التعاون والمشاركة بينهم.

طرق تنفيذ المشروعات:

لمعرفة طرق تنفيذ المشروعات تم سؤال المواطنين عن ذلك وكانت الطرق كما يلي: اجتماع الأفراد مع بعضهم ودراسة احتياجات المشروع، عرض الفكرة على الجهاز وتركه يتولى المشروع، القيام بتنفيذ المشروعات بطريقة فردية، وهناك من لا يعرفون كيفية التنفيذ، التعاون بين الجهاز والأفراد.

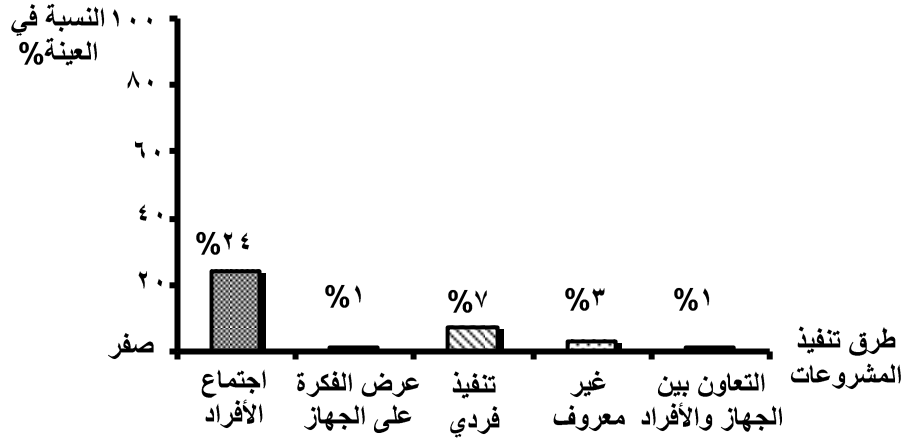

شكل (٣-١٩) الطرق المتبعة لتنفيذ المشروعات الأهلية بالمدينة (المصدر : الباحثة)

يلاحظ من الشكل السابق أن أكثر طرق تنفيذ المشروعات الأهلية هي من خلال اجتماع الأفراد مع بعضهم ودراسة احتياجات المشروع، وعلى الرغم من أن هذه النسبة بسيطة إلا أن ذلك يدل على وجود نواة للمشاركة بين الأفراد للقيام بالمشروعات الأهلية.

طرق تمويل المشروعات الأهلية:

تم سؤال المواطنين الذين تم تنفيذ مشروعات أهلية في منطقتهم عن كيفية تمويل هذه المشروعات فكانت أكثر طرق التمويل شيوعا هي الاعتماد على جمع التبرعات من المواطنين، ثم الاعتماد على التمويل الذاتي في حالة المشروعات الفردية كما بالشكل.

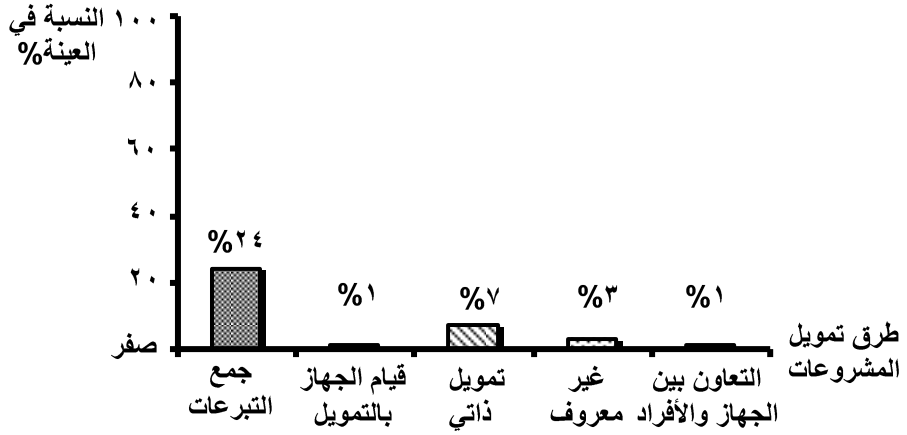

شكل (٣-٢٠) طرق تمويل المشروعات الأهلية بالمدينة (المصدر : الباحثة)

من النتائج السابقة يلاحظ أن هناك نوع من المشاركة الفعلية بين المواطنين وإن كانت نسبتها ضعيفة.

ب. المشاركة في صيانة البلوك السكني:

تصرفات السكان حيال إصلاح الأعطال في بلوكاتهم السكنية:

لمعرفة مدى تشارك المواطنين لحل مشكلاتهم المشتركة تم سؤالهم عن كيفية التصرف حيال وجود عطل في البلوك السكني وكانت النتيجة أن أغلب العينة تقوم بجمع المال من بعضهم وإصلاح العطل، يلي ذلك في النسبة عمليات الإصلاح الفردية وتبليغ الجهاز، والنسبة القليلة المتبقية أوضحت وجود مسئول عن صيانة البلوك، أو عدم اهتمامهم بالصيانة.

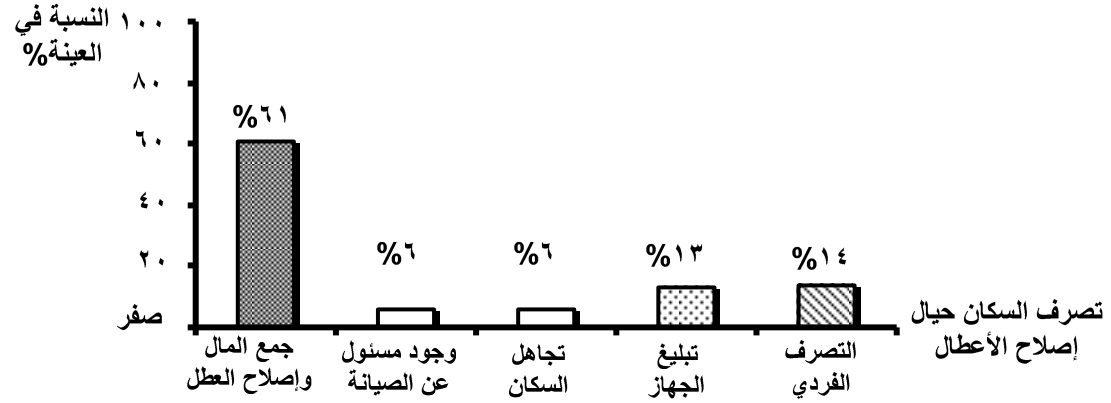

شكل (٣-٢١) تصرف السكان حيال إصلاح الأعطال في البلوكات السكنية (المصدر: الباحثة)

يلاحظ من الشكل السابق أن الوسيلة الأكثر شيوعا لإصلاح الأعطال في البلوكات السكنية هي اجتماع أفراد البلوك وجمع الأموال لإصلاح العطل.

درجة مشاركة المواطنين في القرارات العمرانية:

من النتائج السابقة يمكن وصف درجة مشاركة المواطنين في القرارات العمرانية أثناء تخطيط المدينة وبعد تنفيذها، ورغبة المواطنين في الاشتراك في هذه القرارات، ووجود نوع من المشاركة الفعلية بين المواطنين سواء لعمل مشروعات أو حل مشكلات مشتركة كما بالجدول التالي:

جدول (٣-١) درجات مشاركة المواطنين المختلفة أثناء وبعد تخطيط المدينة (المصدر : الباحثة)

مسلسل	مشاركة المواطنين في اتخاذ القرارات العمرانية	درجة المشاركة
١-	مشاركة المواطنين أثناء تنفيذ وتخطيط مدينة دمياط الجديدة	منعدمة
٢-	رغبة المواطنين في المشاركة في المشروعات الجارية بالمدينة	قوية
٣-	المشاركة الفعلية بين المواطنين لحل المشكلات العمرانية	ضعيفة

من النتائج السابقة يتضح أن السكان لم يكن لديهم أي دور أثناء تخطيط وتصميم مدينة دمياط الجديدة، ولكن السكان لديهم رغبة فعلية للمشاركة في المشروعات العمرانية الجارية بالمدينة إذا ما قام المسئولون

بعرضها عليهم. كذلك فإن مقدرتهم الفعلية على التشارك مع بعضهم البعض لحل مشكلاتهم العمرانية المشتركة مازالت ضعيفة.

أدوات تحقيق مبدأ الحرية وتشجيع مشاركة المواطنين في اتخاذ القرار:

يوضح الجدول التالي مؤشرات مبدأ الحرية وتشجيع مشاركة المواطنين في اتخاذ القرار، ويوضح مدى قبول المجتمع المحلي لهذا المبدأ، والأدوات المقترحة لتحقيق هذا المبدأ.

جدول (٣-٢) الأدوات المقترحة لتحقيق مبدأ الحرية وتشجيع مشاركة المواطنين في اتخاذ القرار (المصدر: الباحثة)

المبدأ	المؤشرات	مدى قبول المجتمع المحلي	الأدوات المقترحة لتحقيق المبدأ
الحرية وتشجيع مشاركة المواطنين في اتخاذ القرار	**مشاركة القرارات**	المواطنين لديهم رغبة فعلية للمشاركة في المشروعات العمرانية في حال تم عرضها عليهم	١- النص على مبدأ المشاركة في القانون ٢- اجتماع المسئولين مع المواطنين لأخذ آرائهم في المشروعات العمرانية ٣- عرض المشروع في جهاز المدينة لكي يقوم المواطنون بإبداء آرائهم ٤- اختيار مندوب من الجيران ليكون وسيلة الاتصال بين المواطنين والمسئولين
	مشاركة التنفيذ		**المنطقة السكنية**: زيادة نسبة قطع الأراضي المخصصة للسكن لإعطاء المواطنين الفرصة في مشاركة التصميم والتنفيذ **المشروعات العامة:** إشراك المواطنين في تنفيذ المشروعات العامة كل على حسب اختصاصه
	مشاركة التمويل		إشراك المواطنين في تمويل المشروعات كل على حسب مقدرته

٣-٦-٢ مبدأ المساواة والعدل في المجتمع:

يتم دراسة هذا المبدأ من خلال أربعة مؤشرات لتحقيق مبدأ المساواة والعدل في المجتمع وهذه المؤشرات هي أولا: توفير القدرة على شراء المسكن "Affordability"، ثانيا: توفير عدد من الوحدات السكنية يتناسب مع عدد السكان "Availability"، ثالثا: توفير سهولة الحركة والوصول للمسكن والخدمات "Accessibility"، رابعا:توفير مستوى جيد للخدمات والمسكن "Quality" وسيتم في هذا الجزء دراسة مدى تحقق هذه المؤشرات في تخطيط وتصميم المدينة.

٣-٦-٢-١ توفير القدرة على شراء المسكن "Affordability"، توفير عدد من الوحدات السكنية يتناسب مع عدد السكان "Availability":

ولدراسة مدى تحقق هذا١ن المؤشران في تخطيط وتصميم مدينة دمياط الجديدة سيتم أولا: التعرف على الدراسات التي قام بها المكتب العربي بغرض تحديد مستويات دخول الأسر واستنتاج مقدرتها على الدفع في الإسكان ومعرفة الفئات التي هي بحاجة للدعم والمساعدة، وفهم التكوين الاجتماعي للأسر واستنتاج الملامح العامة للمسكن التي تلائم هذه الأسر وذلك لعام ١٩٨٥. ثانيا: سيتم التعرف على ما تم تنفيذه فعليا حيال توفير المساكن للسكان من عام ١٩٨٧ حتى عام ١٩٩٤، ومن عام٢٠٠٠حتى عام ٢٠٠٦.

أ. دراسات المكتب العربي لتحديد فئات الإسكان بمدينة دمياط الجديدة لعام ١٩٨٥:

من أجل توفير القدرة للمواطنين على شراء المساكن ومن أجل توفير عدد من المساكن يتناسب مع عدد السكان قام المكتب العربي بعمل مجموعة من الدراسات من أجل تحديد الطلب على الإسكان لمدينة دمياط الجديدة، واعتمد أسلوب الدراسة على التعرف على مستويات دخول الأسر واستنتاج مقدرتها على الدفع في الإسكان لتحديد الفئات التي هي بحاجة للدعم والمساعدة، وفهم التكوين الاجتماعي للأسر واستنتاج الملامح العامة للمسكن والتي تلائم هذه الأسر.

التعرف على مستويات دخول الأسر بمدينة دمياط الجديدة:

بعد عمل مجموعة من الدراسات أمكن الوصول إلى فرض لمستويات دخول الأسر عام ١٩٨٥ وهو العام الذي يقترن ببداية المرحلة الأولى من مراحل نمو المدينة وهذا الفرض كما يلي:

المستوى الأول: ويمثل ٦٠ % من إجمالي الأسر ويصل متوسط دخلها إلى ١٢٧٥ جنيه.

المستوى الثاني: ويمثل ٣٢ % من إجمالي الأسر ويصل متوسط دخلها إلى ٢٤٧٥ جنيه.

المستوى الثالث: ويمثل ٨ % من إجمالي الأسر ويزيد متوسط دخلها عن ٣٢٧٥ جنيه.

هذه المؤشرات عن مستويات الدخول تسمح باستنتاج مقدرة الناس على الدفع في الإسكان وقد سبق في دراسات المدن الجديدة تحديد النسبة الموجهة من الدخل للإسكان بحوالي من ٢٠ %: ٢٥ % هذا يعني أنه لعام ١٩٨٥ يمكن التوصل إلى النسب التالية لمدينة دمياط الجديدة كما في الجدول:

جدول (٣-٣) مستويات دخول السكن والنسبة الموجهة من الدخل في الإسكان (المصدر:المكتب العربي،١٩٨١)

المستوى	نسبة الأسر	متوسط الدخل السنوي	النسبة الموجهة للإسكان	متوسط المدفوع في الإسكان سنويا
المستوى الأول	٦٠ %	١٢٧٥	٢٠ %	٢٥٥
المستوى الثاني	٣٢ %	٢٤٧٥	٢٥ %	٦٢٠
المستوى الثالث	٨ %	٤٨٧٥	٢٠ %	٩٧٥

التكوين الاجتماعي للأسر بمدينة دمياط الجديدة:

تشير الدراسات إلى أن نسب الأسر بأحجامها المختلفة في المدن الجديدة كالآتي: ٢٨ % أسر صغيرة من ١ :٣ أشخاص، ٥١ % أسر متوسطة من ٤ : ٦ أشخاص، ٢١% أسر كبيرة ٧ أشخاص فأكثر، وليست هناك بيانات واضحة عن العلاقة بين أحجام الأسر ومستويات دخولها فجميع أحجام الأسر ممثلة في كل مستويات الدخل وبالتالي يصعب معرفة المسكن المناسب للأسرة فإن كان مناسبا لها من حيث مقدرة الأسرة على الدفع قد يكون غير مناسب من حيث توفيره للحد الأدنى من المسطح اللازم لأفراد الأسرة وبالتالي لابد فهم ما هو الحد الأدنى من المسطح اللازم للأسرة، وتحديد أي تضارب بين تكلفة توفير مثل هذا المسطح وبين مقدرة الأسرة على الدفع في الإسكان(المكتب العربي،١٩٨١).

الحد الأدنى من مسطح المسكن المفروض توفيره للأسرة:

تم عمل العديد من الدراسات لمعرفة الحد الأدنى من مسطح المسكن المفروض توفيره للأسرة وتم الوصول للآتي: بالنسبة للأسر الصغيرة فإن الحد الأدنى يجب أن يتكون من (غرفة نوم وصالة معيشة ومطبخ وحمام) ويمكن توفيره في مسطح لا يقل عن ٤٥ م٢، بالنسبة للأسر المتوسطة فإن الحد الأدنى يجب أن يتكون من (غرفتين نوم وصالة معيشة ومطبخ وحمام) ويمكن توفيره في مسطح لا يقل عن ٦٠ م٢، بالنسبة للأسر الكبيرة فإن الحد الأدنى يجب أن يتكون من (ثلاث غرف نوم وصالة معيشة ومطبخ وحمام) ويمكن توفيره في مسطح لا يقل عن ٧٥ م٢(المكتب العربي،١٩٨١).

وبالرغم من أن الحد الأدنى من المسكن المذكور في الدراسة يبدو شديد التواضع إلا أنه من وجهة نظر من قام بهذه الدراسات قد يصعب توفيره لبعض الأسر حيث توجد بعض الأسر لا تسمح لها مستويات دخولها بالحصول على الحد الأدنى من المسكن المناسب لها.

العلاقة بين تكلفة المسكن ومقدرة الناس على الدفع وطرق الدعم المقترح:

بالعودة إلى مستويات دخول الأسر فإن ٨ % من الأسر قادرة على الحصول على المسكن المناسب ولكن ما تم التركيز عليه هو ٩٢% من الأسر والتي مقدرتها على الدفع في الإسكان تعتبر محدودة. وتنقسم المساكن الممكن توفيرها بالمدينة إلى مساكن مقامة على قطع أراضي بأحجام متفاوتة أو في عمارات سكنية(المكتب العربي،١٩٨١).

أولا: تملك المساكن المقامة على قطع أراضي منفصلة:

يبين جدول (٣-٤) مسطحات الأرض التي يمكن للأفراد تملكها وأسعار البناء عليها عام ١٩٨٥، وبمقارنة البيانات الظاهرة في جدول(٣-٤)بالجدول المبين فيه مستويات دخول الأسر عام ١٩٨٥ ومقدرتها على الدفع في الإسكان يتضح أن المستويين الأول والثاني بحاجة إلى الدعم من أجل الحصول على مسكن وبذلك فإنه في حالة الدخول المنخفضة فإنه من الممكن تقديم قرض للأسرة على أن يسدد على فترة زمنية طويلة بفائدة منخفضة، في هذه الحالة يمكن للأسرة الحصول على مسكن يساوي ثمنه أربعة أضعاف الدخل السنوي لهذه الأسرة، من خلال هذا التصور فإنه بالنسبة ل ٦٠ % من الأسر التي

يصل متوسط دخلها السنوي إلى ١٢٧٥ جنيها فإن المسكن الممكن إتاحته لها يجب ألا تزيد قيمته عن ٥١٠٠ جنيها. هذه القيمة لا تسمح لهذه الأسرة حتى بالحصول على مسكن منفصل دور أرضي بدون تشطيب إذ أن هذا المسكن ستكون تكلفته ٥٩٤٠ جنيها "بمسطح ٥٤ م٢" إلا أن الصورة يمكن أن تتغير في حالة وجود مدخرات لهذه الأسرة إذا استثمرت في الإسكان فإنها تسمح للأسرة بالحصول على مسكن أفضل من المسكن السابق.

بنفس المنطق يمكن إعطاء تصور لشكل المسكن الممكن توفيره لذوي الدخل المتوسط من خلال إعطائهم قرض كذلك ولكن بشروط أقل تيسيرا من القرض السابق في هذه الحالة يمكن توفير مسكن قيمته تساوي ثلاثة أضعاف الدخل السنوي للأسرة، أي أنه إذا كان متوسط دخل الأسرة ٢٤٧٥ جنيه في السنة فإنها تستطيع الحصول على مسكن قيمته ٧٤٢٥ جنيها، وهذا المسكن كما يظهر من الجدول يعتبر مسكنا متواضعا إلى حد كبير حيث أنه قد يكون عبارة عن دور أرضي كامل التشطيب مسطحه حوالي ٥٤ م٢ أو يكون دور أرضي بدون تشطيب مسطحه ٦٥ م ٢، وكما كان الحال سابقا فإن الصورة يمكن أن تتغير في حالة وجود مدخرات لهذه الأسرة إذا استثمرت في الإسكان فإنها تسمح للأسرة بالحصول على مسكن أفضل من المسكن السابق (المكتب العربي،١٩٨١).

جدول (٣-٤) العلاقة بين مسطحات الأرض وأسعار بنائها (المصدر:المكتب العربي،١٩٨١)

مسطح الأرض(بالمتر المسطح)	١٨*٦	٢١*٦	١٨*٧.٢	٢١*٧.٢
تكلفة مراحل الإنشاء (بالجنيه)	م	م	م	م
ثمن الأرض	٢١٦٠	٢٥٢٠	٢٦٠٠	٣٠٢٠
الأرض + دور أرضي بدون تشطيب	٥٩٤٠	٦٩٣٠	٧١٥٠	٨٢٧٠
الأرض + دور أرضي كامل التشطيب	٧٥٦٠	٨٨٢٥	٩١٠٠	١٠٥٢٠
الأرض + أرضي بتشطيب + أول بدون تشطيب	١١٣٤٠	١٣٢٣٥	١٣٦٥٠	١٥٧٧٠
الأرض + أرضي وأول كامل التشطيب	١٢٩٦٠	١٥١٢٥	١٥٦٠٠	١٨٠٢٠

من البيانات السابقة يتضح أن الأسر ذات الدخل المنخفض والمتوسط لن يمكنها توفير مسكن مناسب حتى مع وجود الدعم إلا في حالة وجود مدخرات لدى الأسرة يمكنها أن توجهها للإسكان أما في حال عدم وجود هذه المدخرات فإن الأسر ذات الدخل المنخفض ستحصل على مسكن أقل من الحد الأدنى المفروض والأسر ذات الدخل المتوسط ستحصل على مسكن متواضع جدا.

ثانيا: تملك الوحدات السكنية المتوفرة في العمارات:

يبين جدول (٣-٥) مسطحات الوحدات السكنية الممكن توفيرها وأسعارها في حالة ما إذا كانت مشطبة أو غير مشطبة وفقا لأسعار عام ١٩٨٥، وبمقارنة البيانات الظاهرة في جدول (٣-٥) بالجدول المبين فيه مستويات دخول الأسر عام ١٩٨٥ ومقدرتها على الدفع في الإسكان فإنه في حالة الأسر منخفضة الدخل التي يبلغ متوسط دخلها السنوي ١٢٧٥ جنيها فإنه يمكنها تملك وحدة سكنية مسطحها ٦٠ م٢ ناقصة التشطيب ويمكن للأسرة أن تحصل على مسكن أفضل في حالة وجود مدخرات لديها.

أما بالنسبة للأسر متوسطة الدخل والتي يبلغ متوسط دخلها السنوي ٢٤٧٥ جنيها فإنها تستطيع الاختيار بين أكثر من بديل بالنسبة لمسطح الوحدة السكنية ومستوى تشطيبها هذا بالإضافة إلى إمكانية الحصول على مسكن أفضل في حالة وجود مدخرات لدى الأسرة (المكتب العربي،١٩٨١).

جدول (٣-٥) مسطحات الوحدات السكنية وأسعارها بدون تشطيب أو كاملة التشطيب (المصدر:المكتب العربي،١٩٨١)

مسطح الشقة / حالة التشطيب	٤٥ م٢	٦٠ م٢	٧٥ م٢	٩٠ م٢
بدون تشطيب	٣٦٠٠	٤٨٠٠	٦٠٠٠	٧٢٠٠
كاملة التشطيب	٥٤٠٠	٧٢٠٠	٩٠٠٠	١٠٨٠٠

ثالثا :استئجار الوحدات السكنية :

لم تناقش إمكانية استئجار الوحدات السكنية ومن المعتقد أن صيغة الإيجار قد تكون جذابة خاصة للوافدين على المدينة من محافظات أخرى غير محافظة دمياط. (المكتب العربي،١٩٨١).

من الدراسة السابقة أمكن استخلاص النتائج التالية:

أولا: وجهة النظر التي بنيت عليها الدراسة الخاصة بتوفير مسطح من المسكن يتناسب مع دخول الأسر تتنافى مع مبادئ العمران الإسلامي المستدام اجتماعيا حيث ترى تلك الدراسة أنه بالرغم من أن مسطح الحد الأدنى من المسكن قد يبدو شديد التواضع إلا أنه قد يصعب توفيره لبعض الأسر أحيانا حيث توجد بعض الأسر لا تسمح لها مستويات دخولها بالحصول على الحد الأدنى من المسكن المناسب لها. وهذا بالطبع يتنافى مع مبدأ العدل والمساواة والذي لن يتحقق بتوفير الحد الأدنى من المسكن للأسرة بغض النظر عن احتياجاتها المعيشية لمجرد أن دخلها لن يسمح لها بأفضل من ذلك.

ثانيا:أن الأسر ذات الدخل المنخفض والمتوسط لن يمكنها توفير مسكن مناسب حتى مع وجود الدعم إلا في حالة وجود مدخرات لدى الأسرة يمكنها أن توجهها للإسكان.

مما سبق يمكن القول أن مؤشري توفير القدرة على شراء المسكن"Affordability"، توفير عدد من الوحدات السكنية يتناسب مع عدد السكان"Availability" لمبدأ العدل لم يتحققا بشكل مناسب في الدراسات التي قام بها المكتب العربي.

ب. دراسة تحقق مؤشري توفير القدرة على شراء المسكن"Affordability"، توفير عدد من الوحدات السكنية يتناسب مع عدد السكان"Availability" في الوضع القائم بالمدينة:

أولا تملك الوحدات السكنية بالعمارات:

من عام ١٩٨٧ وحتى عام ١٩٩٤: قامت الدولة ببناء مجموعة من العمارات السكنية ذات مستويات مختلفة (اقتصادي، منخفض التكاليف، متوسط، فوق متوسط) بالمدينة وكان ترتيب أولوية الحجز والتخصيص وفقا لما يلي: العاملون بالميناء وأنشطة الخدمات الحكومية المختلفة والشركات والهيئات العاملة بالميناء والمدينة، المستثمرون وأصحاب المشروعات الصناعية والتجارية بمدينة دمياط الجديدة، حالات الزواج الحديث، حالات الإخلاء الإداري وقرارات الهدم بدائرة المحافظة والتي لم تمض عليها أكثر من خمس سنوات، الجمعيات التعاونية التي لم تحصل على أراضي بالمدينة والأفراد، المنقولون

حديثا إلى دائرة المحافظة، المغتربين، ويشترط في جميع الحالات عدم وجود مسكن يخص الطالب بالمدينة الجديدة، ويعطي أولوية خاصة في كل حالة لمن يسدد كامل الثمن دفعة واحدة ويلي ذلك من يسدد مقدم ثمن أكبر، وكان بنك الإسكان والتعمير يقوم بتقديم قرض تعاوني على وحدات الإسكان الاقتصادي ومنخفض التكاليف والمتوسط قيمته بدأت ب١٠.٠٠٠جنيه ثم وصلت إلى ١٤.٠٠٠جنيه، وبفائدة بدأت ب٤% ثم وصلت إلى ٦%، وهذه الأسعار المخفضة وتيسيرات السداد منحت من الدولة على أساس أن يشغل هذه الوحدات أصحاب الحالات الملحة ولذلك وضع شرط عدم ترك الوحدة بدون إشغال لمدة ٦ شهور(جهاز تنمية وتعمير دمياط الجديدة، ٢٠٠٦).

في الفترة من ١٩٩٤ :١٩٩٨ لم يتم بناء وتخصيص أي وحدات سكنية.

الجهات المنفذة للإسكان:

الجهات المنفذة للإسكان في هذه الفترة هي بنك الإسكان والتعمير، صندوق تمويل المساكن، هيئة التعاونيات، جهاز تعمير وتنمية المدينة. وكانت جميع هذه الجهات تقوم بشراء الأراضي وإقامة الوحدات السكنية بالتعاون مع بعضها لذلك كان هناك توفر للوحدات السكنية وتيسير للقدرة على شراء وتملك المساكن من حيث القروض المقدمة للسكان (جهاز تنمية وتعمير دمياط الجديدة، ٢٠٠٦).

من عام ٢٠٠٠ وحتى عام ٢٠٠٦: بعد عام ١٩٩٨ تم تصميم نماذج جديدة للإسكان بمسطحات ٦٣م٢، ٧٠م٢ ذات مستوى تشطيب عالي سميت بإسكان مبارك وتم الانتهاء من بناء ٦١١٤ وحدة من هذه النماذج على مرحلتين من عام ١٩٩٨ وحتى عام ٢٠٠٠، ووصلت تكلفة الوحدة بمساحة٧٠م٢ إلى ٥٢.٠٠٠ جنيه، الوحدة بمساحة ٦٣م٢ إلى ٣٥.٠٠٠جنيه وكانت الوحدات ٧٠م٢ تخصص للبيع بسعر بدأ ٢٥.٠٠٠ ثم وصل إلى ٣٥.٠٠٠ جنيه، أما الوحدات بمساحة٦٣م٢ فكانت تخصص للبيع بسعر يبدأ من ١٨.٠٠٠جنيه ووصل بعد ذلك إلى ٢٥.٠٠٠جنيه. وكانت الدولة تتحمل الفرق بين تكلفة البناء والسعر المباعة به الوحدة للسكان، ونتيجة لكبر هذا الفرق كانت هذه الوحدات تعطى للسكان بشروط مشددة جدا وبعد عمل تحريات دقيقة، وبالتالي لم يتم بيع سوى ١٥٨٩ وحدة من هذه الوحدات (جهاز تنمية وتعمير دمياط الجديدة، ٢٠٠٦)، ومساحة هذه الوحدات وطرق السداد كما بالجدول التالي:

جدول (٣-٦) مساحة وحدات إسكان مبارك وطريقة السداد (المصدر: جهاز تنمية وتعمير دمياط الجديدة،٢٠٠٦)

الوحدة	المساحة	وحدات مسندة	وحدات مباعة	وحدات متبقية	طريقة السداد
شباب مدعم	٧٠ م٢	٢٧٥٦	١٢٧٢	١٤٨٤	يسدد ٨٠٠٠ جنيه قبل الاستلام والباقي على ٤٠ عام
شباب مدعم	٦٣ م٢	٨٣٨	٣١٧	٥٢١	يسدد ٥٠٠٠ جنيه قبل الاستلام والباقي على ٤٠ عام

بعد ذلك تم تحويل باقي وحدات إسكان مبارك غير المباعة إلى (وحدات إسكان استثماري، وحدات إسكان متوسط حر، وحدات إسكان قومي) (جهاز تنمية وتعمير دمياط الجديدة، ٢٠٠٦).

الإسكان الاستثماري: تم تحويل ٧٠٢ وحدة من وحدات إسكان مبارك الغير مباعة بمساحة٧٠م٢ إلى إسكان استثماري سعر الوحدة ٦٨.٠٠٠ جنيه (جهاز تنمية وتعمير دمياط الجديدة، ٢٠٠٦) ومساحة الوحدة وطريقة سداد المبلغ كما بالجدول التالي:

جدول (٣-٧) مساحة وحدات الإسكان الاستثماري وطريقة السداد (المصدر:جهاز تنمية وتعمير دمياط الجديدة،٢٠٠٦)

الوحدة	المساحة	طريقة السداد
إسكان استثماري	٧٠ م٢	يسدد ٢٥% قبل الاستلام والباقي على ٤٠ عام بفائدة ٨%

ويلاحظ مما سبق أن نفس الوحدات وصل سعرها من ٢٥.٠٠٠ جنيه إلى ٦٨.٠٠٠ جنيه مع العلم أن جميع هذه الوحدات تم الانتهاء منها في عام ٢٠٠٠ أي أن هذه الزيادة لا ترجع لارتفاع تكاليف البناء.

الإسكان المتوسط الحر: تم تحويل ١٩٥ وحدة من وحدات مبارك إلى إسكان متوسط حر ٧٠م٢ سعر الوحدة ٦٣.٠٠٠جنيه، تحويل ٢١٨ إلى إسكان متوسط حر ٦٣م٢ سعر الوحدة ٥٤.٠٠٠جنيه (جهاز تنمية وتعمير دمياط الجديدة، ٢٠٠٦) وطرق السداد كما بالجدول التالي:

جدول (٣-٨) مساحة وحدات الإسكان الحر وطرق السداد (المصدر: جهاز تنمية وتعمير دمياط الجديدة،٢٠٠٦)

الوحدة	المساحة	طريقة السداد
إسكان متوسط حر	٧٠م٢	يسدد مقدم من ١٥%:٥٠% والباقي على أقساط شهرية من ٤٠:١٥سنة، وفي حالة البيع نقدا يخصم ١٠%
	٦٣م٢	

الإسكان القومي: تم تحويل ١٤٠٥ وحدة من وحدات مبارك إلى إسكان قومي ٦٣م٢ وشروط الحصول على مثل هذه الوحدات هو ألا يقل سن المتقدم عن ٢٥ سنة وألا يزيد عن ٤٠ سنة ويكون طلب حجز واحد للأسرة (جهاز تنمية وتعمير دمياط الجديدة، ٢٠٠٦) وطريقة السداد كما هي مبينة بالجدول التالي :

جدول (٣-٩) مساحة وحدات الإسكان القومي وطرق السداد(المصدر: جهاز تنمية وتعمير دمياط الجديدة،٢٠٠٦)

الوحدة	المساحة	طريقة السداد
إسكان قومي	٦٣ م٢	مقدم الحجز ٥٠٠٠جنيه، وقسط شهري ١٦٠ جنيه ويزداد سنويا بنسبة ٧.٥% لمدة عشرين عاما

وحدات صندوق ضمان ودعم نشاط التمويل العقاري: تم تحويل ١٢.٠٠٠ وحدة سكنية من١٤٨٤ وحدة المتبقية من إسكان الشباب المدعم لتباع بنظام التمويل العقاري من خلال صندوق ضمان ودعم التمويل العقاري بالتعاون مع هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة ويبين الجدول التالي مساحة الوحدات وأسعارها ونظام الدعم:

جدول (٣-١٠) مساحة وحدات صندوق الدعم وطريقة السداد (المصدر: جهاز تنمية وتعمير دمياط الجديدة،٢٠٠٦)

الوحدة	المساحة م٢	السعر بالجنيه	طريقة السداد
وحدات صندوق ضمان ودعم نشاط التمويل العقاري	٧٠ م٢	٥٧ ألف جنيه	يقدم الصندوق دعم لا يرد بنسبة ١٥% من قيمة الوحدة بحيث لا يزيد عن ١٠.٠٠٠ جنيه.

مما سبق يلاحظ أنه لم تكن هناك عدالة في توزيع الوحدات السكنية في الفترة من ٢٠٠٠ وحتى ٢٠٠٦ حيث أن نفس الوحدة بنفس المساحة تم بيعها بأسعار مختلفة وبعدة طرق مختلفة.

الجهات المنفذة للإسكان:

جهاز تنمية وتعمير مدينة دمياط الجديدة.

ثانيا: تملك قطع الأراضي:

توفرت بالمدينة قطع أراضي سكنية للعمارات بمساحات ومستويات مختلفة (اقتصادي ومتوسط وفوق متوسط)، وبالنسبة لنظام تخصيص الأراضي بالمدينة كان كالتالي:

في الفترة من ١٩٨٧-١٩٩٨: بالنسبة لقطع الأراضي في الحي الأول والثاني وجزء من الحي الرابع لم يكن هناك أي شروط لتخصيص هذه القطع للأفراد سواء كانوا من محافظة دمياط أو غيرها من المحافظات الأخرى ويمكن للشخص شراء أكثر من قطعة أرض وذلك لتشجيع تملك هذه القطع نتيجة لقلة الإقبال عليها، وبالنسبة لبناء قطع الأراضي كان بنك الإسكان والتعمير وبنك التمويل العقاري يقوموا بتقديم قرض لبناء قطع الأراضي ذات المستوى الاقتصادي والمتوسط قيمته ١٤.٠٠٠جنيه بفائدة وصلت ل٦% ويعطى القرض على مراحل التنفيذ.

في الفترة من ١٩٩٨-٢٠٠٦: وبعد زيادة الطلب على تملك قطع الأراضي بالمدينة تم وضع اشتراطات لتخصيص قطع الأراضي الموجودة بالحي الثالث والخامس والمتبقية من الحي الرابع حيث يشترط أن يكون المتقدم من العاملين بمحافظة دمياط أو المقيمين بها وبالنسبة لأصحاب الأعمال الحرة يقدم مستند يدل على القدرة المالية التي تواجه تكلفة شراء الأرض والبناء عليها خلال سنتين، ويتم التخصيص بأولوية السداد، أما بالنسبة لبناء قطع الأراضي فيقوم حاليا صندوق ضمان ودعم نشاط التمويل العقاري بالمساعدة في الحصول على تمويل عقاري لفترات من ٢٠-٣٠ عام من مؤسسات التمويل العقاري وبقسط شهري لا يتجاوز ٢٥% من إجمالي الدخل الشهري.

وبالنسبة للحي "المتميز" فسيتم تقسيمه إلى قطع أراضي بمستويات مختلفة كباقي أحياء المدينة وتم إلغاء فكرة جعله حيا متميزا وسيتم التخصيص فيه بنظام القرعة بعد استيفاء كافة شروط التخصيص(جهاز تنمية وتعمير دمياط الجديدة، ٢٠٠٦) .

ثالثا: استئجار وحدات سكنية: لا يوجد نظام استئجار للوحدات السكنية حتى الآن بالمدينة.

مما سبق يمكن استخلاص النتائج التالية حول مدى تحقق مؤشري توفير القدرة على شراء المسكن"Affordability"، وتوفير عدد من الوحدات السكنية يتناسب مع عدد السكان "Availability" في مدينة دمياط الجديدة.

بالنسبة لتملك الوحدات السكنية في العمارات:

في الفترة من عام ١٩٨٧وحتى عام ١٩٩٤: كان هناك توفر للوحدات السكنية من حيث العدد نتيجة لتعاون بنك الإسكان والتعمير، صندوق تمويل المساكن، هيئة التعاونيات، جهاز تعمير وتنمية المدينة على شراء الأراضي وإقامة الوحدات السكنية كذلك كان هناك توفر للقدرة على شراء وتملك المساكن عن طريق القروض المقدمة للسكان، كذلك كان هناك عدالة في وصول هذه الوحدات إلى مستحقيها من خلال مجموعة الشروط الموضوعة.

في الفترة من عام ٢٠٠٠وحتى عام ٢٠٠٦: على الرغم من بناء ٦١١٤ وحدة سكنية جديدة إلا أن هذه الوحدات لم تصل للسكان بطريقة عادلة حيث تم بيعها بعدة طرق جعلت سعر نفس الوحدة يصل من ٢٥.٠٠٠جنيه إلى ٦٨.٠٠٠جنيه.

بالنسبة لتملك قطع الأراضي:

مما سبق يمكن القول أنه بالنسبة لمؤشر توفير القدرة على شراء المسكن"Affordability" في حالة قطع الأراضي تم توفيره من خلال توفير مسطحات أراضي ذات مستويات مختلفة مع توفير قروض تمويل عقاري، أما بالنسبة لمؤشر توفير عدد من الوحدات السكنية يتناسب مع عدد السكان "Availability" ففي الفترة من ١٩٨٧ :١٩٩٨ توفرت قطع الأراضي أكثر من الطلب عليها وذلك نتيجة لعدم الإقبال على المدينة، ولكن لم تكن هناك شروط لضمان وصول قطع الأراضي لمستحقيها لكن بعد أن زاد الإقبال على المدينة في الفترة من ١٩٩٨ :٢٠٠٦ كان معيار أولوية السداد هو الفاصل في الحصول على قطع الأراضي.

ثانيا:مؤشر توفير سهولة الحركة والوصول داخل المدينة"Accessibility":

لدراسة مدى تحقق هذا المؤشر يتم دراسة مجموعة من العوامل وهي: سهولة الوصول للخدمات والعمل،الاهتمام بممرات المشاة، توافر المواصلات العامة، وسيتم دراسة هذا المؤشر على مستوى الدراسات التي قام بها المكتب العربي، وتقييم الوضع الراهن:

أ. دراسات المكتب العربي لتحقيق مؤشر سهولة الحركة والوصول"Accessibility":

سهولة الوصول للخدمات: في الدراسات التي قام بها المكتب العربي لمدينة دمياط الجديدة تم مراعاة حصول السكان على الخدمات دون الحاجة إلى استعمال وسائل النقل إلا في الخدمات الموسمية وذلك من خلال إتباع أسلوب التدرج الهرمي في توزيع الخدمات كالآتي:

خدمات مركز المجاورة: وتحتوي على (مدرستان أساسيتان، منطقة تجارية، مسجد، حديقة) وقد روعي في خدمات المجاورة السكنية أن تفي بالاحتياجات اليومية المباشرة للسكان.

خدمات مركز الحي:(مدرستان ثانوي، خدمات تجارية ، مسجد، وحدة شرطة وبريد وخدمة سيارات، خدمات ثقافية، خدمات صحية، إسكان إداري، حديقة عامة) وهي الاحتياجات الأسبوعية والشهرية.

خدمات مركز المدينة: تتركز فيه الخدمات الشهرية والموسمية ويحتوي على (خدمات تجارية، خدمات إدارية، خدمات الدينية، خدمات ثقافية، وحدات سكنية إدارية، خدمات صحية، المنطقة الترفيهية).

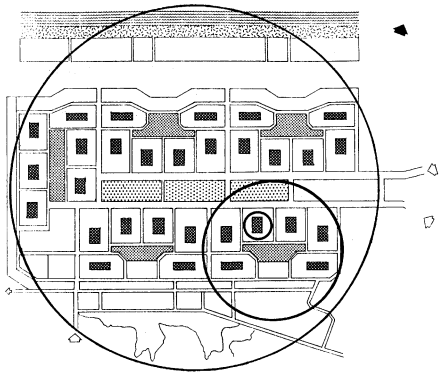

شكل (٣-٢٢) التدرج الهرمي للخدمات بالمدينة (المصدر: المكتب العربي (١٩٨١))

كما روعي استخدام الاستعمال المختلط " Mixed –Use " من خلال الشوارع التجارية كما بالشكل:

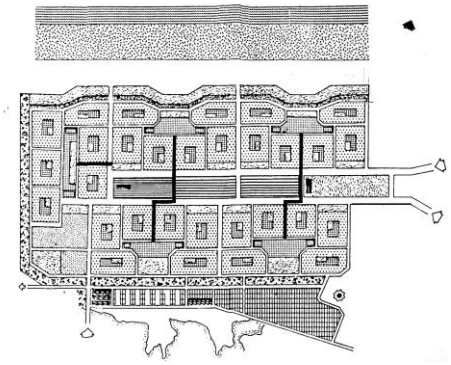

شكل (٣-٢٣) الطرق التجارية كعناصر ربط بين لأحياء في المدينة (المصدر : المكتب العربي (١٩٨١))

الاهتمام بمسارات المشاة: روعي الاهتمام بتنمية مسارات المشاة لتشجيع عمليات السير من خلال الفصل كلما أمكن بين مسارات المشاة وحركة السيارات لتوفير عنصر الأمان ، وأن تتخلل مسارات المشاة مناطق خضراء لتوفير الجمال لمستعملي هذه الممرات، وتوضيح خط مشاة رئيسي يربط بين الفراغات مكونا سلسلة فراغية رئيسية مع بعض المسارات الفرعية التي تجمع المشاة من المجاورات المختلفة، وأن تكون نقلات مسارات المشاة من خلال فراغات، وتنظيم عملية الإمداد والتخديم على المراكز من الخلف بحيث لا تؤثر على حركات الشراء للمشاة مستعملي مركز خدمات.

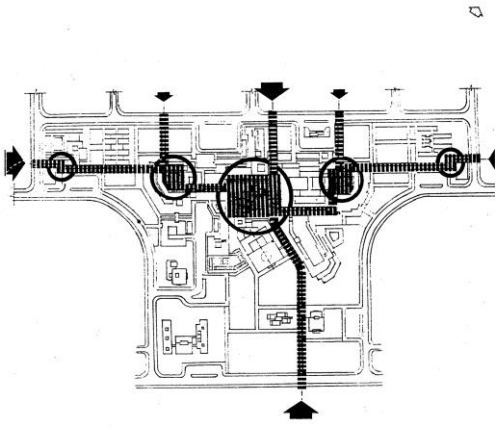

شكل (٣-٢٤) ممرات المشاة والفراغات بمركز الحي الأول (المصدر: المكتب العربي (١٩٨١))

يتضح مما سبق أن الدراسة اهتمت بتحقيق مؤشر سهولة الحركة والوصول "Accessibility".

ب. تقييم مدى تحقق مؤشر سهولة الحركة والوصول "Accessibility" بالوضع الراهن بالمدينة:

يتميز تخطيط المدينة بنظام التدرج الهرمي في توزيع الخدمات وذلك للتسهيل على المواطنين في الحصول على خدماتهم اليومية دون الحاجة لاستعمال وسائل النقل إلا في الخدمات الموسمية ويظهر التدرج الهرمي كما بالشكل:

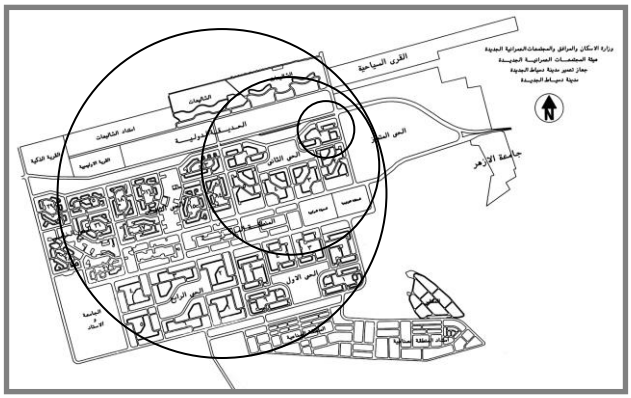

شكل (٣-٢٥) التدرج الهرمي لمستوى الخدمات بالمدينة (المصدر: جهاز تعمير وتنمية دمياط الجديدة (٢٠٠٦))

كذلك يوفر شارع الصعيدي وهو شارع تجاري إداري "Mixed-Use" سهولة الوصول للخدمات وهو يعمل كعنصر ربط بين المجاورات كما أنه من أكثر شوارع المدينة حيوية وهو كما بالصورة التالية:

شكل (٣-٢٦) لشارع تجاري إداري "Mixed-Use" شارع الصعيدي بالحي الثاني (المصدر: الباحثة)

استبيان آراء المواطنين حول سهولة الوصول للخدمات ومناطق العمل: وبسؤال المواطنين عن مدى سهولة الوصول للخدمات بالمدينة كانت النتائج كما يلي:

إمكانية الوصول للمحلات التجارية:

وبسؤال المواطنين عن إمكانية الوصول إلى المحلات أجابت أغلب العينة أنها يسهل الوصول إليها:

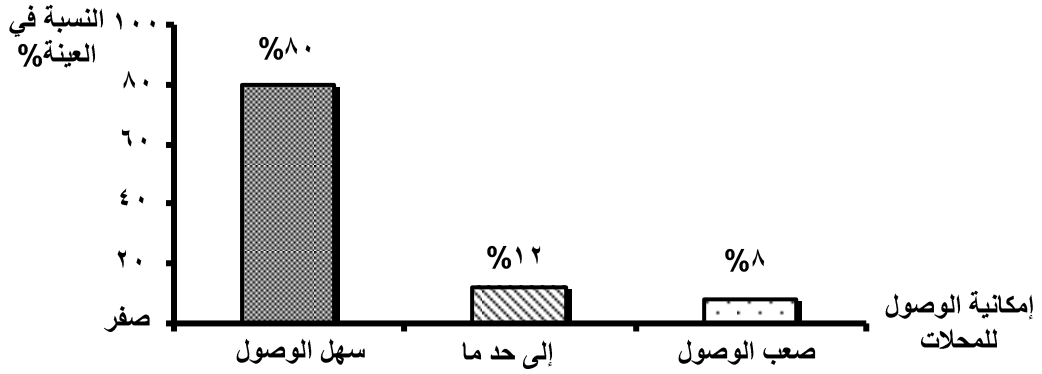

شكل (٣-٢٧) إمكانية الوصول للمحلات (المصدر: الباحثة)

ويلاحظ من الشكل أن أغلب العينة ترى أن المحلات التجارية يسهل الوصول إليها.

إمكانية الوصول للمستشفى:

بسؤال المواطنين عن إمكانية الوصول للمستشفى أجابت أغلب العينة أنه يسهل الوصول إليها:

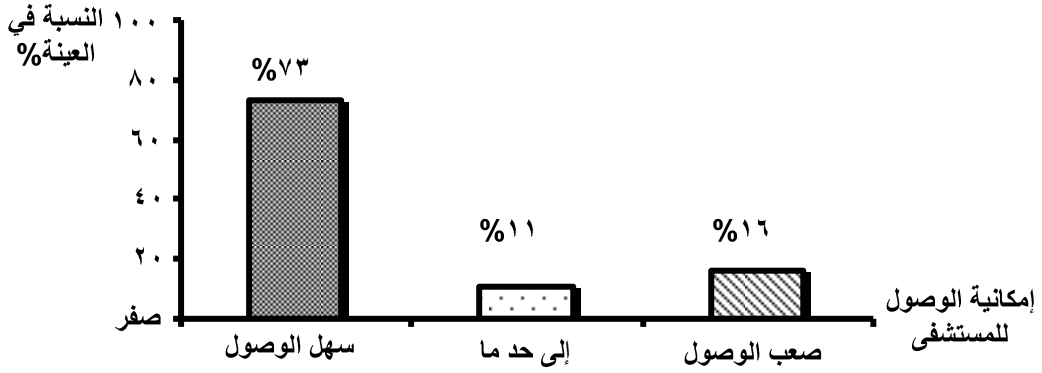

شكل (٣-٢٨) إمكانية الوصول للمستشفى (المصدر: الباحثة)

ويلاحظ من الشكل أن أغلب العينة ترى أن المستشفى يسهل الوصول إليها.

الوصول للمدارس:

بسؤال المواطنين عن مدى قرب المدارس من سكنهم وعن طريقة الوصول إليها كانت النتائج كما يلي:

جدول (٣-١١) درجة قرب المدارس من المسكن ووسيلة الوصول إليها (المصدر : الباحثة)

درجة قرب المدارس من السكن	وسيلة الوصول / النسبة في العينة	سيرا	السيارة الخاصة	المواصلات العامة	الدراجة الموتوسيكل	أتوبيس المدرسة
قريب	٤٤ %	٣٧ %	٤%	صفر%	١ %	٢%
إلى حد ما	٢٢ %	١٥ %	٣ %	صفر%	١%	٣ %
بعيد	١٣ %	صفر%	٢ %	٤ %	١ %	٦ %

يلاحظ من الجدول السابق أن أغلب العينة تقع مدارس أولادها بالقرب من المسكن وأن وسيلة الوصول للمدرسة الأكثر شيوعا هي السير.

الوصول للعمل:

بسؤال المواطنين عن مدى قرب عملهم من مساكنهم وعن وسيلة الوصول إليه كانت النتائج كما يلي:

جدول (٣-١٢) درجة قرب العمل من المسكن لأفراد العينة ووسيلة الوصول إلي العمل(المصدر: الباحثة)

درجة قرب العمل من المسكن	وسيلة الوصول / النسبة في العينة	سيرا	السيارة الخاصة	المواصلات العامة	الدراجة أو الموتوسيكل
قريب	٤٠ %	٣٣ %	٣ %	٢ %	٢%
إلى حد ما	٢٤ %	٥ %	٦ %	١٢ %	١ %
بعيد	٣٢ %	٢ %	٧ %	٢٣ %	صفر%

يلاحظ من الجدول السابق أن أغلب العينة تقع مناطق عملهم بالقرب من مساكنهم وأن وسيلة الوصول للعمل الأكثر شيوعا واستخداما هي السير على الأقدام .[١]

[١] ملاحظة غير العاملين بالعينة ٤ %

مسارات المشاة:

تتركز مسارات المشاة بالمدينة في مناطق مراكز المجاورات ومراكز الأحياء والممرات الموجودة داخل المناطق السكنية وبالنسبة لمراكز المجاورات يتم التخديم عليها من خلال طريق حلقي محيط بها ليظل مركز المجاورة مخصص للمشاة، أما بالنسبة لمراكز الأحياء فتقسم إلى مناطق يحيط بها مسارات للسيارات وداخل هذه المناطق تكون مسارات المشاة وذلك كما يظهر بالشكل التالي:

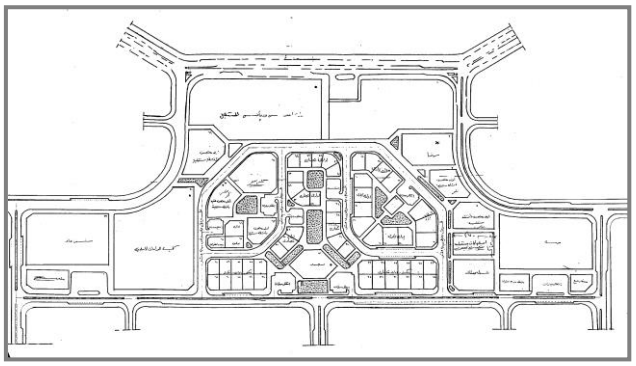

شكل (٣-٢٩) مسارات المشاة داخل مركز الحي الثاني (المصدر: جهاز تنمية وتعمير دمياط الجديدة (٢٠٠٥))

ونظرا لعدم اكتمال بناء مراكز المجاورات والأحياء فإن مسارات المشاة غير موجودة وغير واضحة ولا تؤدي دورها، فعلى سبيل المثال مركز الحي الثاني لم يكتمل فيه سوى المسجد وكلية الطب ونادي المستقبل الرياضي وبعض المباني الإدارية السكنية المقامة على قطع الأراضي المنفصلة وبالتالي لا يظهر فيه مسارات مشاة واضحة.

شكل (٣-٣٠) مسجد مركز الحي الثاني

المصدر: الباحثة

شكل (٣-٣١) نادي المستقبل ومسجد الحي الثاني

المصدر: الباحثة

وكما يظهر من الصورتين عدم اكتمال مركز الحي الثاني وبالتالي عدم اتضاح مسارات المشاة به، وهناك محاولات لفصل مسارات المشاة عن السيارات مثل غلق شارع الصعيدي أمام السيارات في الصيف من السادسة مساء وحتى السادسة صباحا لتشجيع حركة سير المشاة، أما بالنسبة لممرات المشاة الموجودة داخل المناطق السكنية فهي تفتقر لعوامل الجذب سواء من حيث خامات التشطيبات أو المناطق الخضراء المحيطة بها والتي هي عبارة عن مسطحات من النجيلة تتخللها بعض الأشجار دون وجود عناصر لتنسيق الموقع، كما لا يوجد مسار مشاة رئيسي يربط الحركة بين البلوكات.

شكل (٣-٣٢) افتقار ممرات المشاة بالمناطق السكنية لعناصر الجذب الحي الثاني المجاورة الرابعة (المصدر: الباحثة)

مما سبق يمكن القول أن الاهتمام بممرات المشاة بالمدينة كأحد وسائل تحقيق مؤشر سهولة الحركة والوصول "Accessibility" لم يتحقق.

توافر المواصلات العامة في المدينة: بسؤال المواطنين عن مدى توافر المواصلات العامة بالمدينة كانت النتيجة كما بالشكل التالي:

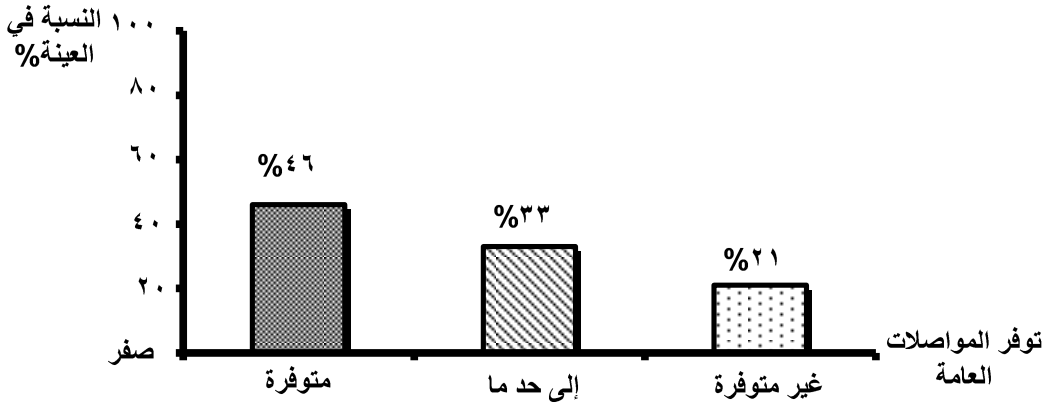

شكل (٣-٣٣) مدى توافر المواصلات العامة بالمدينة (المصدر: الباحثة)

يتضح من الشكل أن النسبة الأكبر من العينة ترى أن المواصلات متوفرة بشكل جيد إلى متوسط.

شكل (٣-٣٤) موقف السيرفيس الداخلي بالمدينة

المصدر: الباحثة

شكل (٣-٣٥) موقف سيارات الأجرة بين المحافظات بالمدينة(المصدر:الباحثة)

مما سبق يمكن قول أن مؤشر توفير سهولة الحركة والوصول داخل المدينة"Accessibility" قد تحقق بنسبة كبيرة داخل المدينة.

ثالثا: توفير مستوى جيد للخدمات والمسكن "Quality":

من جزء الدراسة الخاص بمؤشري القدرة على شراء المسكن "Affordability"، توفير عدد من الوحدات يتناسب مع عدد السكان "Availability" اتضح أن الدولة وفرت نوعين من الإسكان النوع

الأول إسكان منخفض التكاليف، اقتصادي، ومتوسط بدون تشطيب وأحيانا بدون تقسيم وهذا النوع تحقق فيه العدالة في التوزيع على السكان ولكن مستواه متواضع، والنوع الثاني إسكان مبارك بتشطيب فاخر ولكنه لم يتحقق فيه العدالة في الوصول للسكان وفيما يلي صورة لكل نوع من هذين النوعين.

شكل (٣-٣٦) للإسكان الاقتصادي الحي الثاني المجاورة الرابعة (المصدر: الباحثة)

شكل (٣-٣٧) لإسكان مبارك الحي الرابع المجاورة الربعة(المصدر:الباحثة)

تقييم مستوى السكن والخدمات من خلال استبيان آراء المواطنين:

لتقييم مستوى السكن والخدمات بالمدينة تم سؤال المواطنين عن مدى شعورهم بالرضا عن مسكنهم، وعن مستوى الخدمات بالمدينة وكانت النتائج كما يلي:

الرضا عن المسكن: بسؤال المواطنين عن مدى شعورهم بالرضا عن مساكنهم كانت النتيجة كما يلي:

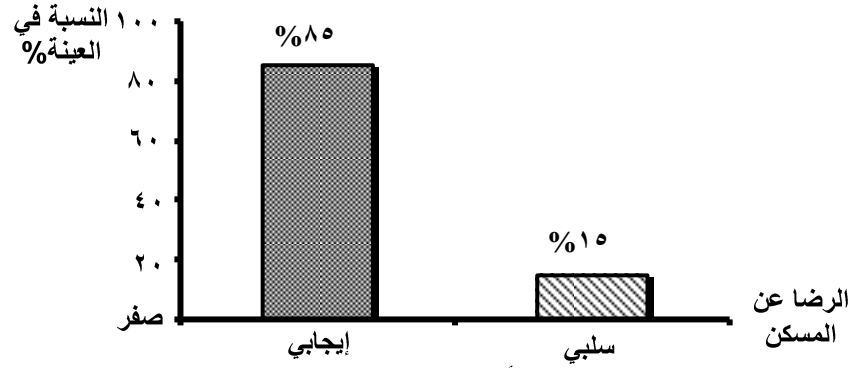

شكل (٣-٣٨) مدى رضا الأفراد عن مساكنهم (المصدر: الباحثة)

يتضح من الشكل أن أغلب العينة تشعر بالرضا عن وحداتها السكنية.

أسباب عدم رضا بعض الأفراد عن مساكنهم:

بعض أفراد العينة غير راضيين عن مساكنهم بسبب أنها ضيقة ولا تلبي احتياجاتهم، أو بسبب سوء توجيهها،أو عدم شعورهم بالخصوصية فيها، أو بسبب عدم الشعور بالأمان لأنها تمت سرقتها من قبل.

مستوى الخدمات بالمدينة: بسؤال المواطنين عن مستوى الخدمات بالمدينة كانت النتائج كما بالشكل:

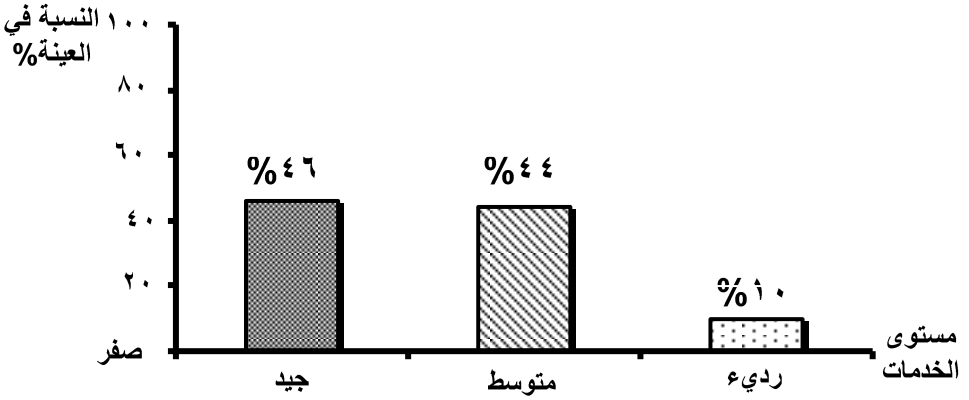

شكل (٣-٣٩) يوضح مستوى الخدمات بالمدينة (المصدر: الباحثة)

يتضح من الشكل السابق أن أغلب العينة ترى أن مستوى الخدمات بالمدينة ما بين جيد ومتوسط.

ويوضح الجدول التالي تقييم مدى تحقق مؤشرات مبدأ المساواة والعدل بمدينة دمياط الجديدة:

جدول (٣-١٣) تقييم مدى تحقق مؤشرات مبدأ المساواة والعدل بالمدينة(المصدر: الباحثة)

المبدأ	المؤشرات	درجة تحققه في تخطيط وتصميم المدينة		
		جيد	متوسط	ضعيف
تحقيق المساواة والعدل في المجتمع	توفير القدرة على شراء المسكن "Affordability"، توفير عدد من الوحدات السكنية يتناسب مع عدد السكان "Availability"			•
	سهولة الحركة والوصول"Accessibility":	•		
	توفير مستوى جيد للخدمات والمسكن "Quality"		•	

مما سبق يمكن القول أن مبدأ المساواة والعدل لم يتحقق بالشكل المطلوب في المدينة.

أدوات تحقيق مبدأ المساواة والعدل في المجتمع:

يوضح الجدول التالي مؤشرات مبدأ المساواة والعدل في المجتمع، ويوضح مدى قبول المجتمع المحلي لهذا المبدأ، والأدوات المقترحة لتحقيق هذا المبدأ.

جدول (٣-١٤) الأدوات المقترحة لتحقيق مبدأ المساواة والعدل في المجتمع(المصدر: الباحثة)

المبدأ	المؤشرات	مدى قبول المجتمع المحلي	الأدوات المقترحة لتحقيق المبدأ
تحقيق المساواة والعدل في المجتمع	**توفير القدرة على شراء المسكن** **توفير عدد من الوحدات السكنية يتناسب مع عدد الطلب على الإسكان**	يلقى قبول لدى المجتمع المحلي	توفير عدد من الوحدات السكنية بمستويات مختلفة مع توفير نظم للدعم لذوي الدخول المنخفضة ٢- التأكد من أن تصل هذه الوحدات للسكان بنفس الشروط والنظام
	سهولة الوصول		١- إتباع التدرج الهرمي في توزيع الخدمات ٢- استخدام الاستعمال المختلط ٣- توفير وسائل المواصلات العامة ٤- تنمية مسارات المشاة وربطها بمراكز الخدمات
	توفير مستوى جيد من المسكن والخدمات		١- الاهتمام بعمليات صيانة المساكن وتجديدها

٣-٦-٣ مبدأ الأمن:

أ. دراسة مدى تحقق مبدأ الأمن في الدراسات التي قام بها المكتب العربي:

تحقق الأمن على مستوى المنطقة السكنية:

الأمن في الطرق: عند تصميم المجاورات تم وضع ثلاث بدائل وتم اختيار البديل الثالث باعتباره البديل الذي حقق أكبر مجموع نقاط بناء على معايير التقييم الموضوعة، ويتأسس هذا البديل على الأخذ بمسارات السيارات التي تلتقي في مركز خدمات المجاورة، وتقسم المجاورة إلى أربعة أجزاء تنحصر بين هذه المسارات الواصلة من خارج المجاورة إلى مركزها.ويتفرع من هذه المسارات الرئيسية طرق

حلقية لخدمة هذه الأجزاء السكنية، وتتشكل المسارات في اتجاهات متعامدة وتلتقي في شكل"T-Sections" بما يحقق تلافي التقاطعات الكاملة لتأمين الحركة داخل المجاورة، وتتشكل شبكة مسارات المشاة من ساحات تتمركز داخل القطاعات السكنية وتتفرع منها مسارات تخدم هذه القطاعات وتصلها بمركز خدمات المجاورة. ويحقق هذا البديل تفادي المرور العابر الذي يخترق المجاورات إلا أنه يؤخذ على هذا البديل عدم توافر الأمان الكامل داخل المجاورة من حيث تقاطع مسارات المشاة والسيارات داخل القطاعات السكنية الأربعة مع الطرق الحلقية الفرعية للسيارات.

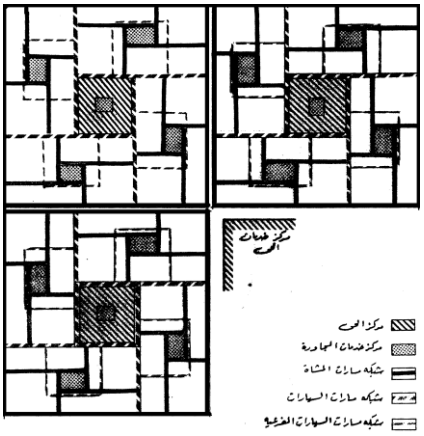

شكل (٣-٤٠) شبكة الطرق ومسارات المشاة بالبديل الثالث لتخطيط المجاورات (المصدر: المكتب العربي (١٩٨١))

الأمن في الفراغات الحضرية: روعي عند تصميم الفراغات الحضرية الخارجية بالمجاورة أن تتميز بالتدرج لتبدأ بأصغر فراغ خاص بالمجموعة السكنية الأساسية يليه الفراغ الأكبر الخاص بالمجموعة السكنية المركبة وينتهي بالفراغ الرئيسي الذي يتوسط المجاورة وذلك ليقع كل فراغ تحت سيطرة وتحكم المجموعة السكنية المطلة عليه وبذلك تتحقق إمكانية رؤية الفراغ من المجموعة السكنية والسيطرة البصرية عليه مما يساعد على تحقق الأمن داخل هذه الفراغات وذلك كما يظهر من الشكل:

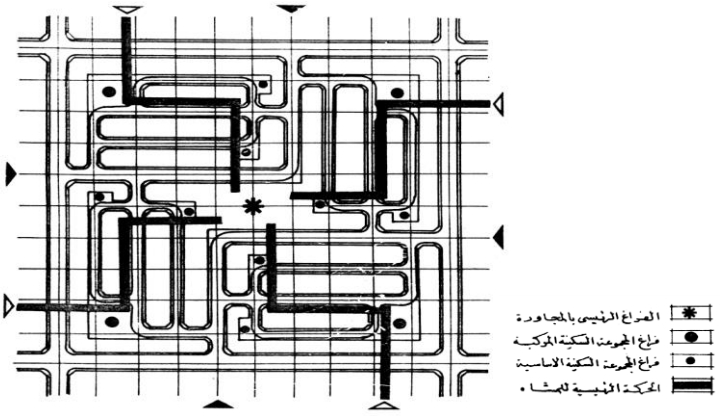

شكل (٣-٤١) تدرج الفراغات داخل المجاورة وإمكانية رؤيتها من السكن (المصدر: المكتب العربي (١٩٨١))

وفيما يلي جدول يوضح مدى تحقق مبدأ الأمن في الدراسات التي قام بها المكتب العربي على مستوى المنطقة السكنية:

جدول (٣-١٥) مدى تحقق الأمن في المنطقة السكنية في دراسات المكتب العربي (المصدر: الباحثة)

الأمن في المنطقة السكنية	ما تحقق من مبدأ الأمن في الدراسات	ما لم يتحقق من مبدأ الأمن في الدراسات
الأمن في الطرق	تفادي التقاطعات الكاملة تفادي المرور العابر داخل المجاورات	عدم تفادي الأمان الكامل من حيث تقاطع مسارات المشاة والسيارات
الأمن في الفراغات	إمكانية رؤية الفراغ من المجموعة السكنية والسيطرة البصرية	

مما سبق يمكن القول أن الدراسات التي قام بها المكتب العربي قد راعت مبدأ الأمن أثناء تخطيط وتصميم المناطق السكنية إلى حد ما.

ب. دراسة مدى تحقق مبدأ الأمن في الوضع الراهن بالمدينة:

تحقق الأمن على مستوى المنطقة السكنية:

الأمن في الطرق: باستبيان آراء المواطنين عن مدى شعورهم بالأمن في الطرق بالمدينة كانت نتائج الاستبيان أن ٦٧% من العينة تشعر بأن الطرق في المدينة آمنة، ٣٣% من العينة لا تشعر بالأمن في الطرق ويبين الشكل التالي هذه النتائج:

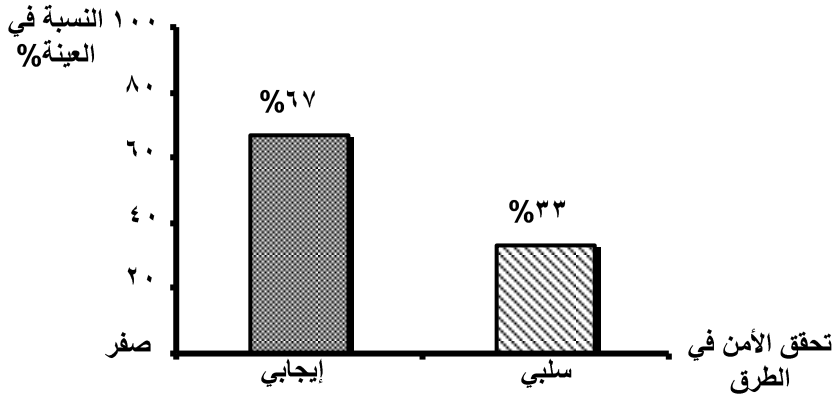

شكل (٣-٤٢) تحقق الأمن في الطرق بمدينة دمياط الجديدة (المصدر: الباحثة)

ويلاحظ من الشكل أن النسبة الأكبر تشعر بالأمان في الطرق ولكن ما يقرب من ثلث العينة لا تشعر بالأمان في الطرق بالمدينة.

أسباب عدم تحقق الأمن في طرق المدينة من وجهة نظر المواطنين:

ولمعرفة أسباب عدم تحقق الأمن في الطرقات من وجهة نظر المواطنين تم سؤالهم عن ذلك وكانت الأسباب كالآتي: عدم إضاءة الطرق إضاءة كافية، وجود مناطق غير مأهولة بالسكان حول الطرق، خلو الطرق من المارة، وكانت نسبة هذه الأسباب في إجابات العينة كما بالشكل التالي:

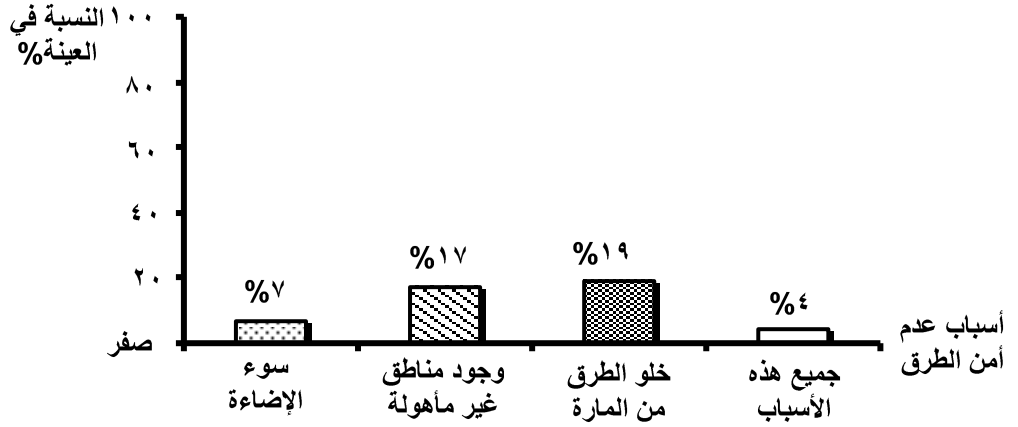

شكل (٣-٤٣) أسباب عدم تحقق الأمن في الطرق بالمدينة (المصدر: الباحثة)

ويلاحظ من النتائج السابقة أن أكثر سببين في عدم تحقق الأمن في الطرقات من وجهة نظر المواطنين هما **أولا:** خلو الشوارع من المارة وذلك لوجود فصل في الاستعمالات السكنية والتجارية وعدم انتشار مناطق الاستعمال المختلط "Mixed-Use" والتي تساعد على جعل الشوارع أكثر حيوية وأمنا، وقصر هذه المناطق في المدينة على شارع واحد حتى الآن وهو شارع الصعيدي وهو شارع تجاري سكني والذي تعد منطقته من أكثر المناطق أمنا وحيوية وتوضح الصورتان التاليتان شارع الصعيدي كشارع يعتمد على الاستعمال المختلط وتأثير ذلك في حيويته وأمنه وأحد الشوارع السكنية وخلوه من المارة.

شكل (٣-٤٤) لشارع الصعيدي توضح حيوية وأمان الطرق ذات الإستعمال المختلط" Mixed-Use "
المصدر: الباحثة

شكل (٣-٤٥) خلو الشوارع المخصصة للسكن فقط من المشاة وعدم حيويتها وأمانها "الحي الأول مجاورة رابعة"
المصدر: الباحثة

ويلاحظ من الصورتين السابقتين كيف أن استخدام النشاط المختلط "Mixed-Use" يؤثر في حيوية الطرق وتشجيع السير فيها وبالتالي يساعد على جعلها أكثر أمنا.

السبب الثاني هو وجود مناطق غير مأهولة بالسكان تحيط بالشوارع ويرجع ذلك لعد اكتمال المدينة بعد بالإضافة إلى شقق المصيفين والتي تظل مغلقة معظم شهور العام فيما عدا أشهر الصيف.

شكل (٣-٤٦) المباني تحت الإنشاء والغير مأهولة سبب عدم أمان الطرق "حي أول مجاورة ثالثة" (المصدر: الباحثة)

وسائل جعل الطرق أكثر أمنا من وجهة نظر المواطنين:

ولمعرفة وسائل جعل الطرقات أكثر أمنا من نظر المواطنين تم سؤالهم وكانت الوسائل: استغلال الأدوار السفلى من المباني كمحلات، تزويد الشوارع بأفراد الشرطة، الاهتمام بإضاءة ونظافة الطرق، والدمج بين الوسيلتين الأولى والثانية، والثانية والثالثة وكانت نسب هذه الوسائل كما يلي:

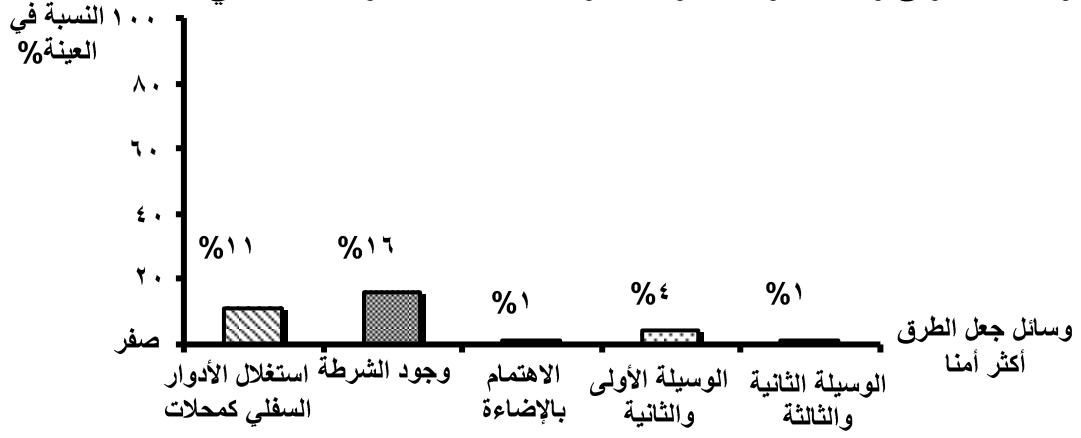

شكل (٣-٤٧) وسائل جعل الطرق أكثر أمنا من وجهة نظر المواطنين (المصدر: الباحثة)

يلاحظ من الشكل السابق أن أكثر وسيلتين لجعل الطرق أكثر أمنا من نظر المواطنين هما تزويد الطرق برجال الشرطة، واستغلال الأوار السفلى من المساكن كمحلات تجارية "Mixed-Use" .

الأمن في الفراغات الحضرية: باستبيان آراء المواطنين لمعرفة مدى شعورهم بالأمان في الفراغات داخل المناطق السكنية كانت النتيجة أن أغلب العينة تشعر بالأمان وذلك كما بالشكل التالي:

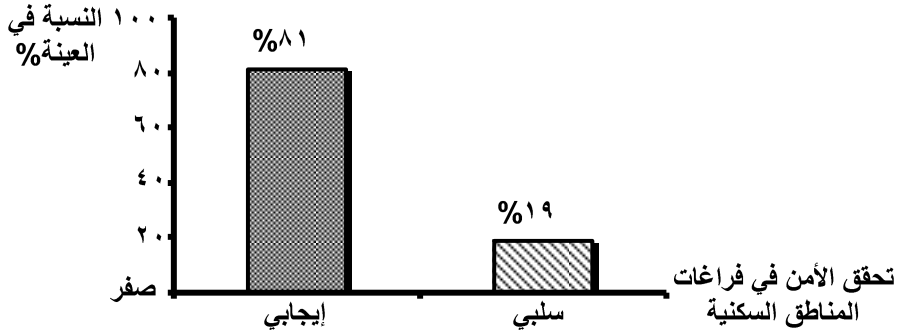

شكل (٣-٤٨) مدى تحقق الأمن في الفراغات داخل المناطق السكنية بالمدينة (المصدر: الباحثة)

من الشكل يتضح أن أغلب العينة ترى أن فراغات المناطق السكنية آمنة.

أسباب عدم تحقق الأمن في الفراغات الحضرية:

بسؤال المواطنين الذين لا يشعرون بالأمن في الفراغات الحضرية عن أسباب ذلك كانت الأسباب كالتالي عدم إحاطة هذه الفراغات بأسوار مما قد يتسبب في وقوع حوادث سيارات للأطفال في حال لعبهم في هذه الفراغات، إمكانية حدوث حوادث اختطاف للأطفال من هذه الفراغات، السببين السابقين معا ويوضح الشكل التالي نسبة كل سبب من هذه الأسباب في العينة.

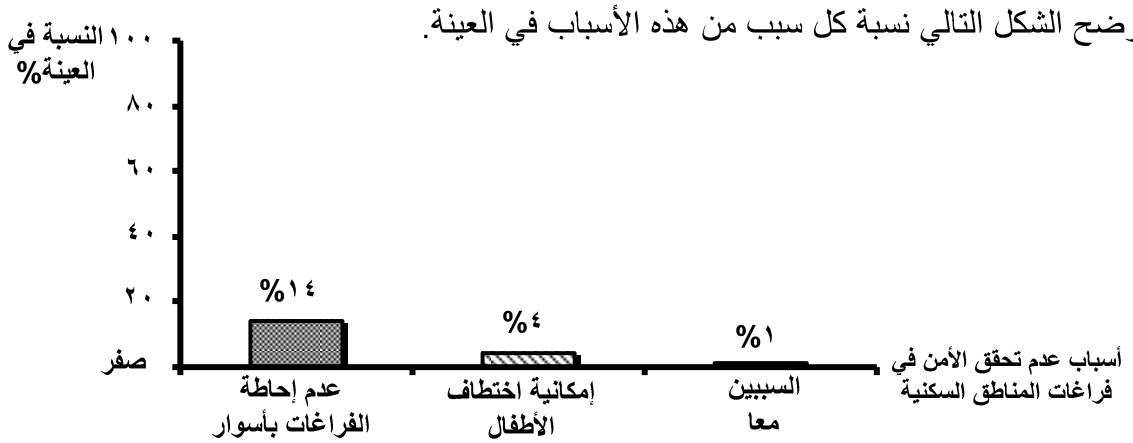

شكل (٣-٤٩) أسباب عدم تحقق الأمن في الفراغات داخل المناطق السكنية (المصدر: الباحثة)

ويلاحظ من الشكل السابق أن أهم سبب لعدم تحقق الأمن في الفراغات الحضرية بالمجاورة هو عدم إحاطتها بأسوار مما قد يتسبب في حدوث حوادث سيارات عند لعب الأطفال في هذه الفراغات.

شكل (٣-٥٠) فراغ داخل المناطق السكنية غير محاط بأي أسوار"حي الثاني مجاورة رابعة" (المصدر: الباحثة)

الرغبة فيمن يصبح مسئول عن الأمن في المنطقة:

وبسؤال المواطنين عمن يريدون أن يصبح مسئولا عن حفظ الأمن في منطقتهم كانت إجاباتهم كالتالي:أفراد من الشرطة، بواب لكل عمارة، متطوعين من السكان، شركات أمن، الاختيارين الأول والثاني، لا توجد حاجة لمسئول عن الأمن ويوضح الشكل التالي نسبة كل إجابة في العينة.

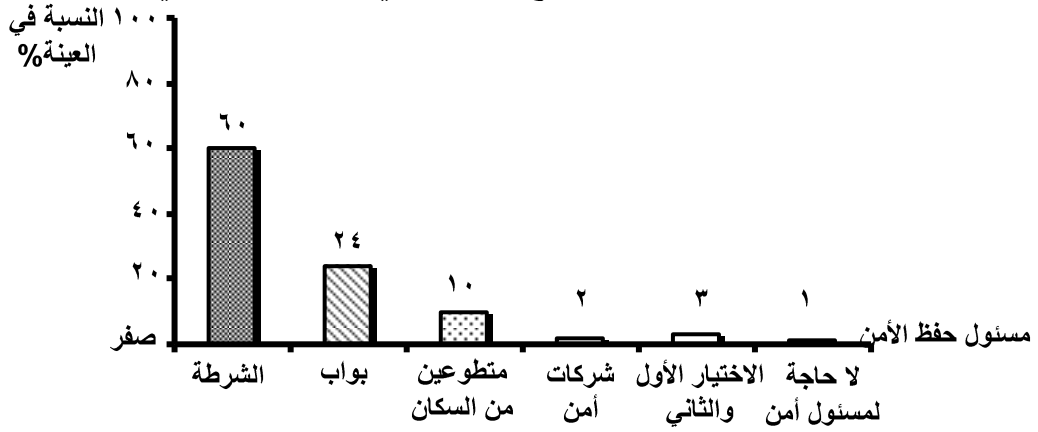

شكل (٣-٥١) اختيار مسئول حفظ الأمن في المنطقة السكنية (المصدر: الباحثة)

ويلاحظ من الشكل السابق أن الاختيار الأكثر شيوعا بين المواطنين لمن يكون مسئول عن حفظ الأمن في منطقتهم السكنية هو أفراد من الشرطة ثم يلي ذلك وجود بواب للعمارة، يليه متطوعين من السكان.

تواجد مناطق غير آمنة في المدينة: بسؤال المواطنين عن تواجد مناطق غير آمنة في المدينة كانت النتائج كما بالشكل التالي:

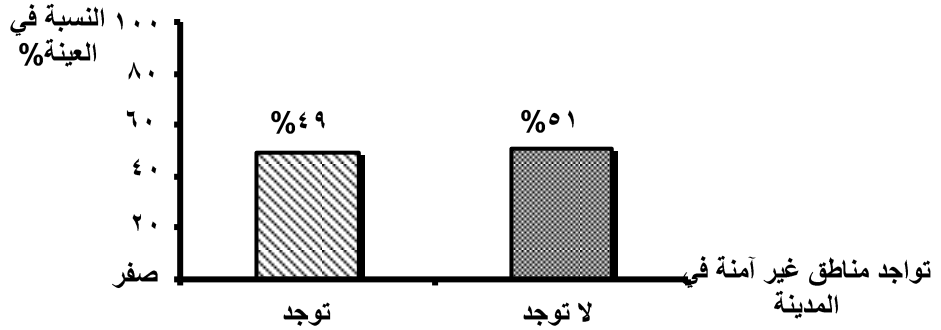

شكل (٣-٥٢) تواجد مناطق غير آمنة في المدينة أو لا (المصدر: الباحثة)

ويلاحظ من الشكل أن ما يقرب من نصف العينة ذكرت وجود مناطق غير آمنة بالمدينة.

أماكن المناطق الغير آمنة بالمدينة: بسؤال المواطنين عن أماكن المناطق الغير آمنة بالمدينة كانت إجاباتهم كالتالي: الأماكن الغير مأهولة بالسكان والتي لم يكتمل بناءها، أطراف المدينة، منطقة الشاطئ.

أسباب عدم تحقق الأمن في المناطق غير الآمنة:

وبسؤال المواطنين عن أسباب عدم أمان هذه المناطق كانت إجابتهم كالتالي:غير مضاءة بشكل جيد، غير مأهولة بالسكان، حدثت فيها جرائم سابقة، أماكن خاصة بالمصيفين تكون مغلقة وغير مأهولة معظم فصول السنة، والشكل التالي يوضح نسب كل سبب من هذه الأسباب:

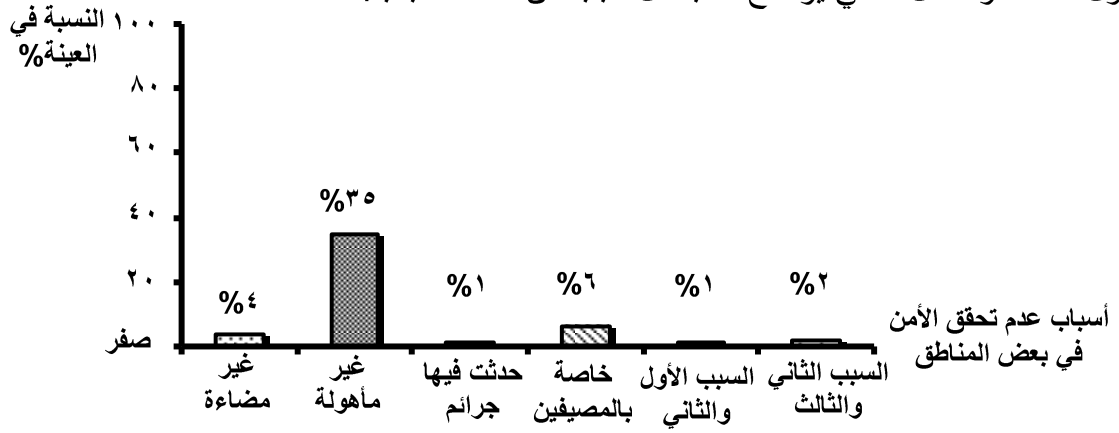

شكل (٣-٥٣) أسباب عدم أمن بعض المناطق بالمدينة (المصدر: الباحثة)

يلاحظ من الشكل السابق أن أكثر أسباب عدم تحقق الأمن في بعض المناطق بالمدينة هو وجود مناطق غير مأهولة بالسكان قد تكون هذه المناطق مناطق لم يكتمل بنائها كما يتضح من الصورتان التاليتان

شكل (٣-٥٤) الأماكن الغير مأهولة والتي لم يكتمل بنائها مناطق غير آمنة "حي أول مجاورة ثالثة" (المصدر: الباحثة)

شكل (٣-٥٥) المناطق غير مكتملة البناء والغير مضاءة كمناطق غير آمنة " مركز الحي الأول" (المصدر: الباحثة)

كذلك المناطق الخاصة بالمصيفين تظل مهجورة معظم شهور العام وهي لا تتمتع بأي نوع من المراقبة مما يجعلها مناطق غير آمنة بالمدينة وتوضح الصورتان التاليتان مثال على هذه المناطق[٢].

شكل (٣-٥٦) منطقة الشاطئ كمنطقة مهجورة معظم العام وغير آمنة (المصدر: الباحثة)

شكل (٣-٥٧) منطقة الشاليهات والتي تظل مغلقة معظم العام كمنطقة غير آمنة (المصدر: الباحثة)

[٢] ملاحظة: صور الشاطئ تم التقاطها في آخر شهر يونيو ومع ذلك مازال خاليا من السكان

كما أن عدم إضاءة بعض المناطق هو السبب الذي يأتي في المرتبة الثالثة لعدم أمان بعض المناطق في المدينة وتوضح الصورتان التاليتان مثال على ذلك.

شكل (٣-٥٨) أحد أعمدة الإنارة بلا وحدة إضاءة "الحي الثاني المجاورة الرابعة" (المصدر: الباحثة)

شكل (٣-٥٩) أعمدة الإنارة لم تركب فيها وحدات إضاءة " مركز الحي الثاني" (المصدر: الباحثة)

كيفية تصرف السكان تجاه المناطق غير الآمنة بالمدينة :

ولمعرفة كيف يتصرف السكان تجاه هذه المناطق تم سؤالهم وكانت إجاباتهم كالتالي: إبلاغ الجهاز عن هذه المناطق، قيام بعض السكان بمحاولة الإصلاح منها بأنفسهم، عدم اتخاذ أي تصرف تجاه هذه المناطق، إبلاغ أصحاب هذه المناطق، ويوضح الشكل التالي نسب هذه التصرفات في العينة.

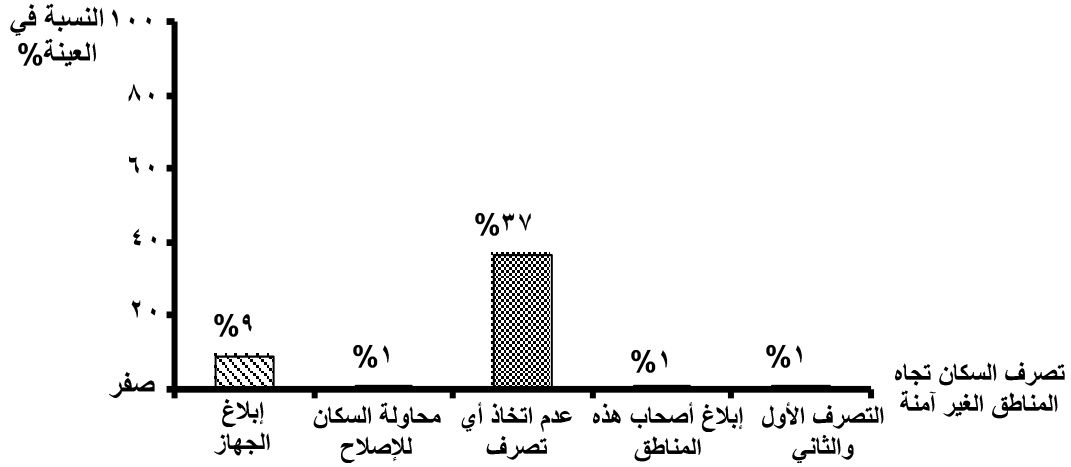

شكل (٣-٦٠) كيفية تصرف السكان تجاه المناطق غير الآمنة بالمدينة (المصدر: الباحثة)

ويلاحظ من النتائج السابقة أن التصرف السائد تجاه المناطق غير الآمنة هو عدم عمل أي شيء.

وقوع سرقات بالمناطق السكنية بالمناطق السكنية:

لمعرفة ما إذا كانت هناك سرقات تحدث بالمناطق السكنية تم سؤال المواطنين عن ذلك وكانت النتائج كما يلي:

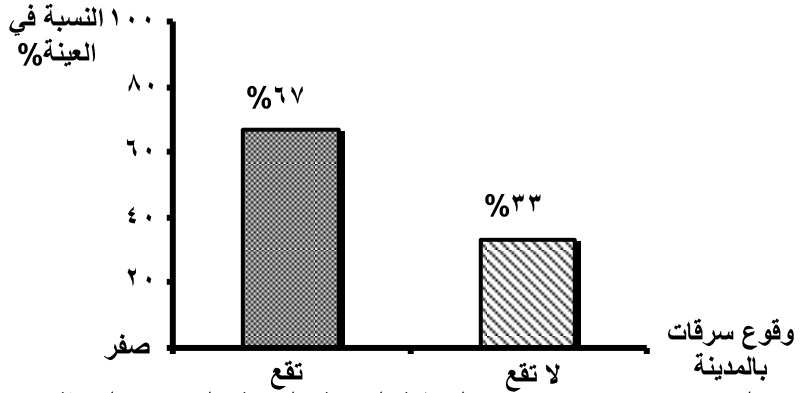

شكل (٣-٦١) حدوث سرقات بالمنطقة السكنية بالمدينة (المصدر: الباحثة)

يلاحظ من الشكل السابق أن نسبة حدوث سرقات بالمناطق السكنية كبيرة نسبيا حيث أجاب ٦٧ % من العينة بالإيجاب عن حدوث سرقات في منطقتهم السكنية، وأرجع السكان ذلك لأسباب عديدة منها أن المجتمع مازال جديد ولا توجد صلات قوية بين مواطنيه، عدم تجانس السكان من الناحية الاجتماعية والثقافية في بعض المناطق، وجود العديد من الوحدات السكنية المغلقة معظم شهور العام.

كيفية تصرف السكان في حال وقوع السرقات:

لمعرفة كيفية تصرف السكان حيال حوادث السرقة تم سؤالهم عن ذلك وكانت تصرفاتهم كالتالي: إبلاغ الشرطة، قيام السكان بالقبض على المجرم بأنفسهم، عدم القيام بأي تصرف، ونسب هذه التصرفات كما بالشكل التالي:

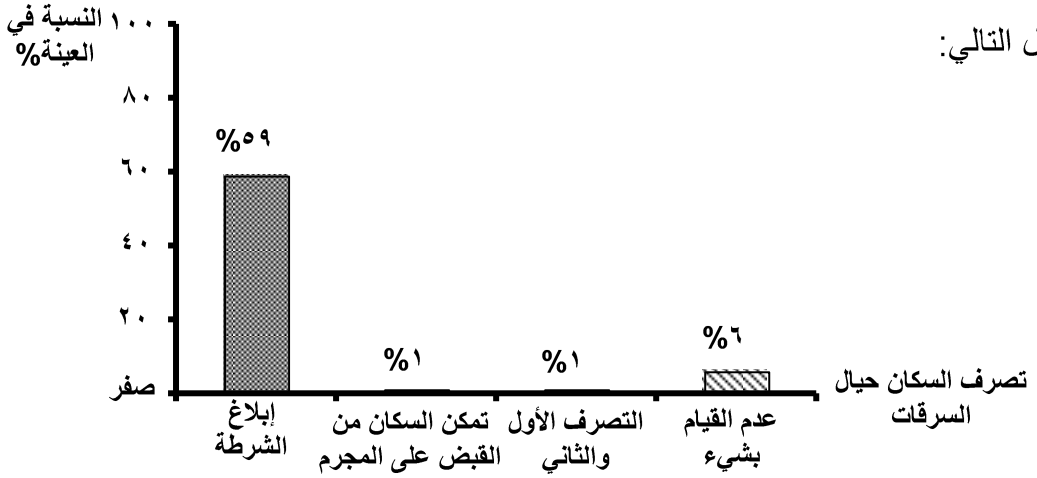

شكل (٣-٦٢) تصرف السكان في حال حدوث سرقات في مناطقهم السكنية (المصدر: الباحثة)

ويلاحظ من الشكل أن التصرف الأكثر شيوعا في حال حدوث سرقات هو القيام بإبلاغ الشرطة.

كيفية تصرف الشرطة مع الحوادث:

ولمعرفة كيفية تصرف الشرطة حيال السرقات تم سؤال المواطنين وكانت النتائج كما بالشكل التالي:

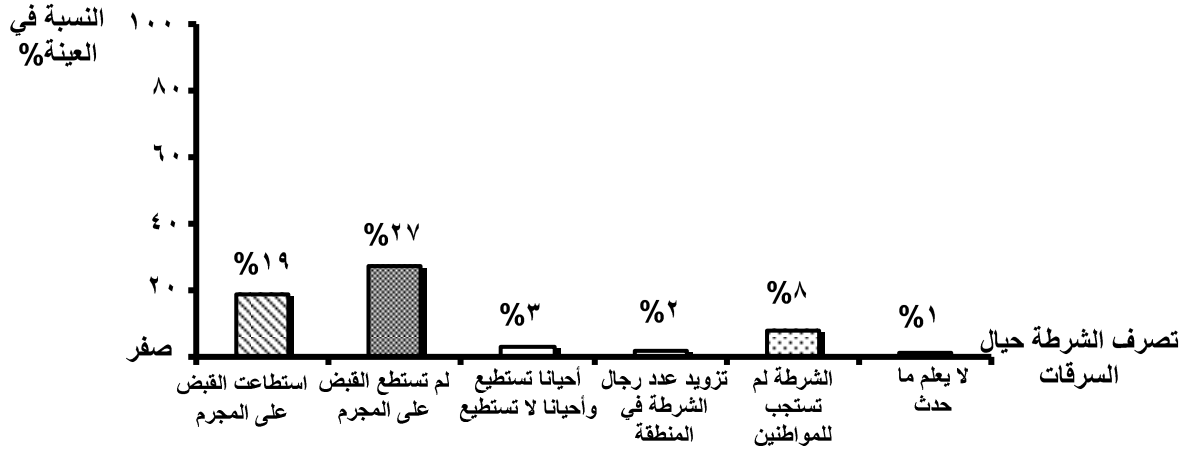

شكل (٣-٦٣) تصرف الشرطة في حال وقوع سرقات بالمناطق السكنية (المصدر: الباحثة)

ويلاحظ من الشكل السابق أنه في أغلب الأحيان لا تستطيع الشرطة القبض على المجرم مما يزيد من شعور المواطنين بعدم الأمان.

عدد الحوادث السرقة:

عند سؤال المواطنين عن عدد حوادث السرقة التي حدثت في منطقتهم منذ أن سكنوا فيها بعضهم أعطوا أرقام والبعض الآخر وصفوها بالكثيرة أو القليلة وكانت النتائج كالتالي: ٢٧% من العينة كان إجمالي عدد حوادث السرقة التي وقعت في منطقتهم منذ أن سكنوا في المنطقة حوالي ١٢٤ حادث، ٢٢ % وصفوا عدد الحوادث بالكثيرة، ١٥ % وصفوها بأنها قليلة، ٣ % لا يعلمون عددها. ومن الملاحظ من النتائج السابقة أن حوادث السرقة في المدينة كثيرة وشائعة وذلك للأسباب التي تم ذكرها سابقا من أن المجتمع مازال جديد ولا توجد صلات قوية بين مواطنيه، عدم تجانس السكان من الناحية الاجتماعية والثقافية في بعض المناطق، ووجود العديد من الوحدات السكنية المغلقة معظم شهور العام والتي لا تتمتع بأي نوع من الحراسة أو الرقابة.

الأمن في الوحدة السكنية:

لم تتطرق الدراسات التي قام بها المكتب العربي إلى كيفية مراعاة تحقيق الأمان في تصميم الوحدات السكنية لذلك سيتم دراسة هذا المؤشر من خلال الدراسة الميدانية واستبيان آراء المواطنين:

بسؤال المواطنين عن مدى تحقق شعورهم بالأمان داخل وحداتهم السكنية كانت النتائج أن أغلب العينة تشعر بالأمان داخل وحداتهم السكنية كما بالشكل التالي:

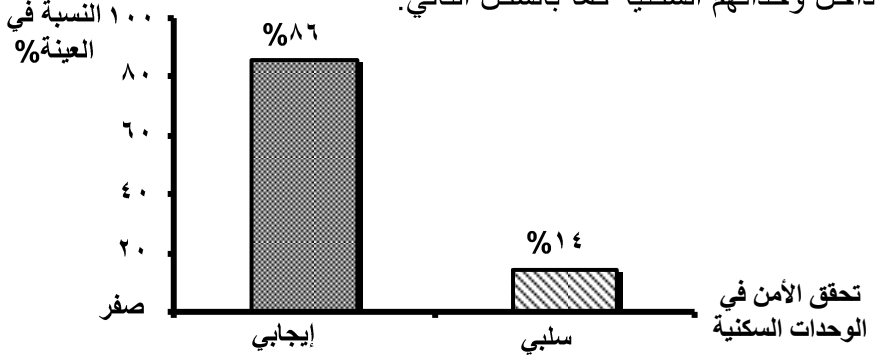

شكل (٣-٦٤) تحقق الأمان داخل الوحدة السكنية (المصدر: الباحثة)

ويلاحظ من الشكل أن أغلب العينة تشعر بالأمان داخل وحداتهم السكنية.

أسباب عدم شعور بعض السكان بالأمان داخل الوحدات السكنية:

بسؤال المواطنين الذين لا يشعرون بالأمان داخل وحداتهم السكنية عن أسباب عدم شعورهم بالأمان كانت الأسباب كما يلي: الوحدة السكنية دور أرضي يسهل سرقتها، وجود مناطق غير مأهولة بجوار الوحدة السكنية وأحيانا تكون معظم الوحدات بالعمارات خالية، تقارب منافذ الشقق، عدم وجود تعارف وتآلف بين السكان، كثرة البطالة في المدينة، التعرض للسرقة وكثرة اللصوص، ويوضح الشكل التالي نسب هذه الأسباب في إجابات العينة:

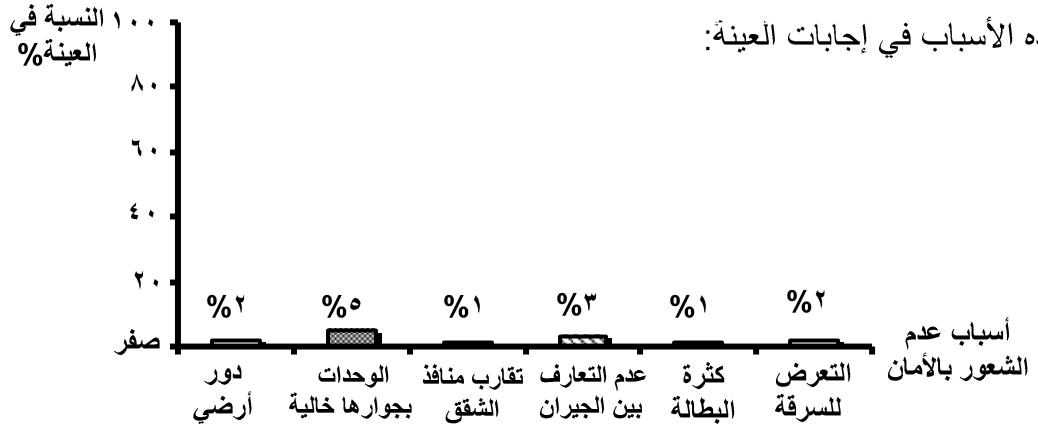

شكل (٣-٦٥) أسباب عدم شعور السكان بالأمان داخل الوحدات السكنية (المصدر: الباحثة)

ويلاحظ من الشكل أن أكثر أسباب عدم الشعور بالأمان هو وجود مناطق غير مأهولة بجوار الوحدة وأن معظم الوحدات الموجودة بالعمارة خالية، بالإضافة إلى عدم التعارف بين السكان.

وسائل تحقيق الأمان داخل الوحدة السكنية:

لمعرفة الإجراءات التي اتبعها السكان الذين لا يشعرون بالأمان من أجل تحقيق الأمان في مساكنهم تم سؤالهم وكانت هذه الإجراءات هي تركيب حديد على الشبابيك والمداخل، وضع أقفال على الأبواب، ويوضح الشكل التالي نسب هذه الإجراءات في العينة:

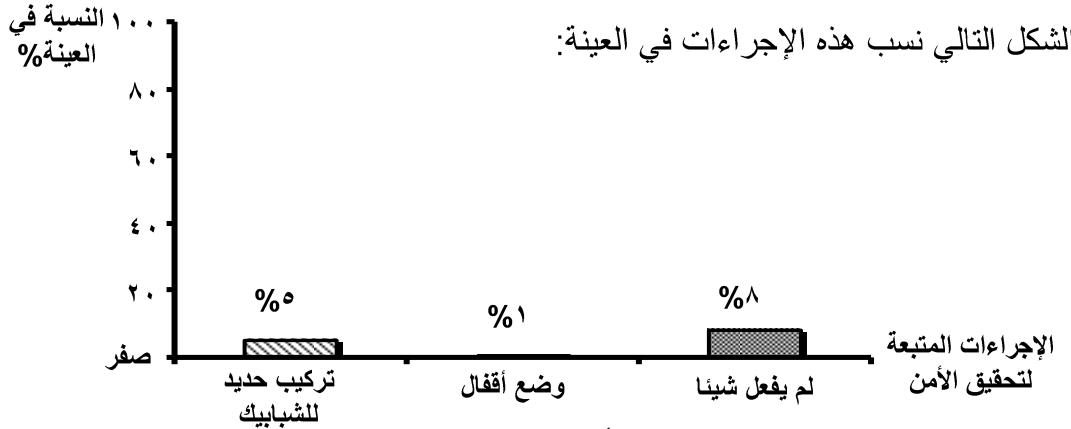

شكل (٣-٦٦) الإجراءات المتبعة لتحقيق الأمن داخل الوحدات السكنية (المصدر: الباحثة)

ويلاحظ من الشكل أن تركيب حديد على الشبابيك أكثر طريقة مستخدمة لتحقيق الأمان داخل المسكن.

وتوضح الصورة التالية تركيب الحديد على الشبابيك كإجراء لتحقيق الأمان داخل الوحدة السكنية.

شكل (٣-٦٧) تركيب حديد على الشبابيك لتحقيق الأمن "الحي الثاني المجاورة الرابعة" (المصدر: الباحثة)

أما بالنسبة للأفراد الذين يشعرون بالأمان في وحداتهم السكنية فبعضهم اتخذ بعض الإجراءات لتعزيز شعوره بالأمان وهذه الإجراءات هي: تركيب حديد على الشبابيك والمداخل، التعرف على الجيران لأن الألفة تولد الشعور بالأمان، الاعتماد على حارس للعمارة لذلك يمكن القول أن جهود الأفراد وليس التصميم هي التي أدت إلى شعور أغلب العينة بالأمان في وحداتهم السكنية.

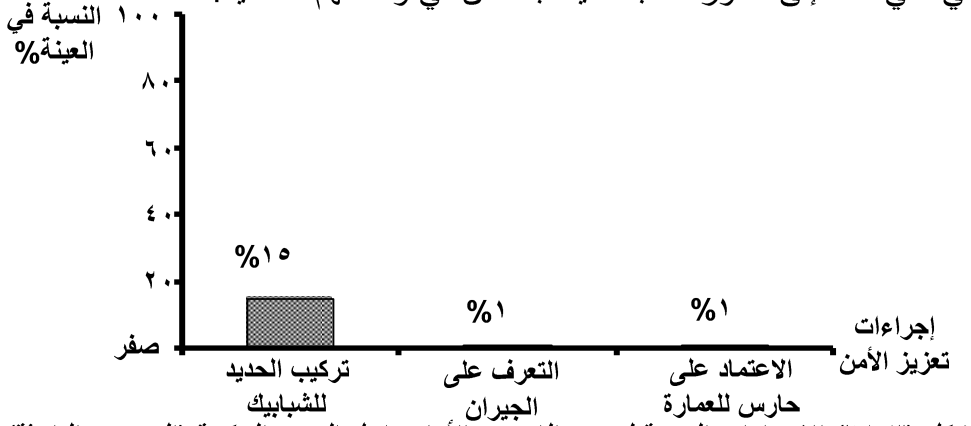

شكل (٣-٦٨) الإجراءات المتبعة لتعزيز الشعور بالأمان داخل الوحدة السكنية (المصدر: الباحثة)

ويلاحظ أن أكثر وسيلة لتعزيز الشعور بالأمان داخل المسكن هي تركيب الحديد على الشبابيك.

ويوضح الجدول التالي تقييم مدى تحقق مؤشرات مبدأ الأمن بالمدينة:

جدول (٣-١٦) تقييم مدى تحقق مبدأ الأمن بالمدينة (المصدر:الباحثة)

المبدأ	مستويات الأمن	مؤشرات الأمن	درجة تحقق المؤشرات بالمدينة		
			جيد	متوسط	ضعيف
توفير الأمن في المجتمع	الأمان في الطرق	جودة البيئة العمرانية		•	
	الأمان في الفراغات الحضرية	جودة البيئة العمرانية		•	
		إحياء الفراغات العامة		•	
	توفير الحماية في المناطق غير الآمنة	جودة البيئة العمرانية			•
	توفير الحماية من السرقات	جودة البيئة العمرانية			•
	الأمان في الوحدة السكنية	جودة البيئة العمرانية			•
		تعبئة المجتمع المحلي			•

من الجدول السابق يتضح أن مبدأ الأمن لم يتحقق بالشكل المطلوب في المدينة.

أدوات تحقيق مبدأ الأمن في المجتمع:

يوضح الجدول التالي مؤشرات مبدأ الأمن ومدى قبول المجتمع المحلي لهذا المبدأ، وأدوات تحقيقه.

جدول(٣-١٧) الأدوات المقترحة لتحقيق مبدأ الأمن في المجتمع (المصدر:الباحثة)

المبدأ	المؤشرات	مدى قبول المجتمع المحلي	الأدوات المقترحة لتحقيق المبدأ
توفير الأمن في المجتمع	**جودة البيئة العمرانية**	يعاني السكان من عدم تحقق هذا المبدأ في العمران ويبذلون جهدا من أجل تحقيقه	١- الاهتمام بإضاءة الطرق والفراغات الحضرية ونظافتها ٢- إحاطة الفراغات الحضرية بأسوار وتأمين مداخلها ٣- توفير السيطرة البصرية على الفراغات ٤- فصل حركة المشاة عن السيارات ٥- تأمين المناطق التي تمثل بؤر غير آمنة بالمدينة
	تعبئة المجتمع المحلي		١- توفير مسئول عن الأمن في المنطقة ويكون إما من (الشرطة، بواب، متطوعين من السكان) ٢- خلق مجالات تشجع على التعارف بين السكان بما يزيد الألفة ويولد الشعور بالأمن ٣- توجيه طاقات الشباب في اتجاهات بناءة للحد من السلوكيات السلبية
	إحياء الفراغات العامة		١- توفير الاستخدام المختلط ٢- تنمية الفراغات العامة مما يشجع على استخدامها بدلا من أن تصبح مناطق غير مأهولة وغير آمنة

٣-٦-٤ مبدأ الخصوصية:

أولا: الدراسات التي قام بها المكتب العربي:

عند تخطيط مجاورات مدينة دمياط الجديدة خططت المجاورة على أن تضم تسعة آلاف نسمة، ولكن وجد من الناحية الاجتماعية ضرورة وجود وضوح في تكوين المجموعات السكنية يسمح بتوفير شعور بانتماء الأفراد إلى تجمعات أصغر تشعر فيه بخصوصيتها كما يسمح بالتفاف هذه المجموعات السكنية حول مستوى من الخدمة يتناسب مع حجمها، كذلك عند سؤال المسئولين عن تخطيط وتصميم مدينة دمياط الجديدة عن كيفية مراعاتهم للخصوصية أثناء تخطيط وتصميم البلوكات السكنية أوضحوا أنهم قاموا بتجميع كل مجموعة من البلوكات السكنية حول فراغ خاص بها يحقق لها الخصوصية ويعمل كمتنفس للمنطقة مع مراعاة المسافات التخطيطية المناسبة بين البلوكات السكنية لتوفير الخصوصية للوحدات السكنية، ويوضح الجدول التالي وسائل تحقيق الخصوصية في دراسات المكتب العربي:

جدول (٣-١٩) وسائل تحقيق الخصوصية في دراسات المكتب العربي(المصدر: الباحثة)

المبدأ	وسائل تحقيق المبدأ عند تخطيط وتصميم المدينة
الخصوصية	١- تقسيم المجاورة إلى مجموعات سكنية صغيرة ٢- تجميع البلوكات السكنية حول فراغات خاصة ٣- مراعاة المسافات التخطيطية المناسبة بين البلوكات السكنية

ثانيا: الدراسة الميدانية واستبيان آراء المواطنين:

ولمعرفة مدى شعورالمواطنين بالخصوصية داخل مساكنهم تم سؤالهم عن ذلك وكانت النتيجة كما يلي:

بالنسبة للخصوصية البصرية:

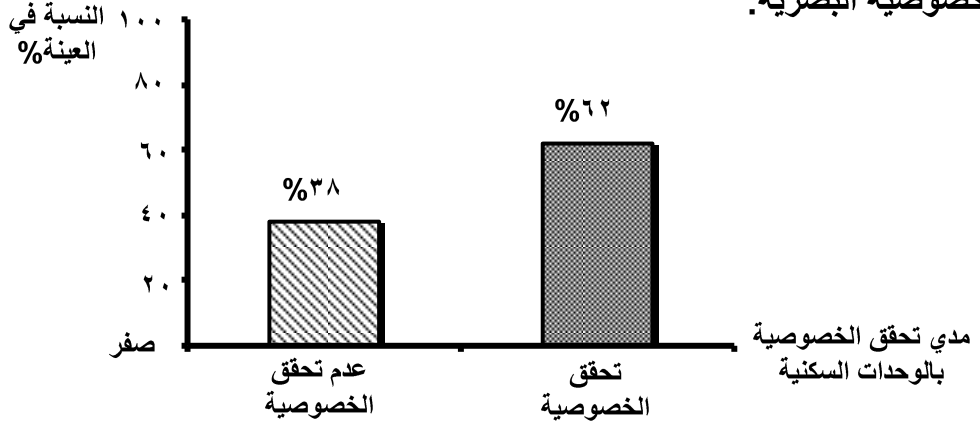

شكل (٣-٦٩) مدى تحقق الخصوصية البصرية داخل الوحدات السكنية (المصدر: الباحثة)

ويلاحظ من الشكل السابق أن ما يزيد عن ثلث العينة لا تشعر بالخصوصية داخل وحداتهم السكنية ويرجع ذلك إلى تقارب فتحات النوافذ كما يتضح من الصورتين التاليتين.

شكل (٣-٧٠، ٣-٧١) تقارب فتحات النوافذ مما يؤدي إلى انتهاك الخصوصية (الحي الثاني المجاورة الرابعة)(المصدر: الباحثة)

وسائل تحقيق الخصوصية البصرية داخل الوحدة السكنية:

وبسؤال المواطنين الذين لا يشعرون بالخصوصية في وحداتهم السكنية عن الوسائل التي اتخذوها لتحقيق الخصوصية وكانت الوسائل كالتالي: القيام بتركيب مظلة على الشباك، استخدام الزجاج المعتم، تركيب ستائر، إغلاق النوافذ، التحدث مع الجار، وكانت نسب هذه الوسائل في العينة كما بالشكل التالي

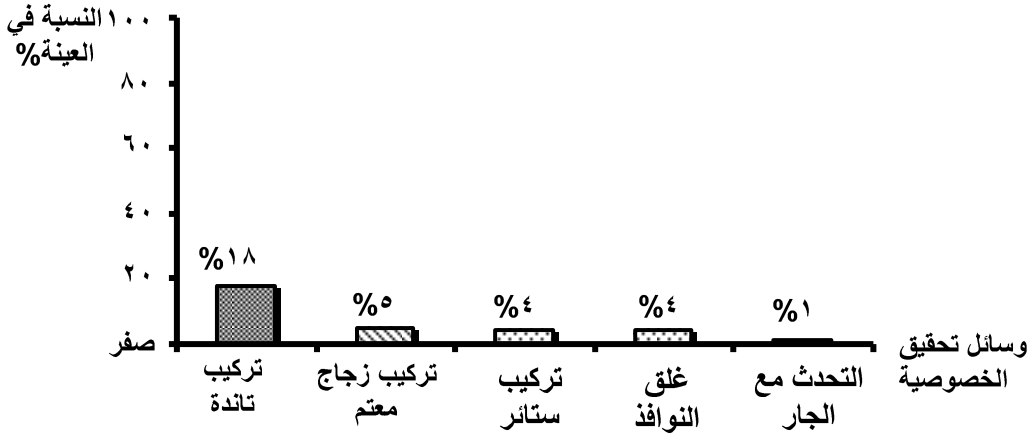

شكل (٣-٧٢) وسائل تحقيق الخصوصية البصرية داخل الوحدة السكنية (المصدر: الباحثة)

ويلاحظ من الشكل السابق أن أكثر الوسائل المستعملة بواسطة الأفراد الذين لا يشعرون بالخصوصية داخل وحداتهم السكنية لتحقيق الخصوصية هي القيام بتركيب مظلة على الشبابيك.

شكل (٣-٧٣) استخدام التاندة كوسيلة لتحقيق الخصوصية (الحي الثاني المجاورة الرابعة) المصدر: الباحثة

شكل (٣-٧٤)استخدام الستائر كوسيلة لتحقيق الخصوصية (الحي الثاني المجاورة الرابعة) المصدر: الباحثة

شكل (٣-٧٥) استخدام الزجاج المعتم كوسيلة لتحقيق الخصوصية (الحي الثاني المجاورة الرابعة) (المصدر: الباحثة)

الخصوصية السمعية:

وبسؤال المواطنين عن مدى تمتعهم بالخصوصية السمعية داخل وحداتهم السكنية كانت النتائج كالتالي:

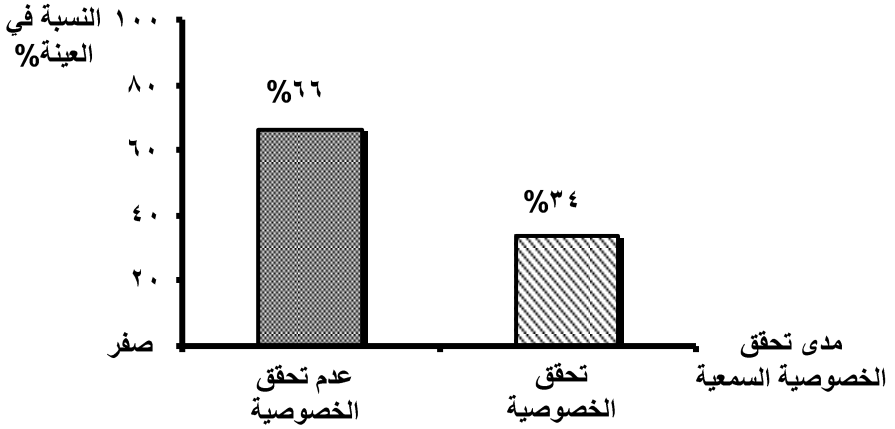

شكل (٣-٧٦) مدى تحقق الخصوصية السمعية داخل الوحدات السكنية (المصدر: الباحثة)

ويلاحظ من الشكل السابق أن أغلب العينة لا تشعر بالخصوصية السمعية داخل مسكنها حيث تصل إليها أصوات الجيران.

وسائل تحقيق الخصوصية السمعية داخل الوحدات السكنية:

وبسؤال الأفراد الذين لا يشعرون بالخصوصية السمعية في وحداتهم السكنية عن الوسائل التي اتخذوها لتحقيق الخصوصية السمعية وكانت الوسائل كالتالي: تنبيه الجار، إغلاق النوافذ، عدم فعل شيء وكانت نسب هذه الوسائل كما بالشكل التالي:

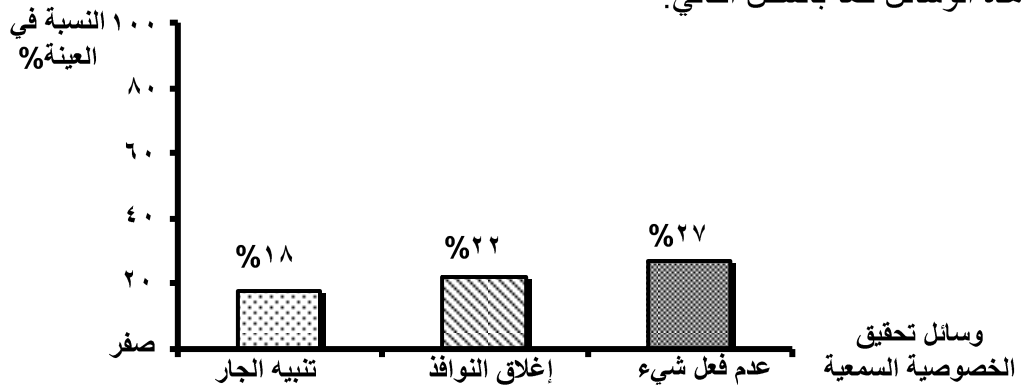

شكل (٣-٧٧) وسائل تحقيق الخصوصية السمعية داخل الوحدة السكنية (المصدر: الباحثة)

ويلاحظ من الشكل السابق أن أكثر وسيلتين لتحقيق الخصوصية السمعية هما إغلاق النوافذ يليهما التحدث مع الجار.

جدول (٣-٢٠) يوضح درجة تحقق مبدأ الخصوصية بمدينة دمياط الجديدة (المصدر: الباحثة)

المبدأ	المؤشرات	درجة تحققه في تخطيط وتصميم المدينة		
		جيد	متوسط	ضعيف
مبدأ الخصوصية	الخصوصية البصرية		•	
	الخصوصية السمعية			•

مما سبق يمكن القول أن تخطيط وتصميم المناطق السكنية قد حقق مبدأ الخصوصية البصرية بشكل نسبي غير متكامل حيث يعاني أكثر من ثلث العينة من عدم تحقق الخصوصية مما أدى لقيام السكان بمحاولات لتحقيق الخصوصية البصرية من خلال عدة وسائل (كتركيب مظلة، وضع ستائر، استخدام الزجاج المعتم)، أما بالنسبة للخصوصية السمعية فهي لم تتحقق بالشكل المطلوب حيث أن أغلب العينة لا تتمتع بالخصوصية السمعية داخل وحداتهم السكنية.

الأدوات المقترحة لتحقيق مبدأ الخصوصية في العمران:

يوضح الجدول التالي مؤشرات مبدأ الخصوصية، ومدى قبول المجتمع المحلي لهذا المبدأ، والأدوات المقترحة لتحقيقه:

جدول(٣-٢١) الأدوات المقترحة لتحقيق مبدأ الخصوصية في العمران (المصدر: الباحثة)

المبدأ	المؤشرات	مدى قبول المجتمع المحلي للمبدأ	الأدوات المقترحة لتحقيق المبدأ
الخصوصية	**خصوصية بصرية** **خصوصية سمعية**	يعاني السكان من عدم تحقق هذا المبدأ في العمران ويبذلون جهدا من أجل تحقيقه	١- النص على احترام الخصوصية في القانون ٢- وعي المصمم بتقنيات تحقيق هذا المبدأ من خلال معالجة توجيه النوافذ والفتحات وعلاقات كتل المباني السكنية مع بعضها البعض والمسافات البينية

٣-٦-٥ حقوق الجار:

أولا: الدراسات التي قام بها المكتب العربي:

عند عمل الدراسات الخاصة بمدينة دمياط الجديدة كانت هناك فكرة التوزيع العمراني للفئات الاجتماعية الاقتصادية على مستوى المدينة، وترتكز ايجابيات هذه الفكرة على منطقية إيجاد مناطق عمرانية تضم فئات اجتماعية اقتصادية متجانسة ثقافيا وحضاريا يمكن أن تقوم بينها علاقات إيجابية وتتوثق أواصر الجوار، ولكن يعيب هذا المنطق فكرة التمييز الطبقي لفئات المجتمع مما قد يؤدي إلى خلق مناطق متباينة المستوى تثير المشاعر وتؤدي إلى الاحتكاك الاجتماعي، حيث يطلق على منطقة ما منطقة الإسكان العمالي وعلى منطقة أخرى منطقة الإسكان المتميز. كذلك صعوبة تحديد ماهية الفئات المتجانسة في ظل المتغيرات الاجتماعية الاقتصادية والثقافية التي تمر بها البلاد. كما أن الدخل وحده لا يصلح مقياس للتجانس الاجتماعي إذ لابد أن تضاف إليه معايير تتصل بالخلفية الاجتماعية ودرجة التعليم ونوع العمل وغيرها من المعايير.

مما سبق اتضح صعوبة تحديد توزيع جغرافي معين يربط الفئات الاجتماعية الاقتصادية بأجزاء المدينة، وإن مثل هذا التفكير يحوي بعض السلبيات التي قد تؤثر على عملية التنمية لذلك يجب عدم فرض قيود على التفاعل والتجانس الاجتماعي على مستوى المدينة ككل.

ولقد تم تحديد الفئات الاجتماعية الاقتصادية لسكان المدينة كما سبق وذكر قبل ذلك بثلاث فئات أساسية في ضوء قدرتها على الدفع في الإسكان هذه الفئات هي المستوى الاقتصادي ويمثل ٦٠% من السكان، المستوى المتوسط ويمثل ٣٢% من السكان، المستوى فوق المتوسط ويمثل ٨% من السكان، ويميز هذا التصنيف أنه يتضمن داخله العديد من الفئات الثقافية الاجتماعية ولا يعني بالضرورة فصلا صارما بين فئات السكان، وبسؤال المسئولين عن تخطيط وتصميم مدينة دمياط الجديدة عن كيفية تشجيع التخطيط والتصميم على خلق علاقات اجتماعية بين الأفراد أوضحوا أن خلق مناطق خضراء داخل المناطق السكنية تعمل كمتنفس للمنطقة بالإضافة إلى إمكانية تقابل الجيران بها، كذلك من خلال إنشاء مناطق

لممارسة الأنشطة الاجتماعية والثقافية والرياضية كالنادي الاجتماعي مما يشجع على خلق العلاقات الاجتماعية.

جدول(٣-٢٢) *وسائل تحقيق حقوق الجار في دراسات المكتب العربي(المصدر: الباحثة)*

المبدأ	وسائل تحقيق المبدأ عند تخطيط وتصميم المدينة
حقوق الجار	١- تحديد الفئات الاقتصادية بطريقة تتضمن داخلها العديد من الفئات الثقافية ٢- خلق مناطق خضراء داخل المناطق السكنية ٣- إنشاء مناطق لممارسة الأنشطة الاجتماعية والثقافية والرياضية

ثانيا: الدراسة الميدانية واستبيان آراء المواطنين:

وبسؤال المواطنين بمدينة دمياط الجديدة عن مدى قوة العلاقة والتفاعل بين الجيران داخل مجاورتهم السكنية كانت نتيجة الاستبيان كالتالي:

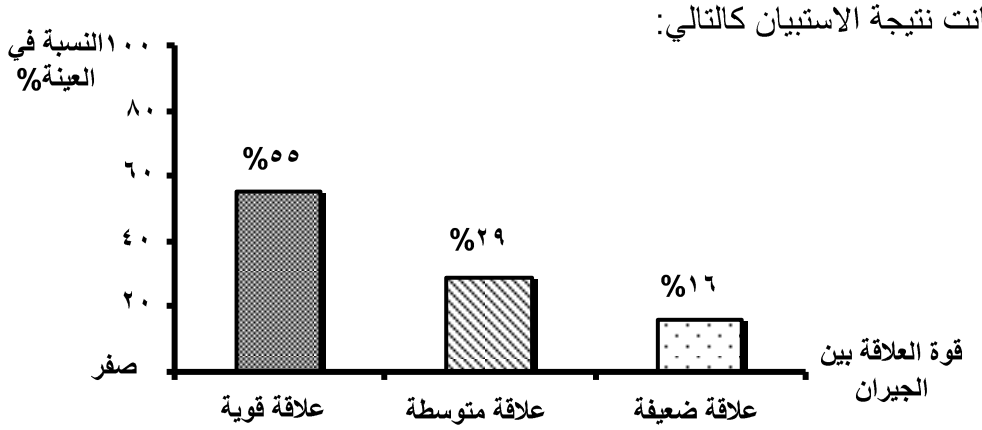

شكل (٣-٧٨) قوة العلاقة والتفاعل بين الجيران (المصدر: الباحثة)

ويلاحظ من الشكل أن أغلب العينة لها علاقة قوية ومتوسطة بجيرانها.

أسباب عدم وجود علاقة قوية بين بعض الجيران:

وبسؤال المواطنين الذين لا تربطهم علاقة بجيرانهم عن أسباب عدم وجود العلاقة بينهم وكانت إجاباتهم كالتالي: عدم الرغبة في الاختلاط، عدم وجود استجابة من الجيران، عدم توافر الوقت المجتمع مازال جديد وأغلب السكان غير مستقرين، وكانت نسب هذه الإجابات في العينة كما بالشكل التالي:

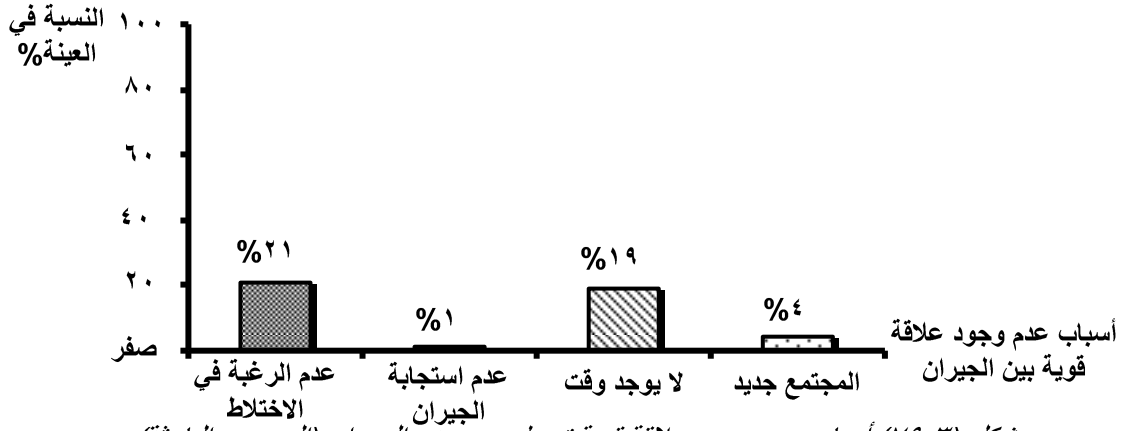

شكل (٣-٧٩) أسباب عدم وجود علاقة قوية تربط بين بعض الجيران (المصدر: الباحثة)

ويلاحظ من الشكل السابق أن أكثر أسباب عدم وجود علاقة قوية بين بعض الجيران هو عدم رغبتهم في الاختلاط وعدم توافر الوقت الكافي لخلق علاقات اجتماعية.

استئذان الجيران في حالة التسبب في الإزعاج:

وبسؤال المواطنين عما إذا كان الجيران يقومون باستئذان بعضهم البعض في حالة الإتيان بأفعال قد تتسبب في إزعاج غيرهم كانت نتائج الاستبيان كالتالي:

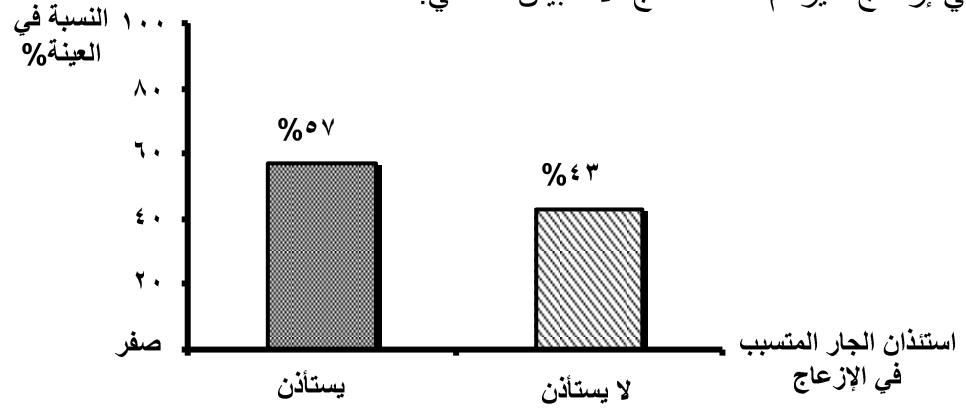

شكل (٣-٨٠) استئذان الجيران بعضهم في حالة التسبب في الإزعاج (المصدر: الباحثة)

ويلاحظ من الشكل السابق أن هناك تعادل إلى حد ما في النسبة بين من يستأذنون جيرانهم في حال تسببهم في الإزعاج وبين من لا يستأذنون.

التواصل بين الجيران لحل المشكلات:

وبسؤال المواطنين عما إذا كان هناك نوع من التواصل بينهم لحل مشكلاتهم العمرانية المشتركة كانت نتائج الاستبيان كالتالي:

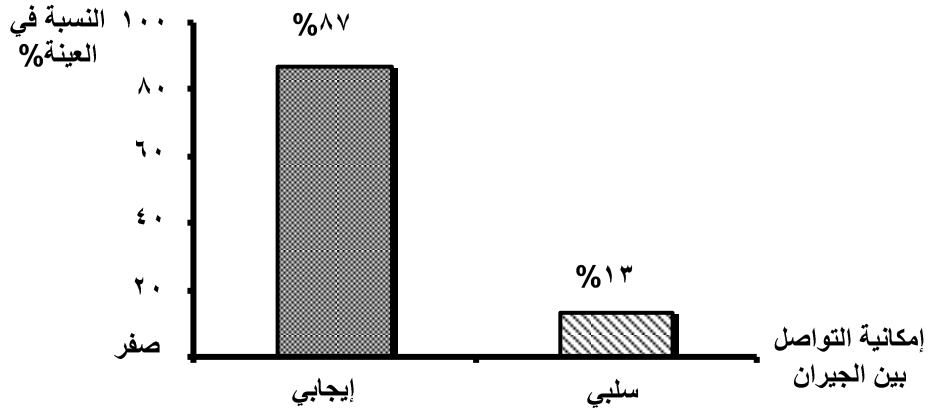

شكل (٣-٨١) إمكانية التواصل بين الجيران لحل المشكلات العمرانية المشتركة (المصدر: الباحثة)

ويلاحظ من الشكل السابق أن أغلب العينة تتواصل مع جيرانها لحل مشكلاتهم المشتركة.

أسباب عدم التواصل بين بعض الجيران:

بسؤال المواطنين الذين لا يتواصلون مع جيرانهم عن أسباب عدم تواصلهم كانت إجاباتهم كما يلي: عدم وجود استجابة من الجيران، تفضيل الحلول الفردية، العلاقات مازالت غير قوية بين الجيران لأن المجتمع جديد، وكانت نسب هذه الأسباب كالتالي:

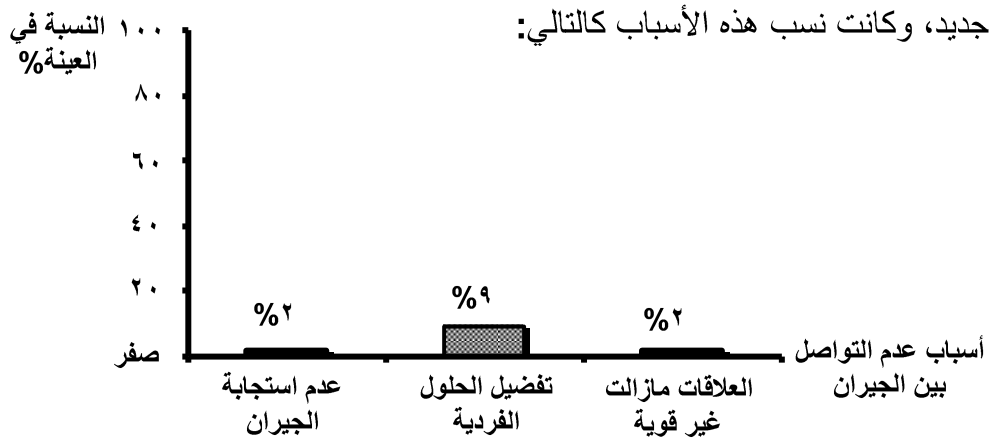

شكل (٣-٨٢) أسباب عدم التواصل بين بعض الجيران (المصدر: الباحثة)

ويلاحظ من الشكل السابق أن السبب الرئيسي في عدم وجود تواصل بين بعض الجيران هو تفضيلهم للحلول الفردية.

وجود مسئول للمنطقة:

وبسؤال المواطنين عما إذا كان هناك أحد الأشخاص يعتبر مسئول عن المنطقة السكنية يلجأ إليه الجيران لحل الخلافات والمشكلات كانت نتائج الاستبيان كالتالي:

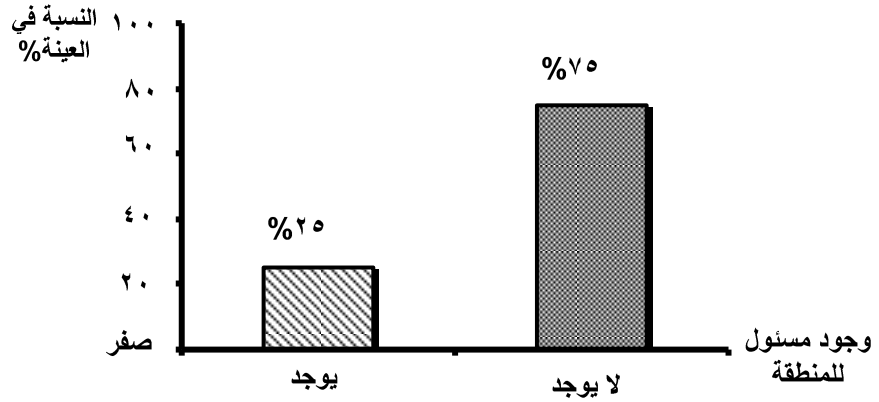

شكل (٣-٨٣) وجود مسئول للمنطقة السكنية من المواطنين (المصدر: الباحثة)

ويلاحظ من الشكل السابق أن أغلب العينة لا يوجد فيها مسئول من المواطنين عن المنطقة السكنية يلجأ إليه الجيران في حالة الخلافات والمشكلات.

وجود مكان لالتقاء الجيران:

وبسؤال المواطنين عن الأماكن بالمدينة التي يلتقون فيها مع جيرانهم وأصدقائهم كانت الأماكن كالتالي: داخل الوحدات السكنية، الكافيتريات العامة، النادي الاجتماعي، المسجد، الحدائق، وكانت النسب بين هذه الأماكن في العينة كما بالشكل التالي:

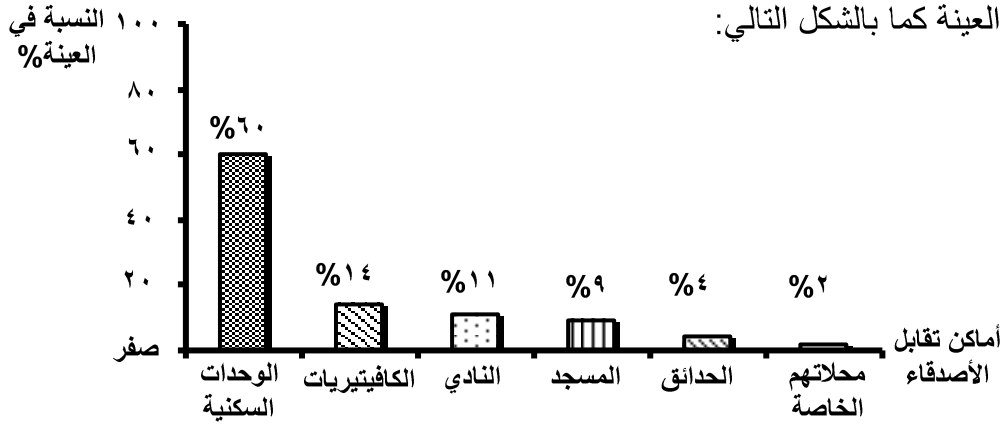

شكل (٣-٨٤) أماكن تلاقي الجيران والأصدقاء بالمدينة (المصدر: الباحثة)

يلاحظ من الشكل السابق أن أغلب العينة تتقابل مع جيرانها في وحداتها السكنية، وأن الأماكن المصممة لممارسة الأنشطة الاجتماعية والثقافية كالنادي والكافيتريات والحدائق العامة تؤدي دورها بشكل ضعيف حيث يبلغ عدد من يترددون عليها من العينة ٢٩ % فقط، ويرجع ذلك لأن الفراغات بين الوحدات السكنية تفتقر لعوامل الجذب كمقاعد الجلوس والنوافير ووحدات الإضاءة وغيرها من عناصر تنسيق الموقع فهي عبارة عن مجرد مسطحات من النجيلة تتخللها بعض الأشجار، كما أن الحديقة العامة الموجودة في مركز المدينة لم تكتمل حتى الآن وتوضح الصورتين التاليتين ذلك:

شكل (٣-٨٥) الفراغات بين الوحدات السكنية تفتقر لعناصر تنسيق الموقع (الحي الثاني مجاورة رابعة)
المصدر: الباحثة

شكل (٣-٨٦) الحديقة العامة بمركز المدينة مازالت تحت الإنشاء
المصدر: الباحثة

أما بالنسبة للنادي الاجتماعي والثقافي فهو عبارة عن قاعة بدون أثاث داخل المبنى الاجتماعي كما توضحه الصورتان التاليتين:

شكل (٣-٨٧) النادي الاجتماعي والثقافي (المصدر: الباحثة)

شكل (٣-٨٨) النادي الاجتماعي والثقافي (المصدر: الباحثة)

وبالنسبة للكافيتريات فهي تأتي في المرتبة الثانية بعد الوحدات السكنية من حيث تجمع وتقابل الأصدقاء بها ويقع أغلبها في شارع الصعيدي وتوضح الصورة التالية صورة لأحد هذه الكافيتريات:

شكل (٣-٨٩) أحد الكافيتريات بشارع الصعيدي كمكان لتقابل الأصدقاء (المصدر: الباحثة)

وجود خلافات بين الجيران: وبسؤال المواطنين عما إذا كانت هناك خلافات بينهم وبين جيرانهم كانت نتيجة الاستبيان كالتالي:

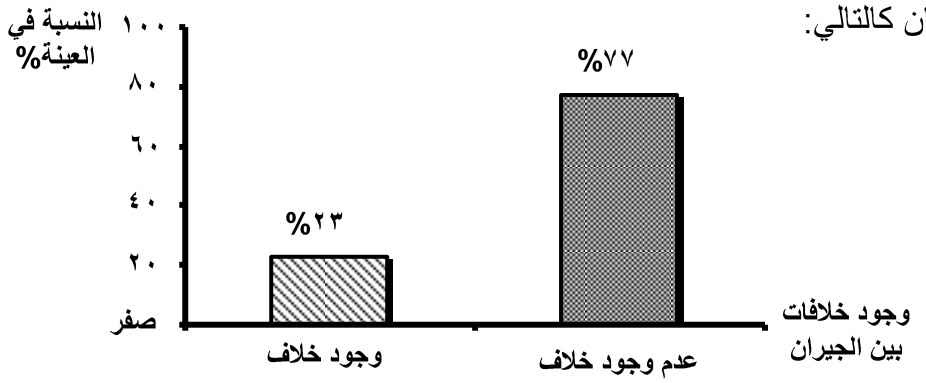

شكل (٣-٩٠) وجود خلاف بين الجيران أو لا (المصدر: الباحثة)

ويلاحظ من الشكل السابق أن أغلب العينة لا توجد خلافات بينها وبين جيرانها.

طرق التصرف عند حدوث خلافات بين الجيران:

وبسؤال المواطنين عن كيفية تصرفهم عند حدوث خلافات بينهم وبين جيرانهم وكانت تصرفاتهم كالتالي: التحدث مع الجيران لإزالة الخلافات، اللجوء للشرطة لحسم الخلاف، التصرف مع الجار

المتسبب في المشكلة بنفس طريقته، تجنب هذا الجار، اللجوء للمسئول عن المنطقة، اللجوء لجهاز التعمير، استخدام الأسلوبين الأول والثاني وكانت نسب هذه الأساليب في العينة كما بالشكل:

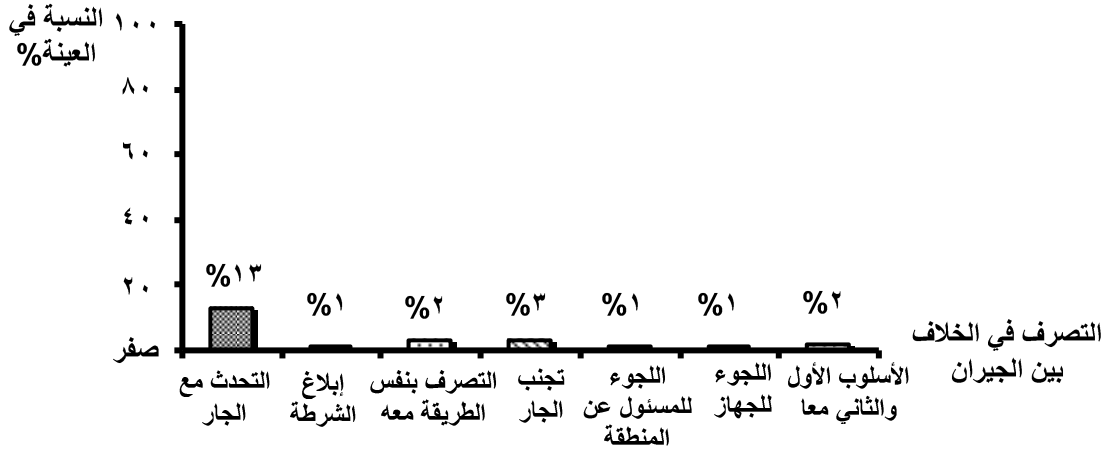

شكل (٣-٩١) كيفية تصرف المواطنين عند حدوث خلافات مع جيرانهم (المصدر: الباحثة)

ويلاحظ من الشكل السابق أن الوسيلة الأكثر استخداما بين المواطنين في حالة وجود خلافات بين الجيران هي التحدث وديا مع الجار المتسبب في المشاكل، ويوضح الجدول التالي درجة تحقق مبدأ حقوق الجار بالمدينة:

جدول(٣-٢٣) يوضح درجة تحقق مبدأ حقوق الجار بمدينة دمياط الجديدة (المصدر: الباحثة)

المبدأ	المؤشرات	درجة تحققه في تخطيط وتصميم المدينة		
		جيد	متوسط	ضعيف
حقوق الجار	وجود علاقة قوية بين الجيران	•		
	استئذان الجيران في حالة التسبب في الإزعاج		•	
	التواصل بين الجيران لحل المشكلات	•		
	وجود مسئول عن المنطقة من الجيران			•
	عدم وجود خلافات بين الجيران	•		

ويلاحظ من النتائج السابقة أن العلاقة بين الجيران واحترام حقوق الجار تحققت بشكل نسبي في المدينة كوجود علاقات ودية بين الجيران، واستئذان الجيران بعضهم البعض في حالة الإتيان بأفعال قد تسبب إزعاجا، والتواصل بين الجيران وبعضهم لحل المشكلات العمرانية المشتركة، وعدم وجود خلافات بين الجيران وبعضهم، وفي حالة وجود خلافات فإن الطريقة الأكثر استخداما لحل الخلافات هي التحدث الودي للجار المتسبب في المشكلة، ولكن يلاحظ أن تصميم المناطق المخصصة لممارسة الأنشطة الاجتماعية والثقافية كالنادي والكافيتريات والحدائق العامة لم تدعم هذه العلاقات الاجتماعية حيث أن هذه المناطق تؤدي دورها بشكل ضعيف، ولكن سلوك السكان هو الذي أدى إلى خلق مثل هذه العلاقات.

الأدوات المقترحة لتحقيق مبدأ حقوق الجار في العمران:

يوضح الجدول التالي مؤشرات مبدأ حقوق الجار في العمران، ومدى قبول المجتمع المحلي لهذا المبدأ، والأدوات المقترحة لتحقيق المبدأ.

جدول(٣-٢٤) الأدوات المقترحة لتحقيق مبدأ حقوق الجار في العمران (المصدر: الباحثة)

المبدأ	المؤشرات	مدى قبول المجتمع المحلي للمبدأ	الأدوات المقترحة لتحقيق المبدأ
احترام حقوق الجار	**وجود علاقة قوية بين الجيران**	يلقى هذا المبدأ قبول لدى المجتمع المحلي	١- النص على احترام حقوق الجار في القانون ١- توفير أماكن تساعد على خلق العلاقات الاجتماعية بين السكان ٢- توفير الأنشطة التي تساعد على التعارف بين السكان (ندوات، مسابقات رياضية) ٣- تشجيع وجود شخص من السكان يكون مسئول عن المنطقة
	استئذان الجيران في حالة التسبب في الإزعاج		
	التواصل بين الجيران لحل المشكلات		
	وجود مسئول عن المنطقة من الجيران		
	عدم وجود خلافات بين الجيران		

٢-٧ الخلاصة:

في هذا الباب تم دراسة مدى تحقق مبادئ العمران الإسلامي المستدام اجتماعيا في تخطيط وتصميم مدينة دمياط الجديدة، ومدى قبول المجتمع المحلي لهذه المبادئ، وتمت دراسة هذه المبادئ على مستوى الدراسات التي قام بها المكتب العربي قبل تخطيط وتصميم المدينة وعلى مستوى الوضع القائم بالمدينة من خلال الدراسة الميدانية والاستبيان وكانت النتيجة أنه بالنسبة لمبدأ الحرية وتشجيع مشاركة المواطنين في اتخاذ القرار، فإنه لم يكن هناك أي دور للمواطنين أثناء تخطيط وتصميم المدينة، كذلك لم يتم إشراك المواطنين في أي مشروع تم تنفيذه بالمدينة بعد سكنهم بها، ولكن هناك رغبة فعلية لدى المواطنين في المشاركة في المشروعات الجاري تنفيذها بالمدينة، كذلك هناك نواة للمشاركة الفعلية بين المواطنين لحل مشكلاتهم العمرانية المشتركة، أما بالنسبة لمبدأ تحقيق المساواة والعدل في المجتمع فلم يتحقق بالشكل المطلوب، كذلك فإن مبدأ توفير الأمن في المجتمع لم يتحقق بالشكل المطلوب في المدينة بصفة عامة وإن تحقق داخل الوحدات السكنية فذلك نتيجة لجهود السكان وتدخلهم.

وبالنسبة لمبدأ الخصوصية يمكن القول أن تخطيط وتصميم المناطق السكنية قد حقق مبدأ الخصوصية البصرية بشكل نسبي غير متكامل حيث يعاني أكثر من ثلث العينة من عدم تحقق الخصوصية مما أدى لقيام السكان بمحاولات لتحقيق الخصوصية البصرية من خلال عدة وسائل (تركيب مظلة، وضع ستائر، استخدام الزجاج المعتم)، أما بالنسبة للخصوصية السمعية فهي لم تتحقق بالشكل المطلوب حيث أن أغلب العينة لا تتمتع بالخصوصية السمعية داخل وحداتهم السكنية، أما بالنسبة لاحترام حقوق الجار فقد تحقق بشكل جيد في المدينة كوجود علاقات ودية بين الجيران، واستئذان الجيران بعضهم البعض في حالة الإتيان بأفعال قد تسبب إزعاجا، والتواصل بين الجيران وبعضهم لحل المشكلات العمرانية المشتركة، وعدم وجود خلافات بين الجيران وبعضهم، وفي حالة وجود خلافات فإن الطريقة الأكثر استخداما لحل الخلافات هي التحدث الودي للجار المتسبب في المشكلة، ولكن فكرة وجود شخص من المواطنين يكون مسئول عن المنطقة السكنية ويلجأ إليه المواطنين تواجدت بشكل ضعيف ويرجع ذلك إلى أن المجتمع مازال جديد، ويلاحظ أن تصميم المناطق المخصصة لممارسة الأنشطة الاجتماعية والثقافية كالنادي والكافيتريات والحدائق العامة لم تدعم هذه العلاقات الاجتماعية حيث أن هذه المناطق تؤدي دورها بشكل

ضعيف، ولكن سلوك السكان هو الذي أدى إلى خلق مثل هذه العلاقات، وهذا يدل على استعداد السكان لتفعيل مبدأ حقوق الجار كمؤثر على القرارات العمرانية، وبعد دراسة كل مبدأ من هذه المبادئ تم الخروج بمجموعة من الأدوات لتحقيقه، هذه الأدوات تلقى قبولا لدى المجتمع المحلي.

الباب الرابع

تطبيق مبادئ العمران الإسلامي المستدام اجتماعيا من منظور كل صانعي القرار والسلطة المحلية

٤- تطبيق مبادئ العمران الإسلامي المستدام اجتماعيا من منظور كل من صانعي القرار والسلطة المحلية

٤-١ المقدمة:

يعرض هذا الباب رأي كل من ممثلي صناع القرار والسلطة المحلية في تطبيق مبادئ العمران الإسلامي المستدام اجتماعيا في العمران المعاصر ويعتمد هذا الباب على اللقاءات المركزة والتي أجرتها الباحثة مع كل من نائب رئيس الهيئة العامة للتخطيط العمراني ومجموعة من المديرين، ونائب رئيس جهاز تنمية وتعمير مدينة دمياط الجديدة ومجموعة من المهندسين بالجهاز.

٤-٢ ممثلوا صناع القرار:

بالنسبة لمبدأ الحرية وتشجيع مشاركة المواطنين في اتخاذ القرار: تعد مشاركة المواطنين في القرارات العمرانية بالفعل شيء مهم لكنها تجري بدرجة ضعيفة في السياسات الحالية، فعلى الرغم من أن فكرة المشاركة هي الاتجاه العالمي الجديد إلا أن القرارات الحالية يتم صناعتها واتخاذها ثم تعرض على المواطنين فاتجاه سير القرار يتم من أعلى لأسفل، ولذلك لا يشعر المواطن بانتمائه لهذه القرارات لعدم مشاركته في أي مرحلة من مراحل صناعتها إنما هي فرضت عليه كمنتج نهائي، وبإدراك ضرورة وجود نوع من مشاركة المواطنين في صناعة القرارات العمرانية تم وضع فكرة المشاركة في الاعتبار بحيث يتم تفعيل دور المواطنين في عملية صناعة واتخاذ وتنفيذ القرار ليشعر المواطن بانتمائه وملكيته لهذه القرارات، والتي شارك في كل مرحلة من مراحل بنائها حتى النهاية وبالتالي سيصبح أكثر تقبلا وتفاعلا معها، وبالنسبة لآليات تحقيق هذه المشاركة فسوف تتحقق من خلال تدعيم المشاركة وجعلها وسيلة لتحقيق المخططات في كل مرحلة من مراحلها، كما يمكن أن يضاف إلى معايير تقييم هذه المخططات تقيمها على مدى ما تحقق من مشاركة فعالة للمواطنين في كل مرحلة من مراحل هذا المخطط بالإضافة إلى جودة المخطط في حد ذاته.

أما بالنسبة لتحقيق مبادئ مثل العدل والأمن في مجال العمران فلن تتحقق إلا من خلال وجود نوع من الشفافية والوضوح في القرارات يؤكد لكل فرد على حقه في المشاركة في صنع القرارات.
وبالنسبة لمسألة العلاقة بين الجيران فإن القوانين العمرانية الحالية تراعي مسألة العلاقات الاجتماعية وحقوق الجار إلى حد ما مثل وجود حق الشفعة في القانون لكن هناك بعض القصور فيها مثل إهمال مبدأ لا ضرر ولا ضرار الفقرة ٨٠٢ من القانون المدني والتي تنص على أن مالك العقار له مطلق الحرية في استخدام عقاره، والتحكم فيه في حدود القانون مما يعطي للمالك الحرية في اتخاذ أي قرار مادام لا ينتهك القانون. وهذا يتعارض مع مبدأ لا ضرر ولا ضرار الذي يعطي للمالك الحق في التحكم في عقاره مادام لا يؤذي الآخرين.
وبالنسبة لفكرة إعادة تطبيق مبادئ العمران الإسلامي هناك قبول نظري لإعادة تطبيق هذه المبادئ كمبدأ الإحياء وحق الأسبقية ومبدأ لا ضرر ولا ضرار في العمران المعاصر وذلك كوسيلة لتحقيق العدل والأمن في العمران، بشرط ألا يحدث ذلك تداخل في الاختصاصات فإن أمكن تطبيق هذه المبادئ في مجال الإسكان قد لا يصلح بعضها للتطبيق في مجالات أخرى بحيث لا يعطي الحق للفرد بالتدخل في مجالات قد لا يستطيع التصرف فيها.

٤-٣ ممثلوا السلطة المحلية:

بالنسبة لإمكانية مشاركة المواطنين لجهاز تعمير دمياط الجديدة في اتخاذ القرارات العمرانية فإن ذلك لم يحدث كما أنه من غير الممكن أن يحدث فالجاهز لديه الإدارات اللازمة لعمل أي مشروع ولو تم أخذ رأي شخصين في شارع واحد لن يتفقوا على رأي ولو تم أخذ رأي الناس لن يتم عمل المشروع.
ويعتبر هذا الموقف موقف متعصب ضد فكر المشاركة على الرغم مما ذكروه ممثلوا صناع القرار من أهمية مشاركة المواطنين في جميع مراحل صناعة القرار العمراني وتقييم المشروعات على أساس مدى مشاركة الأفراد فيها.

أما في حالة رغبة بعض السكان من القيام بالمشاركة في عملية إدارة العمران كأن يكونوا مسئولين عن تشجير، صيانة، حماية أحد الفراغات العمرانية التي تطل عليها بلوكاتهم السكنية، فإن الجهاز يوافق على المشروع طالما أنه غير مخالف للتخطيط، وبالنسبة لموقف الجهاز من تعديل السكان لوحداتهم السكنية، فإذا كان التعديل هو تغيير نشاط الوحدة من سكني إلى غير ذلك من دون موافقة الجهاز يتم إلغاؤه فورا، أما في حالة تعديل الوحدة لابد من وجود رأي استشاري مع تقديم الرسومات الخاصة بالتعديل وأخذ الموافقة عليها من الجهاز.

وعن كيفية تحقيق الجهاز لمبدأ المساواة والعدل فإن الجهاز يعمل على أن تحظى جميع الأحياء السكنية بنفس القدر من الاهتمام وعلى أن تكون جميع الخدمات على مستوى جميع الأحياء متساوية لكن العمل على تنفيذ هذه الخدمات يكون تدريجيا ووفقا للخطة الموضوعة لتنفيذ المدينة.

وعن دور الجهاز في تحقيق الأمان في المناطق السكنية فيوجد بالجهاز إدارة للأمن وغرفة طوارئ تعمل ليلا كل ذلك من خلال التنسيق بين الجهاز وبين الشرطة.

٤-٤ الخلاصة:

عرض هذا الباب رأي كل من ممثلي صناع القرار وممثلي السلطة المحلية في إمكانية تطبيق مبادئ العمران الإسلامي المستدام اجتماعيا وآليات التطبيق، وبالنسبة لمبدأ الحرية وتشجيع مشاركة المواطنين في اتخاذ القرار فعلى الرغم من وجود اتجاه نحو تفعيل المشاركة الشعبية في السياسات العمرانية إلا أن السلطة المحلية ترى أن فكرة المشاركة فكرة غير مجدية ومعوقة لإتمام أي مشروع، أما بالنسبة لتحقيق المساواة والعدل والأمن في السياسات العمرانية فلن يتحقق ذلك إلا من خلال وجود نوع من الشفافية والوضوح في القرارات يؤكد لكل فرد على حقه في المشاركة في صنع القرارات، كذلك فإن هناك قبول نظري لإعادة تطبيق مبادئ العمران الإسلامي التراثي كمبدأ الإحياء وحق الأسبقية ومبدأ لا ضرر ولا ضرار في العمران المعاصر كوسيلة لتحقيق العدل والأمن في العمران، أما بالنسبة لرأي ممثلي السلطة المحلية في كيفية تحقيق العدل في المجتمع فيتم ذلك من خلال محاولة جعل جميع الأحياء السكنية تحظى بنفس القدر من الاهتمام وجميع الخدمات على مستوى جميع الأحياء متساوية وعن دور الجهاز في توفير

الأمن في المدينة فيتم ذلك من خلال إدارة للأمن وغرفة طوارئ تعمل ليلا كل ذلك من خلال التنسيق بين الجهاز وبين الشرطة، ولكن من نتائج الدراسة الميدانية اتضح أن الأجهزة الأمنية سواء الموجودة داخل الجهاز أو في الشرطة غير كافية لتحقيق الأمن للمواطنين بالمدينة.

الباب الخامس

الخلاصة والنتائج والتوصيات

٥- الخلاصة والنتائج والتوصيات والأبحاث المستقبلية

٥-١ الخلاصة:

انتشر مصطلح التنمية المستدامة في الثمانينات من القرن العشرين، وجاءت نشأته انطلاقا من الشعور المتنامي بالخوف علي مستقبل الأجيال القادمة في ظل عمليات الإضرار بالبيئة المحيطة، وما يستتبعه من انهيار لمقومات الحياة علي كوكب الأرض، وكان كل الاهتمام منصب على البعد البيئي للتنمية المستدامة وما له من تأثيرات اقتصادية، ولكن بعد مؤتمر ريودي جانيرو المنعقد سنة ١٩٩٢ تم إدراك أن الاستدامة لن تتحقق من خلال الاهتمام بالمشاكل البيئية فقط وتم إدراك أهمية الجانب الاجتماعي كذلك فأصبحت التنمية المستدامة بمفهومها الشامل "البيئي، الاجتماعي، الاقتصادي" ضرورة حتمية فرضت نفسها علي الواقع العالمي من أجل تحقيق تنمية أكثر توازنا.

وقام هذا البحث بإلقاء الضوء على البعد الاجتماعي لما له من أهمية متناولا تأثيره على العمران، حيث قام بعرض مجموعة مختلفة من التجارب العالمية لمحاولة تحقيق ثلاثة مبادئ من مبادئ التنمية الاجتماعية المستدامة في العمران وهذه المبادئ هي مبدأ الحرية وتشجيع مشاركة المواطنين في اتخاذ القرار، ومبدأ تحقيق المساواة والعدل في المجتمع، ومبدأ توفيرالأمن في المجتمع، و الهدف من استعراض هذه التجارب هو الخروج بمجموعة من المؤشرات وأدوات تحقيق هذه المبادئ لكي يتم مقارنتها مع المبادئ والحقوق الاجتماعية في الإسلام والمؤثرة على العمران الإسلامي التراثي والخروج بمجموعة من المبادئ المشتركة ومؤشرات تحقيقها لاختبار مدى تحقق هذه المبادئ على دراسة الحالة المحلية وهي مدينة دمياط الجديدة. وبعد عمل الدراسة الميدانية واستبيان آراء المواطنين اتضح اختلاف درجات تحقق هذه المبادئ في تخطيط وتصميم المدينة، فبالنسبة لمبدأ الحرية وتشجيع مشاركة المواطنين في اتخاذ القرار فإن المواطنين لم يكن لهم أي دور في تخطيط وتصميم المدينة، كذلك فإن المواطنين لم يشاركوا في أي من المشروعات الجارية بالمدينة ولكن لديهم رغبة كبيرة بالمشاركة بالقرارات العمرانية التي تخص مدينتهم ومناطقهم السكنية، أما بالنسبة لمبدأ تحقيق المساواة والعدل في المجتمع فإنه لم يتحقق بالشكل المطلوب، كذلك فإن مبدأ توفيرالأمن بالمدينة لم يتحقق

بالشكل المطلوب سواء في طرقات المدينة أو فراغاتها أما داخل الوحدات السكنية فتحقق من خلال جهود السكان كتركيب حديد على الشبابيك وتركيب أقفال.

كذلك أمكن الخروج بمجموعة من أدوات تحقيق هذه المبادئ وهذه الأدوات تلقى قبول من المجتمع المحلي.

٥-٢ النتائج:

خلص البحث للنتائج التالية:

٥-٢-١ بعد دراسة مبادئ التنمية الاجتماعية المستدامة العالمية والمؤثرة على العمران، ودراسة مبادئ العمران الإسلامي التراثي وعقد المقارنة بينهما اتضح الآتي:

أن **مبدأ الحرية وتشجيع مشاركة المواطنين في اتخاذ القرار** امتد تأثيره في مجال العمران الإسلامي التراثي وكانت الحرية مشروطة بما لا يؤذي الأفراد وفقا لمبدأ لا ضرر ولا ضرار وتمتع السكان بحرية التصرف في مساكنهم وتقسيم أرضهم والتحكم في منسوبها ، وحرية الارتفاع بالمسكن لأي ارتفاع، والبروز في الهواء، وفتح أبواب أو شبابيك علي الطريق، وممارسة أي تغير في أنشطة المسكن، وبيع أو تأجير جزء من المنزل. كذلك كان لهم حق المشاركة في العمران من خلال الدور المعطى لأفراد المجتمع للمشاركة في العمران حيث أن الأعباء العمرانية كانت مقسمة بين السلطة وأفراد المجتمع وكان دور أفراد المجتمع يتمثل في تملك الأرض المعطاة لهم، وإحياء الأرض الغير مستخدمة، وحماية الطرق ذات النهاية المغلقة، وصيانة الفراغات الحضرية المشتركة، والتواصل والاجتماع في حالة النزاع لحل المشكلات المشتركة.

بالنسبة **لمبدأ تحقيق المساواة والعدل في المجتمع** فلقد امتد تأثير هذا المبدأ في مجال العمران الإسلامي التراثي ليحقق لأفراد المجتمع المساواة والعدل من خلال توفير القدرة لكل فرد علي إيواء نفسه من خلال تطبيق مبدأ الإحياء، وإعطاء كل فرد الحق في الاعتراض علي أي ضرر قد يتعرض له مسكنه أو منطقته من قبل الأفراد أو السلطات، كما أن الأفراد متساوون في المشاركة في اتخاذ القرارات ومتساوون في الأعباء العمرانية التي توكل إليهم، وجميع أفراد المجتمع متساوون في

ضرورة الالتزام باحترام مبادئ العمران. وبذلك كان مبدأ المساواة والعدل أحد المبادئ التي صاغت العمران الإسلامي التراثي.

بالنسبة **لمبدأ توفيرالأمن في المجتمع** فلقد امتد تأثير هذا المبدأ في مجال العمران الإسلامي التراثي ابتداء من قيام الحكام باختيار موقع المدينة وفقا لتحقيقه لمعايير الأمن، كما تواجد على مستوى المنطقة السكنية من خلال سيطرة السكان على الطرق الغير نافذة الواقعة في منطقتهم السكنية وتحمل مسئولية حمايتها مما جعلهم يقومون ببناء البوابات على الحارات وصيانتها، كما تحقق الأمن كذلك من خلال تجانس وتآلف السكان فكل حارة كانت مخصصة لأصحاب مهنة معينة.

وباستعراض المبادئ والحقوق الاجتماعية في الإسلام وجد أن هذه المبادئ تزيد على مبادئ التنمية الاجتماعية المستدامة بعدة مبادئ منها:

مبدأ الخصوصية: حيث امتد أثر هذا المبدأ في مجال العمران الإسلامي التراثي والذي تمثل في صورة منع ضرر الكشف من خلال استعمال المداخل المنكسرة، ووضع الأبواب علي الشوارع الفرعية، وبناء المآذن المواجهة لأسطح المساكن مسدودة، والارتفاع بنوافذ الدور الأرضي واستخدام المشربيات.

حقوق الجار: وامتد أثر هذا المبدأ في مجال العمران الإسلامي التراثي من خلال وضع مجموعة من القواعد التي نظمت العلاقة بين الجيران كمنع ارتفاع شخص بمنزله إذا تسبب في الأذى لجاره، والحفاظ علي ملكية الآخرين من أراضي ومباني، وحق الشفعة، وحق الارتفاق، وحيازة الضرر، وتشجيع الشعور بالمسئولية والوعي العام، ونشر الثقة والاحترام والسلام بين الجيران، وهذه القواعد أوجدت قانون غير مكتوب بين الجيران يحدد العلاقة بينهم دون تدخل من السلطة إلا في حالات قليلة من حالات النزاع.

بناءا على النتائج السابقة تثبت صحة الفرض الأول للبحث وهو أن المبادئ والحقوق الاجتماعية في الإسلام والمؤثرة على العمران الإسلامي التراثي تحاكي المبادئ العالمية للتنمية العمرانية المستدامة اجتماعيا وتزيد عليها بمبادئ تتفق مع خصوصية المجتمع المحلي.

٥-٢-٢ بعد عمل الدراسة الميدانية واستبيان آراء المواطنين اتضح أن مبادئ العمران الإسلامي المستدام اجتماعيا لم تتحقق بالشكل المطلوب باستثناء بعض المؤشرات القليلة، كذلك هناك بعض المبادئ تحققت نتيجة لتدخل السكان وجهودهم، كما أن هذه المبادئ تلقى قبولا لدى المجتمع المحلي **وبالتالي تثبت صحة الفرض الثاني وهو أن مبادئ العمران الإسلامي المستدام اجتماعيا تحظى بقبول المجتمع المحلي في المستقرات السكنية الجديدة بمصر (دمياط الجديدة) رغم عدم تطبيقها فعليا.**

٥-٢-٣ من خلال الدراسة أمكن اقتراح أدوات تصلح كمداخل لتطبيق التنمية الاجتماعية المستدامة في العمران في المستقرات السكنية الجديدة بشكل يتفق مع المبادئ والمؤشرات في العمران الإسلامي التراثي ويحظى بقبول المجتمع المحلي **وبالتالي تثبت صحة الفرض الثالث** وهذه الأدوات كما يلي:

المبدأ	المؤشرات	مدى قبول المجتمع المحلي	الأدوات المقترحة لتحقيق المبدأ
الحرية وتشجيع مشاركة المواطنين في اتخاذ القرار	**مشاركة القرارات**	المواطنين لديهم رغبة فعلية للمشاركة في المشروعات العمرانية في حال تم عرضها عليهم	١- النص على مبدأ المشاركة في القانون ٢- اجتماع المسئولين مع المواطنين لأخذ آرائهم في المشروعات العمرانية ٣- عرض المشروع في جهاز المدينة لكي يقوم المواطنون بإبداء آرائهم ٤- اختيار مندوب من الجيران ليكون وسيلة الاتصال بين المواطنين والمسئولين
	مشاركة التنفيذ		**المنطقة السكنية**: زيادة نسبة قطع الأراضي المخصصة للسكن لإعطاء المواطنين الفرصة في مشاركة التصميم والتنفيذ **المشروعات العامة:** إشراك المواطنين في تنفيذ المشروعات

			العامة كل على حسب اختصاصه
	مشاركة التمويل		إشراك المواطنين في تمويل المشروعات كل على حسب مقدرته
تحقيق المساواة والعدل في المجتمع	**توفير القدرة على شراء المسكن** **توفير عدد من الوحدات السكنية يتناسب مع عدد الطلب على الإسكان**	يلقى قبول لدى المجتمع المحلي	توفير عدد من الوحدات السكنية بمستويات مختلفة مع توفير نظم للدعم لذوي الدخول المنخفضة ٢- التأكد من أن تصل هذه الوحدات للسكان بنفس الشروط والنظام
	سهولة الوصول		١- إتباع التدرج الهرمي في توزيع الخدمات ٢- استخدام الاستعمال المختلط ٣- توفير وسائل المواصلات العامة ٤- تنمية مسارات المشاة وربطها بمراكز الخدمات
	توفير مستوى جيد من المسكن والخدمات		١- الاهتمام بعمليات صيانة المساكن وتجديدها
توفير الأمن في المجتمع	**جودة البيئة العمرانية**	يعاني السكان من عدم تحقق هذا المبدأ في العمران ويبذلون جهدا من أجل تحقيقه	١- الاهتمام بإضاءة الطرق والفراغات الحضرية ونظافتها ٢- إحاطة الفراغات الحضرية بأسوار وتأمين مداخلها ٣- توفير السيطرة البصرية على الفراغات ٤- فصل حركة المشاة عن السيارات ٥- تأمين المناطق التي تمثل بؤر

			غير آمنة بالمدينة
		تعبئة المجتمع المحلي	١- توفير مسئول عن الأمن في المنطقة ويكون إما من (الشرطة، بواب، متطوعين من السكان) ٢- خلق مجالات تشجع على التعارف بين السكان بما يزيد الألفة ويولد الشعور بالأمن ٣- توجيه طاقات الشباب في اتجاهات بناءة للحد من السلوكيات السلبية
		إحياء الفراغات العامة	١- توفير الاستخدام المختلط ٢- تنمية الفراغات العامة مما يشجع على استخدامها بدلا من أن تصبح مناطق غير مأهولة وغير آمنة
الخصوصية	يعاني السكان من عدم تحقق هذا المبدأ في العمران ويبذلون جهدا من أجل تحقيقه	**خصوصية بصرية** **خصوصية سمعية**	١- النص على احترام الخصوصية في القانون ٢- وعي المصمم بتقنيات تحقيق هذا المبدأ من خلال معالجة توجيه النوافذ والفتحات وعلاقات كتل المباني السكنية مع بعضها البعض والمسافات البينية
احترام حقوق الجار	يلقى هذا المبدأ قبول لدى المجتمع المحلي	**وجود علاقة قوية بين الجيران**	١- النص على احترام حقوق الجار في القانون ١- توفير أماكن تساعد على خلق العلاقات الاجتماعية بين السكان ٢- توفير الأنشطة التي تساعد على التعارف بين السكان (ندوات،
		استئذان الجيران في حالة التسبب في الإزعاج	
		التواصل بين الجيران لحل المشكلات	

	وجود مسئول عن المنطقة من الجيران		مسابقات رياضية) ٣- تشجيع وجود شخص من السكان يكون مسئول عن المنطقة
	عدم وجود خلافات بين الجيران		

٥-٢-٤ كذلك اتضح على مستوى صناعة القرار أن هناك قبول نظري لإعادة تطبيق بعض مبادئ العمران الإسلامي المستدام اجتماعيا كمبدأ الإحياء وحق الأسبقية ومبدأ لا ضرر ولا ضرار في العمران المعاصر وذلك كوسيلة لتحقيق العدل والأمن في العمران، كما أنه على مستوى المستخدمين فهناك استعداد لتفعيل المبادئ التراثية كاحترام الجار والخصوصية.

وصحة هذه الفروض تؤكد إمكانية تفعيل المبادئ الاجتماعية للعمران الإسلامي كمدخل لتحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة في المستقرات العمرانية الجديدة بمصر.

٥-٣ التوصيات:

بناءا على النتائج السابقة يوصي البحث بالتوصيات التالية:

٥-٣-١ بالنسبة للسلطة المركزية:

٥-٣-١-١ الاهتمام بمبدأ مشاركة أفراد المجتمع في القرارات العمرانية ووضع آليات تضمن تفعيل هذه المشاركة.

٥-٣-١-٢ إعادة إحياء مبادئ العمران الإسلامي كمبدأ الإحياء، وحقوق الجار لتحقيق مبدأ المساواة والعدل والأمن في المجتمع وذلك في المجال التشريعي والقوانين المنظمة للعمران.

٥-٣-٢ بالنسبة للسلطة المحلية:

٥-٣-٢-١ الاهتمام بإشراك أفراد المجتمع في المشروعات الجاري تنفيذها بالمدينة.

٥-٣-٢-٢ تفعيل دور أجهزة الأمن بالجهاز وتدعيم التفاعل بينها وبين أجهزة الأمن المختلفة بالمدينة لتحقيق الأمن للمواطنين داخل المدينة.

٥-٣-٢-٣ تنشيط دور الأماكن المصممة لممارسة الأنشطة الاجتماعية والثقافية كالنادي والكافيتريات والحدائق العامة من أجل تشجيع إقامة علاقات بين الأفراد بالمدينة.

٥-٣-٣ بالنسبة للمخططين والمصممين:

٥-٣-٣-١ مراعاة التفاعل بين المخطط أو المصمم وبين المستخدم من خلال عملية مشاركة المستخدم لهم خلال عمليات التخطيط والتصميم.

٥-٣-٣-٢ مراعاة استخدام الدمج بين الأنشطة "Mixed-Use" أثناء تخطيط المناطق السكنية لتوفير عامل الأمن والحيوية في المنطقة.

٥-٣-٣-٣ عند تقسيم مخطط المدينة إلى مراحل زمنية يجب مراعاة ألا يؤثر وجود المراحل الغير مكتملة على أمن واستقرار الأفراد كأن تصبح هذه المناطق بؤر غير آمنة بالمدينة.

٥-٣-٣-٤ مراعاة جعل الفراغات الحضرية والمباني الاجتماعية ذات دور حيوي في تشجيع خلق علاقات إيجابية بين أفراد المجتمع.

٥-٣-٣-٥ مراعاة تحقيق الخصوصية أثناء تخطيط وتصميم المناطق السكنية.

٥-٣-٤ بالنسبة للمستخدمين:

٥-٣-٤-١ التخلص من السلوك السلبي تجاه المشكلات الموجودة بالمدينة والتصرف بإيجابية من أجل الوصول لحل لها.

٥-٣-٤-٢ تفهم الدور الذي يجب أن يقوم به الأفراد في العملية العمرانية والاستعداد للقيام بهذا الدور.

٥-٣-٥ بالنسبة لمنظمات المجتمع المدني:

٥-٣-٥-١ تجميع جهود أفراد المجتمع وتوجيهها نحو المشاركة الفعالة في عمل مشروعات عمرانية تعود بالفائدة على المجتمع.

٥-٤ الأبحاث المستقبلية:

وهذا البحث يفتح المجال أمام أبحث مستقبلية كالتالي:

* اختبار مدى تحقق مبادئ التنمية الاجتماعية المستدامة في المدن الجديدة بأقاليم مصر المختلفة.
* دراسة كيفية تفعيل المدن الجديدة لتقوم بدورها على أسس مستدامة اجتماعيا.
* دراسة مدى تحقق مبادئ التنمية الاجتماعية المستدامة في المستفرات السكنية القائمة وخاصة في مشروعات تطوير العشوائيات.

المراجع

المراجع:

أولا: المراجع العربية:

١. أبو زهرة، محمد (٢٠٠٥) "المجتمع الإنساني في ظل الإسلام" القاهرة، مؤسسة الأهرام.

٢. أكبر، جميل (١٩٩٢) "عمارة الأرض في الإسلام" جدة ، دار القبلة للثقافة الإسلامية.

٣. المجلة المعمارية العلمية " التطور العمراني لمدينة دمشق تاريخيا " عدد رقم (٥) ١٩٨٩ ص (١٠٦،١٠٧)

٤. المكتب العربي للتصميمات والاستشارات الهندسية (١٩٨١) " التقرير النهائي دراسات المخطط العام ".

٥.إبراهيم ، عبد الباقي (١٩٩٢) " المنظور الإسلامي للتنمية العمرانية ، مركز الدراسات التخطيطية

٦. تنبكجي ، عماد (١٩٩١) " النظرة المعمارية لمسألتي السكن والإسكان " دمشق ، دار دمشق للطباعة والصحافة والنشر .

٧. جهاز تعمير وتنمية مدينة دمياط الجديدة (٢٠٠٦) " تقرير الإنجاز".

٨. جهاز تعمير وتنمية مدينة دمياط الجديدة.

٩. عالم البناء "الدراسة التحليلية للجوانب التخطيطية للمدينة الإسلامية" عدد رقم (١٤٢) مايو ١٩٩٣ ص. (٣٤).

١٠. عبد العزيز ، أمير (١٩٩٧) " حقوق الإنسان في الإسلام " الغورية ، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع.

١١. عزب، خالد (١٩٩٧) " فقه العمارة الإسلامية " القاهرة، دار النشر للجامعات.

١٢. عصفور، خالد (١٩٩٨) " أزمة الثقافة " .

١٣. عيتاني ، محمد (١٩٨٩) " تخطيط المدينة الإسلامية " المجلة المعمارية العلمية ، عدد رقم (٥) ص (٢٢١)

١٤. قطب، سيد (٢٠٠٢) "العدالة الاجتماعية في الإسلام" القاهرة، دار الشروق.

١٥. مردان، عمرو محسن وأشرف محمد عبد المحسن (٢٠٠١) "الحيازة في المنظور الإسلامي" في المؤتمر العربي الإقليمي: تأمين الحيازة والإدارة الحضرية الجيدة: محوران لتحقيق عدالة اجتماعية في المدينة. القاهرة، ٢١-٢٤ أبريل ٢٠٠١. ورقة بحثية بالغة العربية.

١٦. وافي، علي (٢٠٠٤) "حقوق الإنسان في الإسلام" الجيزة، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع.

١٧. هاشم، أحمد عمر(٢٠٠٥) " أسس الأمن في الإسلام " مجلة الأزهر، عدد رقم (٧٨) الجزء الأول مارس ، ص(٩٨).

ثانيا: المراجع الأجنبية:

1. Bailly, A., Brun, P., Lawrence, R., Rey, M. (eds.) (2000) “ Socially Sustainable Cities : Principles and Practices “ . London , Economica .

2. Baines,James , Browyn Morgan , Taylor Baines (eds.) (2004) "Sustainability appraisal : a social perspective" first accessed May,2005,Available on line: http://www.iled.org-docs-spa-sabook-chapters-29dec04.pdf

3. Barron, Leanne and Erin Gauntlett (2002) " Housing and sustainable communities indicators project" first accessed May,2005, Available on line: http://wacoss.org.au/images/assets/sp_sustainability/Hscip%20stage%201%20report.pdf

4.Building sustainable communities series (2003) "Zoning for sustainability", first accessed June,2004, Available on line: http://www.growingsensibly.org/cmapdfs/i@w_v3n2.pdf

5.Carter, Neil (2004) "Understanding Sustainable Development", first accessed August,2004, Available on line: http://www.fathom.com/course/21701763/session1.html

6. Development Education Program (DEP) (2004)" Sustainable Development : Why teach", first accessed August,2004, Available on line:
http://www.dep.org.uk/cities/WhatisSD1.htm

7. Dubois, J.L , F.R.Mahieu , A.Poussard (2002) " Social sustainability as a component of human development "" first accessed May,2005, Available on line:
http://mapage.noos.fr/rud/socialsustainability.html

8. Goodland, Robert (2002) " Sustainability : Human , Social , Economic , and Environmental " first accessed May,2005, Available on line:
http://www.wiley.co.uk/wileychi/egec/pdf/ga811.w.pdf

9.Hakim, Besim Selim (1986) Arabic-Islamic cities: building and planning principles. London: KPI .

10. Hancock, Trevor (1993) "Social Sustainability", first accessed December,2004, Available on line:
http://newcity.ca/pages/social_sustainability.html

11.Hilderink, H.B.M (2004) " Towards human and social sustainability " first accessed May,2005, Available on line:
http://www.rivm.n1/bibliotheek/rqpporten/50012002.pdf

12. Hui,Sam (2002) " Sustainable Architecture and Building Design (SABD)", first accessed August,2004, Available on line:
http://www.arch.hku.hk/research/BEER/sustain.htm

13.Koning, Juliette (2001) " Social sustainability in a globalizing world", first accessed May,2005, Available on line: http://www.tilburguniversity.nt/gloub/seminars/sem02.02.pdf

14.Kremers, Jack (1995)" Defining sustainable architecture" ,first accessed December,2003, Available on line: http://architronic.saed.Kent.edu/v4n3/v4n3

15.Martin, David , Jim Hondros , Ben Scambary (2004) " Enhancing indigenous social sustainability through agreements with resource developers " first accessed May,2005, Available on line: http://www.minerals.org.au/_data/assets/pdf/603918B-1Martin David.pdf

16. Mckenzie, Stephen (2004) " social sustainability : towards some definitions" first accessed May,2005, Available on line: http://hawkecentre.unisa.edu.au/institute/resourcces/working%20paper%2027.pdf

17. Moore, Judith and Olivia Cowley (2003) " Environmentally and socially sustainable development at the world bank " first accessed May,2005, Available on line: http://treasury.worldbank.org/web/pdf/worldbankBrief_%20ESSD.pdf

18. Newman, Peter (2004) " The social side of the state sustainability strategy" first accessed May,2005, Available on line: http://www.sustainability.dpc.wa.gov.au/pdfs/papers/wa%20collab%20newslettters_.pdf

19.Phlippine Council for Sustainable Development (PCSD) (2004)"sustainable development" , first accessed August,2004, Available on line:

http://.pcsd.neda.gov.ph/susdev.htm

20.TheWorld Bank Group(2005) "Social Development" , first accessed May , 2005 , Available on line:

http://lnweb18.worldbank.org/ESSD/sdvext.nsf/60ByDocName/SocialDevelopment

URL_ID=4002&URL_DO=DO_TOPIC&URL_SECTION=201.html

21.UNESCO (2002) "Sustainable Human Development" , first accessed May, 2005, Available on line:

http://.portal.unesco.org/en/ev.php-

22.UNESCO (2004) "MOST program: Towards socially sustainable cities" , first accessed May , 2005, Available on line:

http://www.unesco.org/most/p3/soc.htm

23.United Nations (2004)" Definitions of sustainable development", first accessed June,2004, Available on line:

http://www.unescap.org/drpad/vc/orientation/awareness/sustainable%5Fdevelopment/sd%5Fdefinition.htm

24.University of South Australia (UNISA) (2005) "Links and resources", first accessed May , 2005 , Available on line:

http:www.hawkecentere.unisa.edu.au/institute/sustainability/links.htm

25.Vester,Fredric (2000) " Principles for sustainability: in Detail", first accessed August,2004, Available on line:

http://www.sbjum.de/english/html/princsustdet.html

26. Walsh, C.J (2004) " Rio de Janeiro declaration on sustainable social development , disability & ageing " first accessed May,2005, Available on line: http://www.dpio.org/en/resources/documents/DeclarationRio2004

27.Worled Bank(2004) "Bosnia &Herzegovina" first accessed July,2004, Available on line: http://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/COUNTRIES/ECAEXT/BOSNIAHERZEXTN/0,,contentMDK:20209358~pagePK:141137~piPK:141127~theSitePK:362026,00.html

ثالثا:رسائل الماجستير والدكتوراه:

1. Slatis, Pontus "On Sustainable Urban Development: challenging the Economical paradigm as a Global Model for Urban Change" ,Master's Thesis, Chalmers University of Technology, Department of the Built Environment and Sustainable Development(BESUS)(2004), first accessed july,2004, available on line: http://www.arch.chalmers.se/tema/byggd-miljo/studenarb/on_sustainable_development(A4-text).pdf

2.Ahmed,Khaled Galal "User-Controlled Housing Processes: Towards Socio-Culturally responses Housing in Cairo, Egypt", Ph.D, Welsh school of Architecture, University of Wales, Cardiff, UK,2003

الملاحق

المراجع:

أولا: المراجع العربية:

١. أبو زهرة، محمد (٢٠٠٥) "المجتمع الإنساني في ظل الإسلام" القاهرة، مؤسسة الأهرام.

٢. أكبر، جميل (١٩٩٢) "عمارة الأرض في الإسلام" جدة ، دار القبلة للثقافة الإسلامية.

٣. المجلة المعمارية العلمية " التطور العمراني لمدينة دمشق تاريخيا " عدد رقم (٥) ١٩٨٩ ص (١٠٦،١٠٧)

٤. المكتب العربي للتصميمات والاستشارات الهندسية (١٩٨١) " التقرير النهائي دراسات المخطط العام ".

٥.إبراهيم ، عبد الباقي (١٩٩٢) " المنظور الإسلامي للتنمية العمرانية ، مركز الدراسات التخطيطية

٦. تنبكجي ، عماد (١٩٩١) " النظرة المعمارية لمسألتي السكن والإسكان " دمشق ، دار دمشق للطباعة والصحافة والنشر .

٧. جهاز تعمير وتنمية مدينة دمياط الجديدة (٢٠٠٦) " تقرير الإنجاز".

٨. جهاز تعمير وتنمية مدينة دمياط الجديدة.

٩. عالم البناء "الدراسة التحليلية للجوانب التخطيطية للمدينة الإسلامية" عدد رقم (١٤٢) مايو ١٩٩٣ ص. (٣٤).

١٠. عبد العزيز ، أمير (١٩٩٧) " حقوق الإنسان في الإسلام " الغورية ، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع.

١١. عزب، خالد (١٩٩٧) " فقه العمارة الإسلامية " القاهرة، دار النشر للجامعات.

١٢. عصفور، خالد (١٩٩٨) " أزمة الثقافة " .

١٣. عيتاني ، محمد (١٩٨٩) " تخطيط المدينة الإسلامية " المجلة المعمارية العلمية ، عدد رقم (٥) ص (٢٢١)

١٤. قطب، سيد (٢٠٠٢) "العدالة الاجتماعية في الإسلام" القاهرة، دار الشروق.

١٥. مردان، عمرو محسن وأشرف محمد عبد المحسن (٢٠٠١) "الحيازة في المنظور الإسلامي" في المؤتمر العربي الإقليمي: تأمين الحيازة والإدارة الحضرية الجيدة: محوران لتحقيق عدالة اجتماعية في المدينة. القاهرة، ٢١-٢٤ أبريل ٢٠٠١. ورقة بحثية بالغة العربية.

١٦. وافي، علي (٢٠٠٤) "حقوق الإنسان في الإسلام" الجيزة، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع.

١٧. هاشم، أحمد عمر(٢٠٠٥) " أسس الأمن في الإسلام " مجلة الأزهر، عدد رقم (٧٨) الجزء الأول مارس ، ص(٩٨).

ثانيا: المراجع الأجنبية:

1. Bailly, A., Brun, P., Lawrence, R., Rey, M. (eds.) (2000) “ Socially Sustainable Cities : Principles and Practices “ . London , Economica .

2. Baines,James , Browyn Morgan , Taylor Baines (eds.) (2004) "Sustainability appraisal : a social perspective" first accessed May,2005,Available on line: http://www.iled.org-docs-spa-sabook-chapters-29dec04.pdf

3. Barron, Leanne and Erin Gauntlett (2002) " Housing and sustainable communities indicators project" first accessed May,2005, Available on line: http://wacoss.org.au/images/assets/sp_sustainability/Hscip%20stage%201%20report.pdf

4.Building sustainable communities series (2003) "Zoning for sustainability", first accessed June,2004, Available on line: http://www.growingsensibly.org/cmapdfs/i@w_v3n2.pdf

5.Carter, Neil (2004) "Understanding Sustainable Development", first accessed August,2004, Available on line: http://www.fathom.com/course/21701763/session1.html

6. Development Education Program (DEP) (2004)" Sustainable Development : Why teach", first accessed August,2004, Available on line:
http://www.dep.org.uk/cities/WhatisSD1.htm

7. Dubois, J.L , F.R.Mahieu , A.Poussard (2002) " Social sustainability as a component of human development "" first accessed May,2005, Available on line:
http://mapage.noos.fr/rud/socialsustainability.html

8. Goodland, Robert (2002) " Sustainability : Human , Social , Economic , and Environmental " first accessed May,2005, Available on line:
http://www.wiley.co.uk/wileychi/egec/pdf/ga811.w.pdf

9.Hakim, Besim Selim (1986) Arabic-Islamic cities: building and planning principles. London: KPI .

10. Hancock, Trevor (1993) "Social Sustainability", first accessed December,2004, Available on line:
http://newcity.ca/pages/social_sustainability.html

11.Hilderink, H.B.M (2004) " Towards human and social sustainability " first accessed May,2005, Available on line:
http://www.rivm.n1/bibliotheek/rqpporten/50012002.pdf

12. Hui,Sam (2002) " Sustainable Architecture and Building Design (SABD)", first accessed August,2004, Available on line:
http://www.arch.hku.hk/research/BEER/sustain.htm

13.Koning, Juliette (2001) " Social sustainability in a globalizing world", first accessed May,2005, Available on line: http://www.tilburguniversity.nt/gloub/seminars/sem02.02.pdf

14.Kremers, Jack (1995)" Defining sustainable architecture" ,first accessed December,2003, Available on line: http://architronic.saed.Kent.edu/v4n3/v4n3

15.Martin, David , Jim Hondros , Ben Scambary (2004) " Enhancing indigenous social sustainability through agreements with resource developers " first accessed May,2005, Available on line: http://www.minerals.org.au/_data/assets/pdf/603918B-1Martin David.pdf

16. Mckenzie, Stephen (2004) " social sustainability : towards some definitions" first accessed May,2005, Available on line: http://hawkecentre.unisa.edu.au/institute/resourcces/working%20paper%2027.pdf

17. Moore, Judith and Olivia Cowley (2003) " Environmentally and socially sustainable development at the world bank " first accessed May,2005, Available on line: http://treasury.worldbank.org/web/pdf/worldbankBrief_%20ESSD.pdf

18. Newman, Peter (2004) " The social side of the state sustainability strategy" first accessed May,2005, Available on line: http://www.sustainability.dpc.wa.gov.au/pdfs/papers/wa%20collab%20newslettters_.pdf

19.Phlippine Council for Sustainable Development (PCSD) (2004)"sustainable development" , first accessed August,2004, Available on line:

http://.pcsd.neda.gov.ph/susdev.htm

20.TheWorld Bank Group(2005) "Social Development" , first accessed May , 2005 , Available on line:

http://lnweb18.worldbank.org/ESSD/sdvext.nsf/60ByDocName/SocialDevelopment

URL_ID=4002&URL_DO=DO_TOPIC&URL_SECTION=201.html

21.UNESCO (2002) "Sustainable Human Development" , first accessed May, 2005, Available on line:

http://.portal.unesco.org/en/ev.php-

22.UNESCO (2004) "MOST program: Towards socially sustainable cities" , first accessed May , 2005, Available on line:

http://www.unesco.org/most/p3/soc.htm

23.United Nations (2004)" Definitions of sustainable development", first accessed June,2004, Available on line:

http://www.unescap.org/drpad/vc/orientation/awareness/sustainable%5Fdevelopment/sd%5Fdefinition.htm

24.University of South Australia (UNISA) (2005) "Links and resources", first accessed May , 2005 , Available on line:

http:www.hawkecentere.unisa.edu.au/institute/sustainability/links.htm

25.Vester,Fredric (2000) " Principles for sustainability: in Detail", first accessed August,2004, Available on line:

http://www.sbjum.de/english/html/princsustdet.html

26. Walsh, C.J (2004) " Rio de Janeiro declaration on sustainable social development , disability & ageing " first accessed May,2005, Available on line: http://www.dpio.org/en/resources/documents/DeclarationRio2004

27.Worled Bank(2004) "Bosnia &Herzegovina" first accessed July,2004, Available on line: http://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/COUNTRIES/ECAEXT/BOSNIAHERZEXTN/0,,contentMDK:20209358~pagePK:141137~piPK:141127~theSitePK:362026,00.html

ثالثا:رسائل الماجستير والدكتوراه:

1. Slatis, Pontus "On Sustainable Urban Development: challenging the Economical paradigm as a Global Model for Urban Change" ,Master's Thesis, Chalmers University of Technology, Department of the Built Environment and Sustainable Development(BESUS)(2004), first accessed july,2004, available on line: http://www.arch.chalmers.se/tema/byggd-miljo/studenarb/on_sustainable_development(A4-text).pdf

2.Ahmed,Khaled Galal "User-Controlled Housing Processes: Towards Socio-Culturally responses Housing in Cairo, Egypt", Ph.D, Welsh school of Architecture, University of Wales, Cardiff, UK,2003

has become clear with the exception of a few indicators. Also, there are some principles which have been achieved as a result of the inhabitants intervention. And it was clear that the local community accepted those principles.

It has also become apparent that at the level of decision-making, there is a theoretical possibility of re-applying some of the principles of the inherited Islamic urbanism such as the principle of revivification and the right of precedence and the principle of no- harm as related to the contemporary urbanism as a means to achieve justice and security in urbanism. These results emphasizes the possibility of trying the experiment of applying the social principles of Islamic urbanism as an approach towards achieving social sustainable development in the new urban settlements in Egypt.

international experiments is to come out with a number of indicators and tools for realizing those principles in order to compare them with the principles of traditional Islamic urbanism and come out with a number of common principles and test those principles in relation to the study of the local case: that is the case of the New Damyetta city.

The New Damyetta city has been chosen to exemplify the study case for a number of reasons: it constitutes a city independent of the existing communities, and also the possibility of the availability of the sources of information which facilitate undertaking its study to the researcher. The study of the extent of considering the principles of socially sustainable Islamic urbanism in planning and designing the New Damyetta city has been undertaken through: firstly: Assessing the studies undertaken by the Arab Bureau before planning and designing the city, secondly: Assessing the status quo in the city through a field study, and through conducting a questionnaire of a sample of citizens consisting of a hundred families, in which homogeneous and geographical distribution has been observed, three adjacent settlements have been chosen out of each district of the three inhabited districts in the city out of the total of six adjacent settlements for each district. Forty families have been chosen from the second district because it is the most inhabited district of the city. Also, thirty families have been chosen from the first district and thirty families have been chosen from the fourth district.

After conducting the field study and after conducting the questionnaire about the citizens opinions, the non-realization of these principles in the city as desired

Islamic urbanism as an approach to apply the principles of social development in the residential settlements in Egypt

Abstract:

The term "sustainable development" has begun to prevail since the ١٩٨٠s of the twentieth century and its inception has come as a result of the growing feeling of fear about the future of the coming generations in the shadow of the unfriendly operations launched against the surrounding environment .

In the international summit for sustainable development held in ١٩٩٢, it has been realized that sustainability will not be achieved through the concern with the environmental problems only, but through realizing the importance of the social side as well. Also, sustainable development, with its inclusive concept "environmental, economical, social" has become an inevitable necessity which has imposed itself on the international status in order to achieve a much more balanced development in different fields. Realizing the importance of the social side of sustainable development, and what effect it has on the different fields, including the urban field, many countries have made attempts to achieve social sustainable development with its various principles in their urbanism whether to solve existing urban problems or to avoid their occurrence in the new cities. So the research is offering a variety of the international experiments in a bid to realize the principles of social sustainable development in urbanism, these principles such as the principle of freedom and encouraging the citizens to participate in decision making, the principle of realizing equality and justice in society, and the principle of security in society, the aim of offering those

Examination Committee

Islamic Urbanism as an approach to apply the principles of social development in the residential settlements in Egypt

By

Samaa Rady Hussein Ahmed

Supervisor Committee

No	*Name*	*Position*	*Signature*
1	*Ass.Prof.Dr. Lamis Saad Eldin Elgizawy*	*Ass.Professor in architecture-dep. Faculty of Engineering Mansoura University*	
2	*Dr. Khaled Galal Ahmed*	*Dr. Architecture-dep. Faculty of Engineering Mansoura University*	

Examination Committee

No	*Name*	*Position*	*Signature*
1	*Prof.Dr. Laila Ahmed Moharm*	*Prof.and Head of dep. Faculty of Engineering- Architecture Department- Tanta University*	
2	*Ass.Prof.Dr Mohamed Taha Elazab.*	*Ass.Professor in architecture-dep. Faculty of Engineering Mansoura University*	
3	*Ass.Prof.Dr. Lamis Saad Eldin Elgizawy*	*Ass.Professor in architecture-dep. Faculty of Engineering Mansoura University*	

Head of the Department

Vice Dean for
Post Graduate Studies and Researches

Dean of the Faculty

Supervisors

"Islamic Urbanism as an approach to apply the principles of social development in residential settlements in Egypt"

By

Samaa Rady Hussein Ahmed

Supervisors

No	*Name*	*Position*	*Signature*
1	*Ass.Prof.Dr. Lamis Saad Eldin Elgizawy*	*Ass.Professor in architecture-dep. Faculty of Engineering Mansoura University*	
2	*Dr. Khaled Galal Ahmed*	*Dr. Architecture-dep. Faculty of Engineering Mansoura University*	

Head of the Department

Vice Dean for
Post Graduate Studies and Researches

Dean of the Faculty

Mansoura University
Faculty of Engineering
Department of Architecture

Islamic urbanism as an approach to apply the principles of social development in the residential settlements in Egypt

By
Samaa Rady Hussein
Demonstrator in Department of Architecture

A Thesis Presented In Partial Fulfillment for The Requirements of
The Degree of Master Science

In
Architecture engineering

Supervised by

Dr. Khaled Galal

Department of Architecture,
Faculty of Engineering, Mansoura University.

Ass.Prof. Dr.Lamis El Gizawy
Associated Professor.
Department of Architecture,
Faculty of Engineering,
Mansoura Universitv.

2013